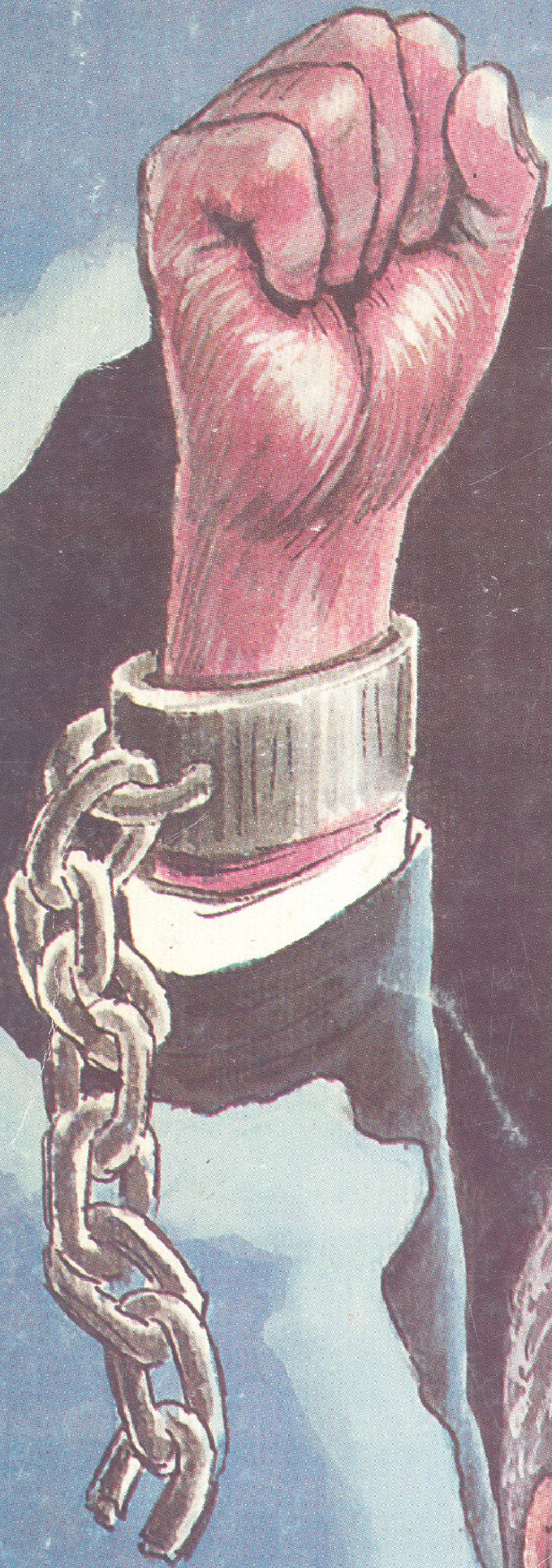
قصة جنوب أفريقيا





د. حمدى الطاهرى

قصة جنوب أفريقيا

تأليف

د. حمدى الطاهرى

الناشر: مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكترونى adabook@ hotmail. com

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

إهداء

إلى الزعيم نيلسون مانديلا ..

وجه أفريقيا الصامد ..

دكتور حمدي الطاهري

مقدمة

حمداً لله وشكراً أن وفقنى على مدى أربعين عاماً أن أحقق حلماً طالما راودنى وهو أن أضيف إلى المكتبة العربية مجموعة من المؤلفات تستطيع أن تساعد القارئ العربى فى الاطلاع على كثير من المعلومات عن البلاد العربية وعن أفريقيا وكلاهما محور اهتمام كل عربى من المحيط إلى الخليج.

لقد بدأت فى مطلع الستينات فى الكتابة عن لبنان، وكانت الكتابة عن لبنان فى ذلك الوقت من المحظورات؛ فالذى يكتب عن لبنان لابد وأن يسبح فى الهواء حتى لا يمس طائفة من طوائفه الأربع عشرة، فإذا ما كتبت عن المسلمين فيجب أن تراعى حساسية مختلف الطوائف الإسلامية سنةً وشيعة ودروزاً، وإذا كتبت عن المسيحيين فيجب أن تراعى حساسية مختلف الطوائف من موارنة أو أرثوذكس أو أرمن أو كلدانيين. . إلخ.

ولكنى وضعت كل هذا داخل كتابى «سياسة الحكم فى لبنان» لكى أحصل على درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية نظراً لأن الكتابة الأكاديمية سيكون حسابها داخل الجامعة وليست التشهير داخل الصحف اللبنانية والتى كان عددها أثناء وجودى هناك ٢٣٥ جريدة ومجلة. . وقد استغرق منى هذا الكتاب سبع سنوات قضيت خمساً منها داخل سفارة جمهورية مصر العربية فى بيروت.

ولا جدال فى أن عملى الدبلوماسى قد أفادنى كثيراً فى مجال الكتابة، فبعد عملى فى بيروت انتقلت إلى العمل فى فنلندا وقد لفت نظرى أن التعاونيات فى فنلندا تحكم كل شيء؛ فالترسانة التى تبنى أضخم السفن ليست إلا جمعية تعاونية، ومحل بيع المأكولات ليس سوى جمعية تعاونية، وأن القانون لا يسمح لأى فرد أن يتملك أكثر من عدد معين من الأسهم حتى لا يسيطر على المؤسسة، وقد أعجبت جداً بهذا النظام؛ فكتبت كتابى الثانى عن «الحركة التعاونية فى فنلندا ومقارنتها بمصر».

وقد شاءت الظروف عقب حرب ١٩٦٧ أن أقوم بتدريس اللغة العربية فى جامعة هلسنكى بجانب عملى كسكرتير أول للسفارة بناء على تعليمات وزارة التربية والتعليم. . . وقد قمت بعملى خير قيام وكتبت كتابًا عن تعليم اللغة العربية من واقع خبرتى، وقد تسلمه الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية عام ١٩٧٠ للاستفادة به فى تعليم الوافدين للأزهر الشريف. .

وفى منتصف عام ١٩٦٨ شددت الرحال إلى لندن للعمل بالقنصلية المصرية العامة هناك، وما إن وصلت حتى أحسست بالقهر والحزن يسيطران على كل مصرى هناك وحتى المبنى نفسه شعرت بكآبته وكان المترددون من المصريين قلة قليلة لا تتناسب مع أعدادهم الموجودة فى المملكة المتحدة. . وعرفت السبب وهو أن الهزيمة قد أثرت فى نفوسهم وزعزعت ثقتهم فى بلدهم، وكانت مهمتى تنحصر فى محاولة إعادة الثقة إلى هؤلاء، وقد نجحت بمساعدة بعض المصريين. . لقد كانت حياتى فى إنجلترا فترة من أتعس فترات حياتى فبجانب هذا الجو العام كانت القنصلية مسئولة عن علاج المصريين فى الخارج الذين كانوا يصلون إلى مستشفيات لندن فى الرمق الأخير وما هى إلا أيام قلائل حتى يعودوا إلى أرض الوطن جثة هامدة. . وخلال تواجدى فى لندن لمدة أربع سنوات لم يكن لدى الوقت أو حتى التفكير فى كتابة أى شىء.

وعدت إلى أرض الوطن فى نهاية عام ١٩٧١، وما هى إلا شهور قليلة حتى انتدبت للعمل من وزارة الخارجية إلى رئاسة الجمهورية. . وكانت هذه نقلة موضوعية؛ فقد انتقلت من العمل فى الحقل الدبلوماسى إلى العمل فى الحقل السياسى وشتان ما بين الحقلين. .

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وكنت من بين قلة على صلة بما يجرى، وحضرت النصر الذى عوضنى عن هزيمة ١٩٦٧ أثناء تواجدى فى هلسنكى. . ومنذ أول ساعة قررت أن أكتب عن هذا النصر الذى لاحت تباشيره بعد أربع ساعات فقط، وكان كتابى الذى صدر عن «حرب أكتوبر فى الإعلام العالمى» والذى طبع أربع مرات على مدى ثلاثة أشهر. . .

ومع منتصف ١٩٧٦ تركت الرئاسة منتدبًا بالمملكة العربية السعودية للعمل مساعداً لمستشار الملك للشئون السياسية (الشيخ كمال أدهم) أتيح لى السفر فى مهمات سياسية. وكان كتابى «قصة الصومال»، ثم بعد ذلك كتابى «جيبوتى وأمن البحر الأحمر».

وقبل نهاية السبعينات كانت الأوضاع فى مصر تسير إلى المجهول، وشهدت بداية الثمانينات اغتيال الرئيس محمد أنور السادات. . وكان كتابى «الطريق إلى المنصة» ثم أتبعته بكتابى «خمس سنين سياسة» تحكى تجربتى داخل أروقة رئاسة الجمهورية وخاصة ما يتعلق منها بحرب السادس من أكتوبر.

إلى هنا أستطيع القول بأننى كتبت ما فيه الكفاية عن مصر. . واتجهت إلى العالم العربى، وكان أن كتبت عن «المملكة العربية السعودية واقع وتاريخ» وطبعًا ضم الكتاب الضخم الكثير عن دول الخليج.

وفى مطلع التسعينات وقبل أن يتحدث الجميع عن مشكلة المياه ظهر كتابى «مشكلة المياه فى العالم العربى» والذى يعتبر مرجعًا أساسيًا لكل من يكتب عن أزمة المياه اليوم.

ولما لم يكن من عادتى البقاء دون كتابة وحيث لم يتجسد فى ذهنى موضوع ما ولأسباب خاصة قمت بجمع قاموس عربى تركى يضم ستة آلاف كلمة من بينها ثلاثة آلاف كلمة عربية هى فى نطقها ومعناها كلمات تركية.

وأخيراً هدانى التفكير إلى كتابة موسوعة عربية وقد استغرق كتابتها خمسة أعوام وتضم ثلاثة أجزاء.

الجزء الأول. . يتحدث عن كل دولة عربية من كافة الزوايا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعلاقاتها الخارجية ومشاكلها الداخلية. . . إلخ.

الجزء الثانى. . يتناول المشاكل العربية التى قامت بين الدول العربية وبعضها البعض خلال القرن العشرين والتى انتهى بعضها والتى لا زال بعضها قائمًا.

الجزء الثالث. . ويتناول الحركات الوحدوية التى قامت فى العالم العربى وما

انتهت إليها تلك الحركات.

وبعد ذلك اعتبرت أنى قدمت كل ما أستطيع على الجانب العربى وما دام القلم لم ينكسر بعد فلماذا لا أكتب عن القارة التى تحتوينا. . . إفريقيا؟

وأفريقيا تضم ثلاثا وخمسين دولة، وقد عاشت ماضيا أليما وتواجه مصيراً غامضًا ومجهولاً، ابتداء من التصحر إلى الجفاف إلى الديون إلى نقص الإنتاج إلى المرض إلى الجهل إلى المجاعات. . الخ.

فمن أين أبدأ؟. لن أستطيع الكتابة عن كل دولة على حدة كما حدث بالنسبة للعالم العربى. فكيف أتصرف.

اخترت أن اكتب عن أفريقيا تحت نير الاستعمار وحتى حصول جميع دولها على الاستقلال، وكان هذا هو المجلد الشامل عن «**أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال**».

ثم كان علىّ أن أوضح ما تواجهه دول أفريقيا من الاستغلال فى ظل الاستقلال وكان هذا هو الكتاب الثانى عن «**أفريقيا بين العرب وإسرائيل**».

ثم قررت أن يكون مسك الختام فى كتابتى عن أفريقيا هذا الكتاب الذى بين يديك وهو «**قصة جنوب أفريقيا**» وقد اخترت جنوب أفريقيا بالذات لأنها من أكبر الدول الأفريقية عدداً، كما أنها من أكثر الدول الأفريقية التى ذاقت مرارة الاستعباد والعنصرية السوداء التى لا ترحم، كما أنها من أكثر الدول التى كافح شعبها الأصيل وصاحب الأرض للحصول على الاستقلال غير عابئين بالحديد والنار والقتل الجماعى على مدى عشرات السنين.

وما حدث فى جنوب أفريقيا حدث فى غيرها من الدول الأفريقية التى ذاقت مرارة الذل والاستغلال، لذلك عندما أتحدث فى هذا الكتاب عن موضوعات أخرى دون ذكر اسم جنوب أفريقيا، فليس معنى ذلك أن تلك الموضوعات لا تمسها، إن كل موضوع جاء فى هذا الكتاب انعكس على جنوب أفريقيا وانعكست الأوضاع فى جنوب أفريقيا على الآخرين.

فمـا كتب عن جـنوب أفريقـيا نجده مكـرراً فى عشرات مـن الدول الأفريقـية الأخرى التى حصلت على استقلالها الإسـمى أو الشكلى، وقد زرع المستعمر قبل أن يتركهـا بذور الشك بين أبنائها، ولـم يحاول أن يمد يده لسكانها بالمسـاعدة حتى ولو بالمعرفة.

وليس أمام دول أفـريقيـا إلا أن تعتـمد على نفـسها وتطور من أدائـها فى ظل منظمة الوحدة الأفريقية ووكالاتها المتخصصة، وأعتقد أن دولة جنوب أفريقيا سائرة على الطريق الذى مهده لهـا زعيمها نيلسون مانديلا سـواء داخل سجنه الذى امتد قرابة ثمانية وعشرين عامًا أو بضربه المثل بالتخلى عن الحكم طواعيةً فى ١٥ يونيو عام ١٩٩٩ ليفسح الطريق لغيره وليـضرب المثل لبقية الحكام على أن الجلوس على كرسى الحكم ليس أبديًا بل يجب أن يتناوبه كل من يستطيع خدمة بلاده.

والله ولى التوفيق.

د. حمدى الطاهرى

الفصل الأول

الاستعمار السياسى لأفريقيا

بدأ الاستعمار الأوروبى لأفريقيا فى القرن الخامس عشر الميلادى، إلا أن عصر الاستعمار الأوروبى الوحشى لم يظهر فى صورته الشرسة إلا منذ ظهور سياسة الغرب الاستغلالية والاقتصادية التى ظهرت بوضوح حوالى سنة ١٨٧٩ ، أى منذ أن انتقلت مقاليد الأمور فى الدول الكبرى الصناعية إلى طبقات التجار وأصحاب المنافع والرأسمالية، فأصبحت الأغراض التجارية والمالية تتحكم فى سياسات هذه الدول بغية إيجاد أسواق ومنافذ وعملاء لتصدير صناعات تلك الدول الأوروبية الاستعمارية واستيراد المواد الخام من المستعمرات بأبخس الأثمان.

وقد كان هناك العديد من الأسباب التى توارى خلفها المستعمرون وهم ينفذون مخططهم الاستعمارى فى افريقيا.

ثم تطور منهج الاستعمار منذ بداية القرن العشرين؛ فبدلاً من ادعاءاته الكاذبة بأن هدف الاستعمار العمل لمصلحة الشعوب الافريقية، نجده لم يجد مندوحة من الكشف عن حقيقة دوافعه من حيث أن الاستعمار ليس سوى وسيلة دعت إليها مصالح الدول المستعمرة الخاصة لمواجهة زيادة تكدس منتجاتها. ولما كانت أفريقيا أكثر الأماكن ملاءمة لتصريف فائض تلك المنتجات الأوروبية، لذلك كان لا بد من أن تركز الدول الاستعمارية على الاستيلاء عليها؛ فنجد مثلاً الكاتب الفرنسى دارسى يذكر فى سنة ١٩٠٤ «أن توسع الدولة خارج حدودها أصبح يعتبر شرطًا أساسيا لقيام ودوام هذه الدولة..» كما أنه كان للاستعمار الأوروبى فى أفريقيا هدف آخر وهو إيجاد منافذ للزيادة المطردة فى عدد سكان أوروبا.

لكل هذه الأسباب بدأ الاستعمار الأوروبى لأفريقيا منذ القرن التاسع عشر يوطد أقدامه على أرض أفريقيا.

لقد بدأت الحركة الاستعمارية الأوروبية فى أفريقيا منذ القرن الخامس عشر كما ذكرت، وكانت البرتغال هى أول دولة استعمارية دقت أبواب أفريقيا وبدأت عصر الاستعمار فى هذه القارة المناضلة.

ففى سنة ١٤١٥ نزل البرتغاليون على الساحل الشمالى الغربى لأفريقيا وتم لهم بذلك احتلال بلاد المغرب الأقصى (مراكش) المملكة المغربية الحالية، واكتمل لهم ذلك فى النصف الثانى من القرن السادس عشر.

واتخذ البرتغاليون من بلاد المغرب قاعدة لتوسعهم الاستعمارى فى ساحل أفريقيا الغربى فاكتشفوا عدة مناطق هناك، وبدأت البرتغال فى تثبيت أقدامها فى أفريقيا فكونت شركات تجارية تعاملت مع ساحل غانا، ومما يشين البرتغال أن تجارتها فى أفريقيا قامت على الرقيق الذين رحّلتهم إلى البرتغال لتسخيرهم هناك.. ومن ثم بدأت تجارة الرقيق المستورد من غرب أفريقيا تنتشر وتزدهر.

وفى سنة ١٤٨٧ تمكن البرتغاليون من اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وفى سنة ١٤٩٧ قام (فاسكو دى جاما) البرتغالى برحلة نحو جنوب أفريقيا مارا برأس الرجاء، ثم سار بمحاذاة الساحل الشرقى لأفريقيا إلى أن عبر المحيط الهندى فوصل إلى (قليقوط) على الساحل الغربى بعد سنة من بدء رحلته ، وبذلك تحقق حلم البرتغاليين فى الوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول قارة أفريقيا.

وتتابعت بعد ذلك الرحلات البرتغالية إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح الذى ترتب على اكتشافه نتائج سياسية واقتصادية وثقافية خطيرة.

فمن الناحية السياسية، كان اكتشاف ذلك الطريق بمثابة فتح الباب لاستعمار الساحل الشرقى لأفريقيا، بل إن البرتغاليين قاموا بنزع المناطق العربية من سكانها ففرضوا سيادتهم على (كلوه) سنة ١٥٠٢ وأخضعوا (زنجبار) واستولوا على (سفالة) ثم على (مُمبسة) العربية بعد قتال مرير مع العرب هناك.. واستمر البرتغاليون فى عدوانهم على استقلال بلدان أفريقيا الآمنة حتى سقطت (موزمبيق) سنة ١٥٠٧م فى يدهم واتخذوها مركزًا لحكم الساحل الشرقى الأفريقى.

وبعد أن سقطت فى يد البرتغال معظم البلدان على ساحل أفريقيا الشرقى، اتجهوا بأطماعهم الاستعمارية نحو الجزيرة العربية والخليج العربى، حيث هاجموا مسقط وعمان وعدن.

وقد تمكن البرتغاليون من فرض سيادتهم على ساحل المحيط الهندى فى سنة ١٥٠٩، وبذلك منعوا أى اتصال أو نشاط تجارى أو بحرى فى مياه المحيط الهندى والطرق المؤدية إليه مع أى دولة أخرى عداهم.

ولم يكتف الاستعمار البرتغالى بكل ما تحقق من أطماع، فمد نفوذه إلى الحبشة مستهدفًا تطويق البلاد العربية وانتزاع تجارتها ومصدر ثرائها.

هذا من الناحية السياسية، أما نتائج كشف طريق رأس الرجاء من الناحية الاقتصادية: فقد تحولت التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح وأثر ذلك على اقتصاديات مصر وبلاد المشرق العربى وكان ذلك نتيجة للحصار البحرى العنيف الذى ضربه البرتغاليون على البحار العربية، وحاولت مصر رفع ذلك الحصار الاستعمارى فاشتبكت قواتها البحرية مع القوات البحرية البرتغالية فى معركة (ديو) البحرية التى انتهت سنة ١٥٠٩م بانتصار البرتغاليين.

وسقطت الشام ومصر فى يد الحكام العثمانيين ما بين سنتى ١٥١٦-١٥١٧م، وحاول العثمانيون مواجهة الخطر البرتغالى الاستعمارى، فنجحوا أحيانًا وفشلوا مرات.. وفى أثناء ذلك انتهزت انجلترا الفرصة واحتلت (عدن) سنة ١٨٣٩م.

واستمر التطاحن بين البرتغاليين والعثمانيين حتى القرن السابع عشر حين بدأ الاستعمار الهولندى يظهر فى الأفق، فتخلت البرتغال عن مكانها فى البحار الشرقية لهم، ثم ما لبث أن تمكن البريطانيون من السيطرة على المحيط الهندى وطريق رأس الرجاء سنة ١٦٠٠م واتجه الاستعمار البريطانى صوب البحر الأحمر والخليج العربى.

وكما أوضحت فإن البرتغال هى المسئولة منذ البداية عن ترويج تجارة الرقيق بين الشرق والغرب؛ فقد ظلت تلك التجارة رائجة ومزدهرة فى الممتلكات البرتغالية بأفريقيا حتى سنة ١٨٧٨، بل إن شهرة (داهومى) و(أنجولا) إنما ترجع إلى أنهما

كانتا أهم مركزين لتجارة الرقيق (فى أفـريقيا)، وكان البرتغاليون أول من فتح باب استـيراد الرقيق من بلاد افـريقيا الغـربية وتصديره إلى أمـريكا الشماليـة والجنوبية لتسخيره هناك.

أما بالنسبة للنتائج الثقـافية لكشف طريق رأس الرجاء، فإنه يتلخص فى الركود الفظيع الذى ضـرب نطاقه فى العالم الإسـلامى من بداية العصـور الحديثـة حتى القرن التـاسع عشر نتـيجة لتـحويل التجـارة عن مصر والشـرق العربى (ونتيـجة للاحتلال العثمانى) كما سـبق أن ذكرت، ومن ثم عزلهما عن مجريات الأحداث فى العالم خـاصة فى أوروبا التى أخذت فى النهـضة والتقـدم منذ عصر النهـضة الأوروبية. وفى الـوقت نفسه بدأ نجم البـرتغال فى الأفـول لظهور قـوى أوروبية أخرى.

ويقول الـدكتور شـوقى عطا الله الجمل: «ولم يـبق للبرتغـال من أملاكـها فى أفريقيا فى القـرن التاسع عشر تقريبًا إلا (موزمـبيق) و(أنجولا). . وبرغم ذلك فإن حركة التحرير الأفريقية قد شـملت كل أفريقيا تقريبًا وبدأت الثورة فى أنجولا ضد البرتغال. .

وقد أعقب ذلك تمكن الأسبان من القضـاء على الدولة الإسلامية وإماراتها التى كانت تحكم فى الأندلس. وفى أواخـر القرن الخامس عشر وأوائـل القرن السادس عشر بدأ الأسبان غاراتهم على الساحل الأفريقى الشمالى. . فتم لهم غزو طرابلس وتونس والجـزائر، وكمـا حـدث بين البرتغـال والعـثمـانيين، نشب الصـراع بين الاستعمارين العثمانى والبرتغالى من جهة، وبينهما وبين العرب من جهة أخرى».

واستطاع العثمانيـون تخليص تونس والجزائر من براثن الأسبان، ولكن مراكش ظلت دولة مستقلة، فلم يتـمكن أى من الأسبان أو العثمانيين من إخضـاعها حتى سنة ١٩١٢ حينما انتـهى الأمر بعقد معـاهدة بين فرنسا وأسبانيـا اقتسمتا بموجـبها السيطرة على مراكش.

كمـا قام الأسبان بالسـيطرة على بعض الجزر فى غرب أفـريقيا بقصـد اتخاذها مراكز لتـجارة الرقيق، وكمـا تعرض الاستعـمار الإنجليزى للبرتغـال تعرض أيضًا

للأسبان فانتزع منها السيادة بعد أن دمر لها أسطولها (ألارمادا).

ثم يأتى دور الاستعمار الهولندى فى أفريقيا الذى لم يبدأ نشاطه الاستعمارى إلا فى أواخر القرن السادس عشر حينما احتل جزءاً من ساحل الذهب (غانا)، حاليًا، ثم بدأ الهولنديون فى تأسيس «شركة الهند الشرقية الهولندية» وكان ذلك إيذانا ببسط واتساع النفوذ الاستعمارى لهولندا فى أفريقيا، فقامت تلك الشركة بتأسيس محطة لها عند رأس الرجاء الصالح، إلا أن نجم الاستعمار الهولندى ما لبث أن أفل بعد أن تعرض له الإنجليز منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

فاستولى الإنجليز على مستعمرة الرأس فى سنة ١٧٩٥م، وما لبثت أن عادت تلك المستعمرة إلى هولندا طبقًا لمعاهدة أميان سنة ١٨٠٢م وعادت مرة أخرى إلى انجلترا عام ١٨٠٦م، وفى سنة ١٨١٥م أقرت الدول ضم مستعمرة الكاب لبريطانيا التى شجعت هجرة الأوروبيين إليها لاستيطانها، وكان معظم هؤلاء من الهولنديين الذين يشتغلون بالفلاحة ويطلق عليهم لفظ (البوير).

ونتيجة لتضييق بريطانيا الخناق على البوير، فقد قرروا الهجرة الجماعية واستوطنوا منطقة ناتال، فتعقبهم الإنجليز وأخرجوهم منها، فهاجروا مرة أخرى ونزلوا منطقة حوض نهر «الأورانج» حيث كونوا جمهورية «الأورانج» ثم كونوا جمهورية «الترانسفال»، ولما كانت الترانسفال موطنا لمناجم الماس لمعت عين الجشع فى وجه الاستعمار البريطانى الذى ما لبث أن قرر ضم الترانسفال إلى السيطرة البريطانية.

وفى عام ١٨٨١م تكونت جمهورية «أورانج الحرة» وجمهورية أفريقيا المتحدة وكان ذلك نتيجة لاتفاق البوير مع الإنجليز على أن يكون للبوير حكومة مستقلة تحت سيادة التاج البريطانى.

وتمكنت بريطانيا من إنشاء مستعمرة «روديسيا» ثم تحرش الإنجليز بالبوير وقامت بينهما حروب شرسة فيما بين سنة ١٨٩١ وسنة ١٩٠٢، وظهرت فى تلك الحروب وحشية الإنجليز فقد خربوا بلاد البوير وأحرقوها حتى تم لهم استعمار الترانسفال وأورانج اللتين أصبحتا ضمن مستعمرات بريطانيا.

وبذلك تحقق لبريطانيا إنشاء «اتحاد جنوب أفريقيا» الذى شمل أربع ولايات هى الرأس وناتال والأورانج والترانسفال. ثم يأتى دور الاستعمار البلجيكى فى أفريقيا: ولقد أدى الملك (ليوبولد) دوراً خطيراً فى هذا الاستعمار بتأييده لبسط سيطرته على أفريقيا وتمكنت بلجيكا من استعمار الكونغو ثمنًا لذلك التأييد.

ولكن ساء ذلك بريطانيا فأخذت تعقد الأمور أمام بلجيكا وتؤلب دول أوروبا عليها وشهدت منطقة أعالى النيل صراعًا استعماريًا بغية الاستيلاء على الأراضى الأفريقية.

نمو الاستعمار:

فى سنة ١٨٨٤م عقد مؤتمر برلين لبحث مسألة الكونغو، وقد أقر هذا المؤتمر فى سنة ١٨٨٥م تبعية الكونغو لملك البلجيك الذى اعتبر هذه البلاد ضيعة خاصة أذاق أهلها الأمرين وسخَّرهم فى جمع المطاط ومد السكك الحديدية وبعد ذلك ضمت الكونغو إلى الحكومة البلجيكية فصارت مستعمرة تابعة لها، والحقيقة أن هذا المؤتمر لم يكن سوى مرآة انعكست عليها نفسية أوروبا تجاه أفريقيا واعتبارها لقمة سائغة وأرضًا لا مالك لها يحتلها من يشاء من دول أوروبا الاستعمارية.

لذلك أسرعت إنجلترا فاستولت على لاجوس بنيجيريا وعلى (بتشوانا) وتسابقت دول أوروبا على التهام أراضى أفريقيا: فضمت فرنسا ساحل العاج والجزء الصومالى الواقع فى شرق الحبشة على البحر الأحمر، وقامت ألمانيا بالاستيلاء على الجزء الجنوبى الغربى لأفريقيا الواقع على المحيط الأطلسى شرقًا وجنوب أنجولا البرتغالية وغرب بتشوانا الإنجليزية وشمال اتحاد جنوب أفريقيا كما استولت ألمانيا أيضًا على الكاميرون وتوجولاند.

كما احتلت جزءاً من حوض نهر الكونغو، وهو ذلك الجزء الواقع جنوب الكاميرون الألمانى وغرب الكونغو البلجيكى وشرق المحيط الأطلسى. واحتلت بلجيكا إقليم بحر الغزال سنة ١٨٩٠، وفى سنة ١٨٩٤م قامت بريطانيا بتسوية المشاكل الناتجة عن توغل بلجيكا فى حوض بحر الغزال وكانت تلك تسوية مؤقتة ما لبثت أن ألغتها سنة ١٩٠٦م بعد أن تم لها الانتصار فى معركة فاشودة التى

قامت بينها وبين فرنسا عام ١٨٩٩م.

والواقع أن بلجيكا كانت تقوى قبضتها على الكونغو وبخاصة بعد أن تم اكتشاف المعادن الثمينة بها مثل النحاس والكوبالت والماس والذهب والقصدير بكميات ضخمة وبخاصة فى إقليم كاتانجا.

وعندما احتلت تونس سنة ١٨٨١م اعتبرت إيطاليا ذلك ضربة موجهة لمصالحها فى حوض البحر المتوسط.

وكان النفوذ التجارى لإيطاليا فى مصر وفى شمالى أفريقيا عامة قويا، بل كان أقوى من نفوذ أية دولة أوروبية أخرى. وقد اشترت حكومة إيطاليا ميناء «عصب» فى شرق أفريقيا واتخذت من ذلك الميناء نقطة للوثوب والتوسع داخل أفريقيا وما لبث الإيطاليون أن تمكنوا من تكوين مستعمرة لهم فى «أريتريا» وجزء من «الصومال» وكانت انجلترا تشجع إيطاليا على ذلك.

وحاولت إيطاليا أكثر من مرة أن تحتل الحبشة، فقادت حملات حربية ضد الأحباش، ولكن كان مصيرها الفشل الذريع، ولم تف إنجلترا بعهدها لإيطاليا فلم تساعدها فى احتلال الحبشة.

لكن إيطاليا لم تنس مطامعها فى الحبشة وعاودت الكرة مرة أخرى سنة ١٩٣٥م وتمكن موسولينى من احتلال الحبشة بعد أن استخدم فى حربه الغازات ضد الأحباش، وكان احتلال إيطاليا للحبشة مقدمة للحرب العالمية الثانية.

ومنذ سنة ١٨٦٧ اتبعت ألمانيا أسلوب الصراحة فى ضرورة إيجاد مستعمرات ألمانية لتصرف فائض إنتاجها، وبدأ المكتشفون الألمان يعملون فى زنجبار وتنجانيقا.

وفى سنة ١٨٨٤ تمكنت ألمانيا من احتلال توجولاند والكاميرون وأفريقيا الجنوبية الغربية وتنجانيقا، وكانت الشركة الألمانية قد أنشأت محطات لها فى كل من هذه الأقاليم الأفريقية.

هذا بالإضافة إلى دور البعثات التبشيرية الألمانية فى التمهيد للاستعمار الألمانى لأفريقيا. ويلاحظ أن أكثر المعاهدت التى حصلت بها ألمانيا على مساحات واسعة

من القارة الأفريقية كانت عبارة عن وسائل سلب ونهب؛ ففى مقابل بعض الهدايا التافهة من الأقمشة والنبيذ يوقع السلطان على وثيقة تسجل الصداقة بينه وبين الإمبراطورية الألمانية.

ثم تحركت بريطانيا للتدخل فى الموقف الجديد وطلبت من ألمانيا تأليف لجنة لتعيين الحدود بين ما تستعمره بريطانيا وبين ما استولت عليه ألمانيا، وبالفعل تألفت تلك اللجنة سنة ١٨٨٥ ووضعت الحلول التى كانت فى الواقع سرقة دولية لأراضى القارة الأفريقية.

ولم يستتب الأمر للألمان فى أفريقيا فقاومهم سكان البلدان الأفريقية من عرب وسواحلية واشتبكت ألمانيا معهم فى حرب طاحنة، ولم تخمد صيحة الثوار إلا بعد أن جردت ألمانيا حملة عسكرية ألمانية استطاعت أن تقضى على الثورة.

أما بريطانيا فقد اتجهت إلى شمال أفريقيا وكلفت «كرومر» بالتخطيط لاحتلال مصر، وقد عمل كرومر على عدم إثارة أية شكوك بالنسبة لهذا الموضوع والتأكيد على أن بواعث احتلال بريطانيا لمصر كانت«مالية» محضة؛ لقد عجزت حكومة مصر عن دفع الديون فاقتضى الأمر استبدالها بغيرها. . ولكن مهما كان فى قول كرومر من حقيقة فإننا ينبغى ألا نقبلها على علاتها إذ لا شك أن هناك بواعث أخرى غير البواعث الاقتصادية المباشرة أدت بدورها أيضًا إلى حمل بريطانيا على احتلال مصر والاستمرار فى هذا الاحتلال فترة طويلة من الزمن، وهذه البواعث هى ما يطلق عليها اسم البواعث «الاستراتيجية» وانجلترا لم تبق فى مصر لكى تستمر فى تحصيل الديون بقدر ما بقيت لكى تحمى الطريق المائى والمواصلات التلغرافية المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى، لقد كان هذا هو «شريان حياة الإمبرطورية» الذى كان يسيطر على تفكير بريطانيا فى الشرق الأوسط.

ومن هذا العرض لتاريخ الاستعمار السياسى للقارة الأفريقية نخلص إلى أن الاستعمار للقارة العذراء قد بدأ مجرد مراكز تجارية تقع على أطراف هذه القارة.

ولقد اتبع الاستعماريون التجاريون الأوائل سياسة الاغتصاب، وحصلت بريطانيا فى خلال ثلاثين عامًا من ١٨٧٠ م حتى عام ١٩٠٠ م على ممتلكات

إقليمية فى جميع أنحاء العالم تبلغ مساحتها ٤٧٥٤٠٠٠ ميل مربع ويسكنها ٨٨ مليون نسمة، وفى خلال هذه الفترة أيضًا حصلت فرنسا على ممتلكات شاسعة الأطراف، ولا سيما فى أفريقيا، وكذلك فى الهند الصينية بلغت مساحتها نحو ٣٥٠٠٠٠٠ ميل مربع ويسكنها حوالى ٣٠ مليون نسمة.

وأخذت بلجيكا إقليم الكونغو الغنى ومساحته ٩٠٠٠٠٠ ميل مربع وسكانه ثمانية ملايين ونصف مليون نسمة.

كذلك، عرفنا أن ألمانيا بدأت عهدها الاستعمارى فى هذه الفترة بعد أن أصبحت أعظم قوة صناعية فى أوروبا فضمت إليها مليون ميل مربع يعيش فيها ١٣ مليون نسمة، وممتلكات أو مستعمرات إيطاليا - إلى ما قبل الحرب العالمية الأخيرة - بلغت مساحتها ٦٠٠٠٠٠ ميل مربع وهى مجموع مساحة أريتريا والصومال الإيطالى وطرابلس.

هذا بالإضافة إلى ما سبق من قيام البرتغال باحتلال موزمبيق وأنجولا.. وقيام أسبانيا باستعمار جزء من شمال أفريقيا (منطقة الريف) بمراكش.. الخ.

وكان هدف السياسة الاستعمارية هو السيطرة على أفريقيا وتحقيق «سيادة البيض».

ويقول اندا باننجى سيتهول فى كتابه عن القومية الأفريقية:

«إن فكرة سيادة البيض - بصفة عامة - تتشابه إلى حد كبير مع النظرية العبرية التى تقول بخرافة (الشعب المختار) فهى لا تستطيع أن تعيش إلا إذا افترضت سلفا إهدار إنسانية الأجناس البشرية الأخرى لأنها نظرية تقوم على أساس كبرياء أصحابها وتعاليهم».

وكان من نتيجة سياسة «سيادة البيض» هذه، أن شبت فى القارة صور الصراع الذى عاصرناه ولا زلنا نجد بقاياه فى بعض أنحاء القارة، سواء بين الرجل الأبيض الحاكم المتعالى وبين الرجل الأسود الذى وضعه الرجل الأبيض فى أدنى مكان.

ومن أجل هذا تشتعل الحرب فى كل مكان من أفريقيا.. نتيجة الصراع القائم

بين البيض والسود. وهو فى حـقيقته صراع الدوافع والأهداف. وأصـبحت نتائج هذه المشكلة المعقدة تواجه أفريقيا فى أيامنا الحالية.

ونحن إذا استعرضنا الوضع الاستعمارى سنلاحظ أن السياسة البرتغالية مثلاً فى موزمـبيق وأنجـولا تقوم على نظام «الذوبان القـومى». . ومعنى هذا أن الأفـريقى لايستطيع أن يتـمتع بمزايا المواطن البرتغالى الأبيض إلا إذا أصـبح، أولاً برتغاليًا، ويظهر لنا على الفور أن هدف السياسة الاستعمارية إنما هو فى حقيقته يحمل معنى واحدًا هو توجيـه الضربة القاضية إلـى القومية. . أى قتل الروح الأفـريقية داخل الرجل الأفريقى واستبداله برجل برتغالى كما يقول اندا بانـنجى سيتهول.

كذلك كانت فكرة البرتغاليين فى استعمار أفريقيا واستبعاد الأفريقيين تقوم على أساس أن هؤلاء الأفـريقيين عـبيد بلا ديانـة! ولذلك فإنه كان يحق لـلأفريقى أن يتحرر من الرق إذا اعتنق الدين المسيحى.

ومن هنا اتخـذ البرتـغاليـون الدين المسـيحى بمثـابة حاجـز فـاصل بينهم وبين الهوتنتوت سكان البلاد الأصليين. وهكذا اتخذ الدين أساسًا للتفرقة.

ونشاهد صورة أخرى للتفرقة العنصرية مارستها حكومة روديسيا الجنوبية التى لا تعتبر نفسها حكومة أفريقية بحتة. فقد كانت تضع التشريعات التى تنص على دفع أقل الأجور للأفـريقيين، ويبـدو أن النظرية التى وجدت نتـيجة تطبـيق هذا النظام هى: أنه كلمـا ازداد لون بشـرة المرء قـربًا من اللون الأبيض اسـتطاع هذا المرء أن يلقَى من الحكومة معاملة أطيب وأفضل والعكس بالعكس. . . »

تلك هى السيـاسة التى مارستهـا البرتغال للسيـطرة السياسية علـى الأفريقيين، وكذلك كانت سياسة «الفرنسة» أو الذوبان الاجتماعى التى مارستها حكومة باريس فى القارة الأفريقية؛ فإنها لا تختلف عما سـبق شرحه عن سياسة البرتغال. . فقد كان لها نفس هدف المستعمرين لتحقيق السيطرة السياسية. .

إلا أنه فى النهاية استطاع أبناء شمال أفريقيا مناهضة «الفرنسة» وانتصروا عليها، وتم لهم تحرير بلادهم: تونس والمغـرب والجزائر. وكان هذا يعنى انتصار القـومية

الأفريقية على «الفرنسة»، أو الحقيقة على السيطرة الفرنسية وذلك فى مطلع النصف الثانى من القرن العشرين.

لقد ناضلت القومية الأفريقية ضد السيطرة فى مناطق الاستعمار الفرنسى فى أفريقيا الغربية، وكذلك فى مختلف مناطق أفريقيا الاستوائية الفرنسية.

أما عن «الكونغو» الذى كان مستعمرة بلجيكية، فلقد كان الكونغو موطنًا لحوالى ١٣ مليون أفريقى أسود و ٨٠٠٠٠ من الأوروبيين البيض، وبالكونغو من اليورانيوم ما يقرب من ٥٠٪ من إنتاجه فى كل العالم، كما ينتج حوالى ٧٠٪ من الماس الذى يستغل فى الصناعات المختلفة.

كان الكونغو يحكم مباشرة من «بروكسل» عاصمة بلجيكا، ولم يكن جوهر هذا الحكم الذى ادعى «تطوير الأفريقيين» إلا صورة أخرى من النظام البرتغالى أو الفرنسى الذى كان يهدف إلى «الذوبان القومى» بغية فرض السيطرة على الشعوب الأفريقية، ومع ذلك كان البلجيكيون يقولون: «إننا نسيطر لنخدم»

ولكن الأفريقيين اعتبروا هذا النظام إهانة لقوميتهم الأفريقية وتحطيمًا لكرامتهم الإنسانية؛ لأن هذا النظام لا يقوم على أسس خلقية كريمة.

وإذا انتقلنا إلى اتحاد جنوبى أفريقيا.. نشاهد أحط صورة للتفرقة العنصرية فى القارة الأفريقية، هذه التفرقة التى سيطرت على كافة الاتجاهات فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس عنصرى.

وقد انتشرت فكرة «التمييز العنصرى» فى القرن التاسع عشر وأوحت إلى بعض الكتاب بأسس خاطئة للبحث التاريخى، فذهب بعضهم إلى أهمية وجوب الدعوة إلى الإبقاء على نقاء الجنس الأبيض، زاعمين أن كل المدنيات قد انحدرت من ذلك الجنس، وأنه لولاه لما ظهرت مدنية قط على وجه الأرض.

ورغم الاحتجاج العالمى ضد التفرقة العنصرية وكشف إجرام السياسة الاستعمارية، يرى البعض أنه إذا كانت فرنسا قد نجحت فى اكتساب ولاء بعض سكان أفريقيا، فإنها فعلت ذلك بعد أن جعلت أولئك السكان يدفعون الثمن غاليًا

بتعريض جنسهم للخطر وذلك بسماحها لزعماء القبائل بالتدرج فى المناصب الفرنسية وبتحريضهم على استغلال مواطنيهم اقتصاديًا وبذلك يصبحون «العبيد العاقلين لفرنسا».

كذلك كانت يقظة الضمير العالمى دافعًا للمؤرخين الألمان إلى كشف الستار عن فظائع الاستعمار الألمانى نفسه فى جنوب غربى أفريقيا. . حتى هجر سكان تلك البلاد أوطانهم فهبط عددهم فى سنة ١٩٠٥ من ٩٠٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠٠ بعد عشرين عامًا فقط، وبعد أن كانت الأراضى التى يملكها أولئك الأهالى ٣٢٢٠٠٠ ميل مربع هبطت إلى ٤٠٠٠ ميل مربع فى نفس المدة.

وبرغم هذا كله كانت سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا وإهدار حقوق الإنسان الأفريقى فى تلك المنطقة دليلاً على وجود السيطرة والسيادة للرجل الأبيض على الرجل الأسود وإن كانت أوائل التسعينات قد بدأت ترى بعض التحول فى هذه السياسة نتيجة للضغط العالمى، وتمشيًا مع روح العصر، وتتخذ هذه التفرقة صورًا شتى فى جنوب أفريقيا، وكلها صور تتنافى مع الأخلاق، كما أن قيد التفرقة العنصرية يمتد فعلاً إلى جميع صور الحياة فى ذلك الاتحاد، ففى الكنيسة وفى السكن وفى المدرسة وفى الجامعة وفى السينما وعلى الشاطىء وفى المحاكم وفى الانتخابات - أى فى الواقع فى جميع صور العلاقات البشرية - أصبحت التفرقة العنصرية القاسية ضد غير البيض من السكان معترفًا بها قانونا.

إن الاستيلاء على جنوبى أفريقيا يعتبر مثلاً صارخا للتوسع الاستعمارى البريطانى، ولقد شاهدنا فيما سبق كيف بدأت قصة احتلال بريطانيا لدولة البوير المستقلة بحجة أنها كانت تعوق استغلال مناجم الماس والذهب الذى يكمن تحت أرضها، وخاصة بعد أن أقدم الرأسماليون البريطانيون على استثمار رؤوس أموالهم فى القارة الأفريقية.

وبعد انتصار بريطانيا فى حرب البوير حاول أحد البريطانيين توحيد الأجناس البيضاء فى جنوبى أفريقيا بقصد تكوين وحدة بيضاء متجانسة، ومن العجيب أن البوير مارسوا سياسة التفرقة العنصرية ضد الأفريقيين الأصليين. . برغم أنهم

أنفسهم كانوا ضحية للاستعمار البريطانى الذى ضم أرضهم إلى أملاكه بقوة السلاح. . لاستغلال المناجم الكامنة فى أرض أفريقيا لخدمة رجال الأعمال البريطانيين مثل «سيسل رودس».

وهكذا كان فى جنوب أفريقيا فى نهاية القرن التاسع عشر طبقتان من الاستعمار: «الطبقة الأولى تتكون من البريطانيين الذين يريدون استغلال مناجم الذهب والماس، والطبقة الأخرى هى طبقة البوير القانعة باستخدام العمال الوطنيين فى المزارع»، وحرب البوير التى امتدت أكثر من عشر سنوات فى نهاية القرن التاسع عشر كانت فى جوهرها صراعًا بين هاتين الطبقتين من الاستعمار، لكن كلا الطرفين كان من الأوروبيين الذين وضعوا نصب أعينهم استغلال الوطنيين من أصحاب البلاد الأصليين سواء فى استخراج المواد الخام مثل الذهب والماس من المناجم، أو فى زراعة الأرض، ولم تكن حقوق الوطنيين الأفريقيين موضع تفكير أى من الفريقين المتنازعين.

ولقد عبر ستريجدوم رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا، الذى توفى عام ١٩٥٨، عن سياسة البيض فى جنوبى أفريقيا بقوله: «ما لم تظل لنا كل هذه السيطرة التى يعتبرها الأفريقى تجاهلاً وانكاراً سخيفًا من جانب الرجل الأبيض المستعمر لكرامة وإنسانية كل الأفريقيين فلن تتقدم البلاد».

وفى ظل النظام الاستعمارى كانت رؤوس الأموال الاستثمارية تنتقل من البلاد المتقدمة إلى البلاد المتخلفة، وما إن تصل هذه الأموال إلى أماكن استثمارها فى القارة الأفريقية حتى يبدأ إذلال شعوب القارة الأفريقية التى استغلت بطريقة جشعة لا رحمة فيها. «وكانت رؤوس الأموال هذه تجر وراءها القوات المسلحة الاستعمارية للقيام بأعمال العنف» بمعنى أن التجمعات الأوروبية الرأسمالية قامت - بسبب تراكم الأموال بين أيديها - بمحاولات غزو مناطق مختلفة من العالم، وكانت أفريقيا من أكثر الأماكن التى تعرضت للغزو الاستعمارى بغية استغلال مواردها واستثمارها، لذلك نجد أن سيطرة الرجل الأبيض أو سيادته التى يفرضها

على الأفريقيين الأصليين تعنى شيئًا واحدًا هو التمهيد لعملية استغلال الإنسان الأفريقى والأرض الطيبة فى أفريقيا.

فأعلى المرتبات تمنح للرجل الأوروبى، وأحطها للأفريقى الأسود، فى حين تمنح المرتبات الوسطى للرجل الآسيوى والرجل الملون.

والأفريقى الأسود محروم من تقلد الوظائف الفنية والوظائف ذات الدخول الكبيرة، كل ذلك بغير أسس عادلة لا علاقة لها بالكفاية أو الخبرة، بل إن هذه التفرقة ما هى «إلا» عقد الغدر التى توصم بها جميع تصرفات الأوروبيين فى أفريقيا.. فنجدهم يسنون «تشريعات عنصرية» تتفق وما يذهبون إليه من تحقيق أهداف غادرة.

ويقول اندا باننجى: وموضوع توزيع الأراضى فى كثير من الدول الأفريقية التى يسيطر عليها الأوروبيون موضوع مزعج للغاية؛ ففى جنوب أفريقيا نجد أن ١٣,٧٪ فقط من الأرضى يمتلكها الأفريقيون الذين يمثلون حوالى ٦٤٪ من مجموع السكان، وفى روديسيا الجنوبية يملك الأفريقيون أقل من ثلث الأراضى هناك بالرغم من أن عددهم يزيد على مليونى نسمة فى حين لا يتجاوز عدد البيض فيها مائة وثمانين ألف نسمة، وفى كينيا نجد الصورة نفسها تقريبًا؛ وحتى هؤلاء المتحاملين على حركة الماو ماو يعترفون صراحة بأن الأراضى التى سلبت من قبائل اليكيكويو كانت من بين الأسباب الهامة التى خلقت ثورة الماماو.

والاتجاه العام لسياسة توزيع الأراضى فى المناطق الأفريقية التى يسيطر عليها الأوروبيون يهدف إلى تركيز عدد كبير من السكان الأفريقيين فى مناطق صغيرة، وأهم الملاحظات التى يجب أن نضعها نصب أعيننا، ونحن ندرس قضية توزيع الأراضى فى أفريقيا هى: أن أجود الأراضى تكون دائمًا من نصيب الأوروبيين فى حين لا يعطى الأفريقيون إلا الأراضى الرديئة والبور.

فإذا ما قارنا مساحة المنطقة الريفية فى كينيا بعدد سكان الريف وجدنا أن

٧٠٠٠٠٠ من البـيض فـقـط يملكون ١٨٦٠٠٠ ,١٢٣ فـدان فـى حين يزدحم ٦٠٢٥٥٧٤ من الأفريقيين فى مساحة لا تتجاوز ١٧,٥١٨,٩٧٧ فدانًا من أراضى التاج التى يطلق عليها اسم «مستـودعات الوطنيين» ومشكلة الرجل الأفريقى اليوم هى «عدم امـتلاكـه أرضًا» الأمر الذى يـضطره إلى الخروج إلى سوق الـعمل فى المناجم والحقول حيث يساق مع أبناء جلدته من السـود كالسائمة داخل المعسكرات والحظائر التى تخصص لهم، ويحضـر الرجل الأبيض صاحب الصناعة أو الفلاح الأوروبى أو سيدة المنزل إلى هـذه الحظائر والمعسكرات ليختاروا مـنهم ما يشاءون لاستخدامهم فى المصانع أو فى الحقول، أما فى المدن، فعلى الرغم من الحاجة إلى أيديهم فإنه لا يسمح لهم بالبقاء فيها بعد انتهاء يوم عملهم.

ومن أعجب الأمثلة على عدم المساواة الاقتصادية فى جنوب أفريقيا أن الحكومة هناك قد أصدرت قـانونًا يحدد عدد الماشية التى يملكهـا الرجل الأفريقى الأسود، وإذا ما رفض الأفريقى تنفيذ هذا القانون تعرض لعقاب شديد. وعلى أية حال فإنه يمكننا أن نردد مع اندا باننجى أنه: «فى الميدانين الصناعى والتـجارى تقول حكومة البـيض دائمًا إن أراضى الأوروبيين فى أفـريقـيا أجـود نوعًا وأوسع مـساحـة من الأراضى التى يملكها الأفريقيون، وفى المراعى يملكون من الثـروة الحيوانية ما يفوق ثروة الأفريقيين بكثير».

وتقوم حكومات البيض فى روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند، بل تقوم جميع حكومات الاستعمار أيًا كانت جنسيتها انجليزية أو فرنسية أو برتغالية أو أسبـانية. . . الخ. باسـتعـمال الأسـاليب التى تأخذ بهـا سيـاسة حكومـة جنوبى أفريقيا. . تقريبًا.

إن التفرقة العنصرية تأخذ لها مجالاً آخر خطيراً، هذا المجال هو التشريع، فلقد تسبـبت سيـادة البيض فى نشـر الفوضى والتفـرقة التـشريعيـة فى اتحاد روديسـيا ونياسالاند وفى شرق أفـريقيا البريطانية (أوغندا وكـينيا وتنجانيقا)؛ ففى تـنجانيقا مثـلا، نظرًا لوجود ثلاث مـجمـوعات عنصـرية كبيـرة طُبِّق نظام العـشرات فى

المجلس التشريعى (١٠-١٠-١٠) أى أن عشرة أوروبيين يمثلون حوالى (٢٠٠٠٠٠) من البيض وأن عشرة أفريقيين يمثلون أكثر من سبعة ملايين أفريقى، وأن عشرة من الآسيويين يمثلون ٧٥٠٠٠ آسيوى.

وفى كينيا حيث يوجد ستة ملايين أفريقى، وحوالى ٤٤٠٠٠ من البيض نجد أن تشكيل الحكومة المشتركة فيها على أساس غير منطقى هو الآخر؛ فعدد الأعضاء الأفريقيين فى المجلس التشريعى، وهم الذين يمثلون ستة ملايين، قد حدد بعشرة أعضاء فقط بين ستين عضواً يكونون المجلس، إن تلك الأمثلة تؤكد أن التفرقة العنصرية أو سيطرة الرجل الأبيض هى السبب المباشر لتلك الفوضى التشريعية التى ظهرت فى التمثيل الشعبى الذى يطبخه الاستعمار بخبث ودهاء شديدين.

واذا تركنا الفوضى التشريعية وانتقلنا الى التعليم داخل أفريقيا لوجدنا أن حكومات البيض تهمل تعليم الأفريقيين، كما لا يوجد فى المناطق التى يسيطر عليها الاستعمار تعليما الزاميا بالنسبة للسكان الأفريقيين.

فالواقع أن الأوربيين ينظرون إلى مسألة تعليم الأفريقيين نظرة سياسية لأنهم يرون فيه معنى القضاء على حكمهم وسيطرتهم على أفريقيا فى المستقبل.

وقد يتعلل الرجل الأبيض بعدم وجود المال الكافى لنشر التعليم بين الأفريقيين. فى حين نرى الاستعمار يقوم بنشر التعليم بين الأطفال الأوروبيين المقيمين فى أفريقيا على أوسع نطاق.

ويقول اندا باننجى: «ومن التناقض العجيب حقا أن يقال: إن اتحاد جنوب أفريقيا الذى ينتج ٤٥٪ من ذهب العالم كله وكميات ضخمة جدا من المحصولات الزراعية والمعدنية لا يستطيع أن يوفر المال اللازم لنشر التعليم بين أبنائه الأفريقيين، وكذلك الحال فى الكونغو الذى ينتج ٥٠٪ من الثروة العالمية لليورانيوم و٧٠٪ من الماس المستخدم فى الصناعات المختلفة، بالإضافة إلى الكميات الضخمة من النحاس والذهب والمنجنيز والقطن والبن وزيت النخيل».

لقد أثبتت التقارير أن الطفل الأوروبى فى تنجانيقا يكلف الحكومة سنويا نظير تعليمه ٢٢٣ جنيها فى حين لا تتحمل هذه الحكومة نفسها لتعليم الطفل الأفريقى

أكثر من ٨ جنيهات والطفل الآسيوى ٣١ جنيها.

ويقدر عدد الأطفال الأفريقيين الذين يذهبون إلى المدارس فى مختلف مناطق أفريقيا الاستوائية الفرنسية بحوالى ٢٠٪ من بين أربعة ملايين أفريقى يعيشون هناك.

وليس هذا فحسب ، بل إن هذه الصورة تتكرر دائما فى كل بلد أفريقى استولى عليه الأوروبيون، فإذا ما تركنا التعليم وإهماله فى أفريقيا وبحثنا فى مسألة الصحة العامة، لوجدنا أن التقرير الذى وضعته اللجنة التى شكلتها وزارة المستعمرات الإنجليزية عام ١٩٣٦ من «المجلس الاقتصادى الاستشارى» والتى نشر تقريرها عام ١٩٣٩ يشير إلى أنه «فى جميع أجزاء المستعمرات التابعة للامبراطورية اتضح أن إيراد الغالبية العظمى من الأهالى أقل بمراحل من الحد الأدنى الضرورى للحصول على الغذاء الصحى الكافى «وقد أكد هذا التقرير بأن الغذاء غير الصحى هو السبب الرئيسى فى ارتفاع نسبة الوفيات بشلل الأطفال وهى النسبة التى تزيد عن مائتين فى الألف من المواليد فى معظم أنحاء الامبراطورية وأحيانا تتجاوز الثلاثمائة فى الألف، وهذه النسبة تصل فى بلد كأستراليا الى ٥, ٣٠ فى الألف وهى فى انجلترا وويلز لا تتجاوز ٥٧ فى الألف.

وتعتبر كينيا نقطة سوداء فى تاريخ بريطانيا سواء من جهة انحطاط أجور العمال الأفريقيين فيها أو من جهة السخرة المفروضة على أولئك العمال وأولادهم.

ومن صور التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وكينيا نجد أنه يوجد فى تلك البلاد لافتات كتب عليها: «غير مسموح للأفريقيين، مسموح للأوروبيين فقط».

هذه اللافتات معلقة على الحوائط العامة ومداخل المدن ومحطات السكك الحديدية والقطارات والسيارات العامة.. الخ.

وهكذا يتولد الألم والحسرة فى قلب الرجل الأفريقى الأسود، إن تلك اللافتات تجرح أحساسيسهم «وتولد فى قلب الرجل الأفريقى كراهية شديدة للجنس الأبيض

كله والثورة عليه» كما يقول اندا بانتجى سيتهول.

ومن ثم يشعر الأفريقى بتحطيم إنسانيته وآدميته فى وطنه ومسقط رأسه.. إن تلك اللافتات تجعل الأفريقى يحس بأنه شخص غريب فى بلده.

«إن هذا اللون من الشذوذ ليس إلا أحد جوانب الصورة التى خلقها الأوروبيون فى أفريقيا وهى مظهر من مظاهر التمييز الاجتماعى التى لا مبرر لها إلا المحافظة على سيادة البيض فى كثير من مجالات الحياة فى أفريقيا».

إن هذه الرغبة القوية من جانب الأوروبيين فى حكم أفريقيا إنما تعكس نفسها مرة أخرى فى سياسة التفرقة العنصرية.. تلك السياسة التى رأيناها واضحة فى تعالى الرجل الأبيض على الرجل الأسود، كذلك رأيناها واضحة فى المرتبات والأجور التى تمنح للرجل الأبيض وزميله الأسود، وفى المجال الصناعى حرم على الرجل الأفريقى أن يتقلد الوظائف الفنية والوظائف ذات الدخل الكبير، تماما كما ينكر الرجل الأبيض على الأفريقى حقه فى المساواة الاقتصادية والمساواة السياسية.

وإلى جانب الآثار الاجتماعية والسياسية وليدة الاستعمار هناك آثار اقتصادية خطيرة؛ ففى عام ١٩١٣ كانت بريطانيا تستثمر فى الخارج نصف مدخراتها الوطنية كلها ، وفى الخمسين عاما التى سبقت عام ١٩١٤ كانت أوروبا الغربية كمجموعة تستثمر فى الخارج أموالا تفوق كل رؤوس الأموال الموجودة فى بريطانيا.

وفى عام ١٩١٤ كان ١٠٪ من الدخل الوطنى البريطانى كله ناتجا من أرباح الاستثمارات الأجنبية.

ويقول جون ستراش فى كتابه نهاية الاستعمار: «يجب أن نحاول أن نتفهم العلاقات بين الجانبين من الحقائق الآتية:

أولا: وجود مجتمعات رأسمالية على درجة عظيمة من التقدم تنتج فائضا كبيرا من الأرباح لا يسمح توزيع الدخل بسهولة واستثماره استثمارا مربحا من الداخل.

ثانيا: ارتفاع سعر الفائدة عن الأرباح فى الاستثمارات الأجنبية.

ثالثا: إقدام هذه التجمعات الرأسمالية على فتح وضم كثير من أراضى العالم كمستعمرات لها.

رابعاً: تحقق هذه العوامل السابقة فى وقت واحد.

وهنا انطلقت الدول الأوروبية فى حركة توسع استعمارى مخيف.. وبدأت أفريقيا تسمع أصوات الأمواج التى تثيرها مراكب الغزاة المستعمرين، ولم تلبث طويلا ان بدأت تسمع وقع أقدام المستعمرين على أرض سواحلها يبنون فيها محطات لهم، ثم بدأت القارة تشعر بشىء غريب يحدث على أرضها. وكان كل ما تشعر به ما هو الا عمليات الضم التى بدأت بمعاهدات سلمية ثم تطورت فأصبحت تحدث بقوة السلاح.

ونذكر هنا مثالا على أطماع المستعمرين فى أحد البلدان الأفريقية: ففى سنة ١٨٨٨ استطاع الرأسمالى البريطانى سيسل جون رودس أن يعقد اتفاقية مع الملك الأفريقى «لوينجولا» حصل بمقتضاها على الحق المطلق فى استغلال المناجم والمعادن فى المنطقة التى أطلق عليها اسم «روديسيا الجنوبية» ولم يلبث رودس أن أثار قبيلة «المطابيلى» ودخل معها فى حرب عام ١٨٩٣ انتهت بطبيعة الحال بانتصاره وامتلاكه للمنطقة كلها. كما اغتصبت شركة جنوب أفريقيا البريطانية ماشية تلك القبيلة وسرقتها. وفى عام ١٩٢٣ انتهى امتياز تلك الشركة وضمت روديسيا الجنوبية الى التاج البريطانى.

ومنذ عام ١٨٩٣، وحتى بعد استقلال روديسيا الجنوبية ظل شعبها يعانى من استغلال مناجمه ونهب خيراته دون أن يكافأ على عمله فى مناجم أرضه التى تستغل لمصلحة ورفاهية الرجل الأبيض.

كذلك استطاعت بريطانيا أن تضم روديسيا الشمالية الى أملاكها فى سنة ١٨٩٣.

ومن الأمثلة الناطقة على تجرد المستعمرين من مظاهر الإنسانية، ما بلغ من استغلال الشركات الأوروبية للمستعمرات الأفريقية الى حد يقشعر منه الضمير

الإنساني؛ ففى روديسيا الشمالية ازدهرت خلال ربع القرن الثانى من القرن العشرين صناعة استخراج النحاس، وبلغ ثمن الكميات التى باعتها الشركة البريطانية التى تستغل المناجم ٨,٢٠١,٠٠٠ من الجنيهات فى عام ١٩٣٨، ومن هذا المبلغ لم ينل العمال الأفريقيون السود الذين تولوا استخراج هذا النحاس إلا نصف مليون من الجنيهات، فى حين استولى حملة الأسهم من الممولين الأوروبيين البيض على ٣,١٠٠,٠٠٠ جنيه.

وفى عام ١٩٣٥ دفع منجم واحد ربحا قدره ٦٢٪ لحملة أسهمه، وكل هذه الأرباح معفاة من الضرائب.

يبقى بعد هذا أن نعلم أن أجر العامل الأفريقى اليومى كان يتراوح بين ٩ بنسات وخمسة عشر بنسا، فى حين أن أجر العامل الأبيض لا يقل عن ٢٨ شلنا فى اليوم.

وليست هذه التفرقة مقصورة على روديسيا، بل إنها قاعدة عامة فى جميع أنحاء أفريقيا.

فالعمال فى مناجم ساحل الذهب «غانا - حاليا» كانوا يتناولون أجرا سنويا قدره ٢٩ جنيها و٤ شلنات، فى حين يتناول العمال الأوروبيون ستمائة وستة وخمسين جنيها وخمسة عشر شلنا.

وفى سنة ١٩٥٢ قدمت مس فيليس دين البريطانية بحثا - تحت إشراف المعهد القومى للبحوث الاقتصادية والاجتماعية فى بريطانيا - تحدثت فيه عن صناعة استخراج النحاس من مناجم النحاس بروديسيا الشمالية فى سنة ١٩٤٥.

وقد تبين من هذا البحث أنه من بين القيمة الإجمالية للإنتاج البالغة ٣٦ مليون و٧٤٢ الف جنيه استرلينى لم ينفق فى روديسيا إلا ١٢ مليونا ونصف المليون، أما الأربعة والعشرون مليون الباقية فقد نقلت إلى المملكة المتحدة وأمريكا.

كذلك يلاحظ أنه من بين المبلغ الذى أنفق فى روديسيا حصل الأوربيون على أربعة ملايين من الجنيهات، والجزء الأكبر للموظفين الأجانب البريطانيين، فى

حين لم يحصل الأفريقيون الذين يعملون فى مناجم النحاس من الـ ٣٦ مليونا الا على مليونين فقط فى صورة أجور ومكافآت ومقررات تموينية.

ويقول جون ستراشى: «تلك هى نتيجة اكتشاف خامات هامة كالنحاس فى بلد شديد التخلف مثل روديسيا الشمالية. ومن الصعب أن نذكر هذه الأرقام دون أن ندرك ما تنطوى عليه نفوس الشعب، ولكن الرجل الأفريقى لم يلبث أن اكتشف ما يعانيه الرجل الأبيض من عُقَدٍ، على رأسها السيطرة والسيادة.. لانه أبيض فحسب.

لذلك اشتد عود الأفريقى، وخاصة بعد الحرب الأهلية، وبدأت الصحوة الأفريقية، وألزم على الكفاح الباسل ضد «سيطرة البيض» لوضع الأمور فى نصابها، ولقد استفاد الاقتصاد الأوروبى من ذلك كثيرا.. فانتقل من مرحلة الاقتصاد التجارى إلى الاقتصاد الصناعى وأصبحت الدول الأوروبية دولا رأسمالية».

جنوب ووسط القارة:

استقرت جماعات من الهولنديين والفرنسيين البروتستانت الفارين من الاضطهاد الدينى بأوروبا فى جنوب أفريقيا الغربى وكونوا منذ منتصف القرن السابع عشر مستعمرة الرأس واتخذوا من مدينة الكاب مركزا لهذه المستعمرة يديرون منها حكمهم، وقد استولت إنجلترا على هذه المستعمرة عام ١٨٠٦م أثناء الصراع ضد الثورة الفرنسية ونابليون، ومن ثم اصطدمت بالهولنديين الذين يعملون بالزراعة والمعروفين باسم «البوير» وطاردتهم شمالا حيث أسسوا دولتى «الترانسفال والأورانج» المستقلتين بينما ضمت إنجلترا الى أملاكها فى جنوب أفريقيا مستعمرة ناتال.

وقد يكون من المبالغة القول بأن بريطانيا قد أظهرت اهتماما حقيقياً بمستعمرة الرأس قبل عام ١٨٠٦ إلى حين تم اكتشاف الماس فى تلك السنة واكتشاف الذهب فى عام ١٨٨٠، وهما اللذان غيرا تماما الصورة الاقتصادية لجنوب أفريقيا.

ومع ذلك فإن امتلاك شبة جزيرة الرأس لتأمين الخليج كان على درجة كبيرة من الأهمية لتأمين الإمبراطورية الآسيوية والاسترالية التى تكونت خلال القرن التاسع عشر على يد بريطانيا الدولة الصناعية القوية، ومن أجل تأمين مستعمرة الرأس فقد استفادت إنجلترا من تجربة الألمان والفرنسيين والهولنديين الزراعية فى جنوب أفريقيا بتشجيع رعاياها للإقامة الدائمة بها وبناء مجموعات من المزارع والمدن على حدود المستعمرة من أجل الدفاع وحماية المقيمين البيض فى المستعمرة، وتمشيا مع ذلك فقد أقرت الحكومة البريطانية مشروع ملنر - وهو من غلاة الاستعماريين الانجليز - الذى يقضى بضم مناطق أخرى إلى أفريقيا الجنوبية البريطانية، وهذه المناطق هى روديسيا ونياسالاند وباسوتلاند وبتشوانالاند وسوازيلاند حيث تكون هذه المناطق مع جنوب أفريقيا امتدادا كبيرا للأرض، وما بين عامى ١٨٧٦ و١٩٠٤م امتدت الممتلكات البريطانية من نهر الأورانج إلى الشاطئ الجنوبى لبحيرة تنجانيقا وبذلك كانت مستعمرة الرأس هى أساس هذا التوسع الكبير الذى تاخم أملاك البرتغال والألمان والبلجيك فى الشمال، وفى هذا المجال واجه البريطانيون أطماع الألمان والبرتغال؛ فالألمان يرغبون فى ربط أملاكهم فى شرق القارة بأملاكهم فى غربها ويعتبرون الأرض الواقعة بين هذه الأملاك حقهم، وقد كان الرأسماليون البريطانيون وشركات الاستثمار فى مقدمة المواجهة وبرز اسم سيسل رودس على رأس شركته الاحتكارية فى عقد معاهدات مع زعماء القبائل وملوكها تضع مناطقهم تحت الحماية البريطانية وتحولها إلى مستعمرات ترتبط مع مستعمرة الرأس بنظام حكومى ونظام اقتصادى موحد، وترتبط مع بعضها بوسائل مواصلات وتتيح للشركة البريطانية التى يرأسها رودس الاستغلال والاستثمار، ومن ثم وفد كثير من الرعايا البريطانيين إلى هذه المناطق «روديسيا ونياسالاند وبتشوانالاند وسوازيلاند وباسوتولاند» للعمل فى مناجمها.

ونتيجة لذلك حدث صدام ثان مع البوير كانت نتيجته هزيمة البوير، وعقدت معاهدة بين إنجلترا والبوير نصت على ضم الترانسفال والأورانج إلى مستعمرة الرأس ومستعمرة الناتال، ثم تم توحيد هذه المستعمرات الأربع عام ١٩١٠م فيما

عرف باتحاد جنوب أفريقيا بروابط جمركيـة. وفى عام ١٨٩٨م أعلن قيام مستعمرة روديسـيا الجنوبيـة فالشـماليـة، وفى عام ١٩٠٧م أعلنت انجلـترا وضع مـحمـية نياسالاند تحت إدارة المستعمرات البريطانية.

ولم يكن غرب القارة الأفريقية يضارع شـرقها فى اهتمام إنجلترا، ولذلك تركز النشاط الاستـعمارى البريطانى فى غرب أفـريقيا على مناطق منفردة غيـر متصلة، كما اقـتصر على الدخول فى الصـراع مع القوى الأوروبية الأخرى حـول مصاب الانهار وامتداد غير كبـير إلى مجارى هذه الأنهار وما جاورها من مناطق وأراض، ومن ثم اشـتمل النشـاط الاستـعمـارى الإنجليـزى فى غرب القـارة على كل من سيراليون، وجامبيا وغانا وحوض نهر النيجر «نيجيريا».

وقد اختارت جمـعية مكافحة الرق البريطانية عام ١٧٨٧ منطـقة سيراليون على السـاحل الغربـى لإعادة توطين الرقـيق المحـررين. وفى عـام ١٨٠٧م أصبـحت سيراليون مـستعمرة للتاج البـريطانى، وأصبحت فريتاون العاصمـة المركز الرئيسى لمكافحة تجـارة الرقيق فى هذه المناطق، ومن فريتاون كان النفـوذ البريطانى الكنسى والتعليمى ونشاطه التجارى يمتد إلى بقيـة غرب أفريقيا لتكون مواقع لبريطانيا فى غـرب القارة تسـهم فى تدعيم العـلاقات بـين إنجلترا وهذه الأقـاليم، وهى تماثل فريتاون شـأنها شأن كيبتـاون مركزا قويا لتحقـيق تقدم استعمـار جديد عندما يتم تقسيم الأراضى الأفريقية فى الداخل بعد عام ١٩١٦.

ولم يكن هدف إنجلترا من الـبداية تأسيس مسـتعمـرات دائمة، إلا أن الظروف التى مرت بغرب القارة قد غـيرت هذا الهدف وأقيمت مستعمـرات ومحميات فى هذا الجانب من أفريقيا، فأقيمت مستعمرة فى جامبيا على نهر السنغال عند مصب النهر وكانت تضم عددا من السـلطات القبلية، ومارست فيها الشـركات البريطانية التجـارية نشاطها وانتهى الأمـر بجامبيـا إلى إعلان الحمـاية البريطانية عليهـا عام ١٨٥٣م وشمل نشـاط إنجلترا الاستعـمارى كذلك السـيطرة على بعض القرى فى غرب أفريقيا.

نظام الحكم البريطانى

مستعمرة التاج والمحمية:

للتفرقة القانونية بين المستعمرة والمحمية نجد أن الفقهاء الدستوريين فى بريطانيا يرون أن مستعمرة التاج هى الأرض التى تمكن البريطانيون من الاستحواذ عليها بإحدى الطرق التالية: الغزو - الشراء - الاحتلال - التعاهد مع حاكم محلى أو دولة أجنبية؛ «مثل هذه المناطق تتبع إداريا وزارة المستعمرات البريطانية». أما المحمية فهى الأرض التى بسط عليها ملك بريطانيا حمايته، إما بإجراء منفرد من ناحيته وإما بموجب اتفاقيات مع الرؤساء والحكام المحليين.

وسكان مستعمرة التاج رعايا بريطانيون. أما سكان المحمية فهم أشخاص محميون، ومن ثم فيعتبرون أجانب فى جميع مناطق الإمبراطورية خارج بلادهم وتتبع بعض المحميات إداريا وزارة المستعمرات وبعضها يتبع وزارة الخارجية وبعضها وزارة شئون الكومنولث.

ومن الناحية الواقعية أو الفعلية نجد أن النظرة الرسمية البريطانية لا تقيم أدنى تقدير أو وزن للفرق بين مستعمرة تاج أو محمية أو المنطقة الخاضعة لنظام الانتداب أو الوصاية.

وكل التعبيرات الفنية التى اخترعها البريطانيون لتحل محل كلمة استعمار إنما هى تعبيرات وألفاظ تغير المظهر ولا تمس الجوهر.

نظام مستعمرات التاج:

نشأ التفكير فى نظام مستعمرة التاج عقب حرب الاستقلال الأمريكية وانهيار الامبراطورية البريطانية الأولى (١٦٠٠ - ١٧٨٦) ففى المنطق البريطانى كان يجب أن تكون سلطة الحكم مطلقة بحيث تمنع نشوء مجالس تمثيلية تتطلع إلى المشاركة فى السلطان مع الحاكم البريطانى، وكانت المناطق التى استولت عليها إنجلترا ولا

يتوطن فيها بريطانيون أو أوروبيون مثل - سيلان وغرب أفريقيا - خير حقل للتجارب، ورأى هذا المنطق أنه ما دامت لا توجد مجالس برلمانية أو شبه برلمانية فالسلطة تبقى فى يد التاج البريطانى ويستعملها بواسطة وزرائه فى إنجلترا أو ممثليه فى المستعمرات.

ومثل هذا النظام يجعل السلطات فى يد الحاكم، وتقوم سلطته على أساس من قوة الامبراطورية وحقه النهائى فى اتخاذ ما يشاء من قرارات بدون الرجوع الى البرلمان، وله سلطة إصدار التشريعات والتنظيمات.

ويشهد المنطق البريطانى بنجاح هذا النوع من الحكم وما أداه من الخدمات وما وافق تطبيقه من التقدم.

وقد ظهر أول مرة، فى حكم منطقة جامبيا فى غرب أفريقيا. ولم تطل مدة حياة هذه التجربة، ثم طبق فى مستعمرة الكاب عام ١٧٩٦ وفى سيراليون عام ١٨٠٧.

وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى أصبحت صورة الحكم هذه معترفا بها، وتم تطبيقه فى جميع المناطق الساحلية فى غرب أفريقيا. وقد طبق هذا النظام فى مناطق باثورست بجامبيا وفريتاون بسيراليون وأكرا بساحل الذهب ولاجوس بنيجيريا.

وأول ملاحظة هى أن المناطق الساحلية تمتد حول المدن الأولى التى وصل إليها الأوروبيون أو أقاموا فيها للتجارة والقرصنة، واتخذوا منها مراكز وثوب وتوسع نحو الداخل، وقد ظهرت آثار إقامة القلاع والمراكز التجارية وتبعثرت الوحدات القبلية ووضح ظهور أثر الحضارة الأوروبية الرأسمالية، وقد أدى تطور الأمور إلى نسيان السكان لعاداتهم وتقاليدهم وأفكارهم القبلية وعلاقاتهم الاجتماعية مع المجتمعات الأفريقية التقليدية، كما يجب ألا ننسى أن بيئة مدينة فريتاون مثلا ومنطقتها قد صُنعت أو خلقت بواسطة استجلاب الأفريقيين المتحررين من الرق من إنجلترا وبعض المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا الشمالية للعيش فى هذه المدينة.

وقد نسيت غالبية السكان لغاتها المحلية واعتنقت الدين المسيحى، وأقام فى هذه المناطق الأوروبيون والتجار والشركات والبنوك ووفد إليها المهاجرون من أفريقيا وآسيا، هذه المدن هى فى الوقت نفسه موانى التصدير والاستيراد، وعلى هذا الأساس قام نوع من الحكم المباشر يسمي باسم مستعمرة التاج، إذ تعين بريطانيا الحاكم العام للمستعمرة الذى يسيطر على البوليس والإدارة، وبمرور الزمن ونمو التعليم نموا محدودا وازدهار الأحوال الاقتصادية والتوسع فى التشغيل والاستثمار تغيرت السياسة البريطانية إلى حدٍّ ما، فسمحت بقيام مجالس وبلديات تم تكوينها على أساس مختلف من الانتخاب المقيد والتعيين والأعضاء بحكم مناصبهم وممثلى المصالح التجارية الأجنبية.

وهذا النوع من مستعمرات التاج فى أفريقيا يختلف عن طريقة حكم مستعمرات التاج فى جزر الهند الغربية؛ إذ أنه فى بعض مناطق أفريقيا يحمل فى ثناياه بعض مظاهر الحكم غير المباشر.

نظام الحكم غير المباشر:

يعتبر نظام الحكم غير المباشر أحد المظاهر المميزة للحكم البريطانى فى غرب أفريقيا البريطانية عامة؛ وهو نظام حكم الأفريقيين من الرؤساء بواسطة المؤسسات القبلية والمحلية والتقليدية فى هذه المجتمعات، وينسب هذا النظام إلى اللورد لوجارد أحد بناة الإمبراطورية البريطانية.

ونظام الحكم غير المباشر هو تعبير عام عن عدة سياسات اتخذتها السلطات البريطانية فى هذه المناطق المختلفة، وليس تعبيرا محددا عن نموذج جامد، ويأتى انتساب هذا النظام إلى اللورد لوجارد من أنه قد اقترحه لحكم المناطق الإسلامية فى شمال نيجيريا، والنظام كما وضعه لوجارد أخذ طابعه الرئيسى من أن الرؤساء المحليين يصبحون جزءا من الإدارة الحكومية وبذلك يتحول مصدر السلطة التقليدية بمرور الزمن إلى القانون البريطانى ويعتبر أى هجوم على الرؤساء هجوما ضد القانون الأساسى للنظام. وأكد لوجارد أن مبادئ هذا النظام هى:

١- ليس من حق الزعماء والحكام والأمراء المحليين تكوين قوات مسلحة أو إعطاء تصريحات بحمل السلاح.

٢- يبقى الحق النهائى لفرض الضرائب بأى شكل أو تحت أى اسم فى يد السلطة البريطانية.

٣- تحتفظ الإدارة البريطانية بالحق النهائى للتشريع.

٤- حق تشريع تملك الأرض للأغراض العامة أو للأغراض التجارية يحتفظ به الحاكم.

٥- للحاكم البريطانى الحق المطلق فى التصديق على اختيار خلف للرئيس المتوفى وله حق عزل أى رئيس أيضاً.

وهكذا نجد أن الولاء للحكم البريطانى يتولد وينمو بواسطة الرؤساء والزعماء الذين أصبحوا كوكلاء أو عملاء ذوى سلطة تخضع للإدارة الحكومية، وعلل لوجارد هذا الوضع بأن الهدف منه هو محاربة تجارة الرق وإقرار الأمن والسلام البريطانى وانتفاء سوء الإدارة وفسادها.

ويتكون نظام الحكم غير المباشر من عدة عناصر أمكن ربطها سويا بسلطات الحكم وهى:

١- استمرار الاستفادة من النظم الأفريقية واعتبارها وكالات أو نظم اللامركزية الإدارية.

٢- استمرار تعاون الرؤساء والزعماء والأهالى مع الإدارة الحكومية.

٣- تركيز السلطة فى يد التاج البريطانى.

٤- إيجاد تناسق وعدم تضارب بين السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية التقليدية، وهكذا يتضح أن الحكومة البريطانية لم تجد بديلاً لهؤلاء الزعماء القبليين والأمراء الإقطاعيين يحقق أهدافها ويسهل نشاطها.

وقد تم إنشاء الإدارة المحلية فى بعض أنحاء غرب أفريقيا البريطانية وبنفس

الهدف وهو جهاز إدارى فى صورة بدائية يصبح حليفا للحكم الأجنبى من وجهة النظر البريطانية، يكون هذا النظام مناسبا للتجمعات الأفريقية الأقل رقيا من الممالك والإمارات أو الكتل القبلية ذات النظم الاجتماعية الراقية، وتقوم الإدارة المحلية على أساس نظام القبيلة أو العشيرة بنفس نوع وشكل السلطات القبلية القديمة.

وخير ما يقال عن هذا النظام، أنه وضعٌ شاذ لا يحظى بتأييد نظرى أو ولاء عاطفى من أهالى هذه المجتمعات، ولا يمكن لهذا النظام أن يدَّعى تمثيله للأهالى وأنهم اختاروه برغبتهم الحرة، إذ أنه فى واقعه عملية صناعية مقصود بها ملاءمته لوضع اجتماعى معين وأن يتيح فى الوقت نفسه الوسائل الكافية لبريطانيا لكى تحقق أهدافها من الوجود فى أراضى إفريقيا.

ومن وجهة النظر البريطانية نجد إفاضة فى الحديث حول السلام البريطانى فى هذه المنطقة، ويهتم البريطانيون بالحديث عن هذا السلام كمظهر رئيسى لرسالتهم التى اضطلعوا بها تاريخيا فى العالم عامة، وفى أفريقيا خاصة. وهذه الرسالة الإنسانية هى تحمل الرجل الأبيض العبء فى تنوير العالم ومساعدة الشعوب المتأخرة وترقية السكان البدائيين ودفعهم إلى مراحل عليا من التنظيم السياسى والتفكير الاجتماعى وحسن استغلال الموارد الطبيعية لمصلحة الأهالى القاطنين فى هذه البلاد.

ومروجو هذه الخرافة كثيرون فى أوروبا وأمريكا، وإذا صرفنا النظر عما ظل يردده اللورد لوجارد ومن يشايعه من كتاب المدارس الفكرية الإنجليزية عن أن شغل البريطانيين الشاغل كان فرض السلام البريطانى فى غرب أفريقيا، نجد الحقيقة تظهر فى بساطة ووضوح من مؤلفاتهم فى أن هذا السلام هو النظام والقانون.

الكل يعرف أن النظام هو تعبير عن إرادة معينة، والقانون هو تعبير عن مصلحة معينة على أن يتم هذا فى ظروفه التاريخية الطبيعية وبيئته الاجتماعية.

ولم يكن القانون والنظام شيئا من هذا، وإنما كان تعبيرا عن إرادة الجيش

البريطانى وتعبيرا عن مصلحة الرأسمالية البريطانية فى تنافسها وصراعها مع غيرها من الرأسماليات الأوروبية والأمريكية حول الأسواق وموارد المواد الخام وذلك لحل أزمـات ازدياد السكان على أراضيـها وقـلة فرص التـوظف سواء فى الحكومـة أم القطاع الخاص، كذلك رغبةً فى بناء الثروات الخاصة.

لقد استمرت بريطانيا فى حرب مع قبائل أشانتى بساحل الذهب لمدة ٣٣ عاما، وتحاربوا مع قبائل وإمارات وممالك نيجيريا، وفرضت الحماية البريطانية تحت تهديد الحراب والأسلحة، واستخدمت أحط الوسائل من رشوة وخداع وسرقة للحصول على توقـيعات ومـوافقـة الرؤساء والزعـماء، وانتـزعت السلطة من أيدى الحكام المحليين وتجمعت فى أيدى الحكومة البـريطانية، كل ذلك كان بدافع الحصول على ثروات تلك البلاد للعمل على الارتقاء بـها ودفعها إلى مستوى حـضارى متقدم، وعلى هذا يمكن القـول بأن قواعد هذا الســلام البريطانى اعـتمدت على تحـسين أسلوب نظام الإدارة الإنجليزية وتطبيق قـانون المصلحة، وأن هذا السلام لن يتأتى إلا بإقرار سيادة بريطانيا حتى يبدأ العهد الـذهبى للاستثمار التجارى الرأسمالى فى منتجات وثروات هذه البلاد، لصالح المستعمر لا لصالح أهل البلاد.

ويلاحظ أن هذا السلام البريطانــى طبق فى غرب أفريقيا بطريقــة غير التى طبق بها فى شرق وجنوب ووسط أفريقيا.

فـمثـلاً، فى غرب أفـريقيـا استلزم النظام والقـانون بقـاء التنظيمـات القبليـة وتشجيعـها، وعدم تمليك الأرض لغير الأفريقيـين، بينما فى شرق وجنوب القارة اســتلزم النظام والقـانون نفــسه تحطيم النظم القـبليـة وتشـريد أفـرادها وتوطين الأوروبيين وانـتزاع ملكية الأراضى من أصـحابهـا الأصليين وتسليـمها لـلوافدين الأوروبيين من كل دولة من دول أوروبا.

إن السلام البـريطانى تعبيـر سياسى المقـصود به تحقـيق أكبر قـدر من المصلحة للحكومـة والمستـوطنين البـريطانيـين على أساس الظـروف التاريخـية والأوضـاع الاجتماعية والموقف السياسى آنذاك.

وقد كان المظهر المميز للسياسة البريطانية فى أفريقيا هو إصدار دساتير متوالية وإقامة مجالس تنفيذية وتشريعية مختلفة. وعلى الرغم مما ارتبط بهذه الإصدارات من قيود مالية وانتخابية واقتراع مقيد فى معظم الحالات إلا أننا نجد غالبية المؤلفين الإنجليز يصرون على أن ما حدث هو الطريق الطبيعى للإعداد للحكم الذاتى.

ويؤكد البعض أن الهدف الثابت لسياسة بريطانيا فى أفريقيا هو العمل على تقدم وتطوير الشعوب المحكومة وتهيئتها إلى مرحلة الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث وأن هذا التقدم ينبنى على أسس اقتصادية وثقافية وتمرس بشئون الإدارة واشتراك فى تسيير دفة الحكم.

وآخرون يذهبون إلى أن تصريحات الحكومة البريطانية المتعاقبة فى المملكة المتحدة كانت باستمرار تهدف إلى إقرار مرحلة الحكم الذاتى للمناطق التابعة، وفى نظر هؤلاء أن تعبير الحكم الذاتى ليس له نموذج محدد من الإجراءات الدستورية مثل الحكومة المسئولة أو مرتبة الدومنيون؛ إذ فى أول الأمر كان الهدف هو الحكم الذاتى فى داخل الإمبراطورية ثم تعدل إلى الحكم الذاتى والاستقلال فى نطاق الكومنولث ولا يمكن استعمال القوة لإجبار دولة ما على البقاء فى الكومنولث وعدم قطع علاقاتها به.

وفى هذه النقطة بالذات، يشير تقرير جمعية «هانسارد» إلى أن أغلب حكومات المستعمرات البريطانية تقوم فيها أداة حكومية تشبه بناء الإدارة الحكومية فى المملكة المتحدة مع ظهور محاولات لتوافق الظروف الخاصة كسيلان مثلاً. وهذه المحاولات هى استثناء للخطوط العامة التى تقضى بأن الدستور الإنجليزى هو النموذج وأن تاريخ إنجلترا الدستورى هو المثل الأعلى أمام تطور تاريخ هذه المناطق الأفريقية وأن التطور السياسى فيها يهدف إلى التخلص من القيود المفروضة تماما كما تخلصت منها إنجلترا على مدى تاريخها.

ونلاحظ أنه بينما تم توضيح الهدف النهائى للسياسة البريطانية الاستعمارية ومعرفة خطوطها العريضة، إلا أنه لم يتحدد بصفة نهائية أو ثابتة مواعيد إتمام هذا

الهدف أو الحد الأقصى لوصول المنطقة التابعة إلى الحكم الذاتى أو الاستقلال.

وتأتى درجة التقدم من شكل وحجم الضغط الذى يمارسه الوطنيون على الإدارة البريطانية ويتوقف هذا على درجة نمو ورقى الوعى السياسى بين الأهالى وقدرة زعمائهم على تعبئة التأييد الشعبى لمساندة وتقوية مطالب الحركة من أجل التطور الدستورى.

ونجد أن الضغط الشعبى حينما يصل إلى مرحلة الانفجار يبدأ الاستعمار مرغما فى التفاهم أو التنازل، وأنه طالما لا يتقدم الناس بمطالب سياسية لا يقوم الحكام البريطانيون بالتغيير.

وهذا هو ما حدث فعلا فى أفريقيا الغربية البريطانية وبدا واضحا فى ساحل الذهب؛ إذ وصلت إلى الاستقلال قبل نيجيريا بينما تخلفت سيراليون وجامبيا.

ومهما كان شكل وطريقة التقدم الدستورى، إلا أننا نجد أن هذه البلاد تمر فى خمس مراحل قبل الوصول إلى مرحلة الحكم الذاتى الكامل والاستقلال فى نطاق الكومنولث، وهذا التصرف من جانب بريطانيا لا يأتى نتيجة لفلسفة سياسة محددة وإنما يظهر وينمو تلقائيا.

إن أول وأطول مرحلة من مراحل الحكم البريطانى هى الديكتاتورية المطلقة؛ فكل السلطات التشريعية والتنفيذية تتركز فى يد الحاكم، وهو يستشير مجلسا مكونا من كبار الموظفين البريطانيين، ويعتمد عليهم فى تنفيذ رغباته وتشريعاته وتسنده قواته البوليسية والحربية.

وتبدأ المرحلة الثانية بالفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بأن ينقسم المجلس الاستشارى للحاكم إلى مجلسين تنفيذى وآخر تشريعى ويبدأ بناء أداة حكومية يظهر فيها الأفريقيون أولاً بالتعيين والتمثيل الطائفى أو القبلى، وهم غير الموظفين الذين يجلسون فى المجلس التشريعى بحكم مناصبهم أو من كبار الموظفين.

وتأتى قوة الحاكم فى هذه المرحلة من استناده الى أغلبية الموظفين وتمتعه بحق

الفيتو لمواجهة أى قرار يصدر ضد رغباته واتجاهاته كما يستطيع إصدار أى تشريع يرفضه المجلس التشريعى، ومبررات هذا «فى نظره» هو الحفاظ على النظام والإدارة الحسنة ومصالح الأهالى.

والمرحلة الثالثة ترتبط بزيادة عدد غير الموظفين فى المجلس التشريعى سواء أكانوا معينين أم منتخبين، وتظل هذه الزيادة حتى يصبحوا الأغلبية العددية. كما أنه فى هذه المرحلة يظهر غير الموظفين كممثلين لكل مناطق الوحدة السياسية سواء كانت مستعمرة أم محمية. وفى المجلس التنفيذى تتحول الأقلية الأفريقية إلى أغلبية بالتدريج، ويظهر الأفريقيون على مستوى الوزراء ويأخذون فى أيديهم بشئون الحكم ما عدا الدفاع والأمن والشئون الخارجية والمالية والقضاء حيث تظل فى أيدى الحاكم العام وكبار أعوانه والذين يظلون أعضاء فى المجلس التنفيذى والتشريعى وهم الذين يطلق عليهم «أعضاء» بحكم مناصبهم، ويظل الموضوع يتقلص حتى يصبح عددهم ثلاثة أو أربعة.

والمرحلة الرابعة هى اختفاء هؤلاء الموظفين من الجمعية التشريعية ويتسلم مناصبهم الوزارية أفريقيون، ويصبح البريطانيون مجرد موظفين كبار فى الحكومة، ويصبح المجلس التنفيذى كله أفريقيا ورئيس الأغلبية فى المجلس التشريعى يصير رئيسا للوزارة.

بانتهاء هذه المرحلة الرابعة يمكن القول بأن المنطقة على أبواب الاستقلال وما يبقى هو حق الفيتو للحاكم البريطانى، وتستمر المطالبة بإلغاء هذا الحق وألا يعمل الحاكم إلا بناء على نصيحة مجلس الوزراء، وبانتهاء الإجراءات التشريعية والترتيبات الدستورية يصدر قانون الاستقلال من البرلمان البريطانى وتصل المنطقة إلى المرحلة الخامسة وهى الاستقلال فى نطاق الكومنولث ولها الحق طبقا لنصوص قانون وستمنستر الصادر عاما ١٩٣١ فى أن تظل عضوا فى الكومنولث أو تنفصل عنه، ويتم هذا بناءً على رغبة الشعب الأفريقى وحكومته ويتشاورون فى هذا مع حكومة المملكة المتحدة وحدها، ولا يجرى أى تشاور بشأن الانضمام لدول الكومنولث مع أعضاء الكومنولث القدامى.

نظام الحكم الفرنسى:

كان المبـدأ الأساسى الذى تدور حـوله فلسفة الحكم الفـرنسى فى أفريقـيا منذ البداية هو الحكم المباشر، حيث إن السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت فى أعماقها سياسة ميركاتيلية «الرأسمالية التجارية» تؤمن بأن البلاد الأفريقية التابعة لها إنما هى ضِياع وأراض ملحقة بأرضها الأوروبيـة تابعة لها وتخضع لنفس نظامها وأسلوب حكمها.

الحكم المباشر هو سمـة النظم الحكومية التى أقامتها فرنسـا فى قارة أفريقيا؛ إذ هى لا ترى ضرورة لوجود زعامـات أو تنظيمات قبلية أو محليـة تقوم بين إدارتها وبين الأفريقيين فى حياتهم اليومية. لقد تم تحطيم جميع الزعامات القبلية والمحلية العسكرية والمدنية، الإسلامية والوثنية، إن قيام الفـرنسيين بهذا الإجراء كان تعبيرا عن كراهيتهم العميقة وانتقامهم من المقاومة العنيفة التى لاقوها من الأفريقيين أثناء توسعهم داخل القارة الأفريقية.

* * *

الفصل الثانى

أفريقيا وبداية التحرر

تحطيم الحكم الاستعمارى فى أفريقيا فى «الستينيات» من هذا القرن يعتبر إحدى العلامات المميزة الكبرى فى القرن العشرين، ويبدو لكثير من الناس أن هذا الأمر غامض لا يمكن تفسيره، ويرى آخرون أنه النتيجة الطبيعية للتقدم الذى وضعت مشروعاته وخططه الدول الاستعمارية التى اعتنت بتربية الطفل الأفريقى المتعثر، وقادته فى خطواته الأولى المضطربة، وسارت به فى صبر إلى الأمام مرحلةً تلو مرحلة، إلى أن أصبح قادراً على الوقوف على قدميه والنهوض بالمسئولية الكاملة.

وكلا الرأيين على ما بينهما من اختلاف ينطويان على شىء واحد مشترك، وهو أنها تتجاهل أو تنكر الكفاح الطويل المتواصل للشعب الأفريقى منذ أول يوم من أيام الاستعمار، ذلك الكفاح الذى لم يتوقف يومًا قط منذ أن قسم مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ أفريقيا بطريقة جائرة بين الدول الغربية؛ قبل بداية الحكم الاستعمارى بعهد طويل كافح الشعب الأفريقى أيضًا ضد الغزو والعدوان الأوروبى، ولكننا فى تتبعنا لأصول الانتصارات الأفريقية الراهنة على الاستعمار، فإن اهتمامنا ينصب على الفترة الأخيرة من الحكم الأوروبى.

وتعتبر الثورة الأفريقية إحدى السمات البارزة فى حاضرنا الراهن حتى أن أحداً لا يستطيع أن ينكر وجودها.

لقد بلغ التزاحم على أفريقيا فى القرن التاسع عشر غايته ولكى يمكن إيجاد اتفاق بشأن هذا التزاحم وتقسيم الأسلاب بطريقة عادلة، تم عقد مؤتمر برلين فى عام ١٨٨٥ وفى هذا المؤتمر حددت الدول الأوروبية الغربية مناطق النفوذ والامتلاك، وقد قامت الولايات المتحدة بدور بارز فى المؤتمر، ثم صدقت بعد ذلك على القرارات فى مؤتمر بروكسل الذى عقد عام ١٨٩٠، وعندئذ تم تقسيم

أفريـقيـا، ولكنه تم فقط على الورق؛ لأن الذين قـسمـوا أفريقـيا بوضـع حدود وعلامات على الخريطة وجـدوا أنفسهم يواجهون كفـاحًا ونضالاً طوال ما لا يقل عن ثلاثين عامًا أى حـتى عشية الحرب العالميـة الأولى. فى الواقع قبل أن يتمكنوا من فرض سيطرتهم التامة على الممتلكات الأفـريقية، وقد عمدت بلجيكا ممثلة فى شخص الملك ليـوبولد إلى الاستيلاء عـلى الكونغو عام ١٨٨٥، وفى العام نفـسه ظهرت إلى الوجود أفريقيا الشرقية الألمانية، وهوجمت السودان سنة ١٨٨٩ وزنجبار سنة ١٨٩٠ ونيسالاند سنة ١٨٩١ وأوغندا سنة ١٨٩٣ وداهومى سنة ١٨٩٤ وكينيا سنة ١٨٩٥ ونيـجيسريا سنة ١٩٠٠ والصومـال الإيطالى سنة ١٩٠٥ وليـبيـا سنة ١٩١١ ومراكش سنة ١٩١٢، وسقطت كل منها ضحية، واحدة تلو أخرى، حتى أنه لم يبق فى القارة، دون استعمار، إلا أثيوبيا الـتى غزتها إيطاليا الفاشية فى عام ١٩٣٥.

وهكذا امتدت عـملية الغزو الأوروبى لأفريقيا خـلال أربعة قرون، ولم تتم إلا منذ نصف قرن مضى، وهناك ملاحظتان:

الأولى: هى أن المحاولة الرئيـسية من جـانب الدول الأوروبية لتقـسيم أفريقـيا وقعت عـشية قـمة الحقبـة الاستعـمارية وفى وقت كانت التـجمعـات الاحتكارية الأوروبية القـوية التى تعتمد على القـوة الصناعية والمالية تسـعى إلى توسيع نطاق سيطرتها والاستـيلاء على المواد الخام، ولا سيما المعـادن (حيث اكتشف الماس فى جنوب أفريقـيا فى عـام ١٨٦٦، والذهب عام ١٨٨٦، كمـا تم اكتـشاف الذهب أيضًا فى روديسيـا الجنوبية وفى باشوتالاند فى السـتينيات من القرن التـاسع عشر) وكذلك الحصول على الأراضى للاستيطان ولأغراض استراتيجية وإقامة مراكز ممتازة جديدة للتجارة، وبالاختصار كانت أوروبا تـسعى وراء فتح ميادين جديدة لممارسة أوجه نشاطها المروع.

الثانية: هى أن هذه المرحلة فى أفريقيا والتى يمكننا أن نـحدد بدايتها بعام ١٨٨٥ (عندما عـقد مؤتمر برلين) تمـيزت بحدوث مـقاومة مـتزايدة من جانب الشـعوب الأفريقية، تلك المقاومة التى بلغت أوجهـا فى الحركة العنيفة التى سادت بعد ذلك

معظم بلدان القارة الأفريقية.

ولعل من المبالغة أن ندّعى أن المقاومة الأفريقية للغزو الأوروبى قد أدت مباشرة إلى قيام الثورات الوطنية القائمة فى «الستينيات» من هذا القرن، أو نزعم أن الأحزاب السياسية الحديثة فى أفريقيا والبرامج ونقابات العمال والجمعيات التعاونية والمنظمات النسائية والطلابية كان لها الفضل فى تحقيق الاستقلال، ولكن يمكن القول بأنه كان نتيجةً مباشرة لكفاح الزعماء والشعوب التى كافحت فى البداية ضد الغزو الأجنبى فى سبيل المحافظة على أسلوبها التقليدى فى الحياة.

على أنه لا يمكن القول بأنه ليس ثمة علاقة بين المراحل المختلفة للنضال الأفريقى، ووجود خط يفصل بين الأوائل الذين قاوموا الحكم الأجنبى وبين أحفادهم ممن كافحوا الاستعمار، الذين يقفزون إلى أعلى مبتعدين عن الماضى مستهدفين خلق شىء جديد وإقامة دولهم الحديثة وعاملين على تدعيم اقتصادهم الخاص وفتح آفاق جديدة لثقافاتهم.

كم من طاقات بذلت من أجل الحركة الوطنية الأفريقية كما نعرفها اليوم، وما أكثر الصور التى عبرت بها هذه الحركة عن نفسها، وما أكثر المسائل التى ثار حولها النزاع بين هذه الحركة وبين الدول المالكة للمستعمرات كالدفاع عن الأرض ومقاومة التاجر الأجنبى والضرائب والسخرة ومعارضة التورط فى الحرب العالمية الأولى ومحاولة إقامة كنيسة أفريقية مستقلة ومدارس أفريقية مستقلة والمطالبة بأجور أعلى وبحقوق نقابية ومناهضة قوانين المرور وغيرها من صور التفرقة العنصرية والكفاح من أجل الحرية، من أجل منح الصوت الواحد للرجل الواحد، ومن أجل منح الأفريقيين حقوقًا سياسية كاملة والحملة التى تهدف إلى «أفرقة الوظائف المدنية» أى أن تكون كلها أفريقية، فكل هذه المسائل وغيرها كافحت الأجيال السابقة من أجلها ونمت، ومن هذه المطالب وعن طريق التنظيمات وأساليب العمل المناسبة التى وجدت لتأييد هذه المطالب اجتاحت القارة عاصفة قوية من الثورة الأفريقية التى تصر على كسب سلطة وطنية وسياسية كاملة وعلى إثبات أن «أفريقيا للأفريقيين» لا للاستعماريين من الأجانب.

ولم تكن معركة من هذه المعارك الهامة خلال المائة سنة الماضية تجرى فى سلام، وكان الضرب بالعصا أو بالرصاص أو السجن جزاء أولئك الذين كافحوا من أجل الحرية أو ضد مظاهر الاضطهاد المختلفة، بل إنه عندما كانت هذه الأسلحة لا تكفى، كانت هناك المذابح الجماعية التى تلجأ إليها الدول الاستعمارية بقصد إخضاع الشعب الأفريقى، وإذا كان هناك انسجام وتوافق فى القصة الأفريقية من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٩٦٠، فذلك يكمن فى استعداد الدول الأوروبية فى أفريقيا إلى استخدام أقصى إجراءات القمع من أجل الاحتفاظ بسيطرتها، اللهم إلا حينما تحول الظروف دون ذلك، وقد أقنعت الدول الاستعمارية نفسها بأن فوز الشعوب الأفريقية بالاستقلال السياسى إنما يرجع إلى مساعدة الدول الأوروبية وتشجيعها وتقديمها مثلاً يحتذى.

إن الشعوب الأفريقية التى ظلت قرونًا طويلة تتجرع كأس المرارة حتى الثمالة لن تقبل أبدًا هذا التزييف لحقائق التاريخ، بل إننا لو نحينا جانبًا تلك الأيام الرهيبة من الرق والعبودية التى سلبت القارة الأفريقية ستين مليونًا من الأرواح، ومن ثم أعاقت وشوهت النمو الطبيعى للقارة، فإن المائة سنة الأخيرة، وهى الفترة التى خضعت فيها أفريقيا لدول أوروبا الصناعية الحديثة، كانت مملوءة بعمليات القتل والمذابح الجماعية التى مازلنا نشهد أمثلة منها فى الجرائم التى ارتكبها حكام دولة جنوب أفريقيا ضد المواطنين هناك حتى عهد قريب جدًا قبل الاستقلال الحقيقى بحصول الأفريقى على حقه فى الحكم.

ومع ذلك، فبالرغم من كل هذا العنف وإراقة الدماء، فإن الرأى السائد فى الغرب هو أن تاريخ أفريقيا الحديث ينطوى على تقدم سلمى نحو الاستقلال وعلى المساعدة والتوجيه الاستعمارى وعلى إعداد الشعب فعليًا للاستقلال على أيدى أسياده المستعمرين.

والواقع أنه إذا كان الجو الاستعمارى فى بعض الحالات يبدو أقل عنفًا عن الماضى، فليس مرجع هذا إلى أى تغير فى الرأى، وإنما السبب ببساطة هو أن قوة حركة الشعوب الأفريقية والاستياء المتزايد ضد السياسات الاستعمارية والتأييد

القوى مـن جانب الدول «الأفرو آسـيوية» كل ذلك شكل هـذه القوة العاتيـة التى جعلت المـستعـمرين يرون أنه من الحكمـة - أحيـانًا - أن يتصرفـوا فى شىء من الحرص والحذر والدهاء.

وإذا كنا بصدد تقويم الحـركات الوطنية الأفريقية فـلا شك أنه مما يساعدنا على ذلك محاولة تحديد مراحلها الرئيسية.

ولا يمكن الفصل بين كل مرحلة من مراحل النضال الأفـريقى ضد الاستعمار، فمميزات مرحلة سابقة تتداخل فى مرحلة تالية، كما أن البذور الأولى لمرحلة تالية قد يمكن اكتشافها فى المرحلة السابقة.

فضلاً عن ذلـك، فإنه ليس هناك معدل مـتساو للتطور من بلد أفريقى بالـنسبة لبلد آخر بسبب تبـاين الظروف فى جميع أنحاء القارة، ففى بعـض الأحيان تقوم حركة كبيرة فى إحدى المناطق لا تلبث أن تتجمد ويلحقها التقدم السريع فى منطقة أخرى، وقـد تظهر الأحـزاب السياسـية الأفـريقية فـى بعض المناطق قبل غـيرها بعشـرات السنين، وقد ظلت نقـابات العمال والإضـرابات ردحًا من الزمن تعتـبر مجـرد ظواهر فى بعض البلدان الأفـريقيـة فى حين أنها فى بلـدان أخرى حديـثة العـهـد، نسبـيًـا، لم تكن كـذلك، بل كـان لهـا دور هام فى النضـال من أجل الاستقلال، كما أن الاستقـلال السياسى لم يتحقق فى كل مكان فى وقت واحد، برغم أن التباطؤ فى الزمن بين جزء وآخر فى أفـريقيا فى طريقه إلى الزوال بفضل تضامن الشـعوب الأفريقيـة وما اجتاح القارة كلـها من حركات أدت إلى تصـفية الاستعمار.

ومع ذلك، فبالرغم من كل هذه التحفظات، فمن الممكن تحديد المعالم الرئيسية لكل مرحلة، مما يبين لنا صـورة أوضح لنمو الحركـة والتغيرات التى تعـرضت لها والطور الذى بلغته، ومن ثم المستقبل الذى ينتظرها.

فـخلال المرحلة الأولـى من سنة ١٨٨٥ إلى حوالى سـنة ١٩١٤ قوبل الغـزو المسلح لأفريقيا بواسطـة الدول الاستعمارية الأوروبية بمقاومـة من جانب الشعوب

الأفريقية لتخليص نفسها من الحكم الأجنبى.

ولم يكن الكفاح على أشده فى كل مكان، كما أنه لم يكن يدوم فترة طويلة، ذلك أن الحراب ما كانت لتصمد أمام المدافع الجبارة، غير أن الشعب الأفريقى لم يكن ليقبل الغزو الأوروبى بلا مناوأة فى أى مكان وانتشرت المقاومة المسلحة.

ومن بين الحروب المتعددة فى هذه الفترة، يمكننا أن نذكر حروب الزولو فى (جنوب أفريقيا) التى دامت حتى أوائل القرن العشرين، وفى روديسيا الجنوبية حرب المطابيلى عام ١٨٩٦، (وفى شرق أفريقية الألمانية) نذكر الثورة التى تزعمها بوشيرى عام ١٨٨٩، وكذلك حروب الشاجا والهيهى فى أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر وثورة ماجى - ماجى عام ١٩٠٦ والكفاح فى أفريقيا الجنوبية الغربية ضد الحكم الألمانى حيث اتسع نطاقه وبلغ ذروته فى ثورة هيريرو من سنة ١٩٠٣ - ١٩٠٧ وفى أنجولا حرب البيلوندو عام ١٩٠٣.

وكانت هناك حروب خاضها زعماء الياوونجونى فى نياسالند وكباريجا فى أوغندا وشعوب الكاميا والكيكويو والناندى فى (شرق أفريقيا).

وفى الكونغو البلجيكى أسفرت مقاومة ثورة الشعب الكونغولى عن خسائر كبيرة فى الأرواح.

وفى (غرب أفريقيا) أيضًا كان هناك قتال، لعل أبرزه حروب الأشانتى فى ساحل الذهب (غانا)، وفى (غرب نيجيريا) تعتبر مذبحة الأكاسا سنة ١٨٩٥ رمزًا للمقاومة.

وفى الإقليم الشرقى من نيجيريا أيضًا استمرت المقاومة ردحًا من الزمن وكانت الحاجة إلى قيام دوريات مسلحة لا تزال قائمة حتى عام ١٩١٨، وفى الشمال كانت قوات شركة رويال كومبانى تقابل بمقاومة من جانب قبائل النيوب والأويلورين، ثم ثارت قبائل النيوب والكونتاجير فيما بعد أثناء الانتقال إلى الحكم البريطانى الرسمى، ولقد بذلت جميع إمارات كانو وسوكونا وهاديجا مقاومة قبل أن تتعرض للغزو من جانب قوات لوجارد عام ١٩٠٣.

وفى الحزام الأوسط أيضًا لم تتم عملية «التهدئة» إلا قبيل الحرب العالمية الأولى بل إن الثورات استمرت بعد ذلك الحين. وقد بلغت المقاومة ذروتها فى هذه المرحلة من النضال الأفريقى عندما هزم الغزاة الإيطاليون على أيدى القوات الأثيوبية فى أدووا عام ١٨٩٦.

وقد واجه الألمان مقاومة دامت فترة طويلة. . فبين أعوام ١٨٩١، ١٨٩٥ انضم عشرون ألف رجل من قبائل بالى، وباقوت، وبلدنج وبانجو وبافيتيهو إلى القوات التى تقاوم الاحتلال الألمانى، ولم يأت عام ١٩٠٤ إلا وكان الألمان قد وضعوا حدا للثورات المسلحة فى جميع أنحاء المنطقة التى تحمل اسما إسبانيا هو «ريودوس كامروز» وأقاموا حكومة واحدة للمنطقة كلها وأطلقوا عليها اسم الكاميرون ومع ذلك فقد هب الشعب ثائرًا من جديد عام ١٩٠٦.

والنقطة الرئيسية فى شتى مظاهر هذه المقاومة الأفريقية للدول الأوروبية فى تلك الفترة هى أن الهدف الذى كان يقصده الشعب الأفريقى هو مجرد مقاومة الغزو، ولم يكن ثمة تفكير فى المستقبل، كما أنه لم يكن فى الإمكان وجود مثل هذا التفكير، فقد كان العدو راسخ الأقدام، وكان النضال لمجرد البقاء، إضافة إلى هذا فقد حالت الظروف القائمة آنذاك دون النمو الاقتصادى والاجتماعى، وفى التقدم المحدود للقوى الطبقية الحديثة وكذلك للعمال والرأسماليين كما حالت دون قيام حركة وطنية على جانب أكثر تقدمًا.

على أنه حتى فى هذه الفترة كان بوسع الإنسان أن يلاحظ فى مناطق متعددة بذور مرحلة جديدة، وهذه المرحلة الثانية يمكن أن نميزها بأنها تلك المرحلة التى بدأ فيها الشعب الأفريقى الذى وقع تحت السيطرة الأوروبية يكافح عواقب الغزو وبصفة خاصة عمليات اغتصاب الأرض وفرض الضرائب وممارسة مختلف أشكال الجور والوحشية المقترنة بالحكم الأجنبى الظالم، بما فى ذلك معارضة التورط فى الحرب العالمية الأولى وعواقبها.

ويمكن القول بأن هذه الفترة دامت من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٤٤ بالرغم من

أن الكفاح ضد شرور الحكم الاستعمارى بدأ قبل عام ١٩١٤.

وينطبق هذا بصفة خاصة على اتحاد جنوب أفريقيا حيث سبقت مراحل النضال الوطنى عمومًا مثيلاتها فى أى مكان آخر، وذلك بسبب أسبقية وضخامة التطور الصناعى فى جنوب أفريقيا عنه فى باقى أنحاء القارة، وكان ثمة مسألتان رئيسيتان يدور حولهما النضال فى اتحاد جنوب أفريقيا فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى وهما: الأرض والحق الانتخابى.

ففى عام ١٨٨٦ قامت حركة احتجاج قوية فى الكاب عندما أصدرت الحكومة قرارًا بشطب أسماء ٣٠,٠٠٠ أفريقى من جداول الانتخاب. وليس من شك فى أن هذا الإجراء كان مقصودًا به تسهيل سرقة الأراضى الأفريقية.

وهكذا ظهرت صحيفة (ايمقوز أبابنت سوند) وهى أول صحيفة سياسية أفريقية فى الاتحاد ظهرت فى عام ١٨٨٤، وقد نشرت فى افتتاحيتها: «لم يثر الشعب لأنه سُلب الحق الانتخابى بالفعل بقدر ما ثار للحط من شأنه وتجاهل حقوقه فى الأرض، وإن الشعب ليعلم أن هدف الحكومة هو تمهيد الطريق - بواسطة سلب الحق الانتخابى - لأن تتصرف حسب مشيئتها فى حقوق وامتيازات الوطنيين، ولا سيما حقوقهم فى الأرض».

إن موضوع الأرض الزراعية هو الذى أثار الوطنيين وساهم فى إزكاء نار الاضطرابات.

وسرعان ما ثبتت صحة تكهنات الزعماء الأفريقيين بأن أراضيهم هى التى تتعرض للخطر؛ ففى عام ١٩١٣ أصدرت حكومة الاتحاد (أنشئت لأول مرة عام ١٩٠٩) قانون الأرض الوطنية الذى فرض قيودًا شديدة على ملكية الأفريقيين وشرائهم للأرض، وقد قام حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى أنشىء عام ١٩١٢ بشن حملة ضد هذا القانون وأرسل وفدًا إلى بريطانيا للاحتجاج عليه.

وإلى جانب الأرض كانت الضرائب من أولى معالم حركة الاحتجاج الأفريقية.

فلقد كان سبب ثورة بامباتا فى ناتال عام ١٩٠٦ هو فرض الضرائب، كما أن حرب باى يوريه عام ١٨٩٨ (تسمى أحيانًا حرب ضريبة الكوخ) فى سيراليون كانت للسبب نفسه، وفى الكاميرون، وفى ظل الحكم الألمانى، أثارت معارضة اغتصاب الأراضى وفرض الضرائب عاصفة من الاحتجاج تطورت إلى حركة إضراب ضخمة فى عام ١٩١١، وفى الفترة نفسها تم إبعاد اليوت كاموانا من نياسالند لأنه أثار الاضطرابات احتجاجًا على ضريبة الكوخ.

ولقد حدث فى أوائل عام ١٨٩٥ أن قامت مظاهرة ضخمة فى لاجوس ضمت ٥٠٠٠ شخص احتجاجًا على ضرائب المنزل والأرض. وهى حركة تهديدية أدت إلى أن الضريبة لم توضع قط موضع التنفيذ.

وفى عامى ١٩٠٧ و١٩٠٨ شهدت نيجيريا اضطرابات ضخمة احتجاجًا على قانون تملك الأراضى الذى يبيح نزع ملكية العقار فى منطقة لاجوس لإيجاد أماكن للإقامة الرسمية. وفى عام ١٩٠٨ قامت هناك أيضًا حركة احتجاج ضخمة ضد ضريبة المياه التى كانت مثل ضريبة الكهرباء تعتبر فريضة استعمارية، إذ كان من المقرر أن يدفع الأفريقيون الضريبة، فى حين أن الأوروبيين هم الذين يستفيدون بالكهرباء وبالمياه النظيفة.

وكان المقصود من سرقة الأرض الأفريقية وفرض ضريبة الكوخ وضريبة الرأس، هو إرغام الأفريقيين على ترك أرضهم والالتجاء إلى الاشتغال بالأجر عند الأوروبيين. ولذا، فليس من الغرابة فى شىء أن الاحتجاج على أحوال الأفريقيين وانخفاض الأجور كان مظهرًا آخر تميزت به الحركات الأولى، فقد حدث إضراب فى فريتاون فى أوائل عام ١٨٧٤، وفى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٢ توقف ١٠٠ أفريقى من عمال المناجم عن العمل فى مناجم كيمبرلى لمدة يومين احتجاجًا على ضعف أجورهم، وفى عام ١٨٩٤ نشرت صحيفة (نياسانيوز) مقالاً بعنوان «الإضرابات بين الوطنيين» تشير إلى إضراب قام به بعض الأفريقين ممن كانوا

يتدربون كمدرسين تبشيريين فى ليفنجستونيا، وكان هذا الإضراب أيضًا متعلقً بالاستياء من الأجور.

وفى أنجولا التى لم يعتبرها الاستعماريون البرتغاليون جزءًا من الأرض البرتغالية حتى عام ١٩٢٢، فقد كان من نتيجة اغتصاب الأراضى وفرض الضرائب وإدخال نظام السخرة فى العمل أن نشبت ثورة بوتا من عام ١٩١٣ - ١٩١٥، وكذلك ثورة بورتواميوان عام ١٩٢٤، كما قامت ثورات فى أمبريز عام ١٩٢٥.

وهكذا فقد كانت ثمة حركات نضال هامة ضد الحكم الاستعمارى فى عدد من المناطق الأفريقية، بل فى الفترات التى سبقت الحرب العالمية الأولى، وذلك فى الوقت الذى كان الغزو نفسه فى مناطق أخرى لا يزال يتعرض للمقاومة.

وبعد عام ١٩١٤، أى بعد أن غزت الدول الأوروبية معظم أنحاء أفريقيا ظهرت مجموعة من حركات النضال ضد السيطرة الأجنبية، وكانت الأرض والضرائب وأحوال العمل والمنافسة التجارية من بين المسائل التى كانت المعارك تنشب بسببها.

ففى كينيا وفى أوائل أغسطس عام ١٩١٤ نشبت ثورة منطقة جيرياما شمالى مومباسا نتيجة لمحاولة نقل بعض الأفريقيين من أرضهم، وبحلول عام ١٩١٨ كانت حركة الاحتجاج على نقل ملكية الأراضى فى كينيا قد اتسع نطاقها، وفى عام ١٩٢١ كان الاحتجاج قد تطور إلى حركات نضال ضخمة فى جميع أنحاء البلاد مقترنة باسم هارى ثوكو وذلك ضد إجراءات اغتصاب الأراضى وانخفاض الأجور وزيادة ضريبة الرأس وفرض نظام السخرة فى العمل.

وكانت المظالم الخاصة بالأرض والعمل أيضًا من الأسباب الرئيسية لثورة نيسالاند عام ١٩١٥ عندما تزعم جون تشاليمبوى فريقًا من الرجال ودخل فى معركة يائسة وغير متكافئة ضد الاستعمار وذلك قبل ثورة آيرش أيستر بعام وقبل ثورة أكتوبر الروسية بعامين.

وفى نيجيريا قامت ثورة أجبا (أو حرب أدوبى) عام ١٩١٨ بسبب الاستياء من فرض الحكم البريطانى على مملكة أجبا فى يوروبالند بعد عام ١٩١٤ (فقد ظلت

حتى ذلك الحين تحتفظ بنوع من الحكم الذاتى)، هذا ومن ناحية أخرى بسبب فرض ضرائب مباشرة عام ١٩١٨. وقد ساند الثورة مواطنو أجبا المقيمون فى لاجوس والذين كانوا - بالإضافة إلى استيائهم لضياع استقلال أجبا - مستائين أيضًا لفرض ضريبة على المياه فى لاجوس.

ولقد كانت اضطرابات سنة ١٩٢٩ علامة أخرى من العلامات المميزة لنضال نيجيريا فى سبيل الاستقلال؛ فقد نشبت هذه الاضطرابات بسبب اقتراح بفرض ضريبة على النساء، وقام النساء من جانبهن بحركة احتجاج جماعية وحدث أثناء إحدى المظاهرات الحاشدة التى قمن بها أن هاجمتهن الشرطة فقتلوا خمسين امرأة وأصابوا كثيراً منهن بجراح.

وقد كانت الحرب العالمية الأولى، أيضًا، سببا فى صيحات الاحتجاج الأفريقية التى تعالى بعضها لمعارضة تورط أفريقيا فى «حرب الرجل الأبيض» وكانت ليبيريا على سبيل المثال مسرحا للاضطرابات خلال هذه الفترة، وفى داهومى أيضًا نشبت عدة ثورات.

وبحلول عام ١٩٢٢ كانت بورتونوفو فى حالة حصار، ولعل أكثر المعارضات تحديدًا ووضوحًا ضد الحرب كانت تلك المعارضة التى أعرب عنها جون تشاليمبوى الذى سبق له أن عبر عن معارضته لاستخدام قوات نيسالاند فى حملات الأشانتى والصومال، فقد أعلن تشاليمبوى فى وثيقة هامة بعنوان «صوت الوطنيين الأفريقيين فى الحرب القائمة» كتبها قبيل نهاية عام ١٩١٤ على إثر اشتباك بين القوات الألمانية والبريطانية فى (شرق أفريقيا) حيث كان ٨٥٪ من ضحايا الجانبين من الأفريقيين، أعلن تشاليمبوى قائلاً: «إننا نعلم أننا دعينا لكى تسفك دماءونا البريئة فى هذه الحرب العالمية التى تنتشر الآن فى أنحاء العالم الفسيح.. ولقد سبق أن أريقت دماء عدد من أبناء شعبنا فى حين بقى البعض عاجزاً فى الحياة، وأن كل شىء فى زمن السلم للأوروبيين وحدهم وبدلاً من التكريم نقاسى الذل والاحتقار، وفى زمن الحروب تشتد الحاجة إلينا لنتقاسم المشاق ونريق دماءنا على قدم المساواة!!».

«حقا إننا لا نملك صوتًا فى هذه الحكومة، بل هنالك بقعة من دمائنا على صليب حكومة نياسالند، فهل كانت هذه حربًا على غرار الحرب فى سبيل المجد والشرف؟ لقد قيل لنا فى جرأة: دعوا الأغنياء والصيارفة وحاملى الألقاب وأمناء المخازن والإقطاعيين ليذهبوا إلى الحرب حتى تطلق عليهم النيران وبدلاً من ذلك يدعى الأفريقيون الفقراء الذين لا يملكون شيئًا فى هذا العالم، والذين بموتهم يتركون وراءهم جموعًا من الأرامل واليتامى فى عوز وفقر مدقع، يُدعون للموت فى سبيل قضية لا تهمهم فى شىء!».

ولا يمكن ونحن بصدد تحديد مختلف أنواع الظواهر التى ساعدت على تشكيل الحركات الوطنية الأفريقية أن نتجاهل أفكار الماركسية نتيجة لثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ وتطور الاشتراكية كنظام عالمى.. حيث إن كثيرًا من الدراسات التى أجريت على الحركات الوطنية الأفريقية كان هدفها نشر الأفكار الماركسية فى أفريقيا، وقد أكدت هذه الدراسات عن وجود دلائل مباشرة وملموسة للنفوذ الماركسى والشيوعى وعثرت على شىء قليل من آثار التنظيم الشيوعى (بغض النظر عن شمال أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا).

ومع ذلك، فليس فى الإمكان تكوين فكرة سليمة عن التطورات الجارية فى أفريقيا إذا تجاهلنا تأثير العالم الاشتراكى، ولم يكن ظهور الاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الأولى والدول الاشتراكية الأخرى، بعد الحرب العالمية الثانية، هو الذى ساعد فحسب على تحرير أفريقيا عن طريق إضعاف شوكة الاستعمار وإنهائه كنظام عالمى وحيد، بل إن الأفكار الاشتراكية نفسها أيضًا قد تركت آثارها على صفحة أفريقيا.

ولقد كان لثورة ١٩١٧ فى روسيا أيضًا، وللظروف الثورية العامة التى أعقبت عام ١٩١٨ آثارها، فإن المبشرين فى ساحل الذهب (غانا) لم يجأروا بالشكوى من انتشار الميول الشيوعية بين الجنود العائدين بعد عام ١٩١٨ دونما سبب.

كما أنه لم يكن من قبيل المصادفة البحتة أن يسرع أحد أتباع ماركس الصادقين وهو «الدكتور دويو» فى عقد أول مؤتمر شامل لأفريقيا كلها عام ١٩١٩، وأن يقوم

ماركوس جـارفى تحت تأثير هذا المؤتمر وتأثير الزنوج فى الولايات المتحدة بافـتتاح المؤتمر الذى أصدر بيانه عن حقوق شعوب الزنوج فى العالم.

ويمكننا أن نستعرض فيما يلى موجـة الإضرابات الكبرى التى وقعت فى أفريقيا (١٩١٨ - ١٩٢٢)، وما صـحبـها من قـيام الحـركة النقـابية للعـمال التـجاريين والصناعيين، وكـذلك مولد الحـزب الشيوعى هناك عـام ١٩٢١، وتشكيل المؤتمر الوطنى لغرب أفـريقيا سنة ١٩٢٠، وأزمة كينيـا سنة ١٩٢١، والثورة فى داهومى سنة ١٩٢٢ وأن ذلك كله كان نتيجة للتـقلبات والاضطرابات التى حدثت فى آسيا بعد سنة ١٩١٧، ذلك لأن الثورة الروسـية حررت أكثر من مجرد الطبـقة العاملة الروسية، فـقد حطمت الإمبراطورية القيصـرية كلها وحررت المستعمـرات السابقة وأخرجـتها من سـجن الاستعـمار، وهكذا كـانت فاتحة عـهد انهيـار الاستعـمار والرأسمالية.

لابد أن نعترف بأن التنظيم الشيوعى لم ينتـشر فى أفريقيا بالدرجة المؤثرة، ومع ذلك فهو مـوجود ومتقـدم فى اتحاد جنوب أفريقيـا، كما أنه موجـود فى الأقاليم الفرنسية السـابقة وتشكل الأفكار الطبقية الاشـتراكية والنظريات العامة للمـاركسية وتنظيم الحـزب الشيوعى بلا شك عناصـر مؤثرة لا فى الحـركة النقابيـة العمـالية الأفريقية فحسب، بل أيضًا فى الحركة الوطنية كلها بصفة عامة، ومرجع ذلك إلى الروابط الوثيقـة التى وُجدت فى فتـرة ما بين الحربين وقـوة العلاقات بين العـمال الأفريقيين والاتحاد العام الفرنسى للعمل.

إن كـثيراً من الزعـمـاء الوطنيين فى أفـريقـيـا قـد أعلنوا تأييـدهم للأهداف الاشتراكـية، وكما قال هود جكين: «إن أى حـزب وطنى أفريقى إذا كان يريد أن يحظى بتأييـد شعبى لابد أن يتحـدث بلغة الراديكالية الحديثـة». وهكذا ساهمت الماركسـية أيضًـا فى نمو الحركة الوطـنية الأفريقـية وأصـبحت جزءاً من فلسـفتـها السياسية.

ومثل هذه الحركات الوطنيـة التى نشأت نتيجة لبؤس واضطهـاد الشعوب كانت تغذيها تعاليم «شهود جيهوفا» ومبشرى برج المراقبة «أو تحذيرات الأنبياء المسيحية».

وقد كان المفهوم الشامل ليوم القيامة هو زوال النظام القديم ومولد حياة جديدة تتفق مع أمانى الشعوب الأفريقية وآمالها المكتومة. وكانت فى أحلك لحظات بؤسها تتطلع إلى اندحار الظالمين وإلى حريتها القادمة، وإن كان ثمة ما يدل على أن هذه الحركات لم تكن مجرد حركات دينية ولكنها كانت مرتبطة فى وضوح بالتبرم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وقد كان زعيم حركة برج المراقبة فى نياسالند فى أوائل القرن العشرين هو «اليوت كامونا» ولكنه أُبعد من نياسالند لا لنشاطه فى برج المراقبة فحسب، وإنما لاتهامه بإثارة الاضطرابات هناك احتجاجًا على ضريبة الكوخ ودعايته ضد الحكم الأوروبى أيضًا وكانت هناك مسائل اقتصادية واجتماعية مشابهة تكمن - ولو مباشرة - خلف المظاهرات الأخرى لحركة برج المراقبة وتأييد بعض رجال الدين.

ولقد كان الكفاح فى سبيل إقامة كنائس أفريقية مستقلة يعتبر صورة أكثر أهمية من صور النشاط الدينى الذى ساهم فى تقديم الحركات الوطنية الأفريقية فى كثير من المناطق وكانت التقاليد المرعية لممثلى هذه الكنائس ترجع إلى بداية وصول طوائف الزنوج وإقامتهم وسط عبيد المزارع فى أمريكا الذين كانوا خاضعين لتعاليم التعميد، وغالبًا ما كان وعاظ الزنوج يتعرضون للسجن بسبب ما كانت تحويه مواعظهم من تعاليم تدعو للمساواة بين الناس وهم يعلمون أن ثورات العبيد فى جامايكا التى قامت عام ١٨٣١ كانت تطلق عليها «حرب التعميد».

وثمة قليل من الشك فى أن تقاليد وعاظ الزنوج الأمريكيين وفكرتهم عن الكنيسة السياسية، وهى الكنيسة التى كانت ترى دورها فى المشاركة وتعبئة الزنوج فى كفاحهم ضد الظلم والظالمين كان لذلك كله نفوذ كبير فى أفريقيا، فإن الوعاظ المعمدانيين من الزنوج الأمريكيين لم يذهبوا إلى أفريقيا فحسب، بل إن الأفريقيين أيضًا من أمثال جون تشايلمبوى، الذى قاد فيما بعد ثورة نياسالند عام ١٩١٥، تلقوا تعاليمهم على أيدى أمثال هؤلاء الوعاظ فى أمريكا.

وقد وُصف وعاظ الزنوج الأمريكيون بأنهم أكثر سياسيى شعب الزنوج نشاطًا، وأن كلا منهم يقوم بدورين: دور الوزير ودور الخطيب وذلك فى آن واحد وفى

غاية المهارة حتى أنه من المستحيل التمييز بينهما.

وهكذا كانت كل كنيسة تتحول إلى منظمة سياسية يدعمها الحماس الدينى إلى توعية الزنوج بحقوقهم، وكان هذا التقليد هو الذى أدى إلى وجود القومية الدينية الأفريقية التى كانت فى وقت ما بالغة القوة فى جنوب أفريقيا، ووسطها، ولقد كان من بين ما قامت به هذه الحركة الأثيوبية تأسيس كنيسة تمبو عام ١٨٨٤ وهى أول كنيسة أشرف عليها الأفريقيون فى جنوب أفريقيا، وأسسها بنهميا تايل تخلصًا من سيطرة البيض ومن التفرقة داخل الكنيسة.

وقد كان شيرسون وبرايس بلا شك على حق عندما قالا: «إن التحيز اللونى دفع كثيرًا من الأفريقيين إلى إقامة كنائسهم الخاصة بدلاً من مواجهة التفرقة العنصرية والمذلة والمسكنة فى مكان العبادة الخاص بالرجل الأبيض».

على أن الواقع أنه كان وراء هذا التطور شىء آخر أكثر من مجرد الرغبة فى إقامة مكان للعبادة خال من سيطرة البيض.

وفى الواقع فإن الكنائس الأفريقية المستقلة «كانت غالبًا تتيح مجالاً للنشاط السياسى المباشر» كما أن «فورمان» أيضًا يشير إلى أن «تايل» كان قسيسا متهيجا.. سجن عام ١٨٨٥ لحثه الزعماء على عدم دفع الضرائب، ويؤكد «فورمان» أن كنيسة تمبو كانت أول مظهر حقيقى للقومية الأفريقية فى جنوب أفريقيا..

ولقد حدث فى هذه الفترة تطور فى الكاميرون الألمانى بتأسيس كنيسة معمودية وطنية انفصالية، وما لبثت هذه الكنيسة أن أصبحت مركزًا للاحتجاج على الحكم الألمانى، وقد تطورت الاضطرابات السياسية التى تنشرها الكنيسة المعمودية الوطنية حتى شملت مسائل الأرض، وبلغت ذروتها عام ١٩١١ عندما استولى الألمان على مساحة كبيرة من منطقة «دوالا» القبلية. وكان ثمة - أيضًا - شعور خطير بالضجر والتبرم من فرض الضرائب، وكانت هذه الحركة التى تزعمها الأفريقى «لوتين سام» بلا شك عاملاً هامًا فى نمو وتطور النضال الشعبى ضد الحكم الأجنبى وعواقبه.

كانت حركة جون شايلمبوى فى نيسالاند تصطبغ بصبغة مشابهة؛ فقد كانت

أيضًا ترتبط بـالأسباب الحـقيقـية للتبـرم الأفريقى، وهى الأرض والعـمل وفرض الضرائب والتورط فى الحروب الأوروبية، ولقد عمل تشايلمبوى مثلما عمل «تايل» فى جنوبى أفريقيا و«سام» فى الكاميرون على إزكاء الشعور الوطنى.

ومنذ السبـعينيات من القـرن التاسع عشر وحـتى نهاية الحرب العـالمية الأولى، كانت الأثيوبية أو القومـية الدينية الأفريقية بالغة القوة والنفـوذ فى كثير من المناطق الأفريقية، وكانت تهدد دائمًا بقيام ثورة ضد الحكم الأوروبى. والمنظمات السياسية الأفريقيـة التى توجد اليوم فى كل منطقة بأفـريقيا ليست كلها ظاهرة مـا بعد عام ١٩٤٥، إذ فى الواقع يمكن أن يعـود البدء بهـا فى أماكن كـثيرة إلى بدايـة القرن العشرين، بل إلى ما قبل ذلك: ففى جنوبى أفريقيا - مثلاً - تم تأليف أول منظمة سياسية أفريقية وهى «ايموميـايـاما أفريكا» فى الكاب الشرقية عام ١٨٨٢، وفى عام ١٨٨٣ ألف الملونون «أفريكا ندرليج أو عصبة الأفريقيين الملونين» وفى عام ١٨٨٤ تألفت رابطة انتخابية وطنيـة فى مدينة «كيبخويليا مـزتاون» وفى العام نفسه أسس جون نتجو جـابافو، أول صحيفة سـياسية فى أفريقيا تسـمى «ايمقوزايابتنسوندو»، وفى عام ١٩٠٢ تم فى مدينة كيب تاون تأسيس المنظمة السـياسية الأفريقية. وهى تضم جميع المواطنين فى جنوب أفريقيا من غير الأوروبيين، وبدأت إقامة المؤتمرات الوطنية الأفريقـية ببداية هذا القرن فى الترانسـفال وناتال وفرى ستيت، كمـا عقد مؤتمر وطنى فى «بـلومفتـاين» عام ١٩٠٩ وكانت هذه أول مناسـبة يجـتمع فيـها الزعماء الأفريقيون من جميع أنحـاء الاتحاد لبحث مشكلاتهم المشتركة، ومن هذه البـدايات تم فى ٨ من يناير عـام ١٩١٢ تأسـيس «المـؤتمر الوطنى الأفـريقى» فى جنوب أفريقيا..

وفى نياسـالند كانت بداية ظهور الهـيئات الذاتيـة الأولى مثل هيئـة «مومبـيرا الوطنية» التى تأسـست عام ١٩٢٠ وهى التى ساعدت فى بداية الأمـر على جمع شمل شعب نياسا فى صورة تنظيميـة حديثة بالرغم من أن الدكتور «هاستجزباندا» يقول: إن أصول المـؤتمر الأفريقى بنياسالند يمكن أن ترجع إلى عـام ١٩١٢ عندما تأسس المؤتمر الوطنى الأفريقى لأول مرة فى جنوبى أفريقيا.

وتأييداً لرأى الدكتور باندا يجب أن نذكـر أنه فى ذلك الوقت كانت الهجرة من نياسالند للعمل فى الاتحاد منتشرة، وقد تألفت فى جنوب أفريقيا عام ١٩٢٠ رابطة نياسالند الوطنية لحماية مصالح العمال المهاجرين من نياسالند والذين كانوا يعملون حينئـذ فى مناجم وصناعات جنوب أفريقـيا، حيث كـان من الطبيعى أن يتـسرب النفوذ من جنوب أفريقيا إلى نياسالند.

وفى روديسيـا الشماليـة والجنوبية أيضًا وضعت هـيئات الرعاية الأولى أسـاسًا للمنظمات الوطنية التى تألفت فيـما بعد، برغم أن التطور فى هذه الحالات يرجع إلى فترة تالية، ويجب أن نلاحظ أن مثل هذه الهيئات كانت فى غرضها الأساسى أبعد مـا تكون عن الكفاح فى سبـيل الاستقلال الوطنى، وقـد قال أحد مبـشرى ليفنجستون معلقًا على نشأة الهيئات الوطنية فى نياسالند: «إن هذه الهيئات الوطنية إذا صدق توجيهها ستكون على جانب كبـير جداً من الفائدة. إنها بمثابة صمامات للأمن رائعة، وقد أخذ الحاكم علمًا بها».

وكان يبدو بالـتأكيد أن جمـعيات الرعاية الوطنيـة فى روديسيا الشمـالية كانت تعيش على مثل هذه الآمال. فقد أكدت جمعيـة «لوانشيا» على سبيل المثال رغبتها «فى التعاون مع الحكومة ومع محافظى الأقاليم».

وقد تألفت جمعيات الرعاية الوطنية فى روديسيا الشمالية عام ١٩٣٢، وبالرغم من أن نفوذها كان متأرجحًا فإنها ساهمت بكل تأكيد فى توحيد الشعب فى صورة تنظيمية، ومن ثم وضعت أساسًا لإقامة صرح أعلى للوحدة وللاتحاد.

وفى عام ١٩٤٦ اتحدت هـذه الجمعيات فكونـت جمعيات الرعـاية وهو الاتحاد الذى أعيد تشـكيله عام ١٩٤٧ تحت اسم «مؤتمر روديسيـا الشمالية» وقـد أضيفت كلمـتا: «الأفـريقى الوطنى» عـام ١٩٥١ بعـد أن حل «هارى تنكومـبولا» مـحل «جوديوين ليوانيكا» كرئيس للمؤتمر.

وفى روديسيا الجنوبيـة يرجع تاريخ المنظمات إلى ما بعد الحـرب العالمية الأولى حينما أسس الزعـماء والقرويون «الهيـئة الوطنية لروديسيا الجـنوبية» فى حين أقام

العمال «الاتحاد الصناعى والتجارى» تحت تأثير ما أحرزه هذا الاتحاد من تقدم سريع فى اتحاد جنوبى أفريقيا، ومن هذه الأصول الأولى ولد مؤتمر «البانتو» فى روديسيا الجنوبية وقد ظهرت منظمات أخرى ثم انتهت إلى أن وُلد من جديد عام ١٩٥٧ مؤتمر روديسيا الجنوبية القديم.

أما كينيا فيرجع تاريخ المنظمات السياسية بها إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وقد ساعدت الحركة التى قامت فيما بين يونيو ١٩٢١ وأبريل ١٩٢٢ والتى اشترك فيها كل من «هارى ثوكو وجومو كينياتا» - على ظهور منظمة تسمى «رابطة شباب الكيكويو» أو رابطة شرق أفريقيا الوطنية.

وفى عام ١٩٢٥ بعد إخماد هذه الحركة الأولى أقيمت «رابطة مدارس الكيكويو المستقلة» و«رابطة كيكويو كارينجا التعليمية» ولم يكن الغرض من هاتين الرابطتين تعليم الأفريقيين بالطريقة الاستعمارية التقليدية وإنما كانت تهدف إلى تعليم شعب كينيا تاريخه ومشكلاته الخاصة، وأن تغرس فيه الشعور بالوعى الوطنى والرغبة فى وضع حد للاضطهاد الاستعمارى، ولذا فقد كانت حركة المدارس عاملاً هامًا فى نمو النضال الوطنى، وفى عام ١٩٢٨ تم تأسيس رابطة «الكيكويو المركزية» متخذة «جوموكينياتا» كسكرتير لها. وقد أغلقت السلطات الإنجليزية هذه الرابطة عام ١٩٤٠ بتهمة النشاط الهدام وذلك على إثر الاضطرابات التى قامت فى كينيا.

نشاط الحركة التحررية:

انتهينا - فيما سبق - إلى أن الاستعمار الأوروبى لأفريقيا قد وصل إلى أعلى مراحل الاستغلالية غير الإنسانية والتى تمثلت فى سياسة التفرقة العنصرية والمذابح الاستعمارية الإرهابية وامتصاص خيرات الشعوب الأفريقية المغلوبة على أمرها.

صممت شعوب القارة الأفريقية ألا تترك حريتها فريسة لوحشية المستعمرين.. فكثيراً ما قامت بين أركان القارة ثورات شعبية جارفة ضد الاستعمار وسيطرة الرجل الأبيض المستغل، وكانت هذه الانتفاضات تمثل بداية القومية الأفريقية ولكن سرعان ما كان يقضى عليها بالحديد والنار.

ولم تأخذ هذه اليقظة صورتها الكلية إلا بعد أن امتدت جذورها العميقة فشملت معظم القارة العذراء. . وبخاصة فى الفترة المحصورة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ومن هنا بدأت الآذان تسمع فى كل مكان، الصوت الحر المنطلق من أفريقيا يدعو إلى إقرار مبدأ أفريقيا للأفريقيين.

وكان ذلك تعبيراً صريحًا عن صحوة أفريقيا التى رأت أنه قد حان الوقت لك تضع حداً لسيطرة الاستعمار الأوروبى لأفريقيا والأفريقيين.

وأصبح جو القارة كله مشبعًا بروح المطالبة بالحرية حتى تتنسم نسمات الاستقلال تلك التى كانت تهب على القارة من بعض دولها التى حصلت على استقلالها، وأيضًا من بعض دول آسيا التى تحررت تحرراً كاملاً من سيطرة الاستعمار.

كل هذا كان له فضل عظيم فى الإسراع بنضج الوعى القومى الأفريقى الذى ظهر على المسرح العالمى مطالبًا بقوة بحقه فى الاستقلال والتخلص من الحكم الأجنبى، والسيطرة الأوروبية المستغلة.

وكان هذا فى حقيقة أمره يعنى أن الأفريقيين قد أصبحوا يعتقدون أن الوضع السياسى الحالى لأفريقيا يتنافى منافاة تامة مع المبادىء السياسية الدولية القويمة التى نبتت منذ عدة أجيال والتى تطورت مع الزمن فارتفعت إلى مرتبة العقائد عقب الحرب العالمية الأولى ثم ارتفعت خلال الحرب العالمية الثانية إلى مرتبة الإيمان، تلك المبادىء التى تقرر أن لكل مجموعة من الشعوب تجمع بينها وحدة الجنس واللغة والدين، حق تقرير مصيرها بنفسها دون تدخل أجنبى، وأن تعيش الحياة التى تناسبها وتتفق مع مصالحها الخاصة وتمكنها من التعاون تعاونًا مثمراً مع المجموعات العالمية الأخرى.

ولكن الدول الأوروبية المستعمرة برغم تبنيها تلك المبادىء السامية لم تشأ مطلقًا محاولة تطبيقها فى أفريقيا خشية المساس بمصالحها الخاصة؛ «لأن ضعف أفريقيا

السياسى والاقتصادى هو الهدف الذى يرمى إليه الاستعمار».

وكانت الحركات التحررية الوطنية فى آسيا منبعًا خصيبًا للفكر الأفريقى المتحرر، كما كان هناك أكثر من عامل مشترك بينهما.

ففى شمالى القارة الأفريقية قام الشعب العربى الأفريقى فى مصر سنة ١٩٠٠ بالمطالبة بالاستقلال والحرية والحياة الدستورية، كما قام الوطنيون فى تونس بانتفاضة وطنية مبكرة سنة ١٩٠٤ ضد السيطرة الفرنسية، فى حين أننا نجد أن الحركة الوطنية فى الجزائر تنشط فى سنة ١٩١٢ بتأليف «حزب الجزائر الفتى».

فإذا انتقلنا إلى أفريقيا الاستوائية والكاميرون وجدنا أن أول حركة وطنية قامت هناك كانت فى عام ١٩٠٥، وفى الوقت نفسه قامت حركات تحررية فى مستعمرات فرنسا فى غربى القارة.

كذلك قامت حركات مشابهة لتلك الانتفاضات فى جميع أجزاء المستعمرات الفرنسية فى القارة الأفريقية.

فإذا انتقلنا إلى مكان آخر من أفريقيا، وليكن نياسالند مثلاً، لوجدنا أن الأفريقيين حاولوا دائمًا بعث قوميتهم؛ ففى عام ١٩١٥ قام شيلمبوى بإضراب ضد الشروط المرهقة التى يفرضها الرجل الأبيض على الأفريقيين.

وعلى العموم، فلقد كانت هناك فى أفريقيا دائمًا أصوات حرة تنادى باستقلال أوطانها حتى قبل الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤.

وقد قامت فى أفريقيا إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى بعض الحركات التحررية يرمى بعضها إلى الاستقلال عن الدولة المستعمرة والتمتع بالكيان الدولى المستقل، أو المشاركة فى الحكم مع المستعمر، كما حدث فى تونس ومراكش، وزاد نطاق هذه الحركات بعد الحرب العالمية الثانية فشملت تونس ومراكش والجزائر والسودان المصرى البريطانى وأوغندا وكينيا وروديسيا وجنوبى أفريقيا والكونغو البلجيكى الفرنسى والكاميرون ونيجيريا وساحل العاج وغانا ومالى وتوجو.... إلخ.

وفى ٨ يناير سنة ١٩١٨ أعلن الرئيس وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مبادئه السامية حول تنظيم العالم، وذلك بالقضاء على قلاع الاستعمار والاستبداد التى حولت العالم إلى غابة تفترس فيها الدول الاستعمارية الدول المستعمَرة.

إلا أنه من الغريب أن نجد أن شعلة المبادىء السامية التى جاء بها «ويلسون» تخبو نتيجة لضغط الاستعمار على الاتجاهات العامة للسياسة الدولية فى ذلك الوقت. هذا مع ضرورة الإشارة إلى أن الرئيس «ويلسون» نفسه ما لبث أن تنكر لمبادئه.

ونتيجة لذلك، شهدت أفريقيا انتفاضات وثورات وطنية فى عدد كبير من بلدانها؛ فشهدت على سبيل المثال، ثورة الشعب المصرى عام ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطانى، وفى العام نفسه قام «كادالى»، وهو من مواطنى نياسالند، بمحاولة ثورية لتحسين حال أبناء جنسه «البانتو» فأنشأ «الاتحاد الصناعى والتجارى لعمال جنوب أفريقيا» وحارب الأوروبيون تلك الجهود الوطنية بشدة وشراسة. ففى مصر نجد أن ثورتها قد انتكست نتيجة لآفة الحزبية التى تفشت بين الزعماء وقتئذ، ومن ثمة وئدت أهداف تلك الثورة التى كان الشعب فى مصر وقودا لها.. فى مواجهة نيران بنادق المحتلين الغزاة.

أما فى نياسالند فقد تصدى المستعمرون لانتفاضة الأهالى وأعملوا فيهم السلاح فقتلوا كثيراً منهم، وبخاصة عندما تولى «هيرتزج» وهو أحد الزعماء الأوروبيين فى جنوب أفريقيا - رئاسة الوزارة.. فقضى على ثورة كادالى فى سنة ١٩٢٦.

وهكذا نرى أن أصداء الثورات فى أفريقيا كانت تنتقل من أقصى شمالى القارة إلى جنوبيها ضد الاستعمار.

وفى عام ١٩٣٣ عقد مؤتمر مونتفيديو الذى ضم ممثلين للجمهوريات الأمريكية وقد «أكدت هذه الجمهوريات يقينها وتشبثها بمجموعة من المبادىء الأساسية التى يقوم بمقتضاها التعاون بين الأمم ويستتب النظام الدولى على أساسها، ومن بين

هذه المبادىء: المبدأ القائل: إن كل أمة صغيرة كانت أو كبيرة تتساوى مع الأمم الأخرى أمام القانون، وثمة مبدأ آخر هو حق كل أمة فى إحداث أى تطور فى مقوماتها وأنظمتها دون أى تدخل من جانب الدول الأخرى».

وكانت هذه القرارات بمثابة إحياء لمبادىء «ولسن» التى أعلنت عقب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨.

وشمل العالم كله شعور مشترك جمع الشعوب المستعمرة على شىء واحد هو ضرورة الاستقلال كخطوة لازمة لإعادة بناء كيانها على أساس سليم.

فتجددت الثورات فى أفريقيا، وقام الشعب العربى الأفريقى فى مصر بثورة فى سنة ١٩٣٦ ضد الاستعمار البريطانى، وانتهت هذه الثورة بعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ التى كانت بمثابة امتصاص للثورة على المحتل.

ولم ييأس الشعب المصرى، فتجددت ثوراته ضد المستعمرين الذين قابلوا ثورة الشعب بالرصاص، فسقط من المصريين كثير من شهداء الحرية فى القارة الأفريقية الناهضة.

ثم امتدت تلك الحركة الوطنية عبر القارة ومن مكان إلى آخر حتى وصلت إلى جنوبى أفريقيا ثم إلى مختلف الأقطار الأفريقية الأخرى. ففى سنة ١٩٣٧ قام أحد الوطنيين ويدعى «باتلر» بتنظيم حركة إضراب عام فى سيراليون. فانتهزت الحكومة الاستعمارية هناك فرصة الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ونفته خارج القارة كلها.

ثم قام «وليم جونسون» عام ١٩٣٩ وهو رئيس اتحاد مؤتمر عمال سيراليون - بنشر مقال له ينتقد فيه السياسة الاستعمارية فى سيراليون تجاه المواطنين، فأسرعت تلك السلطات الاستعمارية بحبسه أولاً، ثم اعتقلته طوال مدة الحرب العالمية الثانية بمقتضى قوانين الدفاع عن المستعمرات.

وما قيل عن هذه الانتفاضات فى مصر وبعض الأقطار الأفريقية الأخرى يصدق على كل الحركات التحررية التى قامت فى جميع أرجاء القارة الأفريقية من أقصى شمالها إلى أدنى مناطق الجنوب فيها. وكان ذلك نتيجة لانبعاث الإحساس القوى

بالقومية الأفريقية بين شعوب أفريقيا الذين طال بهم أمد الاستغلال والإرهاب والتسلط الأجنبى.

وهذا الوضع المشين الذى تبنته الدول الاستعمارية لا يشرف الضمير الأوروبى على أية حال. فنجد هذا الوضع ممثلاً فى نظرية سيادة البيض، تلك النظرية الاستعمارية التى ابتدعها جشع المستعمرين والتى تمثل إجماع مواقف الأوروبيين على استغلال الشعوب الأفريقية.. تلك السياسة التى تهدف إلى جعل الأفريقى دائمًا فى المكان الأدنى من الرجل الأبيض.. وفى الوقت نفسه تأكيدا لنظرية الحكم عن طريق مبدأ القوة.

ومن هنا ظهرت القومية الأفريقية بأيدولوجية جديدة، فهذه القومية فى نهضتها لا تعادى مجرد السيطرة عليها ولكنها تعادى هذه السيطرة لأنها تعمل على تجريد الأفريقيين من قيمهم والقضاء على شخصيتهم أو تذويبها، وعلى هذا الأساس، وقفت القومية ضد سياسة إخضاع الأفريقيين للمصالح الأوروبية الاستعمارية.

وقفت هذه القومية تنظر فى جزع إلى حال الأفريقيين المعذبين فى الأرض.. فإيراد الغالبية العظمى منهم أحط بمراحل من الحد الأدنى والضرورى للحصول على الغذاء الصحى الكافى.. وكان هذا هو السبب فيما يصيب أبناء القارة من أمراض متعددة تودى بحياة الملايين منهم.. علاوة على استغلالهم واستغلال موارد قارتهم فى إشباع حاجة ورفاهية الدول الاستعمارية فى القارة الأوروبية.

ومضت الحركة الوطنية الأفريقية فى تطورها الثورى الذى استهدف الحرية والاتحاد، ثم قامت الحرب العالمية الثانية، وكانت فرصة مواتية للرجل الأفريقى لكى يتصل بمختلف شعوب العالم فى ميادين القتال.. وتعلم الأفريقيون خلال تلك الحرب الكثير.. حتى امتلأت أذهانهم بأفكار جديدة أعظم قوة وفعالية.

وأخيراً، وضعت الحرب أوزارها بهزيمة دول المحور وانتصار الحلفاء، ونظرت أفريقيا إلى قبضة الاستعمار وهى تتراخى - عقب تلك الحرب - عن بعض دول القارة الآسيوية. ففى الشرق ظهرت لبنان وسوريا، وفى سنة ١٩٤٧ استقلت كل

من الهند وباكستان، كما استقلت بورمـا وسيلان عام ١٩٤٨، وتحررتا تحرراً كاملاً من سيطرة الحكم البريطانى، واضطرت أمريكا إلى أن تمنح جـزر الفلبين استقلالها التام عام ١٩٤٦، ولم يأت عـام ١٩٥٠ حتى كانت أندونيسيا قـد تخلصت نهائيًا من كابوس الاستعمار الهولندى.

وأصبح الجـو العام كله عندئذ مشبـعًا بروح المطالبة بالاسـتقلال، وسرعـان ما وصلت هذه الروح إلى أفريقيا، وأخذت الشعوب الأفريقية كلها فى كل مكان من مدينة الرأس إلى مدينة القـاهرة تتنفس نسمات الاستقلال، وكـان من الطبيعى أن يكون للدول التى حصلت علـى استقلالهـا حديثًا، أثر كبـير فى ظهور «القومـية الأفريقية».

ويمكننا أن نلخص أسباب تفجر القومية الأفريقية التى كانت كامنة لمئات السنين. فيما يأتى:

١ - شعور أهالى أفريقيا الأصليين بالاضطهاد والاستغلال.

٢ - اشتراك الأفريقيين فى الحرب جنبا إلى جنب مع قوات الحلفاء ضد بلاد المحور واتساع مداركهم نتيجة تلك الحـروب التى قامت بسبب السيطرة الأجنبية التى كانت تستهدف العالم كله.

٣ - ظهور مبادىء الرئيس «ويلسون» سنة ١٩١٨.

٤ - ظهور زعماء مخلصين من الأفريقيين الأصليين.

٥ - عدم تنفيـذ الحلفاء لوعودهم للأفريقـيين بخصوص منحهم الاستـقلال عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية.

٦ - مـا قـرره ميـثـاق الأطلنطى عـام ١٩٤١ الذى أكـد فـيـه كل من «روزفلت وتشرشل» على:

(أ) أن بلادهما لا تجرى وراء توسع إقليمى أو غيره.

(ب) أنهما يرغبان فى ألاَّ يحدث أى تغيـير إقليمى لا يتفق مع الرغبات الحرة

لأهل البلاد التى يعنيها الأمر.

(جـ) أنهما يحترمان حقوق كل شعب فى اختيار شكل الحكومة التى يعيش فى ظلها ويرغبان فى أن يريا السيادة والحكم الذاتى قد ردت إلى أولئك الذين حرموا إياها قهراً.

ثم تعاقبت المؤتمرات التى كانت دائمًا تنص على احترام سيادة الدول واحترام شخصيتها واستقلالها.

وفى ٢٥ من يونيو عام ١٩٤٥ وافق مندوبو خمسين دولة فى مؤتمر سان فرنسيسكو على «ميثاق الأمم المتحدة» الذى نص على احترام مبدأ المساواة فى الحقوق بين الدول وحق تقرير مصير الشعوب واتباع الأساليب السلمية لإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس من التعاون الدولى الكامل.

وقد لخص كل ذلك المؤرخ الأمريكى الزنجى «جورج جى» بقوله:

«إن الحرب العالمية لم تعلِّم الشعوب المختلفة روح الاستقلال لأن هذه الروح كانت موجودة فعلاً، فقد أحست هذه الشعوب - منذ زمن طويل - بظلم التبعية المريرة والتمييز الشائن، ولكن لم تكن لديهم وسائل الإعلان عما يحسون به ويعيشون فيه إلى أن جاءت الحرب العالمية الثانية فأبرزت هذه الصورة القاتمة بشكل أكثر عنفًا وشدة ومنحتهم فرصة التعبير الفعال؛ فالحرب العالمية الثانية، إذن لم تخلق روح الاستقلال بداءة عند هذه الشعوب ولكنها أعطتهم وسيلة التعبير عن هذه الروح، والأوضاع التى كانت سائدة لدى الشعوب المحتلة قبل الحرب العالمية الثانية قد حطمت الحواجز المرتفعة التى كانت تتستر خلفها السيطرة الأوروبية، لقد كانت الحرب العالمية الثانية دفعة قوية عجلت بالقضاء على السيطرة النازية الدولية، وكان لها فى الوقت نفسه أثر كبير فى دق ناقوس الموت للسيطرة الأوروبية أيضًا».

يقول «ولتر ويلبانك» فى كتابه «أفريقيا المعاصرة»:

«إن العشرين عامًا التى تفصل بين الحربين العالميتين كانت بمثابة مرحلة التكوين والتشكيل بالنسبة للقومية الأفريقية، فقد كان القليل من مظاهرها يبدو أمام

الأعين، ولكن الضغط والآمال الواسعة كانت تقوى هذه القومية وتدعمها ولم يأت عام ١٩٤٥ حتى انطلقت هذه القوة العجيبة من عقالها. .

٧ - قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر وتأثيرها على الحركات التحررية فى العالم بوجه عام، وفى أفريقيا بوجه خاص.

فالحقيقة أن هذه الثورة التى كان على رأسها زعيم سياسى مخلص وهو الرئيس جمال عبد الناصر الذى قاد حركة البعث الأفريقى الجديد بالقوة نفسها والعزم الذى قاد به حركة البعث العربى، وكانت قيادة الثورة لهذه النهضة تتميز بيقظة الوعى الناضج الذى جعل الشعار: إن أفريقيا فعلاً قارة المستقبل.

فقد ذكر الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه «فلسفة الثورة» ما يأتى:

«لن نستطيع بحال من الأحوال - حتى لو أردنا - أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الأفريقيين. لا نستطيع لسبب هام وبديهى، هو أننا فى أفريقيا. .

وسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله. .

ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء. . .

ويبقى بعد ذلك سبب هام، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة، ويبقى أيضًا أن السودان الشقيق الحبيب تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا، ويرتبط بصلة الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها».

والمؤكد أن أفريقيا ظلت مسرحًا لفوران عجيب مثير، وأن الرجل الأبيض الذى يمثل عدة دول أوروبية حاول إعادة تقسيم خريطته، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى أفريقيا ونتصور أنه يمسنا ولا يعنينا. .

ولسوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه معهداً ضخمًا لأفريقيا يسعى لكشف

كافة حقائق القارة أمام أعيننا، ويخلق فى عقولنا وعـيًا أفريقيا مستتيرًا ونشارك مع كل العاملين، من كل أنحاء الأرض على تقدم أفريقيا ورفاهيتها».

وبدأت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحقق الآمال العريضـة للقارة العذراء، فاشتركت فى سنة ١٩٥٥ فى مـؤتمر باندونج مع بقـية الدول الآسـيوية والأفـريقـية المطالبـة بالحرية.

ففى باندونج قدم الرئيس جـمال عبد الناصر سـبع نقاط كفيلة بحـفظ السلام العالمى وهى:

أولاً - العمل على إنجاح الجهود التى تبذلهـا الأمم المتحدة فى سبيل تنظيم وتحديد وتخفـيض جميع القـوات المسلحة والأسلحـة، وكذلك العمل فى سـبيل القضاء على الأسلحة ذات التدمير الشامل.

ثانيًا - تطبيق جميع أعضاء الأمم المتحدة لميثاقها نصًا وروحًا واحترامهم لمبادئه.

ثالثًا - احترام الدول لالتزاماتها احترامًا كاملاً.

رابعًا - تخلى الدول الكبرى عن سياسة القـوة وعن اتخاذها الأمم الصغيرة أدوات لخدمة مآربها.

خامسًا - تصفية الاستعمار لأنه كان دائمًا سببا للنزاع وعدم الاستقرار.

سادسًا - احتـرام كل بلد من البـلاد الاستقـرار السيـاسى لكل بلد آخـر ووحدته وسـلامة أراضـيه، والكف عن التـدخل فى الشـئون الداخليـة لغيـره من البلاد.

سابعًا - الاعتراف بحق كل بلد فى حرية اختيار نظمه السياسية والاقتصادية.

وفى سنة ١٩٥٦ اشتركت مصر فى مـؤتمر بريونى الذى ندد بالاستعمار وطالب بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية فى البلاد المحتلة.

وكانت مصر منذ عام ١٩٥٢ تقف خلف كل شـعب يناضل ضد الاستعمار فى أى مكان، فوقفت ثـورة ٢٣ يوليو منذ سنة ١٩٥٢ تؤيد شعب المغرب فى كـفاحه من أجل الحرية والكرامة، وهكذا لقى الشعب المغربى كل تأييد من ثورة ٢٣ يوليو

حتى انتصرت إرادة الجماهير فى المغرب وتحقق لها الاستقلال سنة ١٩٥٥.

كما لقيت ثورة الجزائر منذ قيامها فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ كل معاونه وتأييد من الشعب العربى الأفريقى فى مصر.. فقدمت للثوار الجزائريين كل عون مادى وأدبى فى سبيل نصرة قضية الحرية فى الجزائر. واستمرت الثورة فى الجزائر ثمانى سنوات قدمت أثناءها الجزائر مليون شهيد ولم تسلم ولم تستسلم حتى تم للشعب الجزائرى العربى الأفريقى الانتصار واستقلت الجزائر يوم ٢ يوليو سنة ١٩٦٢.. وهكذا بعد ثمانى سنوات من الكفاح والثورات المستمرة حصل شعب الجزائر على الاستقلال وكان انتصار الحرية فى الجزائر انتصاراً للحرية فى كافة أجزاء أفريقيا.

وفى عام ١٩٥٧ تحقق للشعب الأفريقى فى غانا استقلاله بعد كفاح عظيم ضد السيطرة الاستعمارية البريطانية، ويعتبر كفاح الشعب الغانى دراسة طيبة للحركة السياسية التى قامت فى أفريقيا للعمل على تحقيق استقلال الشعوب الأفريقية وحريتها، فعندما تأسس المؤتمر المتحد لساحل الذهب (غانا) ولم يكن يهدف إلا إلى تحقيق الحريات السياسية لشعب غانا ولم يأت عام ١٩٤٩ حتى حل حزب المؤتمر الشعبى الجديد مكان هذه المنظمة السياسية، وعن طريق هذا الحزب وصل نكروما إلى الزعامة عام ١٩٥١ وأصبح القائد السياسى لحركة التحرر الأفريقى فى غانا، وإلى هذا الحزب أيضًا يرجع الفضل فى تحقيق الاستقلال لدولة غانا فى السادس من شهر مارس سنة ١٩٥٧.

وفى سبتمبر سنة ١٩٦١ اشتركت الجمهورية العربية المتحدة مع خمس دول أفريقية أخرى فى مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد فى المدة من ١ - ٦ سبتمبر عام ١٩٦١، وقد أدان هذا المؤتمر الاستعمار وطالب بتصفيته واستنكر سياسة التمييز والاضطهاد العنصرى الذى تأخذ به جنوبى أفريقيا. وكان للجمهورية العربية المتحدة دور عظيم فى نجاح هذا المؤتمر الذى جمع لأول مرة دول آسيا وأفريقيا وأوروبا على صعيد واحد.

كذلك ساهمت الجمهورية العربية المتحدة فى مارس سنة ١٩٦١ فى عقد مؤتمر

لجميع شعوب أفريقيا، وعقد بمدينة القاهرة فى المدة من ٢٦ - ٣١ من مارس ١٩٦١.

وفى يناير سنة ١٩٦١ عقد مؤتمر القمة الأفريقى بالدار البيضاء وساهمت الجمهورية العربية المتحدة فى إنجاحه. وقد استنكر هذا المؤتمر سياسة حكومة اتحاد جنوب أفريقيا فى تجاهلها لقرارات الأمم المتحدة وقرارات المؤتمرات الأفريقية الآسيوية. كما استنكر هذا المؤتمر سياسة الدول الاستعمارية المؤيدة لحكومة اتحاد جنوبى أفريقيا كما أكد المؤتمر عزمه على تنفيذ قرارات مؤتمر باندونج وأكرا وأديس أبابا.

والحقيقة، أن حكومة الثورة فى مصر كانت منذ تسلمها مقاليد الحكم فى مصر سنة ١٩٥٢ تؤيد بكل صدق وشجاعة الحركات التحريرية المناهضة للاستعمار فى جميع صوره. بل إن رئيس الجمهورية العربية المتحدة كان سفيراً لدول أفريقيا وهو يلقى خطابه التاريخى أمام الأمم المتحدة سنة ١٩٦٠.

هذا ويحدد الميثاق الوطنى لشعب الجمهورية العربية المتحدة الخطوط العريضة للسياسة التى ينتهجها هذا الشعب - فيقول:

«إن الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية هى الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل، وكشفه عن جميع أقنعته، ومحاربته فى كل أوكاره..

والعمل من أجل السلام؛ لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى والتعاون الدولى من أجل الرخاء؛ فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلاً للتجزئة، كما أنه أصبح فى حاجة إلى التعاون الجماعى لتوفيره»..

٨ - قيام الأفريقيين بسلسلة من الحركات الكفاحية لاستعادة استقلالهم المفقود أو القضاء على السيطرة الأوروبية.

٩ - ظهور كثير من المنظمات السياسية الأفريقية التى أخذت تعمل على تحقيق

الحرية لشعوب أفريقيا.

١٠ - قيام الأفريقيين بعقد مؤتمرات لتحقيق حريتهم ووحدتهم.

ويقول المستر «هودجكين» الباحث فى معهد الدراسات الإسلامية فى جامعة ماكجيل فى مقال له عن نظام دول غرب أفريقيا الجديدة: «وقد كانت الاتجاهات فى عام ١٩٥٠ هى استقلال الدول الأفريقية، أما الآن فإن المسألة التى تشغل بال الدول الأفريقية هى مسألة وحدة الدول الأفريقية التى أصبحت موضوع مناقشات حول الأهداف وطرق تحقيقها».

استسلام الاستعمار:

لما وجد الاستعمار نفسه يواجه تصميمًا أكيدًا من الشعوب الأفريقية على حكم نفسها وإقامة دولها ذات السيادة والتى تديرها حكوماتها الأفريقية، ولها أعلامها الوطنية وأناشيدها القومية وصورها الثقافية فى التعبير ونظمها البرلمانية وقواتها المسلحة الوطنية واقتصادها الأفريقى الخاص بها، فقد اضطر فى كل مكان أن يتنازل عن بعض الامتيازات السياسية، وكان بهذا يراوده الأمل ويجاهد فى أن يحتفظ بنفوذه السياسى بأساليب غير تلك الأساليب الخاصة بالحكم الاستعمارى المباشر.

وأكثر من ذلك فهو قد واصل ويواصل بل يحاول جاهدًا أن يوسع من مجال قبضته الاقتصادية على تلك البلدان التى تفوز باستقلالها السياسى.. وبينما حاول الاستعمار أن يصل إلى تكييف جديد مع الطبقة الرأسمالية الأفريقية الناشئة، لم يتخل مطلقًا عن أصدقائه من الإقطاعيين السابقين، ففى غانا ونيجيريا على سبيل المثال، كما فى الكونغو وكينيا والكاميرون، حاول الاستعمار أن يستغل مشايخ الإقطاعيين أو الخلافات القبلية فى تمزيق وإضعاف الحركة الوطنية وفى ممارسة الضغط على الحكومات الجديدة.

وفى الوقت نفسه وضع الاستعمار ثقة كبيرة فى موظفيه الاستعماريين الذين

ظلوا يقيمون فى البلاد بعد نيل الاستقلال السياسى والعمل كمستشارين وكموظفين مدنيين فى الدول المستقلة الجـديدة، ومثل هؤلاء الموظفين ما لبث أن لحق بهم عدد كبير من المستشارين الفنيين فى شتـى جوانب السياسة الحكومية، وذلك بهدف دفع الدول الجديدة نحو الارتماء فى أحضان الكتلة الغربية ومناهضتهم للشيوعية، وكان سبيلهم إلى ذلك السيطرة العسكرية مثل تدريب العسكريين وإيفاد البعثات المختلفة كى يمكنهم تجنيدهم إلى جانبهم.

وتعتبر أفريقيـا من الناحية العسكرية منطقة رئيسية بالنسبـة للدول الاستعمارية، وقد صرح «چورج ريفير» الرئيس الأسبق لهيـئة الأركان العامة فى الجيش الفرنسى بأن: «أفريقيا هى القاعدة المنطقية لـلدفاع فى حرب الصواريخ؛ فالصحراء وحدها تبعد عن الصواريخ الروسية».

الفصل الثالث

المؤتمرات الأفريقية

أولاً: المشاركة فى مؤتمر «باندونج»:

ما زال مؤتمر «باندونج» هو الأساس الأول فى كل ما نشهده من تعاون وتقارب بين الدول الآسيوية والأفريقية. وأن سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز قد أخذت كيانها الكامل وفعاليتها الدائمة بعد هذا المؤتمر، وقد اعتنقتها دول كثيرة وطالب بها زعماء ورؤساء الأحزاب والمناطق التابعة التى كانت تريد أن تتخلص من الاستعمار والاستعباد.

ولقد شاركت أفريقيا فى هذا المؤتمر إما كدول أعضاء فى المؤتمر، وأما كوفود شعبية حضرت تمثل بلادها وتعرض قضاياها وتطلب التأييد الدولى لكفاحها.

لقد وجهت الدعوة إلى اتحاد وسط أفريقيا - مصر - أثيوبيا - ساحل الذهب - ليبيريا - ليبيا - السودان ورفضت دول المؤتمر توجيه دعوة إلى اتحاد جنوب أفريقيا بسبب إصراره على سياسة التفرقة العنصرية ضد الأفريقيين والأقليات الهندية والآسيوية هناك.

وفى بيان مؤتمر «باندونج» أيدت الدول الخمس الموقعة، مطالبة حصول تونس ومراكش على الاستقلال. وبانعقاد المؤتمر حضرته جميع الدول المدعوة ما عدا اتحاد وسط أفريقيا. وحضرت أيضًا وفود من بعض المناطق الأفريقية وكانت أغلب الدول التى دعيت إلى هذا المؤتمر حديثة العهد بالاستقلال إذ كان منها خمس عشرة دولة لم تظفر بهذا الاستقلال إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهناك دولتان لم يكن استقلالها كاملاً فى ذلك التاريخ وهما السودان وساحل الذهب.

وعقب جلسة الافتتاح عقد رؤساء الوفود اجتماعًا سريا وضع فيه جدول أعمال

المؤتمر، ويشتمل على:

١ – التعاون الاقتصادى.

٢ – التعاون الثقافى.

٣ – حقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

٤ – مسائل الشعوب التابعة.

٥ – السلام والتعاون العالميان.

وصدرت توصيات المؤتمر فى أبريل عام ١٩٥٥، وبالنسبة لأفريقيا فقد نصت التوصيات على ما يأتى:

أولاً: التعاون الاقتصادى: وضعت قواعد لهذا التعاون حيث أوصى المؤتمر أن تتعاون الدول الأعضاء فيما بينها لتنمية اقتصادياتها، وبين أن هذا التعاون ليس من شأنه أن يحول دون قيام أى تعاون اقتصادى مع دول خارجة عن المنطقة الآسيوية والأفريقية، وأوصى باتخاذ وسائل متعددة لتحقيق هذا التعاون.

ثانيًا: التعاون الثقافى: ذكرت قرارات «باندونج» أن العلاقات الثقافية بين البلاد الآسيوية والأفريقية كانت قد توقفت خلال القرون الماضية بسبب الاستعمار الأجنبى، وأن من أسمى أهداف المؤتمر تجديد تلك الصلات الثقافية وتدعيمها، ووضعت قواعد لتحقيق هذا الهدف، منها تقديم منح دراسية وتسهيلات لإلحاق الطلبة القادمين من المناطق الآسيوية والأفريقية ومحاربة كل اضطهاد ثقافى أو تعليمى يقع من أى دولة استعمارية.

ثالثًا: التعاون السياسى: ورد فى ثلاثة فصول تحت عنوان: حقوق الإنسان وتقرير المصير وتحت عنوان دعم السلم والتعاون الدولى، وقد اعترف المؤتمر بمبادىء الأمم المتحدة وأهدافها، ومبادىء حقوق الإنسان والبيان العالمى لحقوق الإنسان، ومبدأ حق تقرير المصير ومكافحة الاستعمار، وقرر تأييد المطالب السياسية العادلة ومناصرة المجاهدين فى سبيل تحقيقها، وذلك بالنسبة لشعوب الجزائر وتونس ومراكش ودعوة الحكومة الفرنسية إلى تحقيقها، وتأييد الموقف الباسل الذى يقفه

ضحايا التمييز العنصرى وخاصة الشعوب التى هى من أصل أفريقى أو هندى أو باكستانى فى اتحاد جنوب أفريقيا.

وفى الإعلان الخاص بمشاكل الشعوب التابعة تقرر استنكار الاستعمار فى جميع مظاهره، وتأييد قضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب التابعة.

وفى الإعلان الخاص بوضع القواعد لحفظ السلم واستتباب الأمن الدولى انتهى المؤتمر إلى وضع عشر نقاط تتضمن الأسس السياسية الفلسفية التى تتمكن بها الدول من العيش مع بعضها فى وئام وسلام، وهذه النقاط العشر تتضمن المبادىء الخمسة للتعايش السلمى وهى التى اتفقت عليها كل من الجمهورية الشعبية الصينية والهند، مضافًا إليها مبادىء مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة، ومن بين هذه المبادىء احترام حقوق الإنسان والاعتراف بالمساواة بين جميع الأمم والأجناس، واحترام العدالة والالتزامات الدولية.

المؤتمرات الأفريقية:

ويهمنا الآن أن نلقى نظرة سريعة على أهم تلك المؤتمرات التى عقدها الأفريقيون لتحقيق حريتهم ووحدتهم على أنه من المهم أن ندرك أن تلك المؤتمرات كانت نوعين: أحدهما: مؤتمرات شعبية لكل شعوب القارة والأخرى: كانت مؤتمرات أقطاب الدول الأفريقية.

ونتحدث الآن عن مؤتمرات الشعوب الأفريقية، والمؤتمرات التى كانت دائمًا تعقد لمراجعة وتقوية وتنظيم قوى التحرير فى الدول الأفريقية التى تناهض الاستعمار فى جميع صوره.

مؤتمر (أكرا) للدول الأفريقية المستقلة عام ١٩٥٨:

لأول مرة تجتمع الدول الأفريقية المستقلة بهدف تأكيد الشخصية الأفريقية، وكانت بداية الحديث الرسمى حول عقد المؤتمر، هى حضور الدول الأفريقية حفلات إعلان استقلال غانا فى مارس ١٩٥٨، ودارت المباحثات بين رئيس وزراء غانا الدكتور «نكروما» ورؤساء الوفود الممثلة للدول الأفريقية المستقلة، وتبين للمتباحثين أن هناك اتفاقًا عامًا بين الدول الأفريقية تجاه المواقف السياسية الدولية،

مما يتيح الفرصة لخلق تجمع أفريقى فى نطاق التجمع الآسيوى الأفريقى ومؤتمر (باندونج).

وهذا التجمع الأفريقى هو تجمع قومى تحررى بمعنى أن المشتركين فيه دول مستقلة ترغب فى المحافظة على استقلالها وعدم انحيازها فى الحرب الباردة وتقديم مساعدات دائمة لباقى دول أفريقيا لكى تحقق التحرر والاستقلال.

وفى الوقت نفسه تعتبر تحديًا كاملاً لموقف الدول الأوروبية فى أفريقيا.

فقد سبق أن اجتمعت وتباحثت فى شئون أفريقيا مع المستعمر، ولذا كان من الواجب أن تجتمع دول أفريقيا المستقلة وأن تتباحث هى بمفردها وبحريتها فى شئونها الخاصة.

وقد أجمع المراقبون السياسيون فى العالم، على أن هذا المؤتمر كان أول خطوة فى المرحلة الأخيرة الحاسمة لتحرير أفريقيا نهائيًا وبروزها فى المجتمع الدولى كقوة مستقلة ذات سيادة.

تكوين المؤتمر:

انعقد المؤتمر فى (أكرا) عاصمة غانا فى المدة ما بين ١٥ - ٢٢ أبريل ١٩٥٨ وحضرته كل من: أثيوبيا، غانا، ليبيريا، ليبيا، المغرب، السودان، تونس، مصر.

وبجانب هذه الدول المستقلة حضرت وفود بصفة مراقبين تمثل أقاليم وبلاد أفريقيا التى كانت تكافح ضد التسلط الأجنبى الاستعمارى، وقد رفض اتحاد جنوب أفريقيا حضور المؤتمر على الرغم من الدعوة التى وجهت إليه لحضوره، وكان جدول أعمال المؤتمر يتضمن:

أولا:

١ - تبادل الآراء حول السياسة الخارجية وخاصة بالنسبة للقارة الأفريقية.

٢ - مستقبل المناطق غير المستقلة فى أفريقيا.

٣ - المسألة الجزائرية.

٤ - التفرقة العنصرية.

٥ - الخطوات الواجب اتباعها للمحافظة على استقلال وسيادة الدول الأفريقية المستقلة وسيادتها الإقليمية الكاملة.

ثانيًا: بحث سبل ووسائل تنمية التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية.

ثالثًا: وضع اقتراحات ملموسة فى الميدان الثقافى لتبادل الزيارات والوفود الحكومية بين الدول المختلفة والتى من شأنها زيادة معرفة كل بلد بالآخر وزيادة تقدير كل بلد لثقافة الآخر.

رابعًا: بحث مشاكل السلام الدولى بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة وتأكيدات قرارات «باندونج».

خامسًا: بحث إنشاء جهاز للتشاور والتعاون.

وقد افتتح رئيس وزراء غانا المؤتمر بخطاب أشار فيه إلى أن الضرورة العاجلة هى تحرير أفريقيا من التسلط الأجنبى وأن ممثلى هذه الأقاليم التابعة قد حرموا من الحضور نتيجة لإجراءات الحكومات الأوروبية، وتوالت كلمات رؤساء وفود الدول الممثلة فى المؤتمر، وقد ألحق ممثلو الجزائر والكاميرون بوفدى تونس والجمهورية العربية المتحدة.

وألقى ممثلو الجزائر والكاميرون بيانات فى المؤتمر عرضوا فيها قضاياهم ومطالبهم وكذلك ممثل حزب (جوفينتو) التوجولاندى.

وصدر عن المؤتمر القرارات الآتية:

أولاً - تبادل الآراء حول السياسة الخارجية:

١ - ضرورة تأكيد المبادىء الأساسية الآتية:

أ - احترام ميثاق الأمم المتحدة واحترام قرارات الأمم المتحدة.

ب - التمسك بالمبادىء التى أعلنها مؤتمر (باندونج) وهى:

١ - احترام حقوق الإنسان الأساسية وأهداف ومبادىء الأمم المتحدة.

٢ - احترام سيادة جميع الأمم وسيادتها الإقليمية الكاملة.

٣ - الاعتراف بتساوى جميع الأجناس والأمم كبيرها وصغيرها.

٤ - الامتناع عن التدخل في الشئون الداخلية الخاصة بدولة أخرى.

٥ - احترام حق كل أمة فى الدفاع عن نفسها منفردة أو بالاشتراك مع غيرها بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

٦ - الامتناع عن استعمال أنظمة الدفاع المشترك لخدمة الأغراض الخاصة لإحدى الدول الكبرى، وامتناع جميع الدول عن الضغط على الدول الأخرى.

٧ - الامتناع عن أعمال العدوان أو التهديد بالعدوان أو استعمال القوة ضد السيادة الإقليمية الكاملة أو الاستقلال السياسى لأية دولة.

٨ - تسوية جميع الخلافات الدولية بالطرق السلمية، كالمفاوضة والوساطة والتحكيم أو التسوية القضائية وغيرها من الوسائل السلمية التى يختارها أطراف النزاع مما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - تنمية المصالح المشتركة والتعاون بين الدول الأفريقية.

١٠ - احترام العدالة والمواثيق (الواجبات) الدولية.

(جـ) يؤكد يقينه بأن جميع الأعضاء سيمتنعون عن الاشتراك فى أى عمل من شأنه ربطهم وتقييد حريتهم بما يضر بمصالحهم واستقلالهم.

(د) طالما كان من المستطاع الاحتفاظ بوحدة وجهات النظر الأساسية الخارجية، فإن الدول الأفريقية المستقلة ستتمكن من تأكيد شخصية أفريقية مميزة، ومن أن تتكلم بصوت موحد فى خدمة السلام وفى التعاون مع الأمم الأخرى المحبة للسلام فى الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية.

ثانيًا - مستقبل المناطق المستقلة فى أفريقيا:

إن مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة، اعترافًا منه بأن وجود الاستعمار فى أى شكل وصورة يهدد أمن واستقلال الدول الأفريقية المستقلة والسلام العالمى، وحيث إن مشاكل ومستقبل المناطق غير المستقلة فى أفريقيا ليست من اختصاص الدول الاستعمارية وحدها، وإنما مسئولية جميع أعضاء الأمم المتحدة وخاصة الدول الأفريقية المستقلة.

وحيث إنه يجب إعلان موعد محدد لحصول كل من هذه المناطق على استقلالها تمشيًا مع رغبة أهلها ومع ميثاق الأمم المتحدة فإنه:

١ - يطالب الدول التى تتولى إدارة هذه المناطق باحترام ميثاق الأمم المتحدة فى هذا الخصوص وباتخاذ خطوات سريعة لتنفيذ نصوص الميثاق وتحقيق الأمانى السياسية لشعوب هذه المناطق نحو الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال بما يتمشى مع رغبة هذه الشعوب.

٢ - يطالب الدول التى تتولى إدارة هذه المناطق بأن تمتنع عن إجراءات الكبت التعسفية والحكم المستبد فى هذه المناطق وبأن تحترم جميع حقوق الإنسان المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة وفى إعلان حقوق الإنسان.

٣ - يطالب الدول التى تتولى إدارة هذه المناطق بأن تنهى فى الحال جميع أنواع التفرقة فيها.

٤ - يوصى بأن تقوم جميع الدول - أعضاء المؤتمر - بمد الشعوب غير المستقلة فى نضالها من أجل تحقيق حق تقرير المصير والاستقلال، بجميع أنواع المساعدة.

٥ - يوصى أن تقوم الدول الأعضاء - المجتمعة هنا - بتقديم التسهيلات لتدريب وتعليم شعوب المناطق غير المستقلة.

٦ - يقرر الاحتفال بيوم الحرية الأفريقى «فى الخامس عشر من أبريل من كل عام».

ثالثًا - المسألة الجزائرية:

حيث إن المؤتمر شديد الانزعاج من جراء استمرار الحرب فى الجزائر وحرمان فرنسا الشعب الجزائرى من حقه فى تقرير المصير والاستقلال رغم قرارات الأمم المتحدة والنداءات المتعددة التى تحث على تسوية سلمية وخاصة عرض الوساطة المقدم من رئيسى الحكومتين المغربية والتونسية.

وحيث إنه من ناحية أخرى يعتبر أن الموقف الحالى فى الجزائر يهدد السلام العالمى وسلامة أفريقيا كلها:

١ - يعترف بحق الشعب الجزائرى فى الاستقلال وتقرير المصير.

٢ - يندد بخطورة اتساع العمليات الحربية وإراقة الدماء الناجمة عن استمرار الحرب فى الجزائر.

٣ - **يطالب فرنسا:**

(أ) بأن تعترف بحق الشعب الجزائرى فى الاستقلال وتقرير المصير.

(ب) بأن تنهى القتال وتسحب جميع قواتها من الجزائر.

(جـ) بأن تدخل فرنسا فى الحال فى مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير الجزائرية للوصول إلى تسوية نهائية عادلة.

٤ - يناشد جميع الشعوب المحبة للسلام بأن تضغط على فرنسا لكى تتخذ سياسة تتمشى مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

٥ - يناشد أصدقاء فرنسا وحلفاءها بأن يمتنعوا عن مساعدة فرنسا بطريق مباشر أو غير مباشر فى عملياتها الحربية بالجزائر.

٦ - يؤكد عزمه على بذل كل الجهود لمساعدة الشعب الجزائرى على نيل استقلاله.

٧ - يوصى بأن تصدر حكومات الدول الأفريقية المستقلة تعليماتها إلى ممثليها فى الأمم المتحدة بالتشاور فيما بينهم بصفة مستمرة، وبأن يقوموا بتعريف أعضاء الأمم المتحدة بالحالة فى الجزائر، وأن يطلبوا تأييدهم ومعونتهم من أجل

الحصول على تسوية سلمية عادلة وبأن يوصوا الدول الأفريقية المستقلة باتخاذ الإجراءات التى قد تصبح لازمة بين حين وآخر، وخاصة بأن يجدوا الطرق والوسائل التى يمكن عن طريقها للدول الأفريقية المستقلة أن تنير الرأى العام العالمى فيما يختص بالموقف فى الجزائر ويشمل هذا تعيين بعثة فى أقرب فرصة ممكنة مهمتها زيارة عواصم العالم بقصد كسب تأييد الحكومات.

رابعًا - التفرقة العنصرية:

حيث إن التفرقة العنصرية من الشرور الى لا تمت للإنسانية بصلة، وحيث إنه على يقين من أن التفرقة العنصرية تتنافى مع المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان وكرامته لدرجة أنها أصبحت عاملا من العوامل التى تهدد بالانفجار، والتى ما زالت تنفث سمومها وآثارها فى بعض مناطق أفريقيا، بحيث قد تغرق قارتنا فى بحر من العنف والدماء.

وبعد أن أخذ علمًا بمزيد من الاشمئزار بالبيان الذى أدلى به رئيس حكومة اتحاد جنوب أفريقيا حديثًا بمناسبة إعادة انتخابه، ومؤداه: أنه سيتبع سياسة تفرقة عنصرية لا هوادة فيها وسيزيد من اضطهاده للشعوب الملونة فى جنوب أفريقيا:

١ - يندد بممارسة أساليب التفرقة العنصرية بجميع صورها فى جميع أنحاء العالم وخاصة فى اتحاد جنوب أفريقيا وأفريقيا الوسطى وكينيا وغيرها من المناطق الأفريقية.

٢ - يناشد المؤسسات الدينية وزعماء العالم الروحيين بأن يعضدوا كل جهد ينحو نحو القضاء على التفرقة العنصرية.

٣ - يطالب جميع أعضاء الأمم المتحدة وجميع شعوب العالم أن يضموا أصواتهم إلى القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة ومؤتمر باندونج والتى تدين هذه الأساليب غير الإنسانية.

٤ - يطالب جميع أعضاء الأمم المتحدة بمضاعفة جهودهم من أجل محاربة ومحو هذا اللون من المعاملة المشينة غير العادلة.

٥ - يوصى بأن يقوم جميع أعضاء المؤتمر باتخاذ إجراءات فعالة لمحو آثار التفرقة العنصرية؛ كل فى بلده إن وجدت.

خامسًا: الخطوات الواجب اتباعها للمحافظة على السيادة الإقليمية الكاملة للدول الأفريقية المستقلة:

١ - حيث إنه قد عقد العزم على المحافظة على استقلال وسيادة كل من الدول الأعضاء فى المؤتمر وسيادتهم الإقليمية التى حصلت عليها بعد جهد جهيد.

وحيث إنه يؤمن بأن اجتماع وتشاور الدول الأفريقية المستقلة كما حدث فى المؤتمر الحالى بأكرا شيء أساسى من أجل تقوية مساهمتها فى السلام العالمى.

١ - يعلن عزم جميع الدول التى اشتركت فى المؤتمر على:

(أ) احترام استقلال الدول الأخرى وسيادتها الإقليمية الكاملة.

(ب) التعاون فيما بينها فى التنمية الاقتصادية والفنية والعلمية وفى رفع مستوى معيشة شعوبها.

(جـ) التعاون فيما بينها من أجل ضمان استقلالهم وسيادتهم السياسية والإقليمية الكاملة.

(د) الالتجاء إلى المفاوضة من أجل تسوية الخلافات التى قد تنشأ بينها.

وإذا دعت الحاجة يدعو إلى قبول وساطة وتحكيم الدول الأفريقية الأخرى.

٢ - يندد بجميع أنواع التدخل الأجنبى الموجه ضد استقلال وسيادة الدول الأفريقية المستقلة وسيادتهم الإقليمية الكاملة.

سادسًا - توجولاند الموضوعة تحت الإدارة الفرنسية:

بعد أن بحث المؤتمر المذكرة التى قدمها حزب «جوفتنتو» قرر مساندة الدول الأفريقية لها حتى حصولها على الاستقلال.

رابعًا: مؤتمر الشعوب والشباب:

مؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية:

حضر هذا المؤتمر ٥٠٠ مندوب يمثلون ٤٨ شعبًا واستمر انعقاده بالقاهرة حتى أول يناير عام ١٩٥٩ وقد استغرق انعقاده أسبوعًا كاملاً.

وقد شارك جميع الأفريقيين تقريبًا فى لجان هذا المؤتمر وفى صياغة التقارير الرئيسية التى قدمت، فقد قدم الوفد المصرى تقريرًا عن الاستعمار، وقدم الدكتور رولان موبيه رئيس الوفد الكاميرونى تقريرًا عن الاستعمار، وقدم الوفد السودانى تقريرًا عن التفرقة العنصرية،وقدم الوفد الجزائرى تقريرًا عن قضية الجزائر، وقدم وفد مدغشقر تقريرًا عن قضية مدغشقر، وقدم الوفد الليبى بيانًا سياسيًا، وقدم الوفد التونسى بيانًا سياسيًا آخر، وقدم الوفد المغربى تقريرًا عن المغرب والاستعمار، وقدم وفد غانا تقريرًا عن الإمبريالية والاستعمار، وقدمت تقارير متعددة من الوفود الصومالية، وقدم وفد كينيا تقريرًا عن قضية بلاده، وألقى رئيس وفد أوغندا بيانًا سياسيًا، وكذلك ألقى رئيس وفد السودان الفرنسى بيانًا سياسيًا، وقدم وفد توجولاند المشمول بالوصاية الفرنسية تقريرًا عن قضية بلاده.

قرارات المؤتمر:

أعلن المؤتمر أن مبادىء (باندونج) العشرة مازالت عقيدتهم وأكدوا من جديد تأييدهم المطلق لها.

القرارات السياسية:

١ - أصدر المجتمعون نداء إلى حكومات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة لوضع حد لتجارب الأسلحة النووية، وكذلك وجهوا نداء إلى علماء العالم واتخذوا قرارًا بضرورة نزع السلاح واستبعاد شبح الحرب الذرية.

٢ - اتخذت قرارات بشأن الأمم المتحدة طالبوا فيها باتخاذ إجراءات زيادة تمثيل البلاد الآسيوية والأفريقية فى لجانها وإداراتها.

٣ - القرارات الخاصة بالاستعمار: استنكروه فى كل صوره ومظاهره وطالبوا بإقرار حق المستعمرات والمحميات فى الاستقلال التام فوراً وإنهاء الوصاية على البلاد الخاضعة لها والاعتراف باستقلالها التام، وتأييد مطالب شعب الكاميرون للتفاوض بين ممثلى الشعب الشرعيين من جانب وفرنسا وإنجلترا من جانب آخر ودعوة الشعوب كافة إلى تقديم مساعداتها للشعب الكاميرونى، وأيدوا حقوق شعب كينيا فى تقرير مصيره وضرورة عرض قضيته على مجلس الأمن، وكذلك تأييد مطالب أوغندا بعرض قضيتها على الأمم المتحدة، وتأييد شعب تشاد فى كفاحه للاستقلال، وكذلك أيدوا مطالب شعب توجولاند وشعب مدغشقر فى الحصول على استقلاله وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وأيدوا مطالب شعب الصومال فى نضالة من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير.

٤ - القرارات الخاصة بالتفرقة العنصرية: استنكر المؤتمر التفرقة العنصرية خاصة فى جنوب أفريقيا وأرجع هذه السياسة البغيضة إلى أغراض استعمارية وسياسية واقتصادية، ودعا اتحاد جنوب أفريقيا إلى الوفاء بالتزاماته الدولية، وإلغاء التفرقة فى جميع أنحاد العالم وإطلاق الحريات والمساواة فى الأجور والحقوق المدنية وإلغاء تشريعات تملك الأراضى التى جعلت الأوروبيين ينتزعون أراضى الشعوب الأفريقية.

٥ - قرار خاص بالجزائر: اعترفوا فيه بأن الجزائر شعب منفصل عن الشعب الفرنسى وأن للجزائر الحق فى الاستقلال والسيادة، واستنكروا الحرب الاستعمارية هناك وطالبوا بإعلان استقلال الجزائر فوراً وتفاوض فرنسا مع زعماء الجزائر وإطلاق سراح المسجونين الجزائريين فى فرنسا، والاحتفال بيوم ٣٠ مارس عام ١٩٥٨ باعتباره يوم التضامن مع الجزائر، ومساعدة المجاهدين الجزائريين.

اجتماع تنجانيقا:

وفى يومى ٢٩، ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١ انعقدت اللجنة التوجيهية المنبثقة عن السكرتارية الدائمة لمؤتمر الشعوب الأفريقية فى دار السلام بتنجانيقا، وقام السكرتير

العام للجنة بعرض الموضوعات التالية لكى تنظرها اللجنة التوجيهية:

١ - تطور الموقف السياسى فى أفريقيا.

٢ - الجزائر وموضوع استقلالها.

٣ - التجارب النووية.

٤ - الاستعمار الجديد.

٥ - جنوب أفريقيا.

٦ - الدورة الثالثة لمؤتمر الشعوب الأفريقية بالقاهرة.

٧ - الميزانية.

٨ - التعاون.

ونعرض لكل من هذه المسائل بشىء من الإيجاز:

أولاً: تطور الموقف السياسى فى أفريقيا:

تعرض السكرتير العام فى عرضه لتطور الموقف السياسى فى أفريقيا إلى الأحداث الهامة التى وقعت منذ آخر اجتماع للجنة التوجيهية فى (أكرا) فى أبريل سنة ١٩٦٠، فأفريقيا تسير فى طريقها، وكفاح الشعوب الأفريقية ضد الامبريالية يسير بتقدم ويصطدم بعقبات يجب اجتيازها عن طريق مضاعفة الجهود.

وأوضح السكرتير العام للجنة أن الدورة الخامسة عشرة للأمم المتحدة أبرزت التيار القوى المناهض للاستعمار الذى ينمو فى أفريقيا وفى العالم كله، وقد صوتت الأمم المتحدة على قرار بإدانة النظام الاستعمارى والإصرار على الاستقلال التام الناجز لكل البلدان المستعمرة.

ثم تحدث عن الاستعمار الجديد وأكد أن تصويت بعض البلدان الأفريقية المستقلة حديثا إلى جانب الاستعمار ضد بعض البلدان الأفريقية التى تواصل القتال مثل الكونجو والجزائر، إنما يدل على نجاح مؤقت للاستعماريين، وأن كل ما يفعله

الاستعماريون يعكس الانتفاضة الأخيرة للاستعمار، على أن اهتمام الشعوب الأفريقية يجب أن يركز على كفاح الشعوب الأفريقية، فمؤتمر الدول المستقلة فى أديس أبابا، ومقاومة الجزائر البطولية وكفاح شعوب شرق ووسط أفريقيا وموقف بعض دول أفريقيا من أجل الاستقلال والوحدة الذى ظهر فى مؤتمر القمة بالدار البيضاء، كل ذلك يبشر بنجاح الكفاح الأفريقى الذى سيكون أيضًا انتصارًا للسلام والإخاء العالمى.

وبعد ذلك تعرض السكرتير العام لكفاح الشعب الكونجولى، إذ اضطرت بلجيكا إلى إعلان استقلال الكونجو فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٠ ولكنها عادت إلى الاعتداء على دولة الكونجو المستقلة وتسببت فى انفصال كاتانجا، وبرغم الكفاح البطولى للرئيس «لومومبا» فإنه وزملاؤه ذاقوا كافة ألوان العذاب فى السجون -وقتئذ- وليس من المقبول أن يلقى فى السجون بوطنى أفريقى عظيم جريمته الوحيدة هى الإيمان بالتضامن الأفريقى ثم يتم إعدام هؤلاء الوطنيين بعد ذلك بتشجيع من الاستعمار؟ ثم دعا السكرتير العام إلى توحيد الكفاح الأفريقى من أجل المحافظة على استقلال الكونجو.

ثانيًا: الجزائر:

عرض السكرتير العام لكفاح الجزائر البطولى من أجل الحرية والاستقلال وأكد أن جيش التحرير الوطنى الجزائرى يعتبر قدوة للبلدان الأفريقية التى تكافح ضد سيطرة الاستعمار.

ودعا إلى تطبيق القرارات التى اتخذت فى تونس وفى أكرا، ومناشدة الشعوب الأفريقية لتشجيع حكوماتها على العمل داخل الأمم المتحدة لمصلحة القضية الجزائرية، إذ أن الجزائر أرض أفريقية وكفاحها يجب أن يسانده الأفريقيون جميعًا.

ثالثًا: التجارب النووية:

إن الصحراء الكبرى جزء لا يتجزأ من أفريقيا، والجريمة التى ترتكبها فرنسا بمحاولاتها تفجير تجاربها الذرية فى الصحراء جريمة ضد الإنسانية جمعاء.

رابعًا: الاستعمار الجديد:

إن الاستعمار الجديد وجه من أوجه الاستعمار القديم، ولا بد من تيقظ الشعوب الأفريقية لخطورته حتى يمكن الكفاح من أجل الاستقلال ووحدة أفريقيا.

خامسًا: جنوبى أفريقيا:

ضرورة تنفيذ القرارات التى اتخذتها مؤتمرات الشعوب الأفريقية، وبصفة خاصة القرارات ضد التمييز العنصرى، وكذلك تنفيذ المقاطعة بصفة شاملة على كل واردات وصادرات جنوبى أفريقيا، وبذلك يمكن القضاء على جريمة التفرقة العنصرية التى تمارس فى جنوب أفريقيا،وحرمان هذا الاتحاد من استخدام طائراته لمجالها الجوى أو مطاراتها.

٨ - مطالبة الدول الأفريقية والآسيوية بإثارة موضوع اتحاد وسط أفريقيا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفيما يختص بجنوبى أفريقيا، أعلن المؤتمر: أنه يدين بشدة حكومة جنوب أفريقيا وسياستها العنصرية، ويصر على تحرير هذه المنطقة ويطالب الأمم المتحدة بأن تتصرف مع دولة جنوب أفريقيا تصرفًا حازمًا لا مهادنة فيه.

ويطالب الدول المستقلة الأفريقية بأن تساعد جنوبى غربى أفريقيا مساعدة فعالة لانضمام لجنة جنوبى أفريقيا إلى جنوب غرب أفريقيا وتوقيع عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على جنوب أفريقيا.

ويطالب الأمم المحبة للحرية فى العالم، بأن تدين السياسة الإنجليزية فى الأمم المتحدة بشأن قضية جنوب غربى أفريقيا.

وفيما يختص بالأراضى الموضوعة تحت حماية البريطانيين، يطالب المؤتمر الدول المستقلة الأفريقية بمنح شباب هذه المحميات منحًا دراسية وأن تمنح إنجلترا الاستقلال غير المشروط لها فوراً.

ودعا المؤتمر إلى إرغام البرتغال على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار والعمل على تحرير موزمبيق وأنجولا وغينيا وجزر الرأس الأخضر.

ويدعو المؤتمر إلى العمل على إطلاق سراح «جومو كينياتا» لكى يقود شعب كينيا نحو الوحدة والاستقلال الكامل، ودعوة شعوب كينيا إلى الاتحاد فيما بينهم.

وفيما يختص باتحاد جنوب أفريقيا يوصى المؤتمر دول الكومنولث بقطع علاقاتها مع جنوب أفريقيا ودعوة الدول الأفريقية والآسيوية إلى العمل على طردها من الأمم المتحدة، ودعوة جميع الدول المتطلعة إلى الحرية فى العالم بقطع علاقاتها السياسية مع اتحاد جنوب أفريقيا وكذلك العلاقات التجارية والثقافية والرياضية.

ويطالب المؤتمر بإجلاء القوات البلجيكية عن رواندا أورندى فورًا وتصفية قواعدها العسكرية وتنظيم انتخابات فيها تحت إشراف الأمم المتحدة.

هذا، وبعد أن استعرض المؤتمر بعناية الحالة الراهنة فى أفريقيا قرر أنه «يعتبر الاستعمار الجديد - استمرارًا للنظام الاستعمارى بالرغم من الاعتراف رسميًا بالاستقلال السياسى فى البلاد الناشئة الذى سيتطور إلى نوع غير مباشر من السيطرة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو الفنية أعظم خطرًا على البلاد الأفريقية التى نالت استقلالها أو التى توشك أن تحصل عليه.

ويستنكر المؤتمر مظاهر هذا الاستعمار الجديد التى تتمثل فى حكومات الأذناب والعملاء والانتخابات المزيفة وإعادة تجميع الدول - بوساطة قوة استعمارية - وذلك فى اتحادات أو مجموعات منفصلة أو متصلة بهذه القوة الاستعمارية وإدماج الدول فى كتل اقتصادية استعمارية تعمل على بقاء التخلف الاقتصادى فى أفريقيا والتسلل الاقتصادى الأجنبى بعد الاستقلال والاعتماد المالى المباشر على الدول الأجنبية المستعمرة.

كما أصدر الزعماء الأفارقة إعلانين آخرين هما إعلان القاهرة الذى يحدد تصور القادة لمستقبل أفريقيا وإعلان حول الوضع فى أنجولا. وذلك خلال الدورة التاسعة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة فى ٩٣/٦/٢٨ بالقاهرة، حيث انتخب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيسًا للمنظمة للمرة الثانية. وفيما يلى نص

قرارات القمة:

أولاً: القرارات السياسية:

الصومال:

حول القـرار الخاص بالصومـال أعرب الزعمـاء الأفارقة عـن قلقهم إزاء الآثار السلبية اجـتماعيا واقـتصاديا وبيئيـا، التى تتعرض لها الدول المجاورة نتـيجة تدفق اللاجئين والمشـردين ومن بينهم قطاع الطرق المسلحـون فراراً من المناطق المتـضررة بالنزاع داخل الصومال.

ونوه القادة بالجهـود الحميدة المشتـركة التى بذلتها منظمة الأمم المتـحدة ومنظمة الوحدة الأفريقيـة وجامعة الدول العربية ومنظمـة المؤتمر الإسلامى واللجنة الدائمة المعنية بالقرن الأفريقى وحـركة البلدان غير المنحازة فى إطار من التعـاون التام بغية تعزيز المصالحة الوطنية ولإقرار السلام فى الصومال.

وطالب القرار الأمم المتحدة بنشر القـوات الموجودة داخل الصومال على الحدود المشتركة مع البلدان المجاورة لمنع قطاع الطرق من عبور الحدود.

كمـا أعرب القـادة عن قلقهم إزاء التـدهور المفاجىء فى الوضع فى الصـومال وأسفهم لمقتل عناصر من قوة حفظ السـلام التابعة للأمم المتحدة وكذلك متظاهرين صومـاليين مدنيين. وأكد البيـان ضرورة نزع السلاح نزعـًا تامًا وشاملاً ومـتزامنا كشرط لأى تسوية والالتـزام من جانب جميع الأطراف الصوماليـة باحترام وتطبيق اتفاقية أديس أبابا.

جنوب أفريقيا:

وفيمـا يتعلق بالوضع فى الجنوب الأفريقى أعرب القـرار الصادر عن قلق القادة إزاء استـمرار أعمـال العنف فى جنوب أفريقـيا وأوضاع اللاجـئين والمشردين فى منطقة الجنوب الأفريقى، ورحب بتـشكيل عملية التفاوض متـعدد الأطراف لإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

وأكد القادة الأفارقـة فى قرارهم فى هذا الصدد عزم أفريقيـا على القضاء على

الفصل العنصرى وإقامة دولة غير عنصرية ديمقــراطية وموحدة من خلال مفاوضات حقـيقيــة وصادقة، ورحب القــرار باستئناف المفــاوضات فى إطار المحفل المتـعدد الأطراف، وفوض الأمين العام فى حــالة التوصل إلى اتفاق فى محــفل المفاوضات بشأن الترتيــبات الانتقالية وعند دخول هذه التــرتيبات حيز التنفيــذ بأن يقرر ما إذا كانت معاييــر تطبيع العلاقات مع جنوب أفريقيا، كــما تم تحديدها فى قرار اللجنة المختصة لرؤساء الدول والحكومات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية الصادرة فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩٢، قــد تم الوفاء بهــا وأن يعــاد النظر فى العلاقــات القائمــة حاليًا.

وفوض القرار الأمين العام بالقيام بتعبئة أفريقية للتدخل لدى مجلس الأمن بغية إشراك الأمم المتحدة على نحو فعال فى مراقبة العملية الانتخابية فى جنوب أفريقيا وإنشاء صندوق انتخابات لإرساء نظام ديمقراطى فى جنوب أفــريقيا يساعد حركات التحرير فى الوصــول إلى أكبر عدد ممكن من سكان جنوب أفريقــيا ليس لتمكينهم فقط من الاشتراك فى التصويت ولكن أيضًا للتأكد من صحة هذا التصويت.

ووافق القادة فى القرار على التــوسع فى صلاحية وتشكيل فريق المراقــبة التابع لمنظمة الوحــدة الأفريقيــة استجــابة لاحتيــاجات حركــات التحرير الوطنيــة ودعوا المجتــمع الدولى إلى مواصلــة ممارسة ضغطــه على نظام جنوب أفريقــيا فى كــافة المجالات الهــامة بما فى ذلك فرض الحظر على الســلاح والأسلحة النووية والنفط حتى تتم إقامة حكومة ديمقراطية منتخبة فى جنوب أفريقيا.

موزمبيق:

وفيما يتعلق بموزمبيق أعرب القــادة عن ارتياحهم تجاه وقف العمليات العسكرية واستــمرار المحافظة على وقف إطلاق النار فى مــوزمبيق، وأشــار القرار فى نفس الوقت إلى دوافع سياسية قد تؤثر بصورة خطيرة على الجدول الزمنى لعملية السلام أو يضر باتفاقية السلام العام نصًا وروحًا، وأشاد بدور منظمة الوحدة الأفريقية فى تنفيذ اتفاق السلام العام فى موزمبيق.

التطرف داخل جنوب أفريقيا:

من المهم أن نذكر أن اتحاد عمال المناجم الأوروبيين بدأ بالفعل كفرع لاتحاد عمال المناجم المتطرف فى «جنوب أفريقيا» والذى تسيطر عليه أكثر السياسيات تطرفًا. . فعندما قام «شارلى هاريس» الذى كان حينئذ سكرتيرًا لاتحاد عمال المناجم فى «جنوب أفريقيا» بزيارة الحزام النحاسى عام ١٩٣٦ أنشأ فرعًا لاتحاده هناك، وقد نشرت الصحف أنه تحدث عن رغبته فى أن «يساعد على جعل روديسيا الشمالية بلدًا من بلاد البيض».

وأضاف «هاريس» أنه: «أصيب بالدهشة عندما وجد أن الوطنيين قد مرنوا بالفعل لا على العمل غير الفنى فحسب، وإنما أيضًا على العمل الفنى فى هذه المنطقة، وتساءل عما سيحدث للبيض فى هذا البلد إذا لم ينظموا أنفسهم؟ إن حقوق الرجل الأبيض لا بد من حمايتها».

وبهذه الروح ولد اتحاد عمال المناجم الأوروبيين وظلت هذه سياسته بصفة أساسية منذ ذلك الحين، وهى: «حماية حقوق الرجل الأبيض»، كأن نهاية التقدم يعنى بالنسبة للعمال الأفريقيين ليس أكثر من مبدأ السماح لهم بالقيام بأعمال فنية وشبه فنية الأمر الذى قد يتيح لهم فتح أبواب بضع مئات من الوظائف الفنية وغير الفنية، «ولقد كان التقدم الحقيقى بالنسبة لعمال المناجم الأفريقيين إنما يعنى ارتفاعًا عامًا فى مستويات الأجور لجميع عمال المناجم الأفريقيين ولا سيما جمهرة الأفريقيين الذين يقومون بأعمال غير فنية ويتقاضون عنها أجورًا هزيلة».

وبالرغم من كل الجهود التى بذلتها الشركات للضغط على العمال الأفريقيين، واصل الاتحاد نموه، ففى خلال عام ١٩٥٤ ظهرت دلائل كثيرة تشير إلى رغبة عمال المناجم الأفريقيين المتزايدة فى النضال من أجل تحقيق مطالبهم.

وفى شهر يونيو من العام نفسه فاز العمال لأول مرة بحقهم فى التمتع بعطلات سنوية بأجر، ومنح معاش لعمال المناجم الذين تجاوزوا سن الخمسين والذين قضوا فى الخدمة أكثر من عشرين عامًا.

وفى أواخر عام ١٩٥٤ شرع اتحاد عمال المناجم الأفريقيين فى روديسيا الشمالية فى التفاوض مع الشركات بشأن الحصول على زيادة أساسية فى الأجر، وطالبوا بزيادة الأجور بمقدار ١٠ شلنات و٨ بنسات لكل نوبة عمل، ولهذا المطلب أهمية خاصة، إذ هو يمثل زيادة الأجور لعمال المناجم الأفريقيين بنسبة تتردد بين ٢٠٠ و٣٠٠ فى المائة. كما أنه يمثل تحديًا بعيد المدى للسياسة الاستعمارية القائمة على أساس منح أجور لا تقيم الأود!.

ولقد رفضت الشركات مطالب الاتحاد رفضًا باتًا، وبعد أن استنفد المجلس الأعلى للاتحاد شتى طرق المفاوضات، أجرى اقتراعًا سريا بين الأعضاء بشأن الإضراب، وكانت النتيجة تأييدا من العمال لفكرة الإضراب، وعندما تسلح الاتحاد بهذا التفويض الساحق، وجهت قيادة الاتحاد الدعوة لبدء الإضراب فى اليوم الثالث من يناير عام ١٩٥٥، فتوقف عن العمل فورًا غالبية عمال المناجم الأفريقيين البالغ عددهم ٣٧ ألف عامل فى المناجم الرئيسية الأربعة.

ورغم كل التهديدات والاستفزازات واستعراضات القوى من أصحاب العمل فإنها لم تؤثر أدنى تأثير على وحدة عمال المناجم، فقد ظل العمال المضربون بكامل عددهم من أول يوم فى الإضراب حتى آخر يوم فيه.

ولقد كان من أبرز ما تميز به هذا الإضراب هو التضامن الدولى الذى صاحبه، فقد تبرع كل من مجلس منطقة جنوب ويلز للاتحاد الوطنى لعمال المناجم ومجلس منطقة سكوتلندة بمبلغ ألف جنيه لاتحاد عمال المناجم الأفريقيين بروديسيا الشمالية، وكذلك حفز شعور عمال المناجم البريطانيين أيضًا اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطنى لعمال المناجم على إرسال مبلغ ألف جنيه، كما أن كثيرًا من المنظمات النقابية البريطانية الأخرى جمعت أموالاً وبعثت برسائل التضامن.

وبعد انقضاء ٥٨ يومًا على الإضراب، وبعد أن أثبت العمال بطريقة حاسمة تصميمهم ووحدتهم عادوا إلى أعمالهم يوم ٢ من مارس ١٩٥٥، وأمام هذه الوحدة اضطرت الشركات إلى أن تسحب تهديداتها السابقة.

وبعد استئناف العمل، منح العمال امتيازات فى صورة علاوة لنفقات المعيشة ومكافأة تشجيعية لهم من أرباح الشركات، أما المطالبة بزيادة الأجر الأساسى لكل عامل بمقدار ١٠ شلنات و٨ بنسات لكل نوبة عمل فقد عرضت للتحكيم ورفضت.

أما المرحلة التالية، فقد شهدت هجومًا مضادًا جديدًا من جانب الشركات والحكومات بعد أن أصابها شعور بالقلق والذعر من قوة العمال الأفريقيين المنظمين، تلك القوة التى لم تهدد، بإرغام شركات النحاس على تقديم امتيازات أساسية فحسب، وإنما هددت كذلك بقيامها بدور الوسيط لدى العمال الأفريقيين فى جميع أنحاء اتحاد وسط أفريقيا وما وراءه.

ودفعت الشركات إلى الأمام بتنفيذ مؤامرة أطلق عليها اسم «التقدم» بكل تصميم وقوة، وبدأت بجدية رابطة موظفى المناجم الأفريقيين التى أنشئت عام ١٩٥٣ وذلك بعد انتصار عام ١٩٥٢ الذى حققه عمال المناجم الأفريقيين حتى تقف فى وجه نقابة العمال، ولقد بدأت الشركات بعد انتهاء الإضراب الكبير الذى استغرق ٥٨ يومًا فى وضع مقترحات «التقدم» الأفريقى موضع التنفيذ، وفى عام ١٩٥٥ أبلغت الشركات رابطة موظفى المناجم الأفريقية أنها على استعداد للاعتراف بها، وكانت الشركات «تعتقد أن هيئة مثل رابطة الموظفين الأفريقيين ستساعد على نمو طبقة أفريقية متوسطة تتسم وتقدر المسئولية إلى جانب تكوين رأى أفريقى سوى ومستقر» يكون فى صالح تلك الشركات طبعًا.

وفى مايو عام ١٩٥٥ بعثت الشركات إلى اتحاد عمال المناجم الأفريقيين تخطره بأنها تعتزم إنهاء الاتفاق معه فى خلال ستة شهور، وفى الوقت نفسه أعدت الشركات قائمة بالوظائف المقترحة للقيادة والإشراف التى سيعين فيها أعضاء الرابطة، وذلك بالإضافة إلى اقتراح آخر بوضع مثل هذه الوظائف على أساس المرتبات الشهرية بدلاً من نظام البطاقة المعمول به. ومن الواضح أن الهدف من مقترحات «التقدم» يرتبط مباشرة بفكرة إشاعة الفرقة بين عمال المناجم الأفريقيين وتعزيز رابطة الموظفين.

ولقد قاوم الاتحاد تلك المحاولة الصارخة لتمزيق وحدته، مطالبًا بأن يكون الاقتراح الخاص بتحديد الوظائف التى يمثلها الاتحاد والوظائف التى تمثلها الرابطة يجب أن يسحب ولا ينفذ، وأن المستخدمين الأفريقيين ينبغى أن تكون لديهم حرية الانضمام إلى أى من الهيئتين. ولكن الشركات لم تكن تريد حرية الاختيار هذه، ولذا رفضت الموافقة على طلب الاتحاد، ووجد الاتحاد بالطبع ما يبرر مخاوفه، إذ كشف تقرير «براينجان» أنه من بين ١٣٨ زعيمًا من زعماء الاتحاد اختير ٦٦ منهم لشغل وظائف الإشراف، ومن ثم طلبت الشركات من حوالى نصف زعماء الاتحاد الخروج منه لتنفيذ مشروعات التقدم».

وليس ثمة برهان صارخ أكثر من هذا على الطريقة التى استخدم بها مشروع «التقدم» الأفريقى كوسيلة لتحطيم الاتحاد.

وقد صرح الرئيس العام للمؤتمر الوطنى الأفريقى الذى عقد فى لوساكا فى الحادى عشر من يونيو عام ١٩٥٦، بأنه يبدو أن الشركات تحاول تقويض زعامة الاتحاد، أنهم يأخذون عمال المناجم الشبان من الأذكياء وواسعى الاطلاع ليضموهم إلى رابطة الموظفين ذوى المرتبات ويستخدمونهم فى تدمير قوة الاتحاد.

وأخذت الشركات تواصل السير نحو ما تهدف إليه من إضعاف الاتحاد، فأعلنت شركات النحاس فى ٢١ يونيو أن العرض الذى تم منحه لعمال المناجم العاملين فى وظائف المشرفين بتسلم مرتبات شهرية سيسحب اعتبارًا من يوليو عام ١٩٥٦.

وكان هذا الإجراء ذا أهمية بالغة نظرًا لأن الراتب الشهرى كان مرتبطًا فى أذهان عمال المناجم الأفريقيين برابطة الموظفين.

وكان من الواضح أن الشركات تحاول بشتى صور الضغط والإرهاب أن تضعف من ولاء عمال المناجم الأفريقيين للاتحاد الذى أنشأوه ولاقوا فى سبيل قيامه المهانة والإذلال والجوع، وكان نجاحهم فى إقامته يمثل الشجاعة والتضحية بالنفس... وكان هذا الإجراء تحديًا لم يستطع الاتحاد أن يدعه يمر بلا رد.

وفى أواخر يوليو عام ١٩٥٦ بدأت سلسلة من الإضرابات المنظمة بناء على دعوة المجلس الأعلى للاتحاد، وكانت مدة هذه الإضرابات من ثلاثة إلى خمسة أيام لكل منجم بدوره، ولقد استمرت هذه الموجة من الإضرابات حتى ٢٣ أغسطس، وبعد ذلك بخمسة أيام أعلن الاتحاد فرض حظر على ساعات العمل الإضافية إلى أجل غير محدد، ثم قامت إضرابات أخرى فى بداية سبتمبر، وقد بلغ عدد الإضرابات التى حدثت بين شهرى مايو وسبتمبر سنة ١٩٥٦ ستة عشر إضرابًا. .

لقد كان الاتحاد فى الواقع على جانب كبير من القوة حتى أن الحكومة سرعان ما تأكدت من أنه بالرغم من استخدامها لمختلف أساليب الضغط والإرهاب فإنها لم تستطع أن تحدث أنقسامًا فى صفوف العمال، وكان عليها أن تتخذ إجراء أكثر تشددًا، ومن ثم أعلن القائم بأعمال الحاكم مساء ١١ سبتمبر عام ١٩٥٦ حالة طوارىء فى الإقليم الغربى الذى يقع فيه الحزام النحاسى، ثم أصدر أوامره فى ساعة مبكرة من صباح اليوم التالى باعتقال «ماثيو نكلوما» السكرتير العالم للاتحاد وخمسة وعشرين عضواً من أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، وقد أُبعد هؤلاء الزعماء عن الحزام النحاسى وحرموا حق العودة إلى ديارهم مرة أخرى.

وعاد إلى الحزام النحاسى مستر «كاتيلونجو» رئيس الجناح اليمينى فى الاتحاد الذى كان بعيداً عن المنطقة فيما بين شهرى يونيو وسبتمبر ١٩٥٦ خلال الفترة التى كان الاتحاد فيها يواجه أحرج محنة مر بها منذ إنشائه. عاد «كاتيلونجو» بعد إعلان حالة الطوارىء وبعد اعتقال معظم الزعماء. . وسرعان ما تعاون مع الحكومة لإنهاء الإضرابات التى توقفت فى أواخر شهر سبتمبر.

وهكذا اختتمت الشركات تلك المرحلة بنصر مؤقت، فقد أيقنت شركات المناجم البلجيكية فى الكونغو الواقعة على الحدود مع روديسيا الشمالية أنها تستطيع التغلب على العاصفة الأفريقية وأن تعيش فى واحة من السلام الصناعى والسياسى، وسرعان ما تحطمت هذه الأحلام.

فبالرغم من النكسة المؤقتة التى تعرض لها اتحاد نقابات العمال الأفريقيين فى

روديسيا الشمالية فإنه كشف للعمال الأفريقيين فى جميع أنحاء القارة عن المكاسب والامتيازات التى يمكنهم الفوز بها عن طريق النظام والكفاح والوحدة حتى لو كان ذلك فى ظل الحكم الاستعمارى. . وأدرك العمال الأفريقيون أن العقبة الرئيسية أمام زيادة أجورهم هو النظام الاستعمارى الذى يرزحون فى ظله.

وسار العمال الأفريقيون شوطًا طويلاً فى الوصول إلى إهدافهم. وذهبت الأيام التى كان بوسع أى استعمارى فيها أن يتصرف كيفما شاء، وبالرغم من القمع والاضطهاد تعلم العمال الأفريقيون كيف يحافظون على وحدتهم، وكيف يناضلون، وانتهى عهد الرضوخ السلمى نسبيًا للشعب الأفريقى العامل.

كان الوصول إلى الهدف سليمًا نسبيًا نظرًا لأنه لم تكن هناك سلبية تامة فى أى وقت كان، إلا أنه إذا كان الاستعمار استطاع حتى الحرب العالمية الثانية أن يسيطر على أفريقيا، فإنه لم يعد يستطع ذلك بعد الحرب. إن العمال الأفريقيين لم يعودوا يتحملون بعد ذلك أجور العبيد، لذا كان لا بد من إنهاء هذا الظلم ووضع حد للاستعمار، وبذل العمال الأفريقيون غاية جهدهم فى الكفاح من أجل تحطيم الحكم الاستعمارى فى أفريقيا حتى يحققوا الهدف المنشود فى التحكم فى مصائرهم.

العمال والعنصرية:

مما سبق يتضح أن التمييز الجامد بين الأجناس الذى يتسم به نظام العمل فى جنوب أفريقيا فى ظل الاستعمار وسياسة التفرقة العنصرية المطبقة فى جميع نواحى الحياة الأفريقية، فنوع العمل ودرجته التى يقوم بها الأفراد، والأجور التى تمنح يجرى تحديدها حسب نوع الجنس أكثر مما هو حسب الكفاءة وكذلك تختلف فرص العمل حسب الجنس الذى ينتمى إليه، ونوع العمل الذى يقوم به الفرد يتأثر بعدم تكافؤ الفرص المعروضة على مختلف الأجناس بالنسبة للأجور وظروف المعيشة. وسأعرض هنا لما جرى ولما كان متبعًا حتى عام ١٩٩٣ فى دولة جنوب أفريقيا كنموذج لما هو عليه الحال فى بقية الدول الأفريقية المستعمرة.

فمنذ قرن لم تكن هناك صناعة مناجم أو صناعة نسيج، وأغلب التشريعات

العمالية لم تصدر إلا بعد نمو سوق العمل، وأول قانون عمالى كان يتعلق بالمنازعات بين الأسياد والخدم الخصوصيين والعمال الزراعيين وفى نهاية القرن التاسع عشر أصبحت صناعة المناجم ذات أهمية تطلبت معها وجود تشريعات عمالية جديدة خاصة بالنسبة لمشكلتين:

الأولى: وجوب إيجاد حل لمشكلة توفير اليد العاملة سواء منهم الأكفاء وغير الأكفاء.

الثانية: وضع نظام يمكن بواسطته تحديد وضع العمال الأوروبيين المهاجرين، وكذلك العدد الكبير من العمال الهنود والصينيين والملونين الذين استقدموا من الخارج تحت الملاحظة. ولهذا الغرض وُضعت تشريعات عديدة، مثل قانون المناجم والمحاجر فى سنة ١٩١١، ثم قوانين تنظيم العمل فى نفس السنة، وقوانين حماية أجور العمال فى سنة ١٩١٤، وقانون مناطق المدن للوطنيين فى سنة ١٩٢٣ (فى جنوب أفريقيا).

كل هذه التشريعات وكيفية تنفيذها بنيت على أساس التفرقة العنصرية؛ فالعمل المهنى والإشراف على عمل العمال الدقيق يقوم به الأوروبيون عمومًا، والأقل درجة يقوم به الملونون والآسيويون، أما الأفريقيون فلا يدخلون ضمن هذه الفئة، وينطبق هذا على كافة فروع النشاط الاقتصادى كالزراعة والمناجم والنسيج والنقل وإدارة المصالح العامة والأعمال المهنية. ويستثنى من ذلك مهنة التدريس وتلقين الدين، فيجوز لغير الأوروبيين القيام بهما فى نطاق الجماعات التى هم منها، وفى سنة ١٩٥٧ صدر قانون مهنة التمريض وقصر عضوية مجلس التمريض المشرف على المهنة على الجنس الأبيض فقط.

ويعد المجلس سجلات لكل جنس من الممرضات على حدة، وله أن يشترط شروطًا معينة للتسجيل وكذلك ملابس وشارات معينة، وفيما عدا حالات الطوارىء لا يجوز أن تعمل ممرضة بيضاء تحت رئاسة ممرضة غير بيضاء، والقيود على الأفريقيين الذين يقومون بأعمال دقيقة وينافسون البيض ترجع إلى أوائل عهد التصنيع، واتسعت مسايرة تأجير الأيدى العاملة وظروف العمل فى صناعة المناجم

وقانون تنظيم العمل وقانون المناجم والعمل الصادرين فى سنة ١٩١١ حيث نصا على «الإشراف والرقابة واختيار العمال البيض فحسب» كما نصًا أيضًا على نظام أرباح متدرج، وعلى إنشاء مكاتب للعمل لتخديم الوطنيين فى المناجم والأعمال، وفى سنة ١٩٤٩ خول قانون الوطنيين المعدل وزير العمل تطبيق قانون تنظيم العمل للوطنيين فى صناعات أخرى، ومع أنه بموجب قانون المناجم تقرر تحريم تشغيل الأفريقيين كعمال مهرة فى المناجم إلا أنه قد نص فى قانون الوطنيين المعدل سنة ١٩٤٩، على أن شهادة الكفاية لأية وظيفة فى المناجم أو الأعمال والآلات تعطى للأوروبيين أو الملونين من الكاب أو الملايو، والسكان المعروفين باسم «موريتيوس» الملونين أو من سانت هيلين. ويحول القانون دون اعتبار الصناع ممن لهم حق فى العمل فى الأعمال التى يدفع عنها أجورًا عالية مهما كانت مهارتهم ويعتبر اللون عائقًا قانونيًا يحول دون تشغيل الأفريقيين فى الأعمال التخصصية.

ومبدأ إقصاء الوطنيين عن نوع معين من الأعمال امتد فى السنوات الأخيرة عقب فوز الحزب الوطنى سنة ١٩٤٨، وبموجب قانون عمال المبانى الوطنيين لسنة ١٩٥٠ حرم تشغيل الصناع المهرة الأفريقيين فى مناطق المدن، ثم صدر قانون فى سنة ١٩٥٥ حرم تشغيل هؤلاء الصناع إلا فى المبانى المملوكة أو التى يشغلها وطنى والتابعون له أو المعدة ليشغلها الوطنيون، وبموجب هذا التشريع وضع قيد على مزاولة الأفريقيين للأعمال التى تستدعى مهارة واعتبرت قاصرة على الأوروبيين، وترتب على ذلك قيام نظام متعدد الأجناس أساسه انحطاط الصناعة وعدم وجود صناعة هامة فى جنوب أفريقيا فيها عمال بدرجات مختلفة فى الأجور حسب المهارة أو نوع العمل وتبعًا لمقتضيات المطالب الفنية ونسبة إنتاج العامل، فالأوروبيون يحتكرون كل الأعمال الرئيسية بصرف النظر عن كفايتهم الشخصية، والأفريقى ممنوع من التدريب الذى يمكنه من الحصول على أجر أعلى، ومشكلة الأجور هى أهم موضوع فى التفرقة العنصرية الخاصة بالعمال الأفريقيين الذين يتقاضون أجورًا أقل بكثير من سائر الأجناس أو الطبقات، وبالرغم من أن الأجور قد زيدت فى السنوات الأخيرة إلا أن حالة العمال الأفريقيين وخاصة غير المهرة

غير مرضية. فلم تبلغ أجورهم الحد الأدنى المحدد للأجور بموجب جدول الأجور.

ومظاهر التفرقة العنصرية فى النظام الاقتصادى فى جنوب أفريقيا تعتبر الهدف الأساسى لسياسة التفرقة العنصرية وهو المحافظة على تفوق الأوروبيين فى نواحى الحياة كافة مع تنمية صناعة البلاد. علمًا بأن التنمية لا يمكن أن تتم دون معاونة العمال الأفريقيين وهم أكبر عنصر فى النظام الاقتصادى.

والآن يوجد حوالى اثنين وعشرين مليون أفريقى فى البلاد كلها وهم أساس قوتها العاملة، كما يوجد عشرة ملايين أفريقيين من النساء والأطفال والشيوخ يعيشون ضمن الاحتياطى، ويعمل الشبان الرجال فى المناجم والصناعة والزراعة وفى خدمة المنازل فى المدن، وحسب إحصاء سنة ١٩٨١ كان ٢٧٪ من الأفريقيين من سكان المدن و٧٣٪ من سكان الريف و٥٣٪ يعيشون فى «المناطق» الأفريقية أو الاحتياطى، و٣٧٪ فى مزارع الأوروبيين، و١٠٪ فى الريف وسائر المناطق الريفية.

ويرحل الأفريقيون باستمرار إلى مناطق المدن الأوروبية، إما كمهاجرين أو كمستوطنين فى مساكن البلديات أو المدن الضيقة.

والحاجة الاقتصادية إلى هجرة الأفريقيين الاحتياطيين، والناشئة عن النمو الصناعى فى المناطق البيضاء والتى تمنع إتمام التفرقة العنصرية الكاملة تستدعى رقابة حكومية دقيقة على هجرة العمل، وهذه الرقابة على الحرية تتمثل فى منع التنقل والإقامة. وبناء على قانون العمل لسنة ١٩١١ أنشئت مكاتب للعمل يتم تشغيل العمال بواسطتها، وأصدرت السلطات البلدية تعليمات فى جوهانسبرج لا يعطى بموجبها للأفريقيين تصاريح عامة للعمل بل يجب عليهم إبلاغ المكتب فى بحر ٣ أيام من تاريخ خلوهم من العمل ثم يذهبون إلى أماكن المتعطلين.

ومما يتصل بهجرة العمال داخل الاتحاد: سياسة الحكومة فى جمع عدد كبير من الأفريقيين من خارج الاتحاد للعمل فى الصناعة والمناجم والزراعة، والعنصر الكامن وراء هذه السياسة هو إبقاء العدد اللازم فقط من الوطنيين التابعين للاتحاد فى نطاق المدن للعمل فى الصناعة وتنميتها.

والاستعانة بالهجرة العمالية من الخارج هى جزء من برنامج فصل المناطق الداخلية فى الإطار الواسع للتفرقة العنصرية، وقد استعمل ذلك لمدة.

ويبدو أن أساس خطط الحكومة بشأن الفصل الصناعى هو قانون «التهدئة الصناعية» وقد صدر في سنة ١٩٣٤ ثم عدل فى سنة ١٩٥٦، ويخول لوزير العمل سلطة تخصيص فئات من العمال لمختلف الأجناس حسب تحديده، ويخول القانون للوزير سلطة تحديد نسبة من كل جنس من العمال لكل صناعة أو مهنة، وحرم القانون التسجيل المختلط لاتحادات العمال، ثم عدل القانون سنة ١٩٥٩، ولا يجوز بمقتضاه للاتحادات المختلفة الباقية بعد ذلك أن توسع نشاطها خارج نطاق أعمالها الحالية إلا إذا كان ذلك لصالح جنس معين.

ولو أن القانون مبنى على مبدأ التعاقد الجماعى بين العامل ورب العمل لكن العمال الأفريقيين وهم غالبية اتحاد العمال قد استثنوا من أحكامة.

فلا يجوز للأفريقى أن يكون ممثلاً للعمال أو نائبًا للممثل فى أى مجلس صناعى، وهى أجهزة دائمة مكونة من جمعيات أرباب الأعمال واتحادات العمال، ومهمتها التوفيق فى كافة المسائل بين الطرفين وقراراتها تسرى على العمال الوطنيين كذلك. ولا يجوز للأفريقى أن يمثل زميله العامل كطرف فى نزاع معروض على لجنة التوفيق، وهى هيئة مكونة من عدد متعادل من العمال وأرباب العمل، ولها أن تفصل فى نزاع معين، ووجد قانون يسمى قانون الأجر لسنة ١٩٥٧ وينطبق على البيض وغيرهم بخلاف قانون التوفيق الصناعى.

أما مشكلة حل منازعات العمال الأفريقيين التى لم يتعرض لها نظام التوفيق لسائر الأجناس، فقد صدر بشأنها قانون سنة ١٩٥٣ بشأن تسوية منازعات العمل للوطنيين. وقبل ذلك كانت الإضرابات ممنوعة بموجب إجراءات جبرية، وكان هناك تحكيم إجبارى ألغى.

وقانون سنة ١٩٥٣ سار على هذا المبدأ لكنه مد مبادئه بتحريم الإضرابات أو التحريض عليها، وكذلك الإضراب على سبيل المجاملة وقد وضع القانون نظامًا

للتوفيق الصناعى طبق على الأفريقيين غير العاملين فى المزارع والخدم وموظفى الحكومة والتعليم والعاملين فى مناجم الذهب والمناجم بصفة عامة.

وهذا النظام يشمل لجان عمال محلية أفريقية فيها مندوبون أفريقيون يعينهم الوزير ويرأسهم رجل أبيض، ومهمتها إيجاد صلة بين أرباب الأعمال والعمال وتلقى التمثيل والتوفيق فى المنازعات، وهناك لجنة عمال وطنية عامة من أعضاء بيض فقط يعينهم الوزير بعد استشارة اللجان الفرعية. وتعرض على اللجنة العامة المنازعات التى يتعذر حلها فى اللجان الفرعية فإذا عجزت اللجنة العامة يعرض الأمر على الوزير الذى يقرر ما إذا كان يتعين عرضه على لجنة الأجور من عدمه.

ومع أن العمال الأفريقيين هم غالبية العمال فى الاتحاد، إلا أنهم محرومون من الانتفاع بمزايا التحكيم والتوفيق الموضوع للعمال البيض وهم محرومون منه بقانون تسوية منازعات العمال الوطنيين، وقرار الحكومة بوضع نظام حكومى لحل منازعات الوطنيين لا يكون اتحاد العمال الوطنى ممثلاً فيه ومعناه - حسب قول الوزير- أنه إذا نجح هذا الجهار أو النظام، فلن تكون هناك حاجة لاتحاد العمال وسيموت من تلقاء نفسه، وقوانين جنوب أفريقيا لا تعترف إلا باتحادات العمال المسجلة وفقًا لقانون التوفيق الصناعى ومع عدم وجود نص صريح يحرم إنشاء اتحاد عمالى أفريقى إلا أنه من الممكن عدم تسجيل أى حزب وعلى ذلك لن يكون له أية حقوق بموجب هذا القانون، وكافة إجراءات التوفيق بما فيها قانون سنة ١٩٥٦ الذى اعتبر أن العمال هم الأوروبيون والملونون والهنود فقط مع عدم إمكان تسجيل الاتحادات العمالية الأفريقية.

ونص قانون التوفيق الصناعى سنة ١٩٥٦ على عدم تسجيل الاتحادات المختلطة (الأبيض مع الملونين) بعد ٧ مايو سنة ١٩٥٨، وعلى الاتحادات الموجودة إنشاء فروع للبيض وللملونين، وعقد اجتماعات كل على حدة وانتخابات اللجان التنفيذية من البيض فقط، وأضاف قانون الصناعة المعدل لسنة ١٩٥٩ قيوداً جديدة بشأن الاتحادات العمالية الأفريقية، ولم يجز انتخاب الأفريقى نائبًا عن العمال زملائه أو نائبًا فى أى مجلس صناعى.

وعلى ذلك، فالجهاز الاقتصادى كله فى جنوب أفريقيا يعمل تحت نظام مرسوم من التفرقة العنصرية يحرم العامل الأفريقى فرصة الحصول على أجور عالية ويقضى على حريته فى اختيار نوع العمل ويمنع تمثيله بالتساوى فى المجالس الصناعية وفى الاتحادات العمالية.

ومع ذلك الضغط والظلم الرهيب، إلا أن العمال فى بعض المستعمرات الأخرى استطاعوا أن يتجمعوا وأن يكوّنوا فيما بينهم نقابات عمالية أو ما يشابه النقابات.. وكان لهذه التجمعات العمالية أثر إيجابى فى الحصول على استقلال دولهم.

أمريكا وإنجلترا ونقابات العمال الأفريقية:

نقدم فيما يلى وثيقة سرية عن الصراع بين كل من إنجلترا والولايات المتحدة للسيطرة على عمال أفريقيا وتتضمن:

١ - أن يقوم الزعماء النقابيون الأمريكيون بحملة عنيفة ضد الاستعمار والدول الاستعمارية فى أفريقيا بهدف تصفية الاستعمار الأوروبى والتعجيل بنهايته لإحلال الاستعمار الأمريكى الشاب محله، كاستعمار اقتصادى، يستند إلى التوسع فى عمليات الاستثمار والسيطرة على قيادة الحركات النقابية.

٢ - أن هذه السياسة تباركها وتحركها من وراء ستار وزارة الخارجية الأمريكية وإدارة المخابرات المركزية الأمريكية وتضع تحت تصرفها الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذا المخطط، ولقد استندت الوثيقة فى تأييد ذلك إلى المطابقة بين النصوص الحرفية لتقرير نائب الرئيس الأمريكى آنذاك ريتشارد نيكسون والمستر مينى رئيس الاتحاد العمالى الأمريكى فى ذلك الوقت.

٣ - إن الحكومة البريطانية تستخدم مؤتمر نقابات العمال البريطانية والاتحاد الدولى للنقابات الحرة كأداة للدفاع عن مصالحها الاستعمارية، وتمييع الحركات الوطنية وأن فى النشاط لأمريكى السابق ما يعرقل تنفيذه هذه السياسة ويمس المصالح البريطانية.

٤ - لما كـان هذا الصراع بين الـسيـاستين الإنجلـيزية والأمـريكيـة حول السـيطرة الاقـتصـادية على عمـال أفـريقيـا قد يؤدى إلى نزاع مـكشوف بين النقـابيين الأمريكيين والبريطانـيين داخل الاتحاد الحر على نحو يهدد كـيان هذا الاتحاد، ولهـذا قررت الحكـومة البـريطانيـة أن تتـصل - لتدارك الأمـر - بالحكومـة الأمريكية للوصول إلى حل وسط.

٥ - نجاح الأمريكيين فى عـزل المستر «اولدينبروك» الرئيس السـابق للاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة، باعتباره عميلاً لبريطانيا وقد أجبر على الاستقالة.

٦ - إن الحكومة البريطانيـة تنظر بعين الفزع إلى مشروع تكوين اتحـاد عام أفريقى مستقل لنقابات العمال الأفريقيـة، كما أنها لا ترتاح إلى منح المنظمة الأفريقية الإقليمية للاتحاد الحر قدرًا كبيرًا من الاستقلال الذاتى.

وليست السياسة التى انتهجهـا ممثلو نقابات العمال البريطانية فى الاتحاد الحر إلا ثمرة مـناورات سرية دارت لعـدة سنوات بين الموظفين المختـصين وحزب العـمال وزعماء النقابات، وهدفها الأول هو حمـاية المصالح البريطانية. ومثل هذه الحماية تتضمن، قـبل أى شىء آخر، الكفاح ضد الشـيوعية فى المجال النقـابى ولقد كان هذا الهدف هو الذى حـدا بوزير الخارجيـة البريطانى الأسبـق (أرنست بيفن) إلى تزعم حركة الانسحاب من الاتحاد العالمى للنقابات وتكوين الاتحاد الدولى للنقابات الحرة.

سياسة المملكة المتحدة السرية فى الاتحاد الحر:

لم يحدث أن حددت تفاصيل سياسـة إنجلترا إزاء الاتحاد الحر فى صورة منتظمة أو دونت فى تعليمـات مكتوبة، إلا أنه من المهم بيان أن القادة النقـابيين الإنجليز، كانوا دائمًـا على استعـداد لاتباع هذه السـياسة، كـما كان الجـانب الرسمى على استعداد للإفادة مـن خبرة النقابات، وبالمثل أظهر القادة النقابيون دائـمًا استعدادهم لتقـبل نصائح الرسـميين والتعـاون مع وزارة الخارجيـة ومع عدد من خـبراء إدارة المخابرات الذين كانوا بحكم طبيعة الموضوع على صلة به منذ بداية الاتحاد الحر.

لقـد كان من المتـفق عليه فى المحـادثات الودية التى تسبق المؤتمـرات العمالـية

الدولية أن المتحدثين باسم مؤتمر النقابات البريطانى ملزمون بتبنى الآراء الآتية:

١ - أن التدرج فى التنازل عن الحكم المباشر لبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى فى أفريقيا لصالح الاستقلال المحلى يجعل الاحتفاظ باتصالات أفريقية عن طريق تنمية وسائل اتصال غير سياسية أكثر ضرورة عن ذى قبل، وفى ظل هذه الظروف أصبح دور الحركة النقابية ومن ثم دور الاتحاد الحر بالغ الأهمية بالنسبة لإنجلترا، خاصة وأن التطورات الحديثة زادت إلى حد كبير من أهمية النقابات كأداة بديلة للنفوذ الغربى، وبوجه خاص كعائق للحركات السياسية والوطنية التى لا تخضع لرقابة الاستعمار، ولما كان من المتعذر اتهام نقابات العمال بأنها تتوخى أغراضًا استعمارية، فإنه يمكن - بمعاونتها - إقامة علاقات منسجمة مع الأنظمة الاجتماعية والسياسية الجديدة فى أفريقيا التى يجرى خلفها مع إدارة المصالح الصناعية التى يأمل المستعمر الاحتفاظ بها عقب أية تغييرات سياسية، ولسوف يحتاج المستعمر إلى النقابات فى وقت عمليات التأميم غير المسئول، والاحتفاظ بالسيطرة على القطاعات الرئيسية فى اقتصاد الدول الأفريقية التى استقلت حديثًا.

٢ - يجب أن يكون الهدف الأساسى هو تنمية حركة نقابية صلبة فى أفريقيا على النمط المعروف فى بريطانيا والقارة الأوروبية، وهذا ما يجب أن ينجز بمساعدة إنجلترا وتحت نفوذها منذ البداية، وعلى مثل هذه الحركة أن تعنى بظروف العمال وحقهم فى التنظيم النقابى آخذة فى اعتبارها دائمًا الحدود التى تقتضيها الظروف المحلية.

ولقد كان قادة إنجلترا، النقابيون، يسلِّمون تمامًا بحقيقة كون الحركة النقابية ليست المجرى الملائم للمطالب السياسية البحتة وعمليات الإثارة، وأن فى فتح أبواب الحركة النقابية للإثارة السياسية، ما يفتح الباب للشيوعية، حتى ولو كان الزعماء السياسيون يرفعون أعلامًا وطنية. وفى خلال المحادثات ذكر ممثلو النقابات فى مناسبات عدة أن ربط الحركات النقابية بحزب سياسى كما هو حادث فى غانا البريطانية له مخاطر جسيمة، وستتجدد نفس هذه الأخطار بصورة أشد فى أفريقيا.

٣ - أكد الزعماء النقابيون البريطانيون أن الخطر الرئيسى فى أفريقيا قد ينشأ عن الإضراب السياسى. وهذا الإضراب قد يشكل فى أفريقيا نوعًا خطيراً من التحالف بين الوطنية والنقابية، ومن المهم وقوف إنجلترا على الأسرار الحقيقية للمباحثات التى سبقت المؤتمر بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين نقابات العمال، وهى تكشف عن حقيقة أغراض اشتراك نقابات العمال الأمريكية فى الاتحاد الدولى للنقابات الحرة واتخاذها منه أداة لتنمية المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية فى أفريقيا.

وقد دلت التقارير والمعلومات الواردة عن المؤتمر السرى للسفراء وكبار الموظفين الأمريكيين المنعقد فى «لورنزو ماركيز» على أن السياسة الأمريكية العامة تجاه أفريقيا تقوم على محاولة تنفيذ القرارات التى اتخذت بناء على تقرير السياسة السرية الذى كتبه المستر «ريتشارد نيكسون» عقب زيارته لإفريقيا عام ١٩٥٧ ووثيقة الأحداث التى وضعتها لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى.

والواقع أن السياسة الأمريكية لا تلتقى قليلاً، بل لا تلتقى كلية مع أهداف إنجلترا من الاتحاد الحر ومع سياستها العامة فى أفريقيا، بل إن هدف هذه السياسة، على نقيض ذلك هو الاستفادة من الموقف الصعب الذى قد تجد فيه بريطانيا ودول أوروبية أخرى نفسها فى استبدال نفوذ هذه الدول ومصالحها بتغلغل أمريكى مباشر فى أفريقيا، مع استخدام أداة الاتحاد الحر والاتصالات الأمريكية التى تمت مع بعض القادة الأفريقيين لهذا الغرض.

«إن فى أزمة الاستعمار الغربى فى أفريقيا تحديًا لنا وفرصة لامتداد النفوذ الأمريكى المباشر» هكذا كتب نيكسون، كما ذكر فى تقرير لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى «توجد لدينا أكثر مما أدركنا فرصة أكبر للعمليات المربحة (فى أفريقيا) فقد كان هناك نزوع فى الماضى، فيما يختص بمشكلة التزاماتنا قِبل حلفائنا فى أوروبا إلى ترك سياسة الولايات المتحدة إزاء أفريقيا، ترسم فى عواصم أوروبا. ولكن سير الأحداث فى أفريقيا ذاتها والتغيرات المستحدثة فى التنظيم الداخلى لوزارة الخارجية قد رفعت أفريقيا إلى مستوى السياسة، واستدعت إعادة

تقدير موقفنا، كإجراء من الواضح والضرورى اتخاذه كخطوة أولى نحو العمل الأمريكى المستقل والمجدى».

وكتب المستر (نيكسون أيضًا): «يجب الاعتراف، من وجهة النظر السياسية بأن الدول الأوروبية فى أفريقيا بما فيها بريطانيا وفرنسا، قد لطخت وجهها بماضيها الاستعمارى وأن أمريكا هى الوريث الذى يمكنه استغلال مثل هذا الماضى فى أفريقيا. . .

وأعتقد أنه من الضرورى أن أبرز أن أمريكا من الآن فصاعدًا يجب أن تتقدم بخطوات أسرع نحو تعزيز مركزها فى أفريقيا، ومع وضع هذا الغرض فى ذهنها يجب أن تعمل على زيادة بعثاتها الدبلوماسية هناك، موفدة أكثر خبرائها السياسيين والاقتصاديين تجربةً، مع إنشاء مراكز للاستعلامات والثقافة وتشجيع تدفق مقادير كبيرة من رأس المال الخاص، وأن المصالح الأمريكية ستكون فى المستقبل من الكبر بحيث تبرز عدم ترددنا فى المعاونة على رحيل الدول الاستعمارية من أفريقيا. وإذا استطعنا بهذه العملية أن نكسب الرأى العام الوطنى لضمنَّا بذلك مستقبل أمريكا فى أفريقيا».

ويبدو أن كل تنازل تقوم به إنجلترا وتقوم به أية دولة أوروبية أخرى فى محاولة البقاء فى أفريقيا لن تكتب له الحياة هناك، وسوف يحول بواسطة الأمريكيين فى غير صالحها ويعزز هذا الرأى أن لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى ذكرت «أن خطوة تتخذها الدول الأوروبية لتعديل أو تخفيف قيودها الاستعمارية فى أية جهة كانت تتيح لنا (أى لأمريكا) مجالاً أوسع للمناورات الدبلوماسية وفى اتهام الاستعمار فى نظر هذه اللجنة مادة يجب أن يستخدمها الأمريكيون (وليس الشيوعيون وحدهم) وأن يبرزوها فى عملياتهم من وقت لآخر فى أفريقيا، فيما يختص بالتعامل مع الدول وفيما يختص بموقفهم وجهًا لوجه من الدول الاستعمارية والدول المتعددة العناصر فى أفريقيا والمناطق المستعمرة بصفة عامة».

وفى مؤتمر «لورنزو ماركيز» سالف الذكر ثبت أن «جوزيف ساترت هوايت» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية المساعد للشئون الأفريقية، قد بسط المشكلة وأعلنها

عيانًا جهاراً بقوله: «يجب أن نبذل قصارى جهدنا للتأثير فى الشعوب الأفريقية، وهذا ما يمكن تحقيقه بنجاح عن طريق استغلال الكفاح ضد الاستعمار الأوروبى، وقد يكون من العسير عليكم كموظفين حكوميين أن تهاجموا على المكشوف دولاً هى حليفتنا فى حلف شمال الأطلنطى، ولكن هناك طرقًا أخرى لعمل ذلك و من بينها الهجوم بواسطة ممثلى الاتحادات العمالية الأمريكية المتصلين بالحركة النقابية الأفريقية، وهؤلاء فى الوقت الحاضر، يسمح لهم أن يصلوا إلى حد المطالبة باتخاذ خطوات مجدية مباشرة لضمان إقامة جمهورية ديمقراطية مستقلة فى الجزائر وتكوين اتحاد فيدرالى فى شمال أفريقيا يضم تونس والجزائر على سبيل المثال».

والأمر الخطير أن هذا هو عين ما ينفذه النقابيون الأمريكيون بالفعل. ففى تقرير قدمه المستر «مينى» إلى المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الأمريكى نراه يطالب الحكومة الأمريكية بأن تقوى إلى حد كبير بعثاتها الدبلوماسية فى سائر أنحاء أفريقيا، مع الاعتراف بأهمية دور العمال فى الدول الأفريقية الجديدة وزيادة قوة الملحقين العماليين . . . وتهيئة برنامج لتبادل الزيارات فى المنطقة مع توجيه عناية خاصة إلى مشاركة العمال فى هذا البرنامج».

ويؤكد الأمريكيون، ضمنيًا، على أهمية الاحتياط ضد الاستعمار السوفييتى ولكن الواقع أن النفوذ الشيوعى فى أفريقيا محصور فى أدنى الحدود، ولجنة مجلس الشيوخ للشئون الخارجية تعجب أنه يوجد فى أكرا وحدها ٦ دبلوماسيين سوفييت مقابل ١٠٠ دبلوماسى أمريكى، وتتساءل عما إذا كانت هناك أدلة خاصة على نفوذ الشيوعيين فى أفريقيا.

ولا يهتم الأمريكيون بخلق نقابات عمال أفريقية حقيقية كتلك التى نعرفها حيث لا يوجد فى أمريكا حزبٌ للعمال، وقد بنيت حركتها النقابية من أعلى بالاعتماد على رؤساء نقابيين تدفع لهم رواتب مرتفعة. ولم تعتمد على القاعدة، كما هو الحال فى بريطانيا وبقية دول أوروبا، وقادتها النقابيون فى عزلة عن صفوف العمال وتجربتهم قليلة أو ليست لهم تجربة قط بالعمل النقابى بمفهومه الحقيقى، بل إنهم بقدر ما يكون فهمهم للنشاط النقابى العادى فإنهم يدينون

بالاشتـراكية ونتيـجة لذلك فإن القـادة النقابيين الأمريكـيين أمثال مـينى أرمينى، و«رويتر» و«دوبنسكى» يمكنهم أن ينفـذوا مباشرة وعلى المكشوف سيـاسة الحكومة الأمريكية وعلى الأخص سياسة وزارة الخارجية وإدارة المباحث المركزية.

وهكذا يحـاول القادة النقابيـون الأمريكيـون دائمًا أن يبنوا الحـركة النقـابية فى أفريقيا على أساس الـقادة المميزين، وسلاحهم الأساسى، وفقًا للـتجربة الأمريكية هو رشوة العناصر المناهضة للشـيوعية والاستعمار فى الحركتـين النقابية والوطنية، وقد كفل النقابيون الأمريكيون بـالاتفاق مع وزارة الخارجية وإدارة المباحث المركزية تأييدًا مستترًا لبعض القادة النقابيين الأفريقيين وقد كانت هذه سياسة قصيرة النظر. وهى قبل كل شيء سـياسة خطرة. فأفـريقيا ليست أمـريكا، ولكى تأمن النقابات الأفريقية عدم التسلل إليها فـإنها قامت على أسس منظمة من القاعدة وعلى مبادئ نقابية أصيلة.

ولقد أكد المؤتمر السادس للاتحاد الحر دعم مركز النقابات الأفريقية ودعم علاقتها بالاتحاد الحر، ولهذا الموضوع **ثلاثة جوانب**:

أ - أن خطة مؤتمر أكـرا لإنشاء اتحـاد أفريقى مسـتقل للنقابات التـى يؤيدها مؤتمر نقابات غانا تعد تهديدًا بالغ الخطورة، وهى إذا نفذت أضعفت من شأن الاتحاد الحر وأساءت فى المدى الطويل إلى مركز بريطانيـا فى أفريقيا، ومن شأن مثل هذه الحركـة أن تحقق أخطر صـور الوحدة بين الحـركة النقابيـة وبين سيـاسة التحرر الوطنى، وسياسة بريطانيا إزاء هذه الخطة تلتقى إلى حد ما مع السياسة الأمريكية، والخـلاف الوحيد بينهمـا هو أنهم نظروا فى مناسبات معـينة بعين الاعتـبار إلى استـخدام خطة أكـرا كوسيلة للضـغط على ما يسـمونه بالدول الاستعمارية.

ب- طالب مؤتمر لاجوس بتقوية ذاتية وحرية النقابات العـمالية الأفريقية، كما قرر هذا المؤتمر إنشاء منظمة أفريقية لها مجلس مكون من سته أعضاء يختارون من المناطق الأفريقيـة الرئيسية وتخول له سلطة تقبل وتوزيع المعـونات والمساعدات للنقابات الأفـريقية بينما تظل هذه المنظمـات مرتبطة، رسميًـا، بالاتحاد الحر،

ويجب أن تتمتع بدرجة معقولة من الاستقلال الذاتى.

ولم تكن هناك معارضة فى توسيع حقوق المنظمة النقابية الإقليمية الأفريقية داخل إطار الاتحاد الحر. فالمنظمات النقابية الإقليمية فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتمتع بسلطات كبيرة، ولكن البلاء فى كلمة «الاستقلال الذاتى» فقد قبلت المنظمات الإقليمية الأخرى خضوعها للإشراف المركزى للاتحاد الحر، فالمنظمة الإقليمية الآسيوية مثلاً، التى يرأسها مستر «ف. م. ن مينون» نجحت تمامًا فى إقناع نقابات العمال الهندية بقبول توجيهات الاتحاد الحر، ولكن هناك من الأسباب المعينة ما يدعو إلى الشك فى أن نقابات العمل الأفريقية سوف تسير فى نفس الخط.

وقبل افتتاح مؤتمر بروكسل، علم أن هناك اقتراحًا بزيادة استقلال المنظمة الإقليمية الأفريقية سوف يتقدم به المستر «توم مبويا» وبدأ الشك فى احتمال وجود علاقة أو أن هناك تفاهمًا بينه وبين الأمريكيين، وأن كل الخطط المستهدفة لتأكيد الاستقلال الذاتى للمنظمة الإقليمية الأفريقية إنما رسمت ليستغلها الأمريكيون كوسيلة غير مباشرة لبسط نفوذهم فى أفريقيا.

جـ- من المحتمل أن تكون المعونة المالية ضرورة لتأييد مشروع لاجوس ولمساعدة القادة الأفريقيين، والصعوبة من وجهة النظر الأمريكية ترجع إلى كون صندوق التضامن الدولى تحت إشراف السيد «فينسنت تيوسيون» ولقد رأت وزارة الخارجية الأمريكية والمخابرات الأمريكية لتذليل هذه الصعوبة أن تعد «مينى» و«رويتر» بتقديم أية أموال ضرورية من موارد المساعدات غير المنظورة.

ولقد كان معروفًا خلال انعقاد المؤتمر أن الأمريكيين سوف يحاولون تغيير تكوين الاتحاد وموظفيه عل النحو الذى ييسر تنفيذ سياستهم العامة. وبالرجوع إلى القرار رقم (١١٠) الذى اتخذه المؤتمر الدستورى الثالث للاتحاد العمالى الأمريكى، نجده يعتبر تجاوب الاتحاد الحر مع البرامج التنظيمية والثقافية المطبقة فى المناطق المختلفة من العالم كأفريقيا وجنوب آسيا لا يخدم المصالح الأمريكية، مما أثار الشك بين

كثير من المنظمات المنضمة إليه حول ما إذا كان الاتحـاد الجديد مجهزاً تجهيزاً كافيًا، وقادراً من الـناحية الإدارية على النهوض بالمهـام التى نيطت به، وقد أصـبح من الواضح ضرورة اتخاذ تدابير مصححة.

ولهذا الموضوع أيضًا ثلاثة جوانب:

١ - تغيير السكرتير العام:

عمل الأمريكيون على تغيير السكرتيـر العام «جاكوبس أوليدنبروك» أو الحد من سلطاته لأنهم يعتـبرونه الأداة الأساسيـة للسيطرة البريطانية على الاتحـاد، وإنجلترا تنظر إلى مستر «أولدنبروك» كسكرتير عام فائق القدرة للاتحاد الحر؛ فهو أولاً واسع الشهـرة فى الحركة النقابيـة الدولية، وموضع ثقة مـؤتمر نقابات العمال، كـما أنه معروف ثانيًا للسلطات البريطانية وموضع ثقتها، وثالثًا له ميزة أنه غير بريطانى.

ولهـذا قاوم الممـثلون النقـابيون البـريطانيـون المحاولات الأمـريكيـة لتغـييـر «أولدنبروك» أو للـحد من سلطاته، واستـمرت هذه المحـاولات منذ عام ١٩٥٥، فـفى هذا التـاريخ دعا المستـر «أرفنج براون» المـثل الأوروبى لنقـابات العمـال الأمريكية إلى استقالة «أولدنبروك» وتغـييره، وقد هزمت هذه المحاولة بفضل تأييد بلجيكا، كـما هزم أيضًا مـستر «أومار بيكو» الذى رشـحه الأمريكيـون خلفًا له. ومستر «أومار بيكو» هو السكرتير العام البلجيكى للاتحاد الدولى لعمال النقل، وقد كان صديقًا حمـيمًا للمستر «أولدنبروك». إن ما ذكر هنـا عن نقابات العمال يؤكد أن دور العمـال فى أفريقيا وخـاصة جنوبها قـد أصبح له تأثير عـالمى يخشى منه حصول أفريقيا على استقلالها فى المستقبل.

٢ - مشكلات التفرقة العنصرية فى أفريقيا:

حينمـا قدم الأوروبيون إلى أفـريقيا فى أول أمـرهم كانوا تجاراً، يتـعاملون مع الأهالى يشترون منهم ويبيعون لهم مـا يريدون، فكان كل منهم فى احتياج للآخر والعلاقات ودية بينهم، فلم يظهر بينهم ما يسمى بالتـفرقة الاجتماعية، بل إن كل ما حدث هو وجود مـجتمعين مختـلفين لكل منهما نظمه الاجتـماعية، ولم يكن

هناك من دوافع للاختلاط بين المجتمعين سوى ما يقتضيه العمل، كما أن المجتمع الأوروبى لم يكن فى كثرة من العدد تجعله يحتاج إلى قوانين خاصة به.

ولكن الحال تغير فى الربع الأخير من القرن ١٩ حين قدم الأوروبيون (كمستعمرين) حيث كان لا بد لهم أن يلعبوا دور السيد فى المجتمع الجديد، ولذا اقترن الاستعمار الأوروبى الحديث بالتفرقة الاجتماعية.

ولما كانت هذه المستعمرات تختلف من حيث المناخ لم يقبل الأوروبيون على الإقامة والتوطن فى الجهات ذات المناخ الأفريقى الحار، ولذا اقتصر الاستعمار الأوروبى فى هذه الجهات على وجود طبقة حاكمة دون طبقة مستوطنين بيض، ولما كان وجود الأوروبيين فى هذه الجهات قد اقتصر على طبقة من الموظفين الذين يتولون أمر المناصب الحكومية الكبرى لم يشعر المجتمع الأوروبى بحاجة إلى قوانين تؤكد التفرقة والتفوق، ولذا لم تأخذ هذه التفرقة الاجتماعية صورة واضحة، وظل المجتمع الأوروبى الصغير الحاكم فى هذه المناطق الأفريقية يعيش على هامش المجتمع الأفريقى الذى ظل يتمتع بغالبيته العددية إلى جانب نظمه السياسية البدائية، فمن أجل ذلك لم تنشأ تفرقة سياسية تؤكد تمتع فئة بمكانة سياسية خاصة.

أما فى المناطق المعتدلة الأفريقية حيث وُجدت جاليات أوروبية كبيرة اضطرت ظروف تحركها أن تختلط بالسكان الأصليين إلى حد كبير، ومن أجل حماية مصالحها احتاج الأوروبى هنا إلى أن يؤكد سيادته السياسية بشكل ظاهر، هنا ظهرت التفرقة الاجتماعية والسياسية فى شكل قانونى يضع حداً بين حقوق الأوروبيين وحقوق المواطنين.

فالمجتمع الذى يشعر بضرورة سن قوانين خاصة له تعطيه مكانة خاصة سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية إنما هو مجتمع ضعيف يشعر بضعف أمام المجتمع الآخر.

ومشكلة التفرقة العنصرية هى إحدى المشاكل الأساسية التى يقاسى منها المجتمع الأفريقى المعاصر وهى فى الواقع لا تقتصر فى آثارها على ما حدث فى اتحاد

جنوب أفريقيا وإنما نتج عنها رواسب سيكولوچية بالنسبة للمواطن الأفريقى خلال سنوات طويلة بالنسبة للتشكيك فى قدراته الحضارية وبالنسبة لقيمته كإنسان.

ويتضح مجال التفرقة بين وضع العمال البيض والعمال الأفارقة فى المجال الاقتصادى؛ فالبيض منظمون فى نقابات معترف بها ومسجلة ويشتركون فى عقود العمل الجماعية ويستطيعون تنظيم الإضرابات بشكل قانونى، ولا يتمتع العمال الأفارقة بأى حقوق قانونية أو نقابية، ويستبعد قانون المصالحة الصناعية وغيره من القوانين التى تحكم علاقات العمل الأفارقة من تعريف كلمة: «العامل» ومن هنا فإن هؤلاء العمال مستبعدون تمامًا من عملية المساومات الجماعية، وتجرى المفاوضات على الاتفاقيات الصناعية بين أصحاب العمل والنقابات البيضاء، وقد شرحت ذلك من قبل.

وكل الإضرابات التى ينظمها الأفريقيون غير مشروعة، ويتعرض المضربون لعقوبات شديدة تصل إلى السجن سنوات طويلة بل قد يطبق عليهم «قانون التخريب» الذى يصل بالحد الأقصى للعقوبات إلى الإعدام، والأفريقيون وحدهم هم الذين يخضعون لقانون جوازات المرور المعروف، وعلى كل أفريقى - رجلاً كان أم امرأة - أن يجعل معه دائمًا «دفتر المراقبة» وكل من لا يقدم هذا الدفتر فور طلب أى رجل من رجال الشرطة يتعرض للقبض عليه، وفى كل يوم يلقى القبض على الرجال والنساء الأفريقيين تطبيقًا لقانون جوازات المرور.

ولما كان الأفريقيون لا يستطيعون السفر أو البحث عن عمل أو الحصول عليه أو دخول المدن دون جواز مرور صحيح، فمن الطبيعى أن نرى كيف تستخدم السلطات العنصرية قوانين جوازات المرور للهبوط بمعدلات الأجور وتوجيه سيل من العمل الأسود الرخيص إلى مجالات العمل الخطيرة المكروهة قليلة الأجر مثل المناجم والزراعة.

وهذه القوانين من أهمها قوانين الأرض التى تحصر ملكية الأفريقيين فى أقل من ١٣٪ من جمهورية جنوب أفريقيا، إلى جانب مختلف قوانين «البانتو» التى تعد أعمدة نظام العمل شبه العبودى.

وعلى خلاف الأفريقيين الأصليين، يُسمح للملونين والعمال الهنود بالانضمام إلى النقابات المسجلة والمعترف بها قانونًا، ولكن هنا أيضًا يطبق مبدأ العزل الخبيث؛ فوفقًا للقانون لا يمكن للنقابات «المختلطة» أن تعمل إلا فى ظل قيادة بيضاء خالصة.

إن صورة ما دار حقيقةً فى جنوب أفريقيا من تفرقة عنصرية شىء بشع، وإذا كان العالم آنذاك لم يواجه جنوب أفريقيا بحزم وبشدة فذلك يرجع- كما سبق أن قلنا- إلى أن المجتمع الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة يفرض حمايته على هذه الدول، ورغم أن الأمم المتحدة قد طردت جنوب أفريقيا من كثير من منظماتها إلا أن الأزمة العالمية التى يمر بها الاقتصاد الدولى الآن وارتفاع سعر الذهب الجنونى بحيث وصل سعر الذهب لأول مرة حوالى ٤٠٠ دولار للأوقية فى وقت ما قد زاد من حاجة المجتمع الرأسمالى لهذه الدولة أى لجنوب أفريقيا، ومن ثم تغاضى صوت الضمير الإنسانى فى هذه الدول عما يدور فى جنوب أفريقيا. وهكذا يتأكد للعالم مرة أخرى أن الأفريقيين لازالوا يتحملون مأساة رفاهية المجتمع الرأسمالى.

فمثلاً كان يبلغ عدد السكان الوطنيين (السود) فى روديسيا الجنوبية (زيمبابوى) (٤,١٥٠,٠٠٠) والآسيويين (٨,٢٠٠) والأشخاص الملونين (١٣,٤٠٠) والأوربيون (٢٢٤,٠٠٠) نسمة ويعتبر قانون تقسيم الأرض مثله مثل قانون المناطق المخصصة للفئات فى جنوب أفريقيا حجر الزاوية فى نظام التفرقة؛ إذ أنه يؤثر فى جميع نواحى الحياة تقريبًا خاصة الإقامة وشغل الأرض وملكيتها والتجارة والصناعة، ويقضى قانون تقسيم الأرض بتصنيف جميع أراضى روديسيا الجنوبية فيما عدا الأراضى القبلية المشاع على النحو الآتى:

أ - منطقة الأوربيين. ب - منطقة الوطنيين.

جـ - منطقة الغابات.

د - الأراضى غير المحجوزة ويستأثر نحو ٢٢٤,٠٠٠ أوروبى بـ ٣٧٪ من مساحة الأراضى، بينما حوالى ٤ ملايين أفريقى لا يملكون إلا ٤٦٪ وهكذا يتضح أن هناك تفاوتًا كبيراً لصالح الأوروبيين. وقد وضعت روديسيا الجنوبية عدة

قوانين للتحكم فى الأفريقيين وعزلهم فى مناطق خاصة بهم، ومن هذه القوانين ما يؤكد صراحةً التـفرقة العنصرية، وفيهـا ما يؤكد ذلك ضمنًا، وكلها مـستمدة من قوانين وتطبـيقات جنوب أفريقـيا، وفرص الأفـريقيين للمشـاركة فى الحكم رغم تعدادهم الضخم أو الكبير - ضئيلة جداً أو معدومة، ونظام التعليم قائم أيضًا على التفرقة، وباختصار فإن روديسيـا تحاول تقليد اتحاد جنوب أفريقيا دون تفهم للواقع الأفريقى فى روديـسيا ولا لحـجم السكان الأوروبيين. إلا أن اسـتقلال البـلاد قد قضى على كل ما تقدم، وإن كانت البلاد لا تزال تعانى من ويلاته.

٣ - مشكلات التنمية الاقتصادية:

أولا: التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية:

يواجه التـبادل بين الدول الأفريقـية عدة صـعاب ترجع فى أساسـها إلى طابع التخلف الذى يسيطر على اقـتصادياتها، هذا بالإضافة إلى أن مـعظمها ينتج نفس المواد الخام، مما يجعلها تتماثل إنتاجيًـا، مما يصعب معه وجود التكامل الاقتصادى فيما بينها.

وقارة أفريقيا الآن يصل مجـموع سكانها إلى ٦٠٠ مليون نسمة ولكن لا تصل نسبة مساهمتها فى التجارة العالمية إلى أكثر من ٥٪.

ويمكننا القول بأن مـجال التعـاون الاقتصادي بين دول أفـريقيا محـدود بسبب نقص الإمكانيات التكنولوچية، والنمط الإنتاجي الموحد تقـريبًا (معظم دول أفريقيا دول ذات محصـول واحد)، وسيطرة المستـعمر بأساليـبه الجديدة على الاقـتصاد. بالإضافة إلى أن وسائل النقل بين دول القارة تعتبر فى حكم العدم.

الفصل الرابع

اتحاد جنوب أفريقيا

«الأرض والشعب»

يتكون اتحاد جنوب أفريقيا من أربع مقاطعات هى: كيب وناتالى وترانسفال وأورانج ويبلغ كامل مساحة الاتحاد ٤٨٢,٣٥٩ ميلاً مربعًا، ويدخل ضمن حدوده الجغرافية محمية باشوتولاند.

وبموجب إحصاء أجرى فى مايو من عام ١٩٨١ يبلغ عدد سكان اتحاد جنوب أفريقيا حوالى ٢٧ ميلون نسمة منهم خمسة ملايين أوروبيا و٢١ مليون أفريقى ومليون ملون من آسيا، ويقدر العدد حاليًا بثلاثين مليونًا، منهم ٢٢ مليون أفريقى، و٦ ملايين أوروبى ومليونان من الملونين. ومن الأفضل أن نورد تفسيراً موجزاً لهذا التقسيم الجنسى (العنصرى) والمصطلحات العامة المستعملة فى جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالسكان. فكلمة أوروبى تطلق على البيض كافة طبقًا لتعريف قانون جنوب أفريقيا (وعلى عكس ذلك كلمة غير البيض تطلق على كل من كان غير أوروبى) وفئة البيض متسمة عمومًا إلى أفريكان وهم المنحدرون من أصل هولندى ويتكلمون اللغة الأفريقية، وبعضهم من أصل ألمانى، والإنجليز يتكلمون الإنجليزية لأنهم من أصل إنجليزى، والأفريقى بحسب تعريف القانون هو كل شخص منحدر من أصل أفريقى، ويطلق عليهم كلمة وطنى أو بنتو. أما الملونون فهم من ليسوا من الأفريكان ولا من الوطنيين ولا من البيض.

يدخل ضمن هؤلاء الآسيويين الهنود والفئات الأخرى. وفى اللغة الدارجة تستعمل كلمة «السود» أو «غير البيض»، واللفظ الأخير يطلق على الملونين والهنود، وتنتمى حكومة جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٩٤ إلى الحزب الوطنى الذى يعتمد على سكان الريف الأفريكان، وقد تولى الحزب السلطة فى عام ١٩٤٨ حيث حصل على الأغلبية فى مجلس النواب ذى الحزبين.

وأساس برنامج الحزب الوطنى وسياسة الحكومة التى أعلنتها آنذاك يعتبر نوعًا من التفرقة أو التمييز العنصرى، وهو باختصار يرمى إلى العمل على فصل العناصر غير البيضاء، وهذه العقيدة لا يمكن أن تنسب إلى هذه الحكومة وحدها أو إلى العهود المعاصرة، فلا شك أن التمييز موجود فى أحكام التشريعات هناك منذ سنة ١٩١٧ وكان المارشال سمطس قد شرح أن الاضطراب الناشىء من اختلاط البيض بالسود والذى سينتج عنه رفع شأن السود والحط من شأن البيض لا يمكن تجنبه إلا بالتفرقة بين البيض والسود.

ومن ذلك ما ورد فى مشروع الدستور الذى صدر فى عام ١٩٤٢، وقد حرمت المادة الرابعة منه على غير البيض الانتخاب وكذا حق التجارة.

وإذا أردنا أن نعرض فى إيجاز إلى الأحداث والتطورات التى طرأت على أرض جنوب أفريقيا منذ القرن الخامس عشر، فإننا سنجد ما يأتى:

- فى سنة ١٤٥٢ وصل المستعمر الهولندى الأول إلى جنوب أفريقيا وأسس مدينة رأس الرجاء (كيب تاون).
- فى سنة ١٨٠٦ احتل البريطانيون مدينة رأس الرجاء.
- فى سنة ١٨٣٥ - سنة ١٨٣٧ استقر الحكم البريطانى فى مستعمرة (رأس الرجاء).
- فى سنة ١٨٣٥ - سنة ١٨٣٧ الهجرة الكبيرة للبوير (المنحدرون من المستعمرين الهولنديين) من مستعمرة الكاب نحو الشمال وكانت الهجرة للاحتجاج على الحكم البريطانى وأقام البوير جمهوريتين شماليتين. جمهورية إقليم أورانج الحرة وجمهورية ترانسفال. وقد اعترف البريطانيون باستقلالهما.
- فى سنة ١٨٤٣ صارت ناتال مستعمرة بريطانية. وهاجر البوير من المستعمرة إلى الجمهوريات الشمالية.
- فى سنة ١٨٦٠ حضر الوافدون من الهنود إلى ناتال كمزارعين، وفى سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٢ حارب البوير ضد الإنجليز.

- فى ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ عقدت معاهدة فيرينيجن، وقد قبل البوير بموجبها سيادة البريطانيين على إقليم أورانج الحرة وعلى الترانسفال.

- فى ٣١ مايو سنة ١٩١٠ تم إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا الذى كان قد صدق عليه فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٩.

- فى سنة ١٩١٤ وافق الجنرال لويس بوتا أول رئيس وزراء على دخول جنوب أفريقيا الحرب ضد الألمان.

- فى سنة ١٩١٩ استولى الجنرال بوتا على جنوب غرب أفريقيا. ووضع الإقليم بعد ذلك تحت وصاية عصبة الأمم التى أوكلت إلى اتحاد جنوب أفريقيا إدارته.

- فى سنة ١٩٢٤ أصبح الجنرال هرتزوج رئيسًا للوزراء حتى سنة ١٩٢٩ فى جنوب أفريقيا بالاتفاق مع حزب العمال أول الأمر ثم لمدة ثلاث سنوات بالأغلبية المطلقة، ومن سنة ١٩٣٣ظل فى الحكم بالاتفاق مع حزب جنوب أفريقيا التابع للجنرال سمطس، ثم بالاندماج مع الحزب المذكور وهو الذى ولد منه حزب الاتحاد الحالى.

- فى سنة ١٩٣٦ صدر القانون الخاص بتمثيل الوطنيين الموضوع على أساس التمثيل النسبى، وهو حجر الزاوية فى سياسة التفرقة العنصرية التى استحدثها اتحاد هرتزوج - سمطس.

- فى سنة ١٩٣٩ اختلف الجنرال هرتزوج مع الجنرال سمطس على موضوع تبنى الحياد بالنسبة للحرب العالمية الثانية، وعين الجنرال سمطس رئيسًا للوزراء فى سنة ١٩٤٦ حيث صدر قانون تملك الأراضى وقانون تمثيل الهنود؛ والذى بمقتضاه يحد من حق الهنود فى شراء الأراضى فى جنوب أفريقيا لكنه يخول الجالية الهندية بعض الامتيازات المحدودة؛ وقد احتج الهنود عليه فى بادىء الأمر.

- فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٨ وخلال انتخابات عامة، بنى الحزب الوطنى الأفريكانى دعايته الانتخابية على أساس التمييز العنصرى وكسب أغلبية المقاعد فى مجلس النواب، ولو أن حزب الاتحاد قد حصل على عدد أكبر من الأصوات الشعبية

وأصبح الدكتور ملان رئيسًا للوزراء وظل يشغل المنصب حتى ٣٠/١١/١٩٥٤.

- فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ بدأت أول خطوة نحو سياسة التفرقة العنصرية وهى إلغاء امتيازات الهنود الممنوحة لهم فى سنة ١٩٤٦ وصرحت الحكومة بأنها تعتزم إعادة الهنود إلى وطنهم الأصلى.
- فى ٩ يونيه سنة ١٩٥٠ صدر قانون تسجيل السكان وكـان إجراء التسجيل وفقًا لجنس الجماعة أو الجالية.
- فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٠ صدر قانون مناطق الجمـاعات ويقضى بتقسيم جنوب أفريقيـا إلى مساحات أو مناطق مـختلفة لا يسكن كل منها إلا أفـراد من عنصر واحد.
- فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٠ عرضت الحكومة القانون الخـاص بإلغاء الشيوعية ولم تتم الموافقة عليه.
- فى ١١ يونيه سنة ١٩٥١ نص القـانون الخاص بفصل تمثيل النـاخبين باستـبعاد الملونين من الكشف الانـتخـابى العادى وقـرر أن يكون النواب المنتـخبـون عن الملونين والذين يمثلونهم من البيض وتمت الموافقة على هذا القانون بأغلبية بسيطة على خلاف ما يقـضى به قانون جنوب أفريقيـا الصادر فى سنة ١٩٠٩ بضرورة الحصول على ثلثى أصوات المجلسين مجتمعين.
- فى ٤ مارس سنة ١٩٥٢قضت محكمة الاستئناف العليا بأن قانون التمثيل النيابى المنفصل غير دستورى.
- فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٢ صدر قانون إنـشاء محكمة البرلمان العليـا حيث خول البرلمان إنشاء محكمة برلمانية عليا مهمتها مراقبة دستورية القوانيين.
- فى ٢٨/٨/١٩٥٢ ألغى البرلمان (منعقدًا بهيئة مـحكمة عليا) قرار المحكمة العليا الصادر فى ٢٠/٣/١٩٥٢، وأيد قانون التمثيل النيابى المنفصل.
- فى ٢٩/٨/١٩٥٢ قـضت دائرة مقـاطعة الكاب بالمحكمـة العليا ببطلان قـانون تشكيل المحكمـة البرلمانيـة العليا، ورفـعت الحكومة اسـتئنافـا (فى ١٣ نوفمـبر

١٩٥٢) أمام محكمة الاستئناف وقضى برفضه.

- فى ١/٤/١٩٥٣ صـدر قانون تعليم البـانتو الذى وضع جـميع مـراحل تعليم الوطنيين تحت رقابة الحكومة.

- فى ١٥/٤/١٩٥٣ أجريت الانتـخابات العـامة.. وفاز حـزب الدكتـور مالان الوطنى بأغلبية المقاعد، وكانت الأصوات الشعبية فى جانب الأحزاب المعارضة.

- فى ٣٠/١١/١٩٥٤ اسـتقـال الدكـتـور مالان من رئاسـة الوزراء وخلفـه ج. ستريجدوم.

- فى أبريل سنة ١٩٥٥ وافق البـرلمان على قـانون بزيادة عـدد أعـضاء مـحكمـة الاستئناف من ٦ إلى ١١ عضواً للفصل فى المسائل الدستورية.

- فى مايو سنة ١٩٥٥ وافق مـجلس الشيوخ على زيادة أعـضائه من ٤٨ إلى ٨٩ عضواً.

- فى فبراير سنة ١٩٥٦ قضى القانون المعدل لقـانون جنوب أفريقيا بإصدار قانون الفـصل بين الناخبـين الذى كـان قد صـدر فى عام (١٩٥١) وحـدَّ من سلطة المحاكم فى الفصل فى صحة القوانين التى يصدِّق عليها البرلمان.

- فى ٢٧/٣/١٩٥٦ عرضت اللجنة الحكـومية (التى يرأسهـا الأستاذ تومـانسون) مشروعًا على نطاق واسع للتنمية فى مناطق أفريقيا المحتجزة.

- فى ٩/١١/١٩٥٦ فـازت الحكومة فى نضـالهـا الدستـورى مع المحاكم حـيث وافقت الدائرة الاستـئنافية (١٠ أصوات ضد صوت واحـد) على سريان القانون المعدل لقانون جنوب أفريقيا وقانون مجلس الشيوخ.

- فى ٥/١٢/١٩٥٦ ألقى القبض عل ١٣٧ من سكـان جنوب أفريقيا من جـميع الأجناس فى الفجر بتهمة الخـيانة، ثم تلا ذلك القبض على آخرين فى الأسبوع التالى.

- فى ١٩/١٢/١٩٥٦ بدأ فى جوهانسـبرج سمـاع الأدلة ضد ١٥٦ شخـصًا فى

تحقيق ابتدائى واستمر التحقيق ١٣ شهراً ثم قدم ٩١ شخصًا إلى المحاكمة.

- فى ١٩٥٧/٤/٨ قدم قانون فصل التعليم الجـامعى وصدّق عليه البرلمان فى ٢٩ مايو.

- فى ١٩٥٨/٤/٦ أجريت الانتـخابات العامة حيث فـاز الحزب الوطنى بـ ١٠٣ مقاعد من ١٦٣ فى المجلس ولأول مرة يفوز حزب فى ثلاث انتخابات متوالية.

- فى ١٩٥٨/٨/١ بدأت محاكـمة ٩١ شخصًا من جـميع الأجناس فى بريتوريا، وكان قد حضر المحـاكمة مراقبون بريطانيون وأمريكيـون والأستاذ إدوارد هامبرو النرويجى عن اللجنة الدولية للقانونيين.

- فى ١٩٥٨/٩/٣ خلف الدكـتور فيـرورد المستر سـتريجـدوم فى رئاسة الوزراء عقب وفاته.

- فى ١٩٥٩/٦/٨ قدم القـانون التكميـلى لقانون التعـليم الجامعى الـذى يقضى بحرمان غير البيض من الانتساب لجامعات البيض.

- فى ١٩٥٩/١١/١٣ ظهر حـزب سياسى جديد هو حـزب التقدم بزعامـة جان ستاتلر وبرئاسة هـ. لورانس وزير العـدل السابق وتكون من ١٥ عضواً انفصلوا عن الحزب الوطنى واستقالوا فى الأسبوع التالى.

- فى ١٩٥٩/١١/١٧ وافقت الأمم المتحدة على قرار يتـضمن أسفها الشديد لأن جنوب أفريقيا لم تتحول عن سياسة التفرقة العنصرية.

- فى ١٩٥٩/١٢/١١ قُـتل أفـريكيـان وجـرح ٥٠ فى شـغب فى وندهوك (فى جنوب غرب أفريقـيا) حيث أطلق البوليس- يؤيده جيش جنوب أفـريقيا- النار على جمهور كان يتظاهر ضد الحكومة.

- فى ١٩٦٠/١/٢٠ أعلن الدكتـور فيروورد أنه سـيجرى استـفتاء بشـأن تحويل جنوب أفريقيا إلى جمهورية.

- فى ١٤/ ١/ ١٩٦٠ قتل تسعة من رجال البوليس فى شغب فى دربان.

- فى ٣/ ٢/ ١٩٦٠ ظهرت بوادر تحول فى خطاب ألقاه مستر هارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا فى البرلمان بجنوب أفريقيا تجاه السياسة الى تتبعها جنوب أفريقيا منتقداً إياها.

- فى ٢١/ ٣/ ١٩٦٠ أطلق البوليس النار على جمهور من الوطنيين فى شاربفيل بالقرب من فيرجنس، وقتل ٦٩ شخصًا بمدافع البوليس، وفى اليوم نفسه أطلق النار على الوطنيين فى لنجا قرب كيب تاون وذلك بسبب أن المتظاهرين كانوا يحتجون على قانون التصاريح.

- فى ٣٠/ ٣/ ١٩٦٠ أعلنت حالة طوارئ فى جميع المراكز الصناعية الهامة.

وفى اليوم نفسه حكم على ٢٣٤ شخصًا من الوطنيين والآسيويين بالسجن بمقتضى قانون حالة الطوارئ.

- فى ١/ ٤/ ١٩٦٠ قرر مجلس الأمن دعوة جنوب أفريقيا إلى نبذ سياسة التفرقة العنصرية، وقد امتنعت كل من بريطانيا وفرنسا عن التصويت.

- فى ٧/ ٤/ ١٩٦٠ صدر قانون الجمعيات غير القانونية.

- فى ٨/ ٤/ ١٩٦٠ صدر أمر عسكرى- بمقتضى قانون الجمعيات غير القانونية- يقضى بتجميد المؤتمر الوطنى الأفريقى ومؤتمر كل أفريقيا لمدة سنة واحدة، وفى اليوم نفسه ألقى القبض على أشخاص آخرين بموجب قانون الطوارئ. وفى اليوم التالى، حاول أحد الرعاة البيض قتل فيرووورد فى معرض تجارى زراعى أقيم فى جوهانسبرج، ثم فى ١٤/ ٤/ ١٩٦٠ فشل إضراب أفريقى يقضى بعدم الخروج من المنازل.

- فى ٢٢/ ٤/ ١٩٦٠ أعلن آرسموس وزير العدل أنه قبض على ٢٣٧٥ شخصًا بموجب قانون الطوارئ (منهم ٩٤ من البيض، ٧٤٠ ملونًا، ١٥٤١ وطنيا، منهم ١٧ محاميًا).

- فى ٢٥/ ٤/ ١٩٦٠ أعلن البوليس أنه قبض فى جوهانسبرج على أكثر من ٤٥٠٠ أفريقى بموجب قانون الطوارئ الذى صدر فى ٣٠ مارس ١٩٦٠.

- فى المدة من ١-١٣ مايو سنة ١٩٦٠ حضر إيريك لو وزير الخارجية مؤتمر الكومنولت فى لندن بدلاً من فيروورد الذى كان يعالج من إصابته ولم يذكر فى البلاغ الختامى أى شىء عن التفرقة العنصرية.

- فى ٣١/ ٨/ ١٩٦٠ أعلن انتهاء حالة الطوارئ وأفرج عن الأشخاص الذين كان مقبوضًا عليهم فى قضية الخيانة.

- فى ٥/ ١٠/ ١٩٦٠ أجرى الاستفتاء بخصوص اعلان الجمهورية وشارك فيه الناخبون البيض فقط وكانت النتيجة فى صف إعلان الجمهورية، حيث كان عدد المؤيدين ٨٤٩,٩٥٨ ضد ٧٧٥,٨٧٨.

وظلت سياسة التفرقة العنصرية تمارس بيد من حديد فى عهد فيروورد الذى شرد أعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى وألقى القبض على زعيمه مانديلا عام ١٩٦٢ وظل فى السجن ثمانية وعشرين عامًا ولم يطلق سراحه إلا فى عهد دى كليرك الذى تولى السلطة فى جنوب أفريقيا فى منتصف الثمانينات.

وقد شهدت الستينات والسبعينات أبشع أنواع العنف والقصف والقتل ضد المواطنين الأفارقة فى جنوب أفريقيا، ففى سويتو وناتال حصدت بنادق البيض المئات من المواطنين العزل بل وفى كل بقعة ارتفع فيها صوت الوطنيين كان جزاؤهم القتل وإحراق منازلهم.

وقد قامت مشكلة الأجناس فى جنوب أفريقيا منذ الأيام الأولى من استيطان البيض وزادت حدتها بالارتباط مع التشريعات الخاصة بالأراضى والقبول فى المدارس والعمل وحق الانتخاب إلى آخره، وقد استدعى الأمر إصدار تنظيمات فى قطاعات عدة متصلة بها، وفى سنة ١٩٥٠ أصدرت حكومة جنوب أفريقيا قانون تسجيل السكان الذى تضمن لأول مرة التفرقة العنصرية لسكان أفريقيا؛ إذ أنه حتى تلك اللحظة كان جزءاً كبيراً من السكان لا يعرف الجنس الذى يتبعونه ولكن بعد

مـرور قانــون تــسجيل السكان اطمـئنوا على أنفسهــم وتبددت الغيــوم التى كانت تخيم عليــهم، إذ أنه عند انشاء اتحاد جنوب أفــريقيا فى سنة ١٩١٠ كــانت توجد عدة قوانين تتضمن تعاريف مـتباينة للأجناس، وقبل سنة ١٩٥٠ كان الموقف مرنا فى الغالب بــل وغير مــحـدد وكان فى إمكان أى شــخص أن ينتقل من فــئة إلى أخرى إذا ســمح مظهره الخــارجى بذلك وأحيــانًا كان يتــرتب عليه تحــسين المركز الشخصى بالنســبة لكثير من الناس مثل الزيادة فى نسبــة المعاش أو الحق فى حرية التنقل أو إعفائه من حقوق الإقامة وغير ذلك.

وقد انتــهت هذه المرونة بصدور قــانون تسجـيل السكان الذى كان الغــرض منه إيجاد أساس تقام عليــه سياسة التفرقة العنصــرية لإمكان تحديد جنس كل شخص بطريقة مستديمة.

ورغم أنه كانت هناك معارضة ضد هذا التشريع الجديد إلا أنه عندما صدر اعتبر خطوة هامة فى مجال تحديد الجنس.

وقد مهد التشريع لإيجاد أساس لتشريعات أخرى مثل:

- قانون مساحات الفئات وقانون عمال المبانى الوطنيين الذى صدر سنة ١٩٥١.
- قانون السخرة للوطنيين الصادر فى عام ١٩٥٢.
- قانون إعادة توطين الوطنيين الصادر فى عام ١٩٥٤.

وفى قانون تســجيل السكان لسنة ١٩٥٠.. نص على أن يُعِدَّ مـدير الإحصاء، من واقع النماذج التى تُقَدَّمَ له عــملاً بقانون إحصاء سنة ١٩١٠، كــشفًا باسم كل شخص يقيم فى الاتحاد بصفة دائمة أو مؤقتة.

وطبقًا لقــانون تسجيل السكان **ينقــسم سكان جنوب أفريــقيــا إلى بيض وملونين، ووطنيين:**

١- **الشخص الأبيض:** هو الذى تدل قسماته الخارجية على أنه أبيض أو الذى يمكن اعتبــاره كذلك، ولكنه لا يشمل الشــخص الذى يدل شكله الخارجى على أنه

يعتبر شخصًا ملونًا.

٢- **الملون**: الشخص الذى ليس أبيض ولا وطنيًا وقد أضاف القانون المعدل للأول رقم ٧١ لسنة ١٩٥٦ النص الآتى:

«الشخص الذى تدل قسماته الخارجية على أنه من أصل الأجناس أو القبائل الأفريقية يعتبر بموجب هذا القانون كأنه وطنى ما لم يثبت أنه فى الواقع لا يعتبر من هذه الفئة».

٣- **الوطنى**: الشخص الذى هو من حيث الواقع من الأجناس الأصلية الأفريقية أو من قبائلها أو الذى يعتبر كذلك.

وقد أفصحت الحكومة الوطنية عن عقيدتها فى التقسيم إلى فئات بحسب الأجناس.

وفى التسوية الدائمة للتقسيم الجنسى بهذا القانون المعدل، ومع ذلك فقد لقى تطبيقه عمليًا صعوبات جمة.

وقد توقع ذلك المارشال سمطس حينما أشار فى فترة تحضير القانون إلى عدم دقة التعريف وافتقار المسجل إلى الثقة.

فقال: «أنا أعتقد أن كل هذا التدخل فى الشئون الخاصة والاستماع إلى المبلغين، وهذا الجهد لترتيب ما يتعذر ترتيبه إنما سيخلق حالة قلق تصيب هذا البلد فى السنين المقبلة».

إن انعدام الضمان والعدالة فى هذا الترتيب أساسهما عدم إمكان وضع معيار عام أو فنى يمكن على أساسه إقامة فاصل نهائى واضح لمختلف الأجناس، وهذا النقص فى التعريف العملى ينعكس فى أن القوانين الأخرى بخلاف التسجيل تنص على معايير مختلفة لترتيب السكان (مثلاً: الدم والأجداد والمظهر وغير ذلك) وعلى ذلك تختلف فى الغالب أحكام المحاكم وقرارات الإدارة، وبالنسبة للقضايا التى لا تمس فئة الملونين الآسيويين والأفريقيين فحسب، بل تمس كذلك اللون

الأبيض، فكثيرًا ما يحدث أن رجلاً قد يبدو أبيض لكنه ملون يرتب ضمن الملونين حسب قانون تسجيل السكان، ولكنه يوضع ضمن البيض طبقًا لقانون مساحات الفئات، أو أن رجلاً قد يعتبره قانون التسجيل من الوطنيين فى حين أن قانون تمثيل الوطنيين يعتبره ملونًا.

وعلاوة على ذلك فكثير من سكان جنوب أفريقيا لا يعتبر مظهرهم دليلاً قاطعًا على أنهم من البيض أو العكس، فترتيبهم، إذن، يكون على أساس الاعتبار العام، وقد وجد بعض البيض أنفسهم قد انخفضوا ووضعوا ضمن الملونين نظرًا لصداقتهم للبيض، وتصرفاتهم التى تؤدى إلى قبول أنهم أصبحوا ينتمون إلى فئة غير التى يدعون الانتساب إليها.

وفى هذا الشأن يمكننا أن نذكر أنه عملاً بأحكام قانون تسجيل السكان فإن الانتقال من فئة إلى أخرى أصبح غير مناسب؛ إذ لا يمكن للناس أن يأملوا فى تحسين حالهم بالانتقال إلى فئة أعلى.

ويصدر قرار الترتيب الجنسى طبقًا للقانون بمعرفة مدير مصلحة الإحصاء على أساس ما لديه من بيانات، علاوة على البيانات الإضافية التى يحصل عليها موظف وزارة الداخلية، ومع ذلك يجب ملاحظة أن هذا القرار لا يعتبر نهائيًا؛ فبعد وضع أى شخص ضمن فئة معينة فى سجل السكان يجوز لمدير الإحصاء أن ينقض هذا الترتيب، وهو غير ملزم بإيضاح السبب فى رجوعه عن قراره الأول، وعدم إلزامه بإيضاح المصدر الذى استقى منه البيانات يفتح الباب «أمام المبلغين» الذين قد يكون الدافع لديهم على التبليغ ضد من سبق أن رُتبوا، هو إبعاد منافسين ناجحين عن طريقهم، أو مجرد الوشاية، لكن قانون تسجيل السكان يتضمن ضمانات ضد الوشايات - فالاعتراضات ضد ترتيب الإنسان ضمن فئة معينة ترفع إلى هيئة مكونة من ثلاثة أشخاص على الأقل يعينهم الوزير ويرأسها أحد قضاة المحكمة العليا الحاليين أو السابقيين أو أحد القضاة، فإذا تبين للهيئة أن الاعتراض على غير أساس صحيح أو أكيد، يحكم على المبلغ بأن يدفع مبلغًا لا يزيد على نفقات مثله أمام الهيئة، ويجب أن نذكر أن هذه الضمانات لا يؤخذ بها إذا كان رفض

الاعتراض عن الترتيب مبنى على قانون آخر غير قانون تسجيل السكان، ولا يلزم الموظفين بإثبات أن الشخص لا ينتمى إلى الفئة التى يرغب أن يقيد ضمنها بل الشخص الذى يهمه الأمر المكلف بالإثبات.

وعملاً بقانون تسجيل السكان أصبح لكل من يعتقد أنه قد لحقه ضرر من ترتيبه بمعرفة المدير أن يعترض كتابةً بإقرار يحوى الأسباب التى بنى عليها اعتراضه.

وفى سنة ١٩٥٨ صرح وزير الداخلية بأن سجل السكان منتظم بنسبة ٩٥٪ وكان يحوى ٤,٥٠٠,٠٠٠ اسم (بيض وملونون وآسيويون) أما سجل الأفريقيين فهو على حدة وكل من يبلغ السادسة عشرة من عمره يتسلم بطاقة إثبات شخصية ووفقًا لأحكام القانون يجب تقديمها عند الطلب إلى الضابط المدنى، والعقوبة لمن لا يتبع القانون غرامة مقدارها ١٠٠ جنيه أو الحبس سنة أو العقوبتان معًا.

وقد ترتب على قانون تسجيل السكان عدة صعوبات لم يتوقعها واضعوه وقد اخترنا مثلين من ضمن أمثلة عديدة:

أولهما: فى سنة ١٩٥٤ وما بعدها كان المجلس الأعلى لرعاية الطفولة فى جنوب أفريقيا مهتمًا جداً بموضوع قيد الأطفال الذين يولدون من علاقة غير شرعية بين أوروبى وأفريقى ضمن سجل الأفريقيين.

ومن الضرورى تيسير تبنِّى مثل هؤلاء الأطفال الملونين المكلفين بالرضاعة لتبنى الطفل.

وفى مايو سنة ١٩٥٥ قضت هيئة الاستئناف الخاصة بوجوب قيد هؤلاء الأطفال ضمن الملونين؛ فيلاحظ أن الأطفال المولودين من زواج مختلط يقيدون ضمن الفئة التى منها أقل الوالدين درجةً عملاً بقانون تسجيل السكان أى من له امتيازات أقل؛ فأولاد الأبوين اللذين أحدهما أبيض والآخر ملون، يعتبرون ضمن الملونين، وأولاد الأبوين اللذين أحدهما ملون والآخر أفريقى يقيدون ضمن الأفريقيين، ولكن عملاً بقانون مساحات أو مناطق الفئات يقيد الابن لأبوين أحدهما ملون

والآخر أفريقى حينما يكون ضمن فئة والديه ليتمكن من أن يعيش معه ومع أمه فى المنطقة المخصصة لفئته؛ فابن الهندى من أم أفريقية يمكنه أن يعيش فى منطقة هندية، لكن عندما يبلغ السادسة عشرة وعند تسلمه بطاقته قد يجبر على ترك أهله وأقرانه ليعيش فى منطقة أفريقية.

وعلى العموم فقد تسبب هذا التشريع فى صعوبات جمة للذين وضعوا فى فئات لم يكونوا ضمنها من قبل، وتوجد عدة قصص كلها قلق وإذلال تدل على الصعوبات والنتائج السخيفة التى تنشأ من تطبيق الترتيب العنصرى.

التطور السياسى والأحزاب فى اتحاد جنوب أفريقيا:

فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٩ وافق برلمان المملكة المتحدة على قانون بمقتضاه تنضم مستعمرات الرأس وترنسفال وناتال وأورانج فى اتحاد تشريعى باسم «اتحاد جنوب أفريقيا» وتم تنفيذ ذلك اعتباراً من ٣١ مايو عام ١٩١٠ وهكذا انتهى الصراع بين البوير والإنجليز، ذلك أن الأخيرين أدركوا - بالرغم من انتصارهم العسكرى - أن هناك استحالة فى بقاء سيطرتهم المباشرة ورأوا ضرورة منح الأقاليم الأربعة بعد توحيدها مركز «الممتلكات المستقلة» وذلك أسوة بالتجربة التى مرت بها كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

ويتكون نظام الحكم فى الاتحاد على النحو الآتى:

١- حاكم عام وله سلطة دعوة البرلمان إلى الاجتماع وتأجيله وحله.

٢- مجلس تنفيذى أى مجلس وزراء.

٣- تتركز السلطة التشريعية فى برلمان يتكون من الملك ومجلس الشيوخ والنواب والبرلمان هو صاحب السيادة.

وفى وسع البرلمان بصفته هذه تغيير الدستور، ولكن قانون عام ١٩٠٩ نص على مواد ثلاث منه لا يجوز تغييرها إلا بأغلبية الثلثين فى اجتماع مشترك من المجلسين، والمادة الأولى خاصة باعتبار اللغة الإنجليزية والهولندية رسميتين، والمادة

الثانية تتعلق بأى تغيير قد يترتب عليه الانتقاص من حق الأفراد بإقليم الرأس فى التصويت بسبب جنسهم أو لونهم فقط، والمادة الأخيرة تخول البرلمان حق تعديل القانون عن طريق المجلسين إلا فى حالة المادتين السابقتين.

وتألفت أول وزارة عام ١٩١٠ برئاسة الجنرال لويس بوتا، واستهدفت سياسته التوفيق بين فريقى البيض؛ وهما الانجليز والبوير، إلا أن الأخيرين لم ينسوا حربهم مع انجلترا والهزيمة العسكرية التى مُنوا بها، كما كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب البلاد الحقيقيين والإنجليز دخلاء مستعمرين، ولهذا كان فريق منهم يسعى إلى إعلان الجمهورية وقطع الصلات القانونية بالإمبراطورية البريطانية، وقدترتب على الاختلاف بين وجهتى النظر أن انشق الجنرال هرتزوج عام ١٩١٢ وألف «الحزب الوطنى».

هذا الاتجاه الانفصالى كان يثير خشية الانجليز الذين يتركزون فى ناتال وإقليم الرأس لأنهم أقلية، والانفصال معناه أن يصبحوا تحت رحمة البوير الذين يختلفون عنهم من حيث الجنس واللغة ودرجة الحضارة والمستوى الاقتصادى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنهم يملكون مناجم الذهب والماس وهذه بدورها تعتمد على سوق لندن المالية لتزويدها برأس المال اللازم ومثل هذا المصدر من الممكن أن يتوقف نتيجة الانفصال مما يهدد بالدمار الاقتصادى وهنا تكوّن «حزب جنوب أفريقيا» الذى وفق إلى أن يختار لزعامته شخصيتين لهما أهميتهما وهما بوتا وسمطس.

وظل الخلاف يشتد بين الطرفين ثم زاد حدة عند نشوب الحرب العالمية الأولى إذ أصر هرتزوج على ضرورة الحياد بينما رأى بوتا الانحياز إلى جانب الحلفاء، وانتصر الرأى الثانى واضطرت الوزارة إلى إخماد ثورة قام بها البوير فى ترنسفال وأورانج.

ولما انتهت الحرب بعث الحزب الوطنى بوفد إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بتقرير النظام الجمهورى، ولكن الطلب رُفض بوصفه من المسائل التى يتعين على أهل البلاد أنفسهم الاتفاق بشأنها، وفى الوقت نفسه أرادت إنجلترا إرضاء الأفريكانز

(البوير) فقرر المؤتمر منح الاتحـاد الانتداب على أفريقيا الجنوبية الغربيـة كما كوفئ الأخير بمقعد فى عصبة الأمم الذى لعب سمطس دوراً هامًا فى تكوينها.

ومات بوتا وخلفه سـمطس عام ١٩١٩ بوصفه رئيس جنوب أفريقـيا، وكانت الشكوى عامـة من نقص السلع وارتفاع الأسعـار وألقى الحزب الوطنى اللوم على الرابطة بين الاتحـاد وبريطانيا، ثم وقـعت بعد ذلك أزمـة أدت إلى تدهور أسـعار الماس وتناقص الطلب على ريش النعـام ثم توقف الطلب تمامًا مما أدى إلى انهـيار البنك الرئيسى فى البلاد.

وقد ظـهر آنذاك عـلى المسرح عامل جديد، وهو الكساد الـذى أصاب الصناعة مما اضطر رجال الصناعة أن يعهدوا ببعض الأعمال الحاذقة إلى الأفريقيين من أجل خفض تكلفـة الإنتاج كمـا طالب كثيـرون منهم بإلغاء حـواجز اللون وقد اسـتاء العمال الأوروبيون من هـذا الموقف فألفوا «حزب العمال» للدفـاع عن مصالحهم، واتهمـوا الوزارة بأنها مـتحالفـة مع الرأسماليـة الكبيرة التـى لا يعنيها سـوى أمر الرأسمـاليين، ومنذ ذلك الحين أصبـحت السياسـة التى تتبع إزاء الأفريقـيين مدار الصراع الحزبى. وفى عام ١٩٢٤ اتفق الحزب الوطنى وحـزب العمال على التعاون وتعهد الأول بعدم إثارة مـوضوع الانفصال، كما أكد العـمال أنهم لا يهدفون إلى اقامة نظام اشتراكـى وجرت الانتخابات فأحرز الحزبان المتحـالفان ٦٣، ١٨ مقعداً على التوالى بينما لم يفز حزب جنوب أفريقيا بغير ٥٣ مقعداً.

وعلى إثر ذلك شكلت وزارة ائتلافية برئاسة هرتزوج ظلت فى الحكم حتى عام ١٩٣٢. وخـلال هذه الفـترة ضـعف الحـماس مـن جانب الحـزب الوطنى بعـد الانفـصال وذلك بعـد التعـريف الجديد لمعـنى «الدومنيون» طبـقًا لما قـرره المؤتمر الإمبراطورى المنعـقد فى لندن عام ١٩٢٦ ولقد أضفى الطابـع القانونى على القرار بصدور قانون «وستمنستر» عام ١٩٣١، وطبقًا للتعريف الجديد أصبحت الممتلكات مستقلة ومتساوية ولا تخضع أى منها للأخرى فى الشئون الداخلية والخارجية.

ولم يكد يستقر الأمر لهرتزوج حـتى بادر إلى إصدار «قانون حاجز اللون» سنة ١٩٢٦ لإبعاد الأفريقيين عن ميدان العمل الحاذق.

بعد ذلك اكتشفت بعض مناجم الماس وشهدت صناعة البلاتين الرواج وظهر مرة أخرى أن استخدام العمال البيض كثيرالكلفة وأخذ فريق من الرأى العام يتحول عن تأييد الحكومة، فأجريت الانتخابات عام ١٩٢٩ ودار الصراع حول مشروعات القوانين المتعلقة بالأفريقيين، ولما كانت الدوائر الانتخابية غير قائمة على أساس عدد السكان ظل هرتزوج صاحب الأغلبية فى البرلمان وواصل التقييد إزاء الأفريقيين، فأصدر عام ١٩٣٠ قانونًا بقصد وقف أى نشاط يراد به رفع المظالم والمطالبة بتحسين الأحوال، ثم أصدر عام ١٩٣٢ قانون عقد الخدمة للوطنيين، ويفرض عقوبة الجلد والحبس على العامل الزراعى الأفريقى الذى يخل بالتعاقد. وبذلك هوى الأفريقيون إلى مرتبة الخدم وكذلك نص القانون على الأمور الآتية:

١- على كل أفريقى يعمل فى أرض المالك الأوروبى أن يقدم له ١٨٠ يوما شبه مجانى فى السنة، كان الأخير يوزعها على أيام السنة حتى يحتفظ بالأفريقى فى الزراعة باستمرار.

٢- عليه أن يأتى معه بأسرته حتى يمكن إبقاء الزوجة والأطفال رهائن إذا هرب (وكان أجر الأسرة الأسبوعى فى ذلك الحين عشر شلنات).

٣- لا يجوز لأى أفريقى ترك العمل بغير إذن.

٤- إذا انتقلت الأرض إلى يد مالك جديد انتقل معها - بالتالى - العمال الأفريقيون.

وفى خريف عام ١٩٢٩ بدأ الكساد العالمى الكبير وكان وقعه شديداً على الاتحاد حيث هبطت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة النصف فى الذرة والربع بالنسبة إلى القمح، وكان التأثير أعنف فى المناطق التى يقيم فيها الأوروبيون وهلك مئات الألوف من الجوع وتدهور ثمن الماس وأصيبت الصناعة بضربة شديدة أدت إلى تعطل الألوف من العمال، وهنا نشبت معركة عنيفة، أراد رجال الحزب الوطنى الإبقاء على «عيار الذهب» تأكيدًا لاستقلالهم عن انجلترا فى السياسة المالية، ولأنهم اعتقدوا أن الخروج عليها - وبلادهم أول منتج للذهب - سوف يؤثر فى

أسعاره مستقبلاً، كما أن تحول انجلترا كلف المصدرين من أهل الاتحاد خسائر حوالى ٢٠٪ من قيمة أرصدتهم فى لندن ولكن حزب جنوب أفريقيا نظر إلى المسألة نظرة عملية خاصة، وقد اشتد بالناس الذعر حتى بلغت قيمة المسحوبات من البنوك بالعملة الذهبية ثلاثة ملايين من الجنيهات خلال خمسة أيام واضطرت الحكومة إلى وقف الدفع بالذهب وأراد هرتزوج التوفيق بين الآراء المتعارضة، كما طالب البعض بتأليف وزارة قومية فأحرز نجاحًا ساحقًا فى الانتخابات التالية ثم قررت الحكومة نبذ عيار الذهب. وبدأ الرواج يعود إلى البلاد.

وكان الدكتور مالان معارضًا فى ذلك الائتلاف، وفى سنة ١٩٢٤ انشق وألف ما أطلق عليه اسم «الحزب الوطنى المتطهر» أى المتطهر من العناصر غير الأفريكانية وكوّن هرتزوج وسمطس الحزب المتحد بزعامة الأول، وهكذا دب الشقاق فى الأفريكانية للمرة الثانية. إلا أن الائتلاف سرعان ما تحطم عند نشوب الحرب العالمية الثانية بسبب رغبة هرتزوج البقاء على الحياد المشوب بالعطف بينما رأى سمطس الانضمام إلى الحلفاء وانتصر رأيه وشكل الوزارة، وكان أنصار مالان من مؤيدى الحياد أملاً فى أن يترتب على انتصار ألمانيا انفصال الاتحاد عن بريطانيا، كما أنهم تأثروا بالانتصارات الأولية التى أحرزتها ألمانيا وقالوا بضرورة توليهم الحكم حتى يتسنى لهم الوصول إلى تسوية مناسبة عند انتهاء الحرب. وإذ تحطم الائتلاف عاد هرتزوج ومالان إلى العمل سويًا واتفقا على تكوين «الحزب الوطنى المتحد» من جديد ولكن سرعان ما انفصل الرجلان وكون هرتزوج الحزب الأفريكانى وتولى رئاسته الدكتور هافتجا بعد وفاة هرتزوج والذى أصبح وزيراً للمالية فى وزارة مالان فيما بعد، أما حزب سمطس المتحد فقد نجح فى انتخابات عام ١٩٤٣ ،وظل فى الحكم حتى عام ١٩٤٨ .

وشهدت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية نذيرا خطيراً بالنسبة إلى المستقبل إذ ظهر على مسرح السياسة فى الاتحاد عامل جديد، ذلك أن الجيل الأخير رأى زيادة كبيرة مرغوبًا فيها فى عدد المدارس والكليات، ونظراً لوجودها بصفة خاصة فى المناطق التى تغلب عليها اللغة الأفريكانية فإنها ملأى بهيئات تدريس تنتمى إلى

العهد الجديد، ولكن الشباب الذى تخرج فى هذه المعاهد وبخاصة فى الكليات الجامعية التى تغلب عليها اللغة الأفريكانية لم يجد المستوى المناسب لافتقاره إلى المواهب التى تؤهله لممارسة التجارة أو الصناعة وربما كذلك إلى الرغبة أو الوسيلة للعودة إلى الأرض، وكانت النتيجة تضخمًا فى عدد الموظفين والمدرسين والمحامين وهى المهن الثلاث التى هرع إليها الخريجون الذين أحسوا بالخيبة والإخفاق أن يوضعوا فى مراكز غير مثمرة وبذلك تكوَّن منهم جمع خطير أشبه ببروليتاريا من ذوى المعاطف السوداء. وهى بروليتاريا كانت - كما فى أى مكان آخر - تربة خصيبة للمبادئ الفاشية، وهذا الاتجاه كان معاديًا للديمقراطية كما كان معاديا لغير الأوروبيين، وثمة قوة أخرى كان لها أثرها فى الموقف فى اتحاد جنوب أفريقيا وفى تقوية الاتجاهات المعادية للأفريقيين والملونيين وهى تأخر تطور البلاد الاقتصادى وكان ذلك يعنى اضطرار الأفريكان إلى مواجهة أصعب عمليات إعادة التوازن المعروفة فى العالم باسم الانقلاب الصناعى، وحتى بالنسبة إلى الأرض ذاتها وجد الإنتاج - من أجل أسواق مناطق التعدين - صعابًا خاصة، فارتفعت أثمان الأرض وبدأ الملاك يواجهون صعوبة البقاء فى ظل الظروف المتنافسة بسبب استخدامهم للأساليب القديمة، وأفلس عدد كبير من أصحاب الأراضى ولكن الأهم من هذا أن الثورة الزراعية بعد أن بدأت، ترتب عليها أن فقد عدد كبير من الأوروبيين مورد الرزق فتدفقوا على المدن، حيث اصطدموا بالأجور المنخفضة التى يتقاضاها الأفريقيون، هذه الفئة التى قدر عددها فى عشية الحرب العالمية الثانية بنحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص وهى التى يطلق عليها أفرادها اسم «البيض الفقراء»، لقد قبلوا أدنى وأحط الأعمال وهبط مستوى معيشتهم وتدهورت أخلاقهم وأصبحوا من العناصر التى أقلقت بال الحكومات المتعاقبة التى حاولت مساعدتهم عن طريق فرض أجور أعلى مما يستحقون بالرغم من اعتراض رجال الصناعة. هؤلاء «البيض الفقراء» ظنوا أن الحل الوحيد لمشكلتهم إنما يكون بتشديد القيود على الأفريقيين وإبعادهم كلية عن العمل فى المناجم والصناعات، وبذلك كانوا من أشد المؤيدين للسياسة العنصرية التى تبناها الحزب الوطنى، ولقد أخطأ أولئك البيض فى نظرتهم

ولو كانت لهم قيادة واعية لأدركوا أن مصالحهم متماثلة مع مصالح الأفريقيين وأن سوء حالة الفريقين مرده الحقيـقى حرص المصالح الكبيرة على جنى أكبر الأرباح، وأن العامل الأفريقى وزميله الأبيض الفـقير فى وضع متماثل يفرضـه عليهما نظام اقتصـادى احتكارى، ومنطق المصلحة المشـتركة يقضى باتفـاقهما وتعاونـهما، ولو تحقق ذلك لأمكن تجنب الكثـير من الشرور التى أصابت الأفـريقيين دون أن تؤدى إلى تحسين حالة «البيض الفقراء».

وشهدت الفترة الـواقعة بين الحربين العالميتين تقدما واضـحا فى الصناعة فارتفع عـدد المنشآت الصناعـية من ٢٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ وحـدة وزاد الإنتاج أربع مـرات وتضاعفت الصـادرات والواردات، كما زادت شبكة الخطوط الحديـدية بنسبة الربع وجاءت الحرب العالميـة الثانية فأدت إلى زيادة التصنيع واشتـدت حاجة الصناعات إلى الأيدى العاملة وتدفق الألوف من الأفريقـيين على المدن بالرغم من القيود التى يتعرضون لها واشتدت منافستهم للبيض.

بدء الحركة الوطنية فى صفوف الأفريقيين:

بالرغم من السيـاسة التعسـفية التى سارت عليـها حكومة الاتحاد، فـإن الفترة الواقعة بين مولد اتحـاد جنوب أفريقيا ونشوب الحرب العالمية الثـانية شهدت التطور الرسمى للحركة الوطنية فى صفوف الأفريقيين، حيث كان قانون الأراضى الصادر عام ١٩١٣ صدمه عنيفـة لهم وكان رد الفعل تكوين «المؤتمر الوطنى الأفريقى» فى السنة ذاتها، وفى السنة التالية أرسل المؤتمر وفـداً إلى لندن لطلب مساعدة الحكومة البريطانية ولكنها أوضحت لهم أنها لا تستطيع عمل شىء لأن الاتحاد دولة مستقلة ذات سيادة وأصاب المصير نفسه وفداً آخر سافر عام ١٩١٩.

وبدأ المؤتمر ينظم صـفوفه وتدفق عليـه الأهلون بسرعـة وبأعداد كبـيرة، ولكن القيادة - وهى تمثـل نوعًا من البورجوازية الصغـيرة - سرعان ما هـوجمت بسبب عدم التجـائها إلى العمل المباشر، وفى هذه الآونة أنشـأ «كليمنت كاد الى»، وهو من أبناء كـينيا، منظمـة ذات طابع كـفاحى عـرفت باسم «نقابة عـمال الصناعـة والتجارة» فكانت أول نقابة من الأفريقيين فى الاتحاد.

ولكن دب التنافس وقامت منظمات أخرى، ولذلك حين تقدم هرتزوج بمشروعات القوانين - بعد نجاحه فى انتخابات عام ١٩٢٩- لم تكن أمامه مقاومة منظمة تقف فى وجهه، وهنا وجه «جايافا» - من زعماء المؤتمر - الدعوة إلى اجتماع عاجل فى بلومفنتين (ديسمبر عام ١٩٣٥) وأسفر الاجتماع عن تكوين «مؤتمر جميع الأفريقيين» الذى أصبح الجبهة التى تمثل شعب البانتو.

وعمل المؤتمر على أن تتعاون معه جميع العناصر الملونة فبدأ يكون تنظيما جديداً يهدف إلى:

١- حق كل مواطن من الذكور والإناث بلغ سن الحادية والعشرين من العمر فى التصويت وترشيح نفسه للبرلمان وغيره من الهيئات التمثيلية.

٢- تقرير التعليم الإجبارى لجميع الأطفال الأفارقة حتى السادسة عشرة.

٣- عدم الاعتداء على شخص الفرد وبيته وحياته الخاصة.

٤- حرية إبداء الرأى وحرية الصحافة وحق تكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات.

٥- حرية التنقل واحتراف أية مهنة أو حرفة.

٦- المساواة التامة فى الحقوق دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس.

٧- إعادة النظر فى مسألة الأرض والقانون الجنائى ونظام الضرائب وتشريعات العمل على ضوء المبادئ السابقة.

غير أن محاولة توحيد الجهود لم تنجح، إذ رفض التعاون معه الحزب الممثل للهنود الذى كانت تسيطر عليه البورجوازية الهندية التى خيل لها أن موقف المعارضة الذى تتخذه قد يفلح فى حصولها على بعض الامتيازات من الأغلبية الأفريكانية، وهكذا وقعت فى الخطأ الذى ارتكبه البيض الفقراء والملونون، فلم تدرك هذه البورجوازية الهندية أن مصالح الملونين متماثلة وأن الافريكانز يعنيهم تفرق كلمة غير الأوروبيين، وقد أثبتت الأحداث فى السنوات التالية خطأ الحزب الهندى وكلفه ذلك غاليًا.

الأحزاب السياسية والتفرقة العنصرية

كانت السلطة السياسية تتركز بأكملها فى جنوبى أفريقيا فى أيدى الجنس الأبيض. ويستثنى من ذلك تمثيل الأفريقيين فى مجلس الشيوخ بواسطة أربعة من الأوروبيين، وفى مجلس النواب بواسطة ثلاثة من الأوروبيين يقوم الأفريقيون بانتخابهم، ويمثل الملونون أربعة من الأوروبيين يقومون هم أيضًا بانتخابهم، وفى وقت ما كان الأفريقيون والملونون الذين تنطبق عليهم شروط الانتخاب فى مقاطعة «الكاب» مدرجين فى القائمة العامة، وكانوا يصوتون مثل أى فرد آخر، عدا النواب المنتخبين الذين يجب أن يكونوا من البيض ولكن الجنرال سمطس وحزبه المتحد قد تمكن فى عام ١٩٢٦ بمساعدة الحزب الوطنى الذى يرأسه (مالان) من الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لعزل الناخبين الأفريقيين فى قائمة منفصلة. وفى عام ١٩٥٦ حصل المستر «ستريجدوم» وحزبه الوطنى على أغلبية الثلثين وذلك بزيادة مقاعد مجلس الشيوخ ومن ثم فقد عزلوا الناخبين الملونين جانبًا.

وعلى هذا فإننا نجد أن السكان البيض فى جنوبى أفريقيا وجنوب غربى أفريقيا كان يمثلهم فى البرلمان ١٥٦ عضواً فى حين يمثل السكان غير البيض سبعة أعضاء وفى مجلس الشيوخ يمثل الفئتين ٥٨ عضواً.

ولا يمثل الهنود فى البرلمان على الإطلاق. وفى عام ١٩٤٦ منح «الجنرال سمسطس» وحزبه المتحد الهنود تمثيلاً رمزيًا، مثل الذى منح للافريقيين والملونين، وذلك تعويضًا لهم عن القيود التى فرضت على أراضيهم ومتلكاتهم الخاصة، ولكن الدكتور مالان وحزبه الوطنى ألغى هذا الحق عندما أمسك زمام السلطة فى عام ١٩٤٨ قبل أن يباشر الهنود هذا الحق والذى يشك فى أن الهنود كانوا يستعملونه.

لقد كان الوطنيون ينظرون دائمًا إلى السكان الهنود كغرباء عنهم أو دخلاء عليهم، وكانوا يعمدون إلى عزلهم بشدة على أمل أن يحملهم ذلك على الرجوع

إلى الهند، وقد تولدت الأغلبية الساحقة للهنود فى جنوبى أفـريقيا كنتيجة للجهود المشتـركة التى قـام بها أصـحاب مـزارع قصب السكر وحكومـة ناتال فى النصف الأخير من القرن الماضى لإحضار أسلافهم.

وكذلك لم تمثل المرأة الملونة فى مقاطعة الكاب وكل الملونين من الرجال والنساء فى مقاطعة الترانسفال وأورانج الحرة.

هذا هو الوضع الذى كان قائمًـا باختصار، فمن بـين ٢٥٢ نائبًا نجد ١١ يمثلون الأفريقيين؛ سبعة لمجـلس النواب، وأربعة لمجلس الشيوخ، وهؤلاء أيضًا يجب أن يكونوا من البيض وحتى هؤلاء النواب ليسوا فى مـأمن، فمن المحتمل أن تستغنى الحكومة عند تطبيقـها سياسة الحكم المحلى عن النواب الوطنيين السبعـة جميعهم، وقد عبرت الجهات العليا عن رغبتها بذلك.

ومما يدعـو إلى الدهشة والتـساؤل هو: هل هؤلاء النواب الملونون الأربعـة فى مـأمن إذا أحرزت التـفرقـة بالنسبـة للسكان الملونين أى تقـدم؟ إذ ربما تكون لهم سلطتهم الخاصة فى يوم ما ولا سيما وقد كانت لهم إدارة لشئون الملونين من قبل، فضلاً عن ذلك فكثير من البيض فى جـنوبى أفريقيا لا يرون من المحتمل أن يمسك أربعة من النواب الملونين بميزان القوة فى مـجلس النواب ومن الممكن أن نعتبر إذن أن برلمان جنوبى أفـريقيا سـوف يضم النواب البيض فى يوم مـا. والذين يمثلون السكان وحدهم. ذلك هو اتجاه السياسة المعاصرة إن لم يكن هدفها.

وكيفما يكون الأمر فإن عدداً كبيراً من البيض فى جنوبى أفريقيا يدركون أن هذا الوضع غير مستقر، ويسعى الحزبان الرئيسيان إلى تثبيت هذا الوضع بشتى الطرق. والآن لنستعرض - باختصار - سياستهما:

لقد تبنى «الأفـريكانيون» سياسـتين على الأقل ويتصرفان على افـتراض أنه من المستبعد كليةً وإلى الأبد، أن يتساوى البيض وغير البيض فى الحقوق داخل المجتمع نفسه، ومن ثم فإنهـم يتأرجحون بين سياستين: الأولى: وتسـمى «النمو المنفصل» أى ضمان المساواة بوساطة استئثارهم كلية بمناطق منفصلة خاصة بهم، ويحمل لواء هذه السياسة المثاليون والمثقفون. والأخرى: وتسمى «باسكاب» وهى تعنى بوضوح

سيـادة الأبيض، ويرى مؤيدو هذه السـياسة أن الـعزلة الإقليمـية غـير ممكنة وأن حضارة البيض سوف تعيش فـقط إذا ما حاربوا من أجلها، وفى الوقت نفسه يؤيد عدد كبيـر من الوطنيين قوانين «الباسكاب» لأنهم يعتبرونهـا خطوة بعيدة المُنال فى طريق العزلة الإقليمية وتراها بعض السلطات هدفًـا من المحتمل عدم الوصول إليه بعد مائة عـام أو ما يزيد، ومن ثم يعيش كثيـر من الوطنيين فى عالمين: السكوت على الظلم فى هذا العالم الموجود حتى يكون هناك عدل فى العالم الآخر الذى لم يظهر بعد إلى الوجود.

والحزب الثـانى الكبير هو الحـزب المتحد، الذى حـصل فى ١٦ من أبريل عام ١٩٥٨ على نصف أصـوات القطر وعلى ثلث المقـاعـد فقط، ويمثل هذا الحـزب الغالبـة العظمى من الناطقين باللغة الإنجليزية، وجـزء قليل من الأفريكانيين الذين يرثون تقاليد «بوتا» و«سمطس» القديمة عن التعاون والوفاق، ومن الممكن أيضًا أن يقال عن هذا الحزب بأنه يتبع سياستين لا تتفـقان تمامًا. ومع ذلك فإنهما يندمجان فى سياسة واحدة «فى ميثاق خـماسى» هى التفرقة مع العدالة. وهو حزب دينى، سفـسطائى يؤمن بالقرارات النوعـية، ويؤمن بالقـبول (الواقعى) لـلوضع الحالى، والتكيف مع الأحداث بشكـل تقدمى ومن ثم ففى استـطاعة زعمائه أن يتـصوروا أنفسهم كزعماء للقارة الأفريقية فى الوقت الذى يفتقرون فيه إلى الارتباط السياسى والاجتماعى بالأفريقيين فى بلدهم.

وهناك حزب صغيـر توارى فى انتخابات عام ١٩٥٨ وهو حزب العـمال المتحد وقد سحق زعيما هذا الحزب وهما المسـتر الكس هيمل وروز ليوفيل مرشح بيونى حيث يتسمان بالشـجاعة والتقدمية لأنهما قررا عدم الانـضمام إلى الحزب المتحد. وتبين الأصـوات التى حصـل عليهـا كل من الرجلين المسـتـر هيمل ٩٧٤ صـوتًا والمستر لوفيل ٦٩٦ صوتًا، حقيـقتين هامتين: أولاهما: أن ناخب الحزب المتحد لا يؤيد الأفكار التقدمية، وأخراهما: قلة عدد الناخبين التقدميين من البيض. وإذا ما قارنا مـجموع الأصـوات التى حصل عليـها رجلا حـزب العمال بما حـصل عليه زعمـاء حزب الأحرار فى أقـاليم الأورانج وجدنا أن عدد نـاخبيـهم يصل إلى ما يقرب من ١١,٠٠٠ فرد، ولكن ثمـة حقيقة مهـمة يجب أن نذكرها هى أن هذه

هى المرة الأولى منذ الوحدة (١٩١٠) التى وضعت فيها الأفكار الحرة والتقدمية أمام الناخبين، وفى هذه الفترة توارى العمال. لقد كان ذلك أمر لا مفر منه؛ فأعضاء الحزب كانوا من البيض كلهم فى حين كان كل العمال من السود تقريبًا.

وبينما توارى حزب العمال ظهر حزب الأحرار فى هذه الفترة، واليوم نجد أن حزب الأحرار هو أقل الأحزاب تأثرًا بالنجاح الساحق الذى يحرزه الحزب الوطنى فى الانتخابات، فهو لا يتوقع أى تحسن فى الموقف وهو يعتبر أن الوطنية والحرية هى المسألة الحقيقية المطروحة أمام الناخب الأبيض.

والحزب لا يتوقع أى تأييد ملحوظ من الناخبين، ذلك لأنه يناضل من أجل مجتمع مشترك تتكافأ فيه الفرص للجميع وهو هدف لم يكن ليقبله كثير من البيض فى جنوب أفريقيا آنذاك لأنهم يرتعدون خوفا من أن يكتسح الوطنيون الرجل الأبيض أو يطردوه.

ولكن سيقبل الناخبون هدف هذا الحزب فى وقت ما مهما طال الزمن. وهل يعد البيض فى جنوبى أفريقيا أنفسهم لدخول معقل الحزب الوطنى، حيث تدور المعركة التى ستؤدى بهم إلى الموت؟ وهل هناك أى أمل للأحرار من أجل مجتمع مشترك يعمل فيه الجميع؟ مجتمع يكفل حرية الفرد وحكم القانون، وهل سيبدل حكم القانون الجنس الأبيض بحكم الجنس الأسود وإذا ما حدث ذلك فهل سيأخذ الأسود بالثأر؟؟ وهل سيكون الجنس الأسود نظرًا لعدم خوفه من أن يكتسح أعدل مع الجنس الأبيض عما كان عليه الجنس الأبيض معه؟ هذه الأسئلة سيجيب عنها المستقبل.

وكان المستقبل أقرب مما توقع الجميع؛ فقد أفرج عن نلسن مانديلا الزعيم الروحى للسود عام ١٩٩٢ وأوتى دى كليرك الأبيض رئيس الوزراء الشجاعة والحكمة وبعد النظر وسمح بالقضاء على التفرقة العنصرية، وكانت أول انتخابات عام ١٩٩٤ تساوى فيها الرجل الأبيض بالرجل الأسود، وطبعًا كانت الأغلبية من نصيب السود.

يقظة الأفريكانيين:

كانت هناك - بعد الحرب التى دارت بين البوير والإنجليز- فترة من البناء النشطة قام فيها حاكم المستعمرتين الجديدتين اللورد ملنر بدو بارز يستحق الإعجاب.

ولكنه كان مستبداً وقد وضع نصب عينيه تطبيق فكرة مستحيلة.

وهذه الفكرة السخيفة هى أنجلزة البوير، أى إكسابهم الصفات الإنجليزية. ولحسن الحظ كان هناك رجال عقلاء فى بريطانيا وجنوب أفريقيا فى ذلك الوقت، ففى عام ١٩٠٥ أمسك كامبل باترمان وحزب الأحرار بمقاليد السلطة فى بريطانيا، وفى عالم ١٩٠٦ أرجع الحكم الذاتى إلى إقليم الترانسفال، وفى عام ١٩٠٧ أرجعه إلى مستعمرة نهر الأورانج، وكان الجنرال لويس بوتا هو أول رئيس للوزراء فى إقليم الترانسفال والجنرال سمطس نائبًا له، وكلاهما من البوير، وكان أول رئيس للوزراء فى مستعمرة أورانج الحرة هو إبراهام فيشر وكان الجنرال هرتزوج البويرى نائبًا له، وكانت اللغة الإنجليزية هى اللغة الرسمية، أما الهولندية فمن الممكن استعمالها فى المحادثات، وكان حق التصويت قاصراً على البالغين من الأوروبيين الذكور فى هاتين المستعمرتين.

لقد ميزت الأحداث نهاية الإمبريالية البريطانية، وكذلك فقد ميزت النهاية المقتربة للعصر الاستعمارى وبداية عصر التحرر والمتاعب، الذى لم يصل إلى نهايته إلا فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين.

وفى عام ١٩١٠ كونت هذه المستعمرات الأربع اتحاد جنوبى أفريقيا، وكان الجنرال لويس يوتا هو أول رئيس للوزراء وظهرت فى الأفق روح الوفاق العنصرى، وتساوت اللغتان الإنجليزية والهولندية، وعمت القطر موجة من التفاؤل، وكان فى رأس الرجاء الصالح الذى حصل على الحكم الذاتى فى عام ١٨٥٣ - حق الانتخاب لكل الفئات على أساس غير عنصرى بضعة ألوف من ناخبى الكاب الملونين والأفريقيين. كان هذا الحق مصونًا ولكنه لم يكن ليمتد إلى مقاطعات الاتحاد الثلاث الأخرى، وزيادة على ذلك كان من الممكن تغيير ذلك بواسطة أغلبية الثلثين لكل من المجلسين معًا، ولم تكن هذه الظروف مصونة عن

طريق تدخل الحكومة البريطانية كما يفترض كثير من المواطنين الأفريكانيين اليوم، ولكن عن طريق ممثلى مستعمرة الكاب أنفسهم، ولقد اتفقت المستعمرات الأربع على أنه مهما كانت الحقوق الانتخابية لغير البيض فلا يمكن انتخاب أى شخص غير أبيض لأى من مجلسى البرلمان.

ولكن بالرغم من الحديث الكثير عن الأخوة والوفاق بين أجناس البيض، فقد كانت هناك أعداد كبيرة من الوطنيين الأفريكانيين لم يكن لها شأن بذلك. لقد رحبوا باعتراف الهولنديين، ولكنهم كانوا يريدون أكثر من اعتراف الأفريكانيين، وقد كانوا أمناء على كل شيء يخصهم لأنهم يعرفون مخاطر أى ثقافة أجنبية؛ لأنه لم يكن هناك أفريكانيون فى الكاب فقد أصبحوا أكثر إنجليزية من الإنجليز أنفسهم زيادة على ذلك فقد أصروا على تعليم أولادهم فى مدارس أفريكانية متوسطة، وأقاموا جامعات أفريكانية متوسطة للشباب من الرجال والنساء.

لقد عملت القومية الأفريكانية بشجاعة وصراحة من أجل التفوق السياسى، وبعد كل ذلك فقد زاد عدد الأفريكانيين على هؤلاء الذين ينطقون اللغة الإنجليزية فى جنوبى أفريقيا؛ وبدأت الأفكار والتمنيات تدور فى خلدهم إذا ما أمكن جعلهم وطنيين فحسب وإذا ما أمكنهم استعمال الحق الذى قدم لهم بنجاح، ثم إذا ما أمكنهم إعادة بناء مجتمعهم الخاص بدلاً من أن يخدعوا بالكلمات البراقة، عندئذ سوف لا يحصلون فى يوم ما على جمهورياتهم القديمة وحدها، لكن كان من الممكن أن يقيموا جمهورية جنوبى أفريقيا الجديدة وكانت سوف تنتصر الأفريكانية، وسوف يصبح جنوبى أفريقيا بحق ملكًا لهؤلاء الذين عانوا المتاعب كثيراً من أجله. لقد عزم الأفريكانز على إنجاز هذه المهمة، ففى عام ١٩١٢ انشق الجنرال هرتزوج على الجنرال بوتا، وكون الحزب الوطنى الذى كان صغيراً، وفى عام ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى وزج الجنرال بوتا بجنوب أفريقيا فى الحرب، إلى جانب بريطانيا، ولكن كثيراً من رجال جنوب أفريقيا الذين يتحدثون الأفريكانية لم يكن لهم ما يعنيهم فى حرب يخوضها «الإنجليز» وقد ثار بعضهم وأعدم أحدهم ويدعى «جويس فورى» واعتبر خائنا. وانضم هو أيضًا إلى قائمة

شهداء «سلاجترنك» وذلك لمعارضة الوقوف بجانب الحلفاء.

وفى عام ١٩٢٤ أمسك الأفريكان بمقاليد الحكم تحت قيادة الجنرال هرتزوج، وبمساعدة حزب العمال الصغير الذى كان معظم أفراده ينطقون الإنجليزية إلى درجة كبيرة. وكان من قراراتهم الأولى مساواة الأفريكانية بالإنجليزية. وثمة مهمة أخرى هى التخلص من علم الاتحاد الكريه، وتصميم علم خاص بهم، وقد عارض سكان جنوبى أفريقيا الذين ينطقون الإنجليزية ذلك بصرامة، ثم أسفر الاتفاق عن العلم الذى ظل حتى عام ١٩٩٢ وهو علم الأورانج الذى يوجد على الجزء الأوسط منه ثلاثة أعلام صغيرة - هى صورة طبق الأصل لعلم الاتحاد وعلمى الجمهوريتين. وقد وصفها الدكتور مالان «بالقشرة» التى لا تفتأ أن تسقط فى يوم ما.

وقد وقع حادث مهم آخر عندما وافق البرلمان البريطانى على دستور وستمنستر فى عام ١٩٣١ والذى أقر المساواة المطلقة بين كل المستعمرات التى توجد داخل إطار الكومنولث والتى كانت ترتبط بولائها المشترك للتاج فقط. ومن ثم فقد أصبح جنوبى أفريقيا ندا لبريطانيا.

وقد استراح هؤلاء الناطقون باللغة الإنجليزية والذين أيدوا سمطس بكل قواهم بعد موت بوتا، عندما اتحد هرتزوج وسمطس فى عام ١٩٣٣ لتكوين الحزب المتحد، ولكن نفراً قليلاً من الوطنيين انفصل مرة أخرى تحت قيادة الدكتور مالان هذه المرة.

وفى عام ١٩٣٦ حصل هرتزوج فى جلسة مشتركة للبرلمان على أغلبية الثلثين اللازمة لتحويل كل الناخبين الأفريقيين إلى قائمة منفصلة، وقد عارض هذا التغيير ١١ نائبًا من ١٩٠ وكان يقودهم هوفماير.

وفى عام ١٩٣٩ وقعت الحرب العالمية الثانية واتسعت هوة الخلاف بين هرتزوج وسمطس، ولكن سمطس الذى حصل على الأغلبية بفارق ثلاثة عشر صوتًا قاد جنوب أفريقيا مرة أخرى إلى حرب فى صف بريطانيا العظمى، وقد اتحد هرتزوج مرة أخرى مع مالان والوطنيين، ولكنه ما لبث أن مات بعد ذلك، والواقع لم يكن

هناك أى تمرد وانضم كثير من الأفريكانيين إلى جانب إنجلترا وانصب عمل الهولنديين حول إصلاح الكنائس لكن يد الإصلاح لم تمتد إلى ثقافة المجتمع الأفريكانى. ومدارس المرحلة المتوسطة الأفريكانية وجامعات ستيلينبوشن وبلومفونتين وبوتشيفستروم، وبريتوريا حيث ظلت على حالها من التأخر.

وبعد خروج الحلفاء منتصرين فى الحرب العالمية الثانية، اعتبر سمطس ذلك نصراً له ولحزبه المتحد ولكنه مع ذلك هزم فى انتخابات سنة ١٩٤٨ أمام الدكتور مالان وحزبه الوطني وكانت هذه هى أول حكومة فى جنوب أفريقيا كل أعضائها من الأفريكانيين فقط، وقد حصلت على معظم المقاعد.

وقد أتى الوطنيون إلى الحكم فى النهاية على أكتاف الأفريكانيين، ولم يحدث فى تاريخ جمهرة الأفريكانيين الطويل أن فكروا بعقل رجل واحد، وبعد أربعين عامًا من الاتحاد قل فيها العراك والحرب والعنف لم يكن الانقسام واضحًا بين من ينطقون باللغة الإنجليزية وبين من ينطقون باللغة الأفريكانية من جنوبى أفريقيا مثلما حدث بعد ذلك.

لقد أتى الوطنيون إلى الحكم لأنهم وعدوا بحل مشكلات الاتحاد العنصرية فى حرب البوير التقليدية، والقضاء على التفرقة أو الأبارثيد أى الفصل بين الأجناس فى المدارس والجامعات والمناطق السكنية والوظائف والأعمال والقطارات والأتوبيسات والمكتبات والمنتديات.. إلخ، وأخيراً فقد أتيح للأفريكانيين فرصة لتصحيح الدورة الخاطئة التى دارها التاريخ عندما أتى البريطانيون وإرسالياتهم إلى الكاب لإعادة تأكيد سيادة الرجل الأبيض، وقد نص دستور جمهورية الترانسفال على «عدم المساواة فى الكنيسة أو الدولة».

وكان من شعارات انتخابات عام ١٩٤٨ المطالبة بالقضاء على «هوفماير» فقد كان هو الذى عارض إبعاد الناخبين الأفريقيين إلى قائمة منفصلة، كذلك عارض محاولات سمطس لتحديد إقامة الهنود فى مناطق معينة، وكان يصر دائمًا على المساواة بين كل الرجال فى الحقوق السياسية، وقد مات الرجل فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم يستطع أى رجل فى جنوب أفريقيا أن يكتشف بوضوح الخطة التى

سيسير عليها الوطنيون فى تنفيذ سياستهم وهى سياسة التفرقة العنصرية. لقد مر العام الأول بهدوء نسبيًا، وألغى التمثيل البرلمانى الذى منح حديثا للهنود، وفرضت القيود على الهجرة لأن المهاجرين كانوا ينحازون للحزب المتحد، وقد وصف مالان الأمم المتحدة بأنها تهدد الاستقلال والحرية، وتوعد بأنه على استعداد أن يترك المنظمة عن أن يترك مقاطعة جنوب غربى أفريقيا الواقعة تحت الحماية (التى كانت مستعمرة ألمانية آنذاك) لإشراف الأمم المتحدة.

وقد صرح اللفتنانت ستريجدوم بأن أية معارضة لسياسة التفرقة العنصرية تعتبر خيانة، وأما وزير التعليم فقد قطع المساعدات التى كانت تعطى لتغذية تلاميذ المدارس الأفريقية، وكذلك فقد أظهرت الحكومة بوضوح نواياها السيئة تجاه نقابات العمال المشتركة.

وفى عام ١٩٤٩ صدر قرار بمنع الزواج المختلط وأغلقت الحكومة إحدى وعشرين مدينة فى وجه الأفريقيين الذين يبحثون عن عمل. وفى عام ١٩٥٠ صدر قرار تسجيل السكان، وقد أدخل ذلك نظامًا للتقسيم يقرر بواسطته الجنس لكل الأشخاص منذ ولادتهم وإلى الأبد، وكان هذا المعيار الذى جلب العديد من المتاعب والكوارث على السكان الأصليين.

ولقد كان قرار تسجيل السكان هذا ضروريا بالنسبة لقرارات أخرى مثل الزواج المختلط وقرار الإخلال بالآداب، والأهم من ذلك بالنسبة لقرار مناطق السكان الجديد، والذى قسم الاتحاد ككل إلى مناطق للأجناس.

لقد قال الدكتور دونجز وزير الداخلية - عند تقديم قرار مناطق السكان إلى البرلمان - إن هذا القرار يجب أن يطبق «بعدالة بالنسبة لكل المواطنين» وكان من النتائج الأولى لهذا القرار أن طرد التجار الهنود فى الترانسفال من أواسط كل المدن. وفى جوهانسبرج أبعد هؤلاء التجار إلى منطقة مكشوفة تبعد عن المدينة بعشرين ميلاً، وثمة نتيجة أخرى وهى طرد الملاك الأفريقيين من أملاكهم الثابتة التى استقروا فيها، وتقديم أماكن أخرى لهم أقل خصوبة حيث أنهم لا يستطيعون شراء الأرض. فضلاً عن ذلك، فقد أعطى القرار الحق للمراقبين البيض فى دخول

أى مسكن بالليل أو بالنهار ودون تنبيه، وقد أيد الحزب المتحد هذا القرار الجائر، ذلك لأنه كما كان يؤمن بالتكامل الاقتصادى فإنه كان يؤمن بالتفرقة الاجتماعية والسكنية التى ينفذها القانون.

وقد صدر أيضًا فى عام ١٩٥٠ قرار مناهضة الشيوعية، والذى بوساطته يستطيع الوزير أن يحكم «على أى شخص بأنه شيوعى، ويجبره على الابتعاد عن كل المنتديات والمنظمات ويمنعه من الكلام أمام الناس أو دخول مناطق معينة. ولم يكن هناك استئناف لأى من هذه الأحكام. وفى يوم العمال عقد كلٌّ من النواب الأفريقيين والهنود اجتماعًا للاحتجاج وقامت مظاهرات وقتل منهم ثمانية عشر شخصًا فى عراكهم مع البوليس، وقد كانت انتخابات جنوب غربى أفريقيا الأولى والتى أعطت للناخبين البيض تمثيلاً يعادل ثلاثة أضعاف ما فى الاتحاد - نصرًا للدكتور مالان؛ إذ أنها قدمت له أربعة مقاعد لمجلس الشيوخ وستة مقاعد لمجلس النواب أكثر من ذى قبل، وفى سبتمبر عام ١٩٥٠ مات سمطس، واستقال الدكتور جانسن من منصبه كحاكم عام، وعين الدكتور فيروورد وزيرًا للشئون الوطنية، وقدر له أن يكون أكبر داعية للتفرقة العنصرية.

وفى عام ١٩٥١ صدر قرار حكومة البانتو، والذى تخلص من متاعب المجلس النيابى الوطنى وبدأ فى خلق نظام هرمى من السلطات تحت إمرة وزير الشئون الوطنية، وفى الصراع من أجل إقصاء الناخبين الملونين من القائمة العامة، نالت الحكومة أغلبية عادية فى عملية الإقصاء وذلك على افتراض أن دستور وستمنستر قد أعفى اتحاد جنوبى أفريقيا المستقل من أى حق فى مراقبة الحماية الدستورية، وقد أكد وزير التعليم على منع المنح عن الجماعات الثقافية التى لا تلاحظ فارق اللون، وقد قررت حركة التعليم المسيحية لهذا السبب أن تستمر فى رسالتها دون مساندة الدولة، كما أصبحت جوازات السفر ملكًا للحكومة، واضطهد المئات باسم الشيوعية، وتكونت طليعة الفدائيين من الذين قاموا بالمظاهرات قبل ذلك وكان معظمهم من الخدم السابقين ومن على شاكلتهم وقد ساروا إلى مدينة الكاب وتظاهروا ضد إقصاء الناخبين الملونين، أى أنها كانت تدافع عن حقوق الملونين

ولكنها لم تكن على استعداد للتفاهم معهم.

وفى عام ١٩٥٢ أدخل الدكتور فيروورد قرار سلطات البانتو المدنية والذى بوساطته كان يأمل فى أن يفرق بين الأفريقيين ويحكمهم، وقد نقضت محكمة الاستئناف التمثيل المنفصل لقرار الناخبين، ومن ثم فقد ضمنت الحكومة تمرير المحكمة العليا لقرار مجلسى البرلمان، وجعلت البرلمان محكمة استئنافية ذا منزلة أعلى من المحكمة الموجودة فى بلومفونتين.

ومن الحوادث التى تدعو إلى الانتباه بدء حركة المقاومة، حيث خالف ألوف من المتطوعين غير البيض قوانين التفرقة وانضم إليهم بعد ذلك «باتريك دونكان» ابن عم «باتريك دونكان» الراحل، أول مواطن فى جنوب أفريقيا - عين حاكمًا عامًا.

وقد نقضت المحكمة البرلمانية العليا حكم المحكمة العليا، وساندها فى ذلك قرار محكمة الاستئناف. وقد شوهت حركة المقاومة بمظاهرات قامت فى بورت اليزابيث وشرقى لندن، قتل فيها كثير من الأوربيين، وقد تبرأ الزعماء من المتظاهرين ولكن كثيرًا من الناس آمنوا بأن مقاومتهم قد فتحت الباب أمام العناصر التى لا تعترف بالقانون. وقد تكون مجلس الديمقراطيين البيض فى نفس العام وهو تنظيم راديكالى يعارض سياسة التفرقة بثبات، ويعمل على التعاون بشكل وثيق مع الأفريقيين والهنود وهكذا انتهى هذا العام (١٩٥٢) المملوء بالمتاعب.

وفى عام ١٩٥٣ أقر البرلمان قرار الأمن العام، الذى قدمه تسعة من المنشقين وأيده الحزب المتحد، وكذلك مرر قرار تعديل قانون الإجرام لكى يعوق حركة المقاومة، وهذا القانون يقضى بعقوبات تعادل ٣٠٠ جنيه استرلينى غرامة والسجن ثلاث سنوات، والجلد لمن يعترضون على القانون، وقد أدى ذلك إلى انتهاء حركة المقاومة وحرم كثيرون من زعمائها حقوقهم المدنية منهم الرئيس السابق ليتولى الرئيس العام للمجلس الأعلى للاتحاد الأفريقى الوطنى.

وفى الانتخابات العامة، حصل الوطنيون على تسعة مقاعد جديدة، ولو أن عدد أصواتهم ما زال أقل، وأدى هذا إلى تكوين حزب ليحل محل رابطة

الأحرار، ولم يشترط الحزب أى لون بالنسبة لأعضائه، وكذلك عارض الحزب كل قوانين التفرقة، وقد ظهر الحزب الاتحادى إلى حيز الوجود وأعلن عن معارضته للجمهورية وتأييده للنظام الفيدرالى، وقد نجح حزب المؤتمر الأفريقى فى ضم ألوف الأفريقيين إلى صفوفه أثناء المقاومة التى نظمها عام ١٩٥٢، وبلغ مجموع أعضائه نحو ٣٠٠,٠٠٠ عضو كما امتدت تنظيماته إلى أعماق الريف عقب أحداث عام ١٩٥٢ التى وقعت فى «بورت اليزابيث وايست لندن وكيميرلى» بسبب الأعمال البوليسية، حيث قامت الحكومة بفرض عقوبات مشددة على كل من يشترك فى حملة المقاومة السلبية فقضت عليها.

وقد أشرنا إلى أن حملة المقاومة السلبية التى نظمت عام ١٩٥٢ كانت تهدف إلى إلغاء قوانين أخرى غير قانون بطاقات المرور وهي:

١ - قانون المناطق الذى صدر عام ١٩٥٠ والذى حرم على غير البيض الإقامة فى بعض المناطق.

٢ - قانون مكافحة الشيوعية الذى صدر عام ١٩٥٠ ووضع تعريفًا واسعًا للشيوعية يسمح بتطبيقه على كل من يحاول إجراء أى تغيير سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى فى الاتحاد.

٣ - القانون الخاص بحرية الرعى: فقد أصدرت الحكومة قانونًا يحدد أماكن خاصة لرعى الماشية خوفًا من زيادة عدد المواشى التى يمتلكها الأفريقيون ويستخدمونها فى توثيق عقود الزواج (كمهر) مما يترتب عليه مطالبة الأفريقيين بمزيد من الأراضى.

٤ - قانون سلطات البانتو الذى صدر عام ١٩٥١ والخاص بوضع نظام إدارى يطبق على القبائل فى ١٢٪ من مساحة أراضى جنوب أفريقيا المخصصة لإسكان الأفريقيين.

وفى «بريتوريا» يزيد عدد الأفريقيين على عدد الأوربيين، ويعيش فى مزارع البيض أكثر من ٢٠,٠٠٠ أفريقى، وقد وضع قانون لتنظيم هجرة العمال بغرض توفير العمال اللازمين للعمل فى المناجم والخدمات المنزلية، وبمقتضى هذا القانون

يترك الرجال الأفـريقيون مناطقهم تاركين زوجاتهم وأولادهم طوال فـترة عملهم. ويسود الفقر المناطق المخصـصة للأفريقيين بسبب انخفاض كفـاية العمال الأفريقيين المختلفين وكثـافة السكان فيها (أقصى مـا يملكه الأفريقى ستة أفدنة) وكثـرة الماشية والماعز التى ترعى فى هذه المناطق، ويعتمد سكان هذه المناطق فى معاشهم على ما يحصلون عـليه من الخارج وهم يحـصلون على ثلث ما يحـتاجـون إليه من المال الكافى ليـقيم أودهم، وفى عـام ١٩٥٥ قدمت لجنة تطوير مناطق الـبانتو تـقريراً اجتماعيًـا واقتصاديًا عرف باسم تقرير «توم ليفن» اقتـرحت فيه زيادة إنتاج المناطق المحجـوزة للأفريقـيين، وذلك بخفض عـدد المزارعين وزيادة كفـايتهم مع توفـير مساحات أكبر من الأرض، وإنشاء الصناعات التحويلية والخدمات العامة لاستيعاب الأيدى العـاملـة المعطلة واقـتـرحت إنـفـاق ٢٩١,٢٠٠,٠٠٠ دولار فى برامج للسنوات العشـر وتشجيع الاستـثمارات الخـاصة فى المنطقة وقد رفـضت الحكومة الاقتراح الأخير، كما رفضت تقـييد نفسها ببرنامج طويل الأجل. وقد أيدت فكرة تطوير الصناعة على حدود هذه المناطق إلا أنها لم تخـصص سوى قدراً ضئيلاً من الأموال التى قدرتها اللجنة.

وقد انقسم الأفريقيون على أنفسهم حـول برامج البانتوستان فأيده أغلب زعماء القبـائل الذين ارتبط مصـيرهم بهذا الـقانون وبخاصـة فى «ترانسكى» فى الكاب الجنوبية لأن تجميع أراضى الأفريقيين سيـدعم مركزهم وثقتهم بالنفس، وقد أعلن أحد قادة الأفريقيين أنه من الصعب أن يقـدر المرء سلفا نتائج أى إجراء حتى الذى يكرهه ويقاومه. وهم يعارضون قانون البانتو لأنه يهدف إلى تدريبهم على احتلال مركز محدود النطاق فى مجتمع جنوب أفريقيا، وهذا يتناقض مع كل ما يناضلون من أجله، ولكن الحكومة تقول إن كل طفل أفريقى سيجد مكانًا فى المدارس، وإذا تعلم الأفـريقيـون فإنهم سـيقرأون مطبـوعات حـزب المؤتمر الأفريقى إلـى جانب مطبوعات الدعـاية الحكومية، ثم أضاف «فإذا تدرب الأفـريقيون على إدارة مناطق البانتـوستان والمصـانع التى ستنشـأ على حدود المناطق المخـصصة للأفـريقيين وإذا عملت الحكومة على نشر اللغات الأفريقية فمن المؤكد أنه سيصبح فى يدها سلاح

قوى تستطيع استخدامه فى المستقبل».

ويشعر آخرون بأن قانون توسيع التعليم الجامعى وبرامج البانتوستان ستحول دون اتصال الأفريقيين بالقوى الخارجية التى تساعدهم على احتلال المركز المناسب لهم.

وقد قال «البرت لوثيلى» زعيم حزب المؤتمر الأفريقى المعتدل (وقد اعتقل بعد حملة المقاطعة وحددت إقامته منذ صيف عام ١٩٥٩ فى منطقة ناتال لمدة خمس سنوات بمقتضى قانون الجمعيات، كما حرم عليه حضور الاجتماعات بمقتضى قانون مقاومة الشيوعية بالرغم من أنه أبعد الناس عن الشيوعية) قال فى أغسطس عام ١٩٥٩: «إنه لا يوجد مكان يتعلم فيه الأطفال إلا فى المدارس التى أنشئت طبقًا لقانون تعليم البانتو، ولا تعترف الجامعات فى الخارج بالشهادات التى تمنحها هذه المدارس، والحكومة تحرم دخول المناطق المخصصة للأفريقيين وتوجيههم وتعليمهم، إنها تريد إبقاءهم فى ظلمات الجهل وتشغيلهم فى المصانع المزمع إنشاؤها على حدود هذه المناطق بأقل الأجور، وهذه السياسة قد تدفعهم إلى الثورة والعنف حتى ولو استخدموا الحراب فقط، وإذا تركتنا الحكومة نعمل على تهذيب غرائزهم وتطويرهم أصبح من الممكن تجنب الكارثة».

والواقع أن التفرقة العنصرية تحطم يومًا بعد يوم كل الصلات بين الأفريقيين وغير الأفريقيين، وقد رحب الكثيرون بإلغاء مقاعد النواب الوطنية الثلاثة الذين يمثلون الأفريقيين وكلهم من البيض. ولكن لوثيلى وحده أحس بأنها مأساة حقيقية، وقد قال ذات مرة «لقد كانوا نوابًا ممتازين عبروا عن رغباتنا فى المساواة وأن ما نحتاج إليه فى البلاد هو المزيد من الصلات بين الشعوب المختلفة، ربما نستطيع أن نتعلم كيف يفهم أحدنا الآخر وكيف نعمل من أجل تحقيق خير الجميع».

والجناح اليسارى للحزب الديمقراطى هو الحزب الوحيد الذى تعاون مع حزب المؤتمر الأفريقى وقد طالب هذا الجناح بإعادة تنظيم المجتمع من أساسه، وقد كان هذا التعاون مثار اهتمام الحكومة وموضع تقدير أحرار جنوب أفريقيا، فقد وقف

هذا الجناح الأبيض إلى جانب حزب المؤتمر الأفريقى فى أوقات الشدة، ويعكس تعاون «لوثيلى» مع الجناح الديمقراطى وحزب المؤتمر الهندى فى جنوب أفريقيا وحزب الملونين رغبته الصادقة فى اتباع سياسة حرة لا تفرقة فيها بين جنس وآخر.

وحاول الحزب الليبرالى المنشق عن الحزب المتحد المحافظ عام ١٩٥٣ إقامة علاقات تعاون مع حزب المؤتمر الأفريقى على غرار علاقات الجناح اليسارى به، ولكن كان هناك عدة عقبات، فقد أثبتت التجارب إخلاص الجناح اليسارى منذ عام ١٩٥٥ سواء فى مؤتمر الشعب الذى صدر عنه ميثاق الحرية أو فى دفاعه الأمين عن زعماء حزب المؤتمر الأفريقى وحزب المؤتمر الهندى فى جنوب أفريقيا الذين اعتقلتهم الحكومة مع عدد من البيض أثناء ما يسمى «بمحاكمات الخيانة» ويؤيد الحزب الليبرالى منح الأفريقيين جميع الحقوق السياسية ولكنه رفض القيام بأى عمل خارج البرلمان بعكس الجناح اليسارى الذى أقدم على كثير من الخطوات غير البرلمانية ومنها تأييد حملة المقاطعة.

وقد اضطر الحزب الليبرالى لتحقيق التعاون مع الأفريقيين إلى التعامل مع أعضاء الجناح اليسارى وإلى قبول أعضاء من بين أنصار الأحزاب الأخرى بشرط أن يوقعوا إقراراً بأنهم ليسوا فاشيين ولا شيوعيين، ولكنه اضطر فى الوقت نفسه إلى توثيق صلاته بكل من يؤيد البرامج الليبرالية المعتدلة الخاصة بتوسيع الحقوق السياسية والاقتصادية. ولهذا السبب فشل حزب الأحرار فى الانتخابات المحلية ولم يفز إلا بمقعدين فقط بفضل أصوات الأفريقيين فى مقاطعة الكاب، ولكن أهم ما قدمه الحزب الليبرالى هو إظهار أن أحزابًا أخرى بيضاء غير الجناح اليسارى مستعدة للتعاون مع الأفريقيين والهنود من أجل تغيير الحياة فى مجتمع جنوب أفريقيا.

لقد تعرض الحزب الليبرالى للفشل ولكن الحزب التقدمى المنشق من الحزب المتحد - فى عام ١٩٥٩ - بموقفه حول مسألة منح البانتوستان مزيداً من الأرض قد ازداد قوة، وكان من رأى الحزب المتحد أن تأييد ادعاء الحكومة بأنها ستقوم بشراء الأرض ومنحها للبانتوستان ليس سوى خدعة لأن الحكومة فى الواقع لن

تقدم على هذه الخطوة بأى حال.

أما الحزب التقدمى فكان يرى أن منح الأفريقيين مزيداً من الأرض أمر تحتمه الضرورة، فضلاً عن أن ذلك يعتبر جزءاً من سياسة الحزب عندما كان هيرتزوج والجنرال جان كريستال سمطس يقودان الحزب. وذهب الحزب إلى أبعد من ذلك فطالب بمساواة الأفريقيين فى الحقوق وإقامة علاقات وثيقة معهم وتمثيل الأفريقيين والهنود والملونين فى البرلمان وقد فاز الحزب بإثنى عشر مقعداً فى برلمان شاريفيل وأيده الحزب المتحد وإن لم يقره فى طريقة التطبيق ولقد أظهر المستقبل مدى قوة الحزب التقدمى فى البلاد.

ووقع انقسام سياسى آخر فى بداية عام ١٩٦٠، وكان هذه المرة فى صفوف الحزب الوطنى ذاته، فمنذ منتصف عام ١٩٥٩ وبعض أعضاء الحزب يتحدثون عن عدم حكمة الأفريكان (وهم سكان جنوب أفريقيا البيض) فى معاداتهم للملونين وهم القوة الوحيدة غير البيضاء التى يمكن الاعتماد عليها إذا ما اشتدت القوة الأفريقية.

ويرى بعض الزعماء الأفريكان «أنه إذا كان من المحتم أن نخسر مراكزنا فلا أقل من إثبات حسن نيتنا للعالم كله وبرامج البانتوستان هى خير دليل على ذلك». والجدير بالذكر أنه عندما أعلنت حالة الطوارىء فى مارس عام ١٩٦٠ طالب رجال الأعمال الأفريكان مع غيرهم بتخفيف القيود المفروضة على الأفريقيين كى يعود الهدوء والاستقرار إلى البلاد وكان من نتيجة هذا التحول أن دعم نفوذ حزب الاتحاد الوطنى الذى تولى تنظيمه «جابى باسون» من جنوب أفريقيا وأحد أعضاء الحزب الوطنى ويرأس هذا الحزب الرئيس السابق «جوستين فاجان» الذى كتب تقريره الشهير عام ١٩٤٨ وكان من الممكن أن يعمق هذا الخلاف لولا محاولة اغتيال فيرفورد رئيس الوزراء؛ فبعد المحادثات عاد جميع الأفريكان إلى الالتفاف حول زعمائهم المعروفين.

والواقع أنه من النادر أن يشاهد المرء مظاهر الشعور بالتضامن مثلما يشاهدها

بين الأفريكان، وقد انحدر الأفريكان أصلا من الهولنديين والهيجونوت الفرنسيين والألمان الذين قدموا إلى جنوبى أفريقيا منذ القرن السابع عشر وهم يؤمنون بضرورة احتفاظهم بتمايزهم القومى، وقد تعزز إيمانهم هذا بعد احتكاكهم الطويل بالشعوب الوثنية البدائية، وازداد إيمانهم بقوميتهم فى منتصف العقد الثالث من القرن العشرين عندما وجد عدد كبير ممن يسمون بالبوير (المزارعون) أنفسهم مضطرين إلى هجر أراضيهم بسبب تناقص إنتاجها، وعندما تدفقوا على المدن وجدوا الصناعة والتجارة فى أيدى الإنجليز الذين هزموهم فى حرب البوير (١٨٩٩ - ١٩٠٢) ووجدوا أن الوظائف التى لا تحتاج إلى مهارة فى أيدى الأفريقيين فواجهوا أزمة وانحدر ثلاثة أخماسهم إلى مستوى البيض الفقراء. وقد عملت الحكومة وبخاصة فى عهد الجنرال هيرتزوج تعاونها فى ذلك نقابات العمال البيض على توفير بعض الأعمال التى تناسب طاقات ومقدرة هؤلاء البيض الفقراء وتضمن لهم مستوى من المعيشة يليق بالبيض، ومع أن اقتصاد جنوب أفريقيا يستطيع فى الوقت الحاضر تحمل احتفاظ البيض بامتيازاتهم وتحسين أجور الأفريقيين فى الوقت نفسه، إذ المعروف أن جنوب أفريقيا ينتج أكثر من نصف ذهب العالم، إلا أن الأفريكان يقاومون فكرة تحسين مستوى الأفريقيين خوفًا من أن ينحدر مستوى البيض ويصبحوا فقراء.

ويزيد من تضامن الأفريكان أن لهم لغة خاصة متميزة هى اللغة الأفريكانية المتطورة وشعورهم بأن جنوب أفريقيا هو مكانهم الوحيد فى العالم وقيام جميع الهيئات الأفريكانية من كنائس ومدارس ومتاجر بإزكاء روح القومية الأفريكانية، ويتمتع الأفريكان فى جنوب أفريقيا بالسلطة السياسية، فى حين يتمتع الذين يتكلمون الإنجليزية بالثراء والأفريقيون بكثرة العدد، وقد تحققت سيطرة الأفريكان السياسية عام ١٩٤٨ ولم يكن هناك ما يشير إلى إمكان إبعادهم عن السلطة برغم عدم حصولهم على ٥٠٪ من مقاعد البرلمان فى انتخابات عام ١٩٥٨.

ويسيطر الحزب المتحد، بالرغم من هزائمه المتوالية فى الانتخابات، على نصف أصوات الناخبين وبخاصة فى ضواحى المدن الكبيرة ومنها ناتال.

وقـد أصبح هذا الحـزب منبراً لـلمحـافظين بعد انفـصـال الليبـراليين أولاً ثم التقدمـيين، والواقع أنه كان أمام هذا الحـزب فرصة توحيد كل من يـخشون زيادة الانقسامات فى البلاد بعد إطلاق الرصاص على المتظاهرين الأفريقيين فى شاريفيل إذ استطاع توحـيد جمـيع المتكلمين بالإنجليزية وبعض الأفـريكان، ولكن يبدو أن الحزب لم يستطع الاستفادة من هذه الفرصة السانحة. وكانت تتجمع فى يد البيض جمـيع الوسائل الكفيلة بحـماية امتيـازاتهم التى تتمثل فى احـتكار السلطة، وقد ازدادت الهوة بين الـبيض وغيـر البيض بعـد أحداث مـارس وأبريل عام ١٩٦٠. وكان ازدياد حركة أفريقيا المتحدة دليلاً على رغبة الأفريقيين فى الخلاص.

وقد قامت الحكومة باعتقال زعماء حزب المؤتمر المعتدل بينما كان الحزب أفريقيا وينظم نفسه على نطاق واسع أفريقيا فى عام ١٩٥٩، والحق أن الدعوة القومية تجد بين الأفريقيين صدى أوسع من أى دعـوة سياسية متعددة العناصـر وخاصة بعد أن ظهر فشل هذه الدعوة وقد ازداد حماس الأفريقيين، وتعاظمت آمالهم فى الخلاص بعد النجاح العظيم الذى أحرزه الأفريقيون فى أجزاء أخرى من القارة.

وهكذا استطاع دعاة أفريقيا المتحدة فتح ثغرة فى مجتمع جنوب أفريقيا بإنكارهم «قـانون الرجل الأبيض» الذى لا يحقق سـوى مـصالح الرجل الأبيض على حـد تعـبيـر زعيـمهم «سـيبـوكوى»، ولا يفـوق عناد الأفريكان إلا عناد ذلك الحـزب الأفريقى الجديد الذى يؤمن بالذاتية والقومية الأفريقية.

ويتمسك البيض والحكومة بأنه لا يحق لأحد التـدخل فى شئون جنوب أفريقيا بحجة أنهم أقدر من غيرهم على تفهم ما يـعتبرونه مشكلة داخلية بحتة، وأنكرت جميع حكومات جنوب أفريقيا سواء من الحزب الوطنى أو الحزب المتحد حق الأمم المتحدة فى إصدار حكمها على سياسة التفـرقة العنصرية فى البلاد باعتبارها مسألة داخلية.

وقد استنكرت هيئة الأمم المتحدة سياسة التفرقة العنصرية وطالبت مراراً حكومة جنوب أفريقيا بالتخلى عن هذه السياسية برغم احتجاج حكومة الاتحاد.

وقد أثارت أحداث شاريفيل احتجاج العالم كله فعبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن اهتمامها بهذه الأحداث وبخاصة بعد إطلاق النار على المتظاهرين، وأظهر مجلس العموم البريطانى أسفه البالغ لوقوع هذه الأحداث المفجعة، كما استنكرتها برلمانات العالم. كما نوقشت هذه الأحداث فى مؤتمر رؤساء حكومات الدول الأعضاء فى الكومنولث لأول مرة فى جلسة خاصة لمناقشة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا بناء على طلب الدول الأسيوية والأفريقية التى اعتبرت أحداث مارس تهديداً للسلام العالمى.

وبالرغم من حدة المشاعر سارت المناقشة فى جو من الاعتدال كما اتصف القرار الذى أصدره المجلس بالأغلبية (وامتناع بريطانيا وفرنسا عن التصويت) بالاعتدال أيضًا. وقد دعا مجلس الأمن حكومة الاتحاد إلى اتباع سياسة المساواة بين جميع العناصر وكلف داج همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بمقابلة زعماء جنوب أفريقيا لبحث الخطوات العملية لتخفيف التفرقة العنصرية فى البلاد.

وكانت سياسة التفرقة العنصرية مثار قلق الكومنولث فى كل وقت، ولكن مناقشة هذه السياسة فى المؤتمر الذى أشرنا إليه جرت فى جو من الهدوء لأن الرؤساء كانوا يرون ضرورة استمرار عضوية اتحاد جنوب أفريقيا فى الكومنولث خوفًا من أن يندفعوا إلى التطرف بسبب شعورهم بالعزلة.

ولم يسبق للدول الأخرى أن قامت بدور هام لتغيير الأوضاع فى جنوب أفريقيا مثلما فعلت عقب أحداث شاريفيل. فسياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا بددت جهود الغرب فى إقناع الدول الأفريقية الجديدة بأن الغرب يؤمن بالمساواة. وكون جنوب أفريقيا مركزا استراتيجيا هاما بالنسبة للغرب ومجالاً واسعا للاستثمارات وعضوا بالكومنولث وهيئة الأمم المتحدة لا يعدل بأى حال الأثر السيء للتفرقة العنصرية، ومشكلة العلاقات بين البيض وغير البيض قد أصبحت مشكلة قابلة للانفجار فى جميع أنحاء العالم، وجنوب أفريقيا بصفة خاصة، لهذا سعت أغلب دول الغرب إلى إيجاد أساس سليم للعلاقات بين البيض وغير البيض، ولكن جنوب أفريقيا وحدها - حتى وقت قريب - أصرت

على المضى فى اتجاه عكسى وسعى الغرب لإقناعها بأن تتخلى عن سياسة التفرقة العنصرية كى تحقق مصلحة جنوب أفريقيا والغرب فى الوقت نفسه.

ولا شك أن شعب جنوب أفريقيا دون غيره يستطيع الإجابة عن هذا السؤال. وهو: هل يستطيع البيض وغير البيض التوصل إلى سياسة مشتركة تقوم على الاحترام المتبادل واقتسام ثمرات الحياة الاقتصادية والسلطة السياسية؟ أن الوقت لم يفت بعد، وفى إمكان جنوب أفريقيا اتباع سياسة معتدلة... وقد حدث ذلك فعلاً فى عهد الرئيس دى كليرك رئيس جنوب أفريقيا السابق خاصة بعد الإفراج عن نلسن مانديلا نائب رئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى القوى وبدأ إلغاء بعض قوانين التفرقة العنصرية الواحد تلو الآخر ومحاولة وضع دستور جديد فى عام ١٩٩٢، يضمن للجميع مواطنين وأفريكان وملونين المساواة فى جميع الحقوق وإن كان يشوبه بعض العقبات ما بين آن وآخر إلا أنه تقرر إجراء انتخابات عامة لجميع السكان من بيض وسود وملونين فى أبريل عام ١٩٩٤، والتى انتهت بانتخاب نيلسون مانديلا رئيسًا لاتحاد جنوب أفريقيا.

دور حزب الأحرار:

كثير من النشاط السياسى فى جنوب أفريقيا لا يمكن أن يكون برلمانيا تمامًا وأن ما يقرب من ٨٠٪ من السكان ليس لديهم حق الانتخاب العادى، ومن ثم فليس من المستغرب أن يوجه كل النشاط السياسى إلى خارج البرلمان، وقد أرادت أحزاب مثل الحزب المتحد والحزب المتحد الوطنى أن يكون العمل السياسى داخل نطاق البرلمان وتنظر إلى أى شخص أو أى تنظيم يتكلم عن العمل خارج نطاق البرلمان كشخص مخرب أو كتنظيم هدام، والأكثر من ذلك فى استطاعتهم التمويه على البيض من الأشخاص فى البرلمان، وذلك بإقناعهم أن فارق اللون ليس نظامًا كريها ولكنه حصن سليم للديمقراطية والحضارة.

ولم تكن القومية الأفريكانية فى مركز من القوة الكاملة التى تؤثر من الناحية البرلمانية. فهى تقود وتساند نصف عدد البيض الموجودين فى البلاد والبالغ عددهم حوالى ستة ملايين نسمة، وإلى جانب ذلك تحافظ على التحكم الإجبارى فى اثنين

وعشرين مليـون شخصًا من غير البـيض غالبيتهم ليس لديهم أى إلمام بالسـياسة، ولكنهم يعرفون جيداً ماذا يعنى أن يساقوا فى بعض الأحيان بأدب، وبمنتهى القسوة فى أحيان أخرى إلى العمل الإجبارى.

ومن سكان العالم الخارجى البالغ عددهم حـوالى ٥ بليون نسمة لا نستطيع أن نجد أى شخص مؤيد للتفرقة العنصرية.

والقومية الأفريكانية تخاف من عدم صلابة قـبضتها، وحتى وهى فى قمة قوتها أعلن أحد الوزراء فى خطاب له فى ٢١ يونيـو عام ١٩٤٨ قائلاً: «يجب علينا أن نحارب حتى النهـاية الأليمة وأن نساند المستـر ستريجدوم» ويذكر المسـتر جان دى كليرك عن الأفريكانيين بأنه لا تفتر هممهم أبداً.

والقومـية الأفريكانية لن تـشعر بالأمان مطلقًـا؛ فقومـيتها تنبع فـقط من عدم الشعـور بالأمان، ولهـذا السبب لن يخفت هذا الشـعور بعـدم الأمان، ذلك لأن قوتها لن تكون كافية على الإطلاق وليس مـعنى ذلك افتقارها إلى الشجاعة ولكن لحاجـتهـا إلى أن تصل إلى ذروة القـوة حتى تواجـه أى صراع حـقيقـى لسيـاسة الباسكاب التى تتبـعها. وعليها - كـما فعل الإنجليز فى الهند - أن تكيف نفـسها حسب الظروف الجديدة، ومن ثم يجب أن تعارض القومية الأفريقية بثبات.

فالأحرار لا يرغبـون مطلقا فى تحطيم الأفريكانية، والتدخل فى لـغتهم أو عدم مراعـاة التقاليـد والعادات التى لا تشمل طرد أناس آخـرين، وكان على القومـية الأفريكانيـة أن تتعلم أنها لا بد أن تعـيش كما كانـت تعيش فى الماضى من وحى قوتها الذاتية لا بفضل القوانين الاستـثنائية التى تسنها، وفى المجتمع الجديد يجب أن ينال كل أفريكانى نفس الحماية لحقوق الإنسان الأساسية كما يمارسها أى مواطن آخر.

والأحرار لا يعـارضون الأسلوب الخاص للقومـية، ولكنهم يعارضـون تمامًا أن تطبق الحكومة هذا الأسلوب الخاص والذى يذهب حتى إلى درجـة تقريره «النوعية الخاصـة لأى شخص والتى تمانع فى أن يتعلم الـطفل باللغة التى يرغبـها والده»،

والأحرار لا يتعارضون مع القوميـة الأفريكانية لأنها تبحث عن بقاء الأفريكانيين، ولكن لأنها تريد أن تفـعل ذلك على حساب الجـماعات الأخـرى، ولسوف يتنكر الأحرار لمبادئهم تمامًا ما لم يعارضوا الأفريكانية كما تتمثل فى الحكومة الوطنية.

وقد أحجمت جـماعات المعارضة فى جنوب أفريقـيا عن تقديم أى شىء أو أن تفعل شيئًـا يكدر مشاعر الأفريكانيين، وذلك لأن الناس المعتـدلين حريصون دائمًا على تعميمات الجنس، ولن يكون هناك مخرج لكى يمكن تجنب هذه المسألة.

فالأفـريكانيون وحكومـتهم مسـئولون عن قوانين التـفرقة التـى يتسم بعضـها بالصرامـة والقسوة، ولذلك يجب على كل مـحبى الحرية أن يعـارضوهم، ونظراً لقوة مركزهم فى البرلمان، يجب معارضتهم بطرق أخرى.

ودور حـزب الأحرار (والأحـرار الآخـرون الذين لا ينتـمون إلى أحـزاب) أن يعززوا فى كل جبهة المعارضة ضد الوطنيـين، ولا يعنى ذلك تكوين جبهة مشتركة موحدة ولكنه يعنى جبهة مشتركة فيما يتعلق بمعارضة سياسة التفرقة العنصرية.

وبالرغم من هذه العوامل المتناقضـة، فقد تقدمت قضية الديمقراطيـة التى تعتمد على الاختلاط بين الأجناس أو عدم الاختلاط بينهـا، واتخذت صفة أكثر ثباتًا فى السنين الأخـيرة. لقـد وجـد هذا التعـاون دائمًا، ولكـن بعض الناس يميلون إلى التـهكم على الحرية فى عـهـدها الأول مثلمـا يميل بعض الزنوج الأمـريكيين إلى التهكم على حكم واشنطن.

ومن رواد هذا المجـال الحـديث مـجلس الديمقـراطيين - الذى أسس فى عـام ١٩٥٢، والذى أقـام علاقـات قوية مع المجلس الأفـريقى الوطنى ومـجلس هنود جنوب أفريقـيا، ومنظمة الملـونين والتى تمثل فى مجمـوعها «حـركة المؤتمر» وهذه الحركة كانت مـسئولة عن مجلس مؤتمر الشعـب فى عام ١٩٥٥، وقد أصدر هذا المجلس وثيقة الحـرية، وهى وثيقة لحقوق الإنسان ذات صـيغة ديمقراطية حقـيقية، باسـتـثناء بعض نقـاط الخلاف التى تـدافع عن تأميـم الأراضى، والبنوك وبعض الصناعات مما لا يقبله حزب الأحرار.

من الضروري لكي نفهم بوضوح العلاقات بين حزب الأحرار ومجلس الديمقراطيين أن نفهم أنهما يتبعان طريقين مختلفين عن بعضهما، وأن حزب الأحرار قد أسس عندما كان مجلس الديمقراطيين موجوداً بالفعل، وهكذا يتضح أن كلا منهما يمثل ميولاً مختلفة ونظريات اجتماعية مختلفة. إن كثيرين من المراقبين الأجانب لا يستسيغون وجود منظمتين منفصلتين عن بعضهما يمثلان حسب -رأيهم- وجهة نظر واحدة، وهناك ملاحظة هامة وهي أن طبيعة موقف حزب الأحرار في حد ذاتها من أهم أسباب الخلاف الرئيسية، فالمجلس أكثر تنظيمًا بينما الحزب يفتقر إلى ذلك، وللمجلس عقيدة أكثر وضوحًا وهو يخصص وقتًا أقل للمناقشات والمباحثات، والمجلس أيضًا يفضل قوة الوحدة بعيدًا عن الاختلاف وينعكس هذا الاختلاف في النظرية الاجتماعية أيضًا أن المجلس يعلق أهمية على جهاز الدولة الكفء بينما يعلق الحزب أهمية على حرية الفرد، ويعتبر بعض أعضاء المجلس تقديس الحزب للحرية كنوع من الحيطة والمحافظة، بينما يعتبر بعض أعضاء الحزب أن المجلس ينظر إلى تأييد حقوق الإنسان كجزء صغير فقط من استراتيجة كبيرة، ولكن مما لا شك فيه أن كلا التنظيمين يكره التفرقة العنصرية ولكن أحدهما يريد القضاء عليها بتغيير جذري لبناء المجتمع والآخر بتوزيع السلطة، وحماية حقوق الإنسان. ويبدو أن هذه الاختلافات كانت سببًا في قيام اختلافات معينة مما يجعل من الصعوبة دائمًا المحافظة على التعاون الوثيق.

ولكن من الواضح أنه إذا لم يستمر هذا التعاون فسوف يعاني الجميع من أجل الوصول إلى الهدف المشترك الذي يعمل كلاهما بإخلاص من أجله. هناك ملاحظة أخرى وهي أن المجلس الأفريقي والهندي قد استطاعا توثيق الصلة بكل من مجلس الديمقراطيين وحزب الأحرار بشكل أكثر سهولة مما لو أمكنهما القيام بذلك بأنفسهما، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن مجلس الأفريقيين والهنود يتضمنان وجهات نظر عديدة، وهم يضيعون كثيراً من الجهد للتوفيق بين العناصر المختلفة من أجل تحقيق هدف مشترك.

ولا يمكن أن يسدل ستاراً على هذه الحقيقة، وهو أن حزب الأحرار قد دخل

الميدان بعـد مجلس الديمـقراطيين، وقـد سبب ذلك فى حد ذاتـه بعض المتاعب للحزب.

وأصبح من الممكن التعاون بيـن الأحرار ورجال المجلس من أجل نفس الهدف وهو محاربة التفـرقة العنصرية، ولقد أسرعت عجلة السـير في طريق هذا التعاون وذلك بعقد مؤتمر يضم الأفريقيين البارزين فى بلومفونتين فى نهاية عام ١٩٥٦. وذلك من أجل مناقشة تقـرير توملسون، وقد أقر هذا المؤتمر الشهـير بعض المبادئ المعروفة ونعرض منها الآتى:

١ - «إن المؤتمر لا يقبل وجهة النظر القائلة بأن الفرصـة أمام جنوب أفريقيا هى إما «التكامل التام والنهائى» أو «التفرقة التـامة والنهائية» بين الأوروبيين والبانتو، ويصر المجلس على أن الموقف فى جنوب أفريقيـا يتطلب التعاون والترابط بين مختلف الأجناس التى تكوِّن أمة جنوب أفريقيا. ويستنكر أن تمثل هذه المساواة تهديداً لبقاء الرجل الأبيض فى جنوب أفريقيا.

٢ - المؤتمر مـقتنع بأن السـياسـة الحاليـة للتفـرقة إنما تشكل تهـديداً للعلاقـة بين الأجانب فى البلاد، ومن ثم فـإن المؤتمر من أجل كل أفراد الشعب ومن أجل مستقبل البلاد يطالب كل المنظمات الوطنية بأن تجند كل الناس، بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة لتكوين جبهة متحدة ضد التفرقة العنصرية.

٣ - كخطوة أولى فى طريق تكوين هذه الجبهة المتحدة اقترح المؤتمر عقد مؤتمر آخر يضم كل الأجناس بقدر الاستطاعة.

ومنذ هذا الوقت عـمل حزب الأحـرار، والمجلسان وغـير المجلسـين، وحزب العمـال والأحرار غير الحـزبيين، ورجال الكنيـسة البارزون، من أجل عقـد مؤتمر يضم كل الأجناس، وقد تم ذلك فى جوهانسبرج فى ديسمبر عام ١٩٥٧ وانصب اهتمـام المؤتمر طوال فتـرة انعقـاده على تعدد الأجناس فى الـقطر وظلم وسخـافة سياسة التفرقة العنصرية، وأهمية الدستور المكتوب ووثيقة الحقوق والحق الانتخابى لجميع المواطنين.

إن التأييد الكامل لمؤتمر جميع الأجناس هو جزء من سياسة حزب الأحرار والحزب يعرف أن المجتمع الذى لا يفرق بين الأجناس وهو المجتمع الوحيد الذى يقدم أملاً للمستقبل حيث يكون هناك دستور يضمن حقوق الإنسان الرئيسية، ومن ثم فسوف يعمل الحزب جاهداً من أجل تأييد مؤتمر جميع الأجناس وسوف يكون تأييده لحركة المجلس معبراً عنها بهذه الطريقة أو بأى طريقة أخرى تؤيد نفس هذه المثل.

ولسوف تكون سياسة الحزب أن يقدم كل تأييد ممكن للمجلس الأفريقى الوطنى الذى وعد بالعمل من أجل مجتمع ديمقراطى لا يفرق بين الأجناس.

فالمجلس الأفريقى الوطنى تنظيم غير حزبى ومن ثم فإنه يضم على الأقل اتجاهات فكرية ثلاثة. فالاتجاه الأول يؤمن بأن التغيير الجذرى للمجتمع هو الطريق الوحيد، والاتجاه الثانى يؤمن بالتوسع فى إعطاء الديمقراطية لكل شخص بالغ وحماية هذه الحقوق، بينما يعارض الفريق الثالث القومية الأفريكانية وينادى بالقومية الأفريقية وهذا يعنى «أفريقيون» ومن الممكن تفسير ذلك بأن أفريقيا هى ملك لهؤلاء الذين عاشوا على أراضيها قبل قدوم الأوروبيين والآسيويين ولا يستطيع زعماء حزب الأحرار أن يوافقوا إلا على الاتجاه الثانى فقط، ومن ثم فسوف تكون مهمة الحزب أن يحاول أن ينال من المجلس بل أن يوجه تأييده الكامل لهؤلاء الذين ينادون بالتوسع مع الحقوق الديمقراطية. وهذا هو ما فعله الحزب بالفعل.

وقد وجد الحزب صعوبة فى تأييد الحزب المتحد أو حتى الحزب الاتحادى إلا فى مسائل معينة. فحقيقة أن هذين الحزبين يؤمنان بفارق اللون مما يجعل التعاون الوثيق معهما أمراً صعبًا.

وزيادة على ذلك فإن الحزب الاتحادى ضد النظام الجمهورى، وهو يعتقد بأن معارضة قوية من قبل الناطقين باللغة الإنجليزية من أتباع ناتال تستطيع أن تمنع قيام النظام الجمهورى.

وموقف حـزب الأحرار بالنسـبة للنظام الجمـهورى صريح، فـهو يتـمسك بأن النظام لن يوجد إلا بعد القيـام باستفتاء عام لمعرفـة رأى الأغلبية بصرف النظر عن الجنس واللون، وهو يعارض كل أشكال الحـكومة المستبـدة وعلى الأخص حكومة جمهورية كـتلك التى تخيلها أو رسمها مشـروع الدستور الذى وضع عام ١٩٤٢، والذى وضعـه الحزب الوطنى، فـضلاً عن ذلك فإن مـوقف حزب الأحـرار تجاه الكومنولث صريح هو الآخر يصر على أن من صالح جنوب أفريقيا كدولة مستقلة ذات سيادة أن تحافظ على علاقاتها مع الكومنولث.

وموقف حـزب الأحرار تجاه الحزب الاتحـادى صريح للغاية؛ فهـو يؤيد الحزب الاتحادى فى معارضته للنظام الجمهورى. ليس لأنه يعارض فى إقامة الجمهورية بل لأنه يعارض إقامة جمهورية تفرق بين الأجناس كتلك التى يريدها الحزب الوطنى، وكذلـك فإن موقف الحـزب تجاه الحـزب المتحـد صريح هو الآخـر، إنه يأمل أن يجذب إلى صفوفه الأعضاء الأحرار من هذا الحزب.

ولقد توطدت علاقات حزب الأحرار مع المجلـس الهندى أكثر وأكثر إلى درجة كبـيرة كنتيـجة لمعارضـة الحزب التامـة للتفرقـة العنصرية ولقـبوله جمـاعة الهنود كمواطنين فى جنوب أفريقيا بكل ما فى ذلك من معنى، ولقد أثبت وضع جماعة الهنود أنه من أقوى العوامل التى ربطت الحزب بمجلس الديمقراطيين.

ثمة تنظيم آخر يجب أن نذكره، وهو حركة الوحدة لغير الأوروبيين، وهو يضم الملونين فى غالبيـته، وقد عارض بدوره - تحت تأثيـر الرفض الذى لا حصر له - أى تعاون مع المنظمـات التى ترتبط بالبيض، والذى يحـاول أعضاؤه التـمسك بما يبدو مـستحـيلاً تمامًا فى جنوب أفـريقيا، ألا وهو الابتـعاد تقريبًـا عن كل نشاط إنسانى إلا ذلك الذى يمكنهم من المساهمة الكاملة فيه.

وينادى هذا التنظيم بالمقاطعة على نطاق كبيـر للحكومة العنصرية، ولقد امتدت معارضـة هذا التنظيم إلى المجلس أيضًا فقـد عرقلوا بغضب حـملة مجلس الهنود ضد الـعنصرية، ذلك لأن المجلس تعـاون مع الأحرار، ومن المهم أن يخـرج هذا

التنظيم عن عـزلته المريرة، وأن يتـعاون مع كل القـوى الأخرى التى تناضـل ضد الحزب الوطنى.

والواقع أنه لا يوجـد شيء ثابت فـيـما يتـعلق بالموقف السـيـاسى فى جنوب أفريقيا. فهناك فترات من الهدوء الظاهرى، ولكن هذا الهدوء يخفى وراءه موجات من الغضب.

وكان يجب أن يضع البيض فى جنوب أفـريقيا نصب أعينهم حقيـقة واضحة، هى أنه من الممكن ألا يتـوقعـوا مركـزًا ممتازًا لأولادهم فى المسـتقـبل. وأكثـر ما يخيفهم هو أن تدور العجلة دورة كاملة وأن تستبدل سيادة البيض بسيادة السود كما حدث بعد أربعـين عامًا تقريبًا - وكيفـما كان الأمر فقد كـان عليهم أن يعلموا أن عنادهم آنذاك كان من أكثر الأسباب احتمالاً لما يخافون منه فى المستقبل وعليهم أن يعرفوا أن هناك الكثير مما سيجنونه أكـثر مما يحتمل أن يخسروه إذا ما تخلصوا من حاجز الجنس من وقتها وإلى الأبد.

وكان على كافـة الأحزاب أن تقنع سكان جنوب أفريقيـا من البيض والسود بأن الديمقـراطية التى لا تفرق بين الأجناس، هى مطلب عـملى من الممكن أن يوخذ به، وعلى هذه الديمقراطيـة أن تواجه حكومة تبنى سياستـها لا على تكريس عدم الاختـلاط بين الأجناس وترغب فى أن تجعل الاتحـاد السياسى بـين الأجناس أمرًا مستـحيلاً؛ فالاخـتلاط بين الأجناس بالنسبة لـلدكتور فroوورد أمر مـحرم، ولكنه بالنسبـة لرجل الأحرار العماد الأساسى لـلمجتمع الذى يعرف جـيدًا أنه لابد من العمل على تجنب الصراع بكافة صوره فـى جنوب أفريقيا إذا أمكن، وكل ما يأمله رجل الأحرار هـو أن يكون مستـعدًا لأن يواجـه الصراع عندمـا يحل، ذلك لأن الفرصة لإخراج الوطنية الأفريقية من مجـاهل التفرقة العنصرية المظلمة الكئيبة إلى الرحـاب الواسعة المـضيئـة لتعـدد الأجناس سوف تضـيع،وسوف يضـيع، الأمل لإحـداث تطور مذهل فى جنوب أفـريقـيا، وعندئذ سـتكون الثـورة هى الطريق الوحيد، وهو ما حدث فعلاً.

إن الأحرار فى جنوب أفريقيا لا يستخفون بالصراع الذى يواجههم، كما أن بقاء القيم الأساسية التى تسمى فى بعض الأحيان بالقيم المسيحية، فى جنوب أفريقيا وربما فى المناطق الأفريقية التى توجد فى الصحراء إنما تعتمد على مقدرتهم على مواجهة هذا الصراع، ولكن الصراع لا يقتصر فقط على الأحرار فى جنوب أفريقيا؛ إنه يواجه كل رجل يعيش خارج أفريقيا يؤمن بنفس هذه القيم، والمفروض العمل بحرية لمساعدة هؤلاء الرجال فى جنوب أفريقيا والذين يكافحون اليوم لشق طريقهم إلى مجتمع تكون فيه الباسكاب والتفرقة من مخلفات الماضى، فإلى جانب كيفية حل مشكلة الأجناس، يمتاز جنوب أفريقيا بموقعه الاستراتيجى ومصادره الغنية بالمواد الخام الحيوية وسوف يحكم زعماء المستقبل فى جنوب أفريقيا على رجال العالم الخارجى على أساس نظرتهم إلى هذا الصراع فى السنين القليلة القادمة وليفهم الغرب ذلك جيداً.

ومن هذه الخلاصة، نرى دور حزب الأحرار كمؤيد لجبهة تعدد الأجناس وعدم التفرقة بينها كشريك للمؤتمر فى كل معارضة للتفرقة الكلية، والعمل داخل البرلمان وخارجه لتحقيق هذا الهدف.

ولقد عارض حزب الأحرار فى جنوب أفريقيا سياسة سيادة البيض لأنها سياسة فاسدة أولاً، ولأنها كانت غير ممكنة أن تدوم إلى الأبد أيضًا، وقد عارض سياسة التفرقة الكلية؛ لأنها كانت غير ممكنة أولاً، ولأنها فاسدة أيضًا. ولقد عارض الحزب أيضًا سياسة الحزب المتحد، «التفرقة مع العدالة»، وكذلك فقد عارض الحزب الحل الثورى، وذلك نظراً للوضع العام، وكذلك لاعتقاده أن الثورة سوف تدمر الحريات الأساسية للمواطن.

وينظر الحزب إلى نفسه كشريك لعملية التطور، ويصر على إمكانية إحداث التطور، إنه لا يعتقد أن تكون العملية قائمة على أساس التخطيط التدريجى، وفى الحقيقة يوجد هناك سبب سليم واحد لاعتقاده أن التخطيط التدريجى أمر مستحيل وهو أن الحزب الوطنى لن يهزم على الإطلاق فى الانتخابات مرة أخرى وهذه الفكرة معروفة جيدًا خارج الحزب الوطنى وداخله.

كـيف يمكن فـى ظل هذه الظروف إبعـاد المواطنين عـن المشـاركـة بالوسـائل البرلمانية؟ والحـقيقة أنهم شـرعوا عن عمد فى جعل ذلك مـستحيـلاً، لقد جعلوا جنوب أفريقيا ذات حزب واحد من الناحية القانونية والدستورية.

لقد أجـبرت التـحصـينات الكبيـرة التى قام بهـا الحزب الوطنى لكل عـناصر الحكومة حيث أعطت لكل فـرد من مؤيديها كل المميـزات والتى يبدو إبعادها عن الحكم تبعًا لذلك أمرًا مستحيلاً ما لم يقع حادث أو سلسلة من الأحداث التى تجبر البيض فى جنوب أفريقيا على مراجعة سياستهم.

لقد كان حزب الأحرار يقول دائمًا - عندمـا تواجهه هذه المشكلة - إن له مهمة فى داخل البرلمان وخـارجه حتى فى ظـل الظروف الصعبـة، والمهمة البـرلمانية أو العمل داخل البـرلمان هى أن يحاول أن يضع سيـاسته ومـبادئه أمام كل الناخـبين البيض فى القطر، وأن يحاول إقناعـهم بأن الفشل فى تغيير مـوقفهم لن يؤدى إلا إلى كـارثة؛ وإنه من الحكمة أن يؤيد الأصـوات التى تطالب بالعـدالة وأن يكشف عن الحـماقـة والخطأ فى سيـاسة التـميـيز العنصـرى وأن يجمع بين الأحـرار من الأفريقيين والهنـود والملونين والأوروبيين فى الاجتماعات الانتخـابية وذلك ليعطى الفرصة للمستعمـرين من البيض كى يروا أن هذه القيم - والتى يخطئون - عندما يعتبرون أنفسهم الحراس الوحيدين لها إلى النهاية. . إنما يساندها أيضًا من يعيشون معهم على أرض جنوب أفريقيـا من الأجناس الأخرى، وكذلك حتى يطمئنوا إلى أن الديمقراطية غير العنصرية هى الطريق السليم.

لقد كان حزب الأحـرار يعلق أهمية كبرى دائمًا على حقـيقة أن باب العنصرية مفتوح لكلّ فـرد، والاتحاد بين الأجناس بالنسبة لكثيرين مـن أعضاء الحزب يعنى تكوين قطر جديد، قطر جمـيل ولكنه محفوف بالمخاطر، ومن المحـتمل أن يصبح أكثر خطورة ذلك لأن وزير الشئون الوطنية والآلاف من مؤيديه يعتبرون الاتحاد بين الأجناس غيـر طبيعى يجب أن يحرمـه القانون، والاتحاد السيـاسى هو أسوأ هذه الأنواع ذلك لأن هؤلاء الذين ينغـمسـون فيه يعـادون سيـاسة التـفرقة العنـصرية بصراحة ويـعمل مثيرو الفتن مـن البيض ضد أفكار المواطنين المعتـدلين ويغذونهم

بالأفكار التى تقوض المجتمع المثالى والمنعزل. ففى عام ١٩٥٨ حظرت السلطات التجمع لأكثر من عشرة أفراد من الأفريقيين إلا لأغراض غير ضارة ومعينة كالأفراح أو المآتم، وقد علل ذلك بمنع العناصر غير المسئولة من القيام باضطرابات فى العمل، وظل هذا التنبيه أو الإعلان معمولاً به، وكما كان على منظمى اجتماعات حزب الأحرار أو الاجتماعات الأخرى أن يقللوا من عدد الأفريقيين الذين يحضرون هذه الاجتماعات أو يلغوها، وعندما سأل رئيس الحزب سكرتير وزارة الشئون الوطنية، عما إذا كان حظر اضطراب العمل ما زال قائمًا أجاب بقوله: إن الوزير كان مشغولاً جدًا حتى أنه لم يستطع أن يعيد النظر فى هذا الموضوع. وكان من المتوقع أن تلغى الاجتماعات المختلطة تمامًا إن عاجلاً أو آجلا، وقد يتم ذلك بشكل غير مباشر حتى يبرر مكتب الدولة للاستعلامات للنقاد الأجانب أن ما حدث ليس إلا حالة خاصة يمكن تصحيحها فقط على حساب إلغاء القانون الذى يؤكد إبعاد الملايين من غير البيض الذين أعطوا فى النهاية مساحات منعزلة للإقامة فيها حيث ينعمون بالسلام وحيث يمكنهم أن يعيشو حياة جميلة بلا قيود حياة خالية من كل معانى الإذلال والحرمان التى عانوها عندما عجزوا عن الحياة فى مجتمع مختلط.

واعتقد كثيرون أنه ليس من السهل أن يكون مستقبل الاختلاط بين الأجناس وخصوصًا فى المجال السياسى سهلا، فمن ناحية، نجد أن الحواجز الطبيعية المحصنة لسياسة التفرقة تجعل ذلك صعبًا ولكن الاختلاط بين الأجناس يوصف بالخيانة، وقد وصف رئيس الوزراء معارضى سياسة التفرقة العنصرية بهذا الاسم مما جعل الناس يخافون أكثر من ارتباطهم بأى انحراف.

إن الخيار بين ما يعتقد البعض أنه عادل وحسن، وما يعتقد الآخرون أنه خيانة يستلزم اتخاذ قرارات حصيفة، ولكن كان يوجد هناك الأحرار ولن يوجد بينهم الإنسان الذى يستطيع أن يواجه فرصة الخيار بين الامتثال من ناحية وبين تأكيد حقوق الفرد فى أن يختلط بمن يريد وأن يختار تأكيد هذه الحقوق مهما أوذى فى سبيل ذلك من ناحية أخرى.

وكان الأمل يحدو كثيرين بدخول حزب الأحرار كأعضاء فى البرلمان حتى يؤثر ذلك فى السياسة القائمة على الأقل وأن يؤثر فى تعقل حكام جنوب أفريقيا فتتحول من دولة يسود فيها البيض إلى دولة ديمقراطية لا تفرق بين الأجناس، إذ أنه ليس من السهل بأية حال إقناع البيض فى جنوب أفريقيا بأن يتنحوا عن موقف يمسكون فيه بكل السلطة السياسية إلى موقف يمارس كل المسئولين من الشعب هذه السلطة السياسية.

لقد تهرب الحزب المتحد دائمًا من هذه المسألة بتصريحه أن السكان من غير البيض لا حق لهم فى الانتخابات ولكن لهم الحق فى المأوى والطعام، وهذا حقيقى جزئيًا ولكن هناك اعتراضين على هذه النظرة، أولهما: هو وجود ارتباط واضح فى جنوب أفريقيا بين القوة السياسية ومستوى المعيشة، وآخرهما: هو أن الزعماء البيض يهتمون كثيراً بالحق الانتخابى حتى ولو كان البعض خائف (مثل الخدم) من إظهار ذلك علانية، ويرد كل من الحزب المتحد الوطنى على الاعتراض الثانى بقولهم: إن الزعماء الأكثر قدمًا من غير البيض مثيرون للفتن وإنهم غير ممثلين، وتعتبر الحكومة كل زعماء المجلس الأفريقى الوطنى رجالاً غير ممثلين فى البرلمان.

إن مسألة حق الانتخاب فى الحقيقة هى أصعب المشاكل التى تواجه أى تنظيم سياسى لا يجد حلاً لمشكلة التفرقة العنصرية، وكان على حزب الأحرار - بعد أن أعلن مهمته البرلمانية أن يبدى رأيه فى مسألة الحق الانتخابى وكان عليه أن يفعل ذلك غداة تكوينه مباشرة عندما كان أعضاؤه لا يعرفون إلا القليل عن بعضهم وعندما كانوا يرتبطون ببعضهم بمعارضتهم للظلم أكثر من ارتباطهم المشترك لإيجاد حل للأزمة السياسية، وأخيراً، وفى عام ١٩٥٣ (بعد تكوين الحزب مباشرة) عزم على أن يضع حقًا انتخابيًا معينًا لا يعتمد على الجنس أو اللون ولكن يعتمد على التعليم والملكية وأشياء أخرى.

وقد رفض الجميع هذا القرارحيث كانت هناك قلة تحمل مؤهلات تعليمية عليا وكان هناك البعض ممن لا يحملون أى مؤهل على الإطلاق، ولقد قالت هذه

الفئة الأخيرة فيما بعد: «إننا لا نواجه موقفًا عاديًا إننا في مفترق الطرق وليست المسألة هي الخيار بين نوع الرجل الذي نقبله كناخب ولكن نوع الرجل الذي نقبله كرجل».

إن الأفريقي لم يكن يبحث عن الناخب المؤهل ولكنه كان يريد أن يعترف به كرجل من الآن وإلى الأبد.

ومن ثم فقد أعلن الحزب في عام ١٩٥٤ أن حق الانتخاب العام هو الهدف الذي يسعى إليه، ولكنه استمر في التسليم بأنه من الضروري إتمام ذلك على مراحل في خلال فترة انتقال، وفي خلال هذه الفترة من الممكن أن تكون هناك الصفات التي يجب أن تطبق على الأقل فترة لازمة للتحول السهل إلى حق الانتخاب العام للكبار.

وظلت هذه السياسة تفزع كثيرين من الناخبين البيض لمجرد أنها لا ترضى الأشخاص الأكثر تطرفًا (في خارج الحزب وداخله) نظرًا لما تحتويه من عبارات التأهيل واحتمال أن يطبق هذا القانون يومًا ما.

وأصبح أمام الحزب طريقان وحيدان آخران: أولهما: هو التراجع إلى سياسة حذرة لتقديم امتيازات انتخابية للمؤهلين من غير البيض. أما الآخر: فهو أن يترك البيض في جنوب أفريقيا لتدمير أنفسهم وأن على الأفريقيين أن يثبتوا وجودهم دون تدخل البيض، ومثل هذا الطريق دون أن يتغير طبقًا للاعتبارات الأخرى لن تكون له نتيجة.

وهناك أسباب كثيرة تؤكد أن غير البيض من سكان جنوب أفريقيا لن يقبلوا الانتخاب المشروط مرة أخرى على الإطلاق وأنهم سوف يقبلون حق الانتخاب العام فقط ودستوراً مكتوبًا يتضمن وثيقة للحقوق ويكون قابلاً للتعديل فقط في ظل الظروف اللازمة.

لقد منحت مستعمرة جنوب أفريقيا حكمًا نيابيًا في عام ١٨٥٣ ولكن بحلول عام ١٨٨٧ جعل «رودس» حاكم البلاد في هذا الوقت من المستحيل بالنسبة

(للأفريقيين القبليين) أن يمارسوا حق الانتخاب، وفى عام ١٨٩٢ رفع رودس من شروط ملكية الناخب ووضع اختباراً لمعرفة درجة تعليمه، وقد وافق «هوفماير» على هاتين الخطوتين من قبل. وفى عام ١٩٠٩ سافر «شيكر» أحد الزعماء الوطنيين إلى إنجلترا لكى يحتج على الطريقة غير المرضية لحماية الحق الانتخابى لغير البيض فى قرار الوحدة الجديدة وذلك حسبما صرح، لأن أغلبية الثلثين المطلوبة لإحداث أى تغيير لن تكون واقعية على الإطلاق، وقد تحققت مخاوفة فعلا ذلك لأن الجنرال هرتزوج - فى عام ١٩٣٦ استحوذ على الأغلبية وأبعد كل الناخبين الأفريقيين إلى قائمة منفصلة وأعطى لهم حق انتخاب ثلاثة من البيض النواب وأربعة آخرين لمجلس الشيوخ، وفى سنة ١٩٥٥ لفق المستر «ستريجدوم» أغلبية الثلثين وذلك بزيادة عدد مقاعد مجلس الشيوخ على أسس غير ديمقراطية ليس لها مثيل من قبل وعزل الناخبين الملونين إلى قائمة منفصلة.

وقد أنذرت المصادر العليا قبل ذلك بأن الحكومة سوف تلغى فى الحال تمثيل الأفريقيين فى البرلمان تماماً، وفى عام ١٩٥٨ طالب الأفريقيون بحق انتخابى من ذلك النوع الذى منح فى عام ١٨٥٣ والذى أهمل تماماً.

إن الخوف الذى يدفع إلى ابتلاع هذه الحقوق غير مفهوم بالطبع، إنه الخوف من أن تؤدى المرونة أو الإدارة المعتدلة من أى نوع إلى أن تتحقق أغلبية السود عاجلاً أو آجلاً، ومن ثم تعريض مقاييس حضارة المجتمع للخطر، ولكن المشكلة أبعد غوراً من ذلك فالخوف أن تكتسح أغلبية من السود، والذين مهما كانوا متحضرين سوف يثأرون لأخطاء الماضى من جماعة البيض.

لقد جعلت الحكومة القائمة فى جنوب أفريقيا من غير الممكن فى الحقيقة لأى معارضة أن تبعدها بالوسائل البرلمانية.

إن فكرة الحرية فى المجتمع العام لا تحوز القبول لدى كثيرين من الأفريكانيين ومما يؤيد ذلك أن هذه الفكرة قد أدخلت عن طريق الإدارة والإرساليات البريطانية.

والآن يحكم الأفريكانيون جنوب أفريقيا، وكنتيجة لذلك ازدادت عقيدتهم عن التفرقة العنصرية قوة، ولا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أن الأفريكانيين كانوا فى الماضى عرضة للنجلزة (أى إكسابهم الصفات الإنجليزية) كذلك الآن فإن هؤلاء الذين ينطقون باللغة الإنجليزية عرضة للأفركة (أى إكسابهم الصفات الأفريكانية) وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بهذه العقائد.

ومن الواضح كنتيجة لانتخابات عام ١٩٥٨ أن نصف الناخبين البيض يؤيدون سيادة البيض الأفريكانيين، وأن نصف الناخبين هذا يستطيع أن يستحوذ على ثلث المقاعد، ومن الواضح أن الغالبية العظمى من النصف الآخر، ولو أنها لا تؤيد سيادة الأفريكانيين إلا أنها تؤيد بالتأكيد سيادة البيض مع أنهم لا يستحقون هذا اللفظ، ويفضلون عليه زعامة البيض ويتضح إذن أن الناخب الأبيض لا يحبذ إعطاء امتيازات سياسية لغير البيض وأن الحزب المتحد قد اندفع منذ موت «هوفماير» تجاه البيض.

وفضلاً عن ذلك سار الناخب الأبيض فى روديسيا الجنوبية فى الاتجاه نفسه فهو ربما يحن إلى جنوب أفريقيا من أجل حماية نفسه، بعد هروبه إلى روديسيا طلبًا للحرية، هذه حقائق بشعة يجب مواجهتها، ومما يزيد بشاعتها حسب رأى «هوفماير» الذى شرحه بوضوح «أن أى عمل من جانب البيض - ربما يخلق رد فعل من جانب السود وأن كل عمل من أعمال القمع ربما يزيد الصراع حدة أكثر وأكثر».

وكيف يهرب الإنسان من هذه الورطة إذا ما كان يؤمن حقيقةً أن عمل الخير وعمل الشر يتساويان فى الخطورة ولا يوجد إلا طريق واحد للهرب، هو التفرقة العنصرية الكلية، أى التقسيم التام لجنوب أفريقيا إلى مقاطعات منفصلة للأجناس يعيش كل جنس فى مقاطعته ويدير شئونه الخاصة.

لقد أسمى البروفسير ب - كت ذلك «بحلم اليقظة» ولا يمكن أن نجد اسمًا أكثر ملاءمة من ذلك، ليس فقط لأن الحلم يبدو خياليًا ولكن أيضًا لأننا من الممكن أن ما نحلم به يبدو خياليًا. توجد أربعة أسباب تجعل من التفرقة العنصرية

الكلية أمرًا مستحيلاً فلا توجد الأرض اللازمة لذلك ولا توجد النقود ولا يوجد الوقت وكذلك لا توجد الإراداة.

وأكثر من ذلك نجد أن بعض معارضى الحكومة بعد الهزيمة الكبرى فى انتخابات سنة ١٩٥٨ يميلون إلى القول بأن التفرقة العنصرية شديدة القوة وأنه لمضيعةٌ للوقت محاربتها.

والتفرقة العنصرية من أى نوع هى نبذ الرفاق، هؤلاء الذين وُلدوا وعاشوا وماتوا على نفس الأرض، وأن جعل التفرقة كاملة لا يغير بالضرورة من هذه السياسة التى بها نستطيع أن نتخيل الظلم والعدالة فى وقت واحد، وإذا ما نظرنا إليها من الناحية الدينية فهى تعنى «حب جيراننا على شريطة ألا تكون منازلهم بجانب منازلنا». ليس المجتمع الحالى إلا ثمرة مشتركة للجهود التى قام بها كل رجال جنوب أفريقيا، ثم أن هناك أشياء لا يمكن تقسيمها مثل المدن والموانى والمناجم، وعلى العكس من ذلك فإننا نعتقد أن المجتمعات الجديدة سوف تدان دائمًا- وإلى الأبد من أجل هذه الحياة الفقيرة والبائسة، وعلى هذ، فهذا الاقتراح مرفوض، ثم بعد ذلك وبعد أن رأينا الظلم الذى قامت به التفرقة العنصرية فى مهدها، كيف نستطيع أن نصدق أنها سوف تختلف عن ذلك فى النهاية؟ إن التفرقة العنصرية -سواء كانت جزئية أم كلية- هى فى جوهرها سلاح فى أيدى أناس يملكون القوة فى وجه أناس لا يملكون من مقوماتها شيئًا.

ولكن البعض يرفضونها بشكل أكثر تصميمًا؛ إنهم يعتقدون أن هدفهم الباطل سوف يرجىء اليوم الذى يتقاسم فيه كل رجال جنوب أفريقيا بالتساوى واجباتهم وحقوقهم وأفراحهم فى أن يعيشوا فى بلدهم جنوب أفريقيا إلى أكثر من ذلك، ومن الممكن أن نضيف إلى ذلك أن ما يسعى إليه هذا الهدف الوهمى ربما أثر على بعض المفكرين من أن يمعنوا النظر فى المشكلة الحقيقية وهى خلق مجتمع مشترك فى ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وهناك سبب آخر يجعلنا نعتقد أن التفرقة الكلية هى أمر خيالى، حيث إنه إذا ما افترضنا استطاعة القيام بذلك، فكيف تراقب دولة البيض دولة غير البيض؟

وهل تقيم تحالفات بينها وبين بلدان أفريقيا الأخرى وبلدان العالم؟

وهذا يوضح مدى صعوبة المشكلة التى تواجه جنوب أفريقيا؛ فداعية التفرقة العنصرية يقول: إن فكرة المجتمع المشترك غير ممكنة، بل إنها فكرة تدعو إلى الاشمئزاز، على حين يقول رجل الأحرار: إن التفرقة كنوع من السيادة ليس أمامها سوى الفناء، وأن التفرقة الكلية لن ترى النور على الإطلاق، إن الداعى إلى التفرقة الكلية والذى يحدث بداخله صراع بين العقل والعاطفة على الدوام يؤمن بحجة رجل الأحرار ويسوقنا إلى مسألة أخرى جديدة، هى أنه ما دمنا لم نعرف بالتأكيد بعد، هل كانت التفرقة الكلية أو الوحدة هى الحل المرتقب، فإن المهم هو السير فى طريق التفرقة الكلية أكثر من السير فى طريق الوحدة، ذلك لأنه يمكن الارتداد مرة أخرى بعد التفرقة الكلية ولكن لا يمكن القيام بذلك فى حالة الوحدة، وهذه حجة مهمة ذات مغزى، إن هناك كثيرين من رجال أفريقيا الذين يرقبون المستقبل بقلق بالغ. . ذلك لأنهم يؤمنون باستحالة الوصول إلى أى من الهدفين وأن التفرقة الكلية مستحيلة، وأن المجتمع الديمقراطى أمر لا بد منه إلا إذا انطفأت أو خبت روح الديمقراطية فى هذا العالم.

توجد ثمة مشكلة أخرى فى طريق الوصول إلى حل ديمقراطى يقوم على الحرية وعدم التمييز بين الأجناس؛ وأن أحد هذه الأسباب التى تدعو إلى تأييد حل حزب الأحرار وهو الخطر الناجم عن عدم اتفاق الجماعة، ولكن ازدياد عدم الاتفاق يجعل حل حزب الأحرار أقل احتمالاً وأكثر صعوبة للوصول إليه.

إن الحكومة لا توافق على اتحاد بين الجنسين أو بين الجنس نفسه فقد قامت باتخاذ بعض إجراءات غير مباشرة كى تجعل ذلك مستحيلاً ولديها من القوة فى بعض الظروف ما تستطيع أن تقوم به لاتخاذ خطوات مباشرة، إنها لا تريد أن تقول بجسارة: «يجب ألا يكون هناك صداقة أو صلة بين شخص أبيض وآخر غير أبيض» حتى يستطيع العالم أن يسمع ذلك، ولكنها تشعر بقدرتها على أن تقول: «أنت أيها الرجل الأبيض، لا تدخل هذه المنطقة لأنها مخصصة للسود، حتى

يمكنهم أن يعيشوا بالاعتماد على أنـفسهم، دون أن يعوقهم أو يمنعهم أى فرد من أية جماعة أخـرى أو جنس آخر» وفى الحقيقـة لم يكن أى شخص أبيض يستطيع قبل أن تمسك الحكومـة القائمة آنذاك بمقـاليد السلطة بفـترة طويلة - أن يدخل أى مركـز بدون تصـريح، إذا ما فكر أى شـخص أبيض فى أخذ تصـريح لرد الزيارة لشخص أسود فى مكانه، فقد كان ذلك يقابل بالاستنكار، وبمعنى آخر، لقد جعل تزايد التفرقة العنصـرية الإجبارى من الصعب خلق وعى بمشكلة الجنس، يجب أن يقوم أى حل للمشكلة على أساسه.

ومـن حـسن الحظ فـإن الطريق إلى الأمام لـيس مســدوداً تمامًـا بمكتب جنوب أفريقيا لشئون الأجناس فى اجتماعه فى «ستيلينبوش» الذى ناقش موضوع التشاور بين البيض وغـير البيض وقـرر المناداة بعـقـد اجتـماع مع الزعماء من غـير البيض فى المستقـبل القـريب وذلك يتعارض بشكل مبـاشـر مع سياسة الدكـتـور فيروورد الذى أخـبر الطلبـة فى «ستـيلينبوش» أنـه يجب عليهم أن يتـركوا مسـألـة التشاور لـه ولأعـضاء وزارتـه، ولقـد سـرت إشاعـة قوية فى المـؤتمر بوقـوع خـلاف بين الوزراء والسلطـة القـضائيـة، ولكن أيضًـا فيـما يتعـلق بـالهيئـات الوطنيـة إذ لم يوضح فـيـه السلطات والاخـتصـاصات، ليس فـقط فيـمـا يتعلق بالبـرلمان، بل وبالمجالس المحلية.

ولسوف يصل السود إلى هذا الهدف بالتأكيد ما لم تتقهقر قوى الديمقراطية فى العالم، ويمكنهم أن يصلوا إلى ذلك بإحدى طريقتين: إمـا كنتيجة للعنف والثورة بحيث تعـقبهـا سيطرة الجنس الأسـود، أو بواسطة عملية تطور مـذهلة، وبشكل تقريبى، ليـست المشكلة ببسـاطة هى الاخـتـيار بين الثورة والتطور، فـمن الممكن القول إن فرصة الاختيار تكمن بين الثورة والتطور المذهل، وليس هناك رجل واحد من الأحرار يعـتقد أن التغـيير سـوف يحدث كنتيجـة للتطور الهادىء والمستـقر، ويعتنق هذا الـوهم الغريب هؤلاء الذين يظنون أن التـغيـيـر سوف يستـغرق آلاف السنين أو يجب أن يكون كذلك، ويدافع عن ذلـك هؤلاء الذين تعتمد مـصالحهم

على الاستـقرار وهؤلاء الذين يأملون ألا يروا مـثل هذا التغيـير، وهذا هو الرأى السائد لأعضاء الحزب المتحد.

وإذا ما قـدر المرور بتجـربة ثورية عنيفـة، فمن الواضح أنه لن يبـقى أى تنظيم للأحرار بعد ذلك، وربما لن يبقى أى رجل حر.

ثمة مشكلة أخرى يجب مواجهتهـا، فالجميع يأمل فى أن تصبح جنوب أفريقيا -برغم الفترات العصيبة التى تمر بهـا - بلدًا ديمقراطيًا فى النهاية. ومعنى ذلك أن تقوم فيـه النظم البرلمانية على طراز حديث وأن يصـبح له دستور ووثيقـة للحقوق المدنية لكل رجل فى جنوب أفـريقيا، وأن يسـعوا - بالتعاون مع الأفـراد الآخرين الذين يفكرون بالطريقة نفـسها - لتأكـيد أن العملية لن يسـمح لها بأن تدخل فى طور من الفوضى والـعنف، ومن الممكن أن تفقد خـلالها كل قـيم الحرية وبدون ضمان؛ فإن الوقت كفيل بأن تعود فيه هذه القيم مرة أخرى.

عصر الحرية

.. لكل بداية نهاية

.. وظلام الليل لا بد أن يتبعه ضوء النهار.

.. ودولة الظلم مهما طالت فلا بد أن يسود العدل يوما ما.

.. ورغم رزوح سكان جنوب أفريقيا الوطنيين أكثر من ثلاثة قرون تحت وطأة عبودية الرجل الأبيض الذى أذلهم وعاملهم بقسوة وفضل الحيوانات عليهم إلا أنه جاء اليوم الذى أصبح فيه الأفريقى سيد بلاده ورئيسها.

.. لقد كان خروج نلسون مانديلا من سجنه بعد ثمانية وعشرين عامًا إيذانًا بفجر الحرية، وللتاريخ، كان لموقف دى كليرك رئيس الوزراء الأبيض وتفهمه للتطور التاريخى عاملاً مساعدًا على الإسراع بإلغاء التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا...

.. وفى الصفحات التالية سوف ألقى الضوء على الانتخابات التى جرت فى جنوب أفريقيا والتى انتهت بتعيين نلسون مانديلاً رئيسًا لجمهورية جنوب أفريقيا وأصبح برلمان جنوب أفريقيا يضم الغالبية من الوطنيين السود الذين لم تطأ أقدامهم يومًا ما أى مجلس تشريعى ابتداء من البرلمان إلى المجالس المحلية والتى كانت جميعها حكرًا على الرجل الأبيض..

البداية والمعالم:

كان طريق جنوب أفريقيا لحكم الأغلبية طويلا وشاقًا ويمكن أن نعرض على سبيل التذكير للعلامات الهامة الآتية:

- فى عام ١٩٤٨ .. سيطر الحزب القومى (الوطنى) على مقاليد الحكم وبدأ فى تقنين الفصل العنصرى.

- ١٩٥٩ . . أنشأت حكومة جنوب أفريقيا أماكن لإقامة السود ومنحت البيض ٨٧٪ من الأرض وتركت ١٣٪ للأغلبية السوداء.

- ٢١ مارس ١٩٦٠ . . وقعت مذبحة شاربيفيل حيث قتلت قوات البوليس ٦٩ من المتظاهرين السود لاحتجاجهم على القوانين العنصرية.

- ١٩٦١ . . أوقفت الحكومة نشاط المؤتمر الوطنى الأفريقى وغيره من الجماعات السوداء المعادية للعنصرية وبدأ هجوم الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الأفريقى على الأهداف العسكرية.

- ١٩٦٤ . . حكم على نلسون مانديلا السكرتير العام للمؤتمر الأفريقى بالسجن مدى الحياة لاتهامه بالخيانة، بينما هو فى السجن متهما بمغادرة البلاد بشكل غير قانونى.

- ١٩٧٦ . . انتفاضة الطلاب فى إقليم سويتو احتجاجًا على إلغاء حق التعليم للسود. . وخلال ستة أشهر لقى ستمائة شخص أسود مصرعهم وغادر آلاف الشباب البلاد للحاق بالجناح المسلح للمؤتمر الوطنى الأفريقى وانتشروا فى الدول الأفريقية المستقلة.

- ١٩٨٣ . . ائتلاف الجبهة الديمقراطية المتحدة المكون من ستمائة شخص من الجماعات المناهضة للعنصرية وبدأت حملات منظمة ضد العنصرية.

- ١٩٨٤ . . تم السماح للملونين والهنود بدخول البرلمان بالرغم من الاحتجاجات الجماعية من البيض.

- ١٩٨٥ . . إعلان الحكومة حالة الطوارئ.

- ١٩٨٩ . . فريدريك ويليام دى كليرك يتسلم زعامة الحزب الوطنى من بوثا وينجح فى الوصول إلى الرئاسة فى أغسطس.

- ٢٠ فبراير ١٩٩٠ . . . إعلان دى كليرك إنهاء العنصرية ورفع الحظر عن جماعات المعارضة السوداء والإفراج عن نلسون مانديلا.

- ٢- ٤ مايو ١٩٩٠ . . أول محادثات بين الحكومة والمعارضة للوصول نحو تسوية سلمية.

- ٢١ ديسمبر ١٩٩١ . . بدء المفاوضات المتعددة مع الأحزاب والتى شملت ١٩ حزبا والتى أطلق عليها التجمع من أجل الديمقراطية فى جنوب أفريقيا للوصول بالبلاد إلى الحكم الديموقراطى.

- ١٧ يونية ١٩٩٢ . . وقوع مذبحة فى يوبيا تونج حيث لقى ٤٩ شخصا مصرعهم خلال الصراع بين المتناحرين السود ومن ثم علقت الحكومة محادثاتها مع المؤتمر الوطنى الأفريقى لمدة ثلاثة أيام.

- ١ أبريل ١٩٩٣ . . أول منتدى كامل التمثيل يضم ٢٦ حزبا بشكل مجموعات من أجل تشكيل الحكومة الديمقراطية.

- ٢ يوليو ١٩٩٣ . . تأكيد المتفاوضين على اختيار السابع والعشرين من أبريل ١٩٩٤ كموعد لإجراء أول انتخابات لكل الأعراق. وقد قام كل من مانجوتو ثوبوثليزى زعيم الزولو وحزب حرية أنكاثا والسود فى إقليم الكوازولو والبيض المعارضين للفصل العنصرى بمسيرة احتجاج.

- ١٧ نوفمبر ١٩٩٣ . . الموافقة على الدستور المؤقت وبدء المحادثات المتعددة بين الأحزاب والتى قاطعها كل من حزب أنكاثا والجناح اليمينى الأبيض.

- ديسمبر ١٩٩٣ . . آخر برلمان يمرر التشريعات الديمقراطية والمجلس الانتقالى المؤقت المتعدد الأحزاب يتابع الانتخابات المنتظرة .

- يناير ١٩٩٤ . . الأحزاب تبدأ استعدادها لانتخابات أبريل والتى أعلنت أنكاثا والمتشددون من اليمينيين البيض مقاطعتها، وإن كانت قد اشتركت فيها فيما بعد. ولما كان نلسون مانديلا هو محور هذه التغييرات سواء أثناء وجوده فى السجن أم بعد خروجه منه وممارسة نشاطه فإننا نجد لزاما علينا أن نعرض لنبذة عن تاريخه. كما سنعرض أيضا لوضع الزولو وزعيمها بوثليزى.

نلسون مانديلا:

الأحداث الرئيسية في مسار حياة نلسون مانديلا حتى وصوله إلى السلام.

- يوليو ١٩١٨.. ولد نسلون مانديلا فى كيوتو بالقرب من اومتانا فى إقليم ترانسكى وهو الابن الأكبر لزعيم قبيلة تيمبو.
- ١٩٤٠.. طرد مانديلا من جامعة السود «فورت هير» الاشتراكية لاشتراكه فى إضرابات الطلبة.
- ١٩٤١.. انتقل إلى جوهانسبرج ليتفادى إحدى الزيجات المفروضة عليه قبليا وعمل كحارس لأحد المناجم وأكمل دراسته للآداب وحصل على إجازتها العلمية بالمراسلة قبل أن يبدأ دراسة القانون ويحصل على إجازة القانون من جامعة و«يست ووترساند».
- ١٩٤٢... بدأ مانديلا عمله كاتبا للمقالات فى إحدى المؤسسات القانونية اليهودية.
- ١٩٤٤.. قام بتأسيس اتحاد شباب المؤتمر الوطنى الأفريقى مع «أوليفى تامبو» الذى أصبح فيما بعد رئيسا للمؤتمر الوطنى الأفريقى وكذلك «والترسيسولو».
- ١٩٤٥.. تزوج مانديلا زوجته الأولى إيفيلين.
- ١٩٥٠.. أصبح مانديلا الرئيس القومى لاتحاد الشباب.
- ١٩٥٢.. افتتح أول مشاركة قانونية سوداء فى البلاد مع «أوليفى، تامبو» وانتخب نائبا لرئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى. كما عين مانديلا متطوعا قوميا لقيادة حملة التحدى وتوجيه المعارضة ضد قوانين التفرقة العنصرية، وخرق مانديلا وآخرون حظر التجول ثم اعتقل مانديلا وآخرون **واتهموا تحت ضغط من الحركة الشيوعية**. وحكم عليه بالسجن تسعة أشهر مع الأشغال وأوقف التنفيذ لمدة سنتين.
- ١٩٥٣.. أجبرته مختلف ألوان الحظر المقيدة لنشاطه على ممارسة القيادة سرا
- ١٩٥٦.. تم القبض على مانديلا وحوكم بتهمة الخيانة العظمى.

- ١٩٥٧ . . تم طلاق مانديلا وزوجته الأولى إيفيلين.

- ١٩٥٨ . . تزوج مانديلا نومزا موويني ماديكيزيلا.

- ٢٩ مارس ١٩٦١ . . ألقى القبض عليه ولكن تمت تبرئتـه ولكنه استبعد ولقب باسم «بيمبيرنيل الأسود».

- ديسمـبر ١٩٦١ . . تشكلت جمـاعة رمح الأمة لقـيادة النضال المـسلح للمؤتمر الوطنى الأفريقى وعين مانديلا رئيسا لأركانها.

- يناير ١٩٦٢ . . هرب مانديلا إلـى خارج البلاد ليلقى كلمـته عن حركـة الحرية المؤيدة لشرق ووسط أفـريقيا فـى أديس أبابا بعد أول هجمـات لحركة المقـاومة السلمية، وفى العام نفسه ذهب مانديلا للتدريب العسكرى فى الجزائر.

- يوليو ١٩٦٢ . . عودة مانديلا إلى جنوب أفريقيا.

- ٥ أغسطس ١٩٦٢ . إلقاء القبض عليه فى مدينة هوك بإقليم الناتال.

- نوفمبر ١٩٦٢ . . تم الحكم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام لمغادرته البلاد بشكل غير قانونى. وبينما كان مانديلا يقضى فترة عقوبته بالسجن أغارت قوات الشرطة على المواقع والمراكز الرئيسية السرية للمؤتمر الوطنى الأفريقى وألقت القبض على مـعظم قـادتهـا وعثـرت قـوات الشـرطة على أوراق تضم الخطط الـرئيسـيـة والاستـراتيجيات التى وضـعها زعـماء المؤتمر الوطنى الأفريقى كـأسس للصراع المسلح وقامت بمصادرتها.

- أكتوبر ١٩٦٣ . . بدأت محاكمة «ريفوينا» وتم إحضار مانديلا من سجنه ليلحق بثمانيـة آخرين متهـمين بمحاولة التخريب والتـآمر للإطاحة بالحكومة ومـساعدة قوات أجنبية علـى غزو جنوب أفريقيا، وقد جذب بيـان مانديلا الذى ألقاه من فوق المنصة وقـال فيه: «إنه كان مسـتعدا للموت فى سـبيل تحقيق أمانيـه بقيام مجتمع حر وديمقراطى»، وقد لفت هذا البيان أنظار العالم.

- ١٢ يونيو ١٩٦٤ . . تم الحكم على مانديلا وسبعة آخرين بالسجن مدى الحياة.

- ١ ابريل ١٩٨٢ . . تم نقل مانديلا من سجن روبين ايلاند إلى سجن بولسمور فى كيب تاون وبدأت حملة فى جميع أنحاء العالم تطالب بإطلاق سراح مانديلا .
- يوليو ١٩٨٦ . . بدأت اتصالات مع الحكومة في محاولة للتفاوض معه .
- يوليو ١٩٨٨ . . احتفالات عالمية ببلوغ مانديلا عامه السبعين وإذاعة حفل لموسيقى البوب استمرت ١٢ ساعة فى خمسين دولة على مستوى العالم، فقد أصبح مانديلا أشهر سجين سياسى فى العالم .
- ١٣ اغسطس ١٩٨٨ . . أجريت لمانديلا جراحة لسحب السائل المحيط بالرئة الأمر الذى أظهر إصابته بالسل .
- ديسمبر ١٩٨٨ . . تم نقل مانديلا إلى حجرة الحارس فيكتور فيرسيز بالقرب من بارل بإقليم الكاب نظرا لتدهور صحته .
- يوليو ١٩٨٩ . . التقى مانديلا برئيس جنوب أفريقيا آنذاك سير ويليام بوثا وبعد سنوات علق مانديلا على هذا اللقاء قائلا : «لقد كان أحد أفضل اللقاءات التى حظيت بها . . فلقد عاملنى الرجل معاملة حسنة بعد عدة سنوات من تلقيبه لى بالتمساح العظيم» .
- ديسمبر ١٩٨٩ . . . التقى مانديلا بالرئيس فريدريك ويليام دى كليرك الرئيس الجديد لجنوب أفريقيا .
- فبراير ١٩٩٠ . . أصدر الرئيس دى كليرك قرارا برفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى والحركات التحررية الأخرى وقال: إنه سيفرج عن مانديلا فى القريب .
- ١١ فبراير ١٩٩٠ . . أطلق سراح مانديلا .
- مارس ١٩٩٠ . . عين مانديلا نائبا لرئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى «أوليفى تامبو» .
- مايو ١٩٩٠ . . رأس مانديلا وفد المؤتمر الأفريقى الذى بدأ فى مفاوضات مع

الحركة.

- فبراير ١٩٩١.. عقد مانديلا محادثات مع زعيم أنكاثا «مانجولوثو - بوثليزى» الذى فشل فى وقف العنف بين مؤيديها.

- يوليو ١٩٩١.. تم انتخاب مانديلا رئيسا للمؤتمر الوطنى الأفريقى وأوليفى تامبو الرئيس التنفيذى.

- سبتمبر ١٩٩١.. وقع مانديلا اتفاقاً للسلام بين دى كليرك وبوثليزى.

- ١٣ أبريل ١٩٩٢.. انفصل مانديلا عن زوجته وينى.

- أكتوبر ١٩٩٣.. فاز نلسون مانديلا بجائزة نوبل للسلام مناصفة مع ويليام دى كليرك.

- ٢٦ أبريل / ٢٩ أبريل ١٩٩٤.. أول انتخابات عامة تضم جميع سكان جنوب أفريقيا دون تفرقة.

- ٢ مايو ١٩٩٤.. إعلان فوز مانديلا وهزيمة دى كليرك.

- ٦ مايو ١٩٩٤.. النتائج الرسمية للانتخابات العامة أدت إلى فوز حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى بنسبة ٦٢,٢٪ وحصول الحزب على ٢٥٢ مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٤٠٠ مقعد..

- ١٠ مايو ١٩٩٤.. الجمعية الوطنية تنتخب مانديلا رئيسا لجنوب أفريقيا فى بريتوريا.

ولم تكن عملية الانتقال من التمييز العنصرى إلى المساواة سهلة، كذلك لم تكن عملية الانتخابات سهلة، أيضا فقد واجه نلسون مانديلا تحديا واضحا حيث حمل مشاعل الحرية، فالملايين يتوقعون منه أن يضئ الطريق أمام السلام والرخاء لدولة فقدت تقريبا الأمل فى ذلك.

ويقول المحللون السياسيون والاقتصاديون: إن جنوب أفريقيا كانت آخر فرصة للجزء الوحيد من العالم المتخلف وإن قائدها الجديد يعد أفضل أمل نحو الاستقرار

والتجانس بين الأعراق المختلفة لإعطاء الفرصة للحرية أن تعمل بعد فترة الاستعمار السابقة، ويعتقد العديدون أنه بإمكان جنوب أفريقيا الغد وبعد عقود من التفرقة العنصرية سيستطيع مانديلا النجاح. بينما فشل عمالقة مثل نكروما فى غانا وجوليوس نيريرى فى تنزانيا.

وهناك شكوك عديدة من القليلين حول تصميم مانديلا وإصراره على رأب الصدع الذى تسببت فيه العنصرية خلال ٣٠٠ عام من القهر الأبيض، وكبت تطلعات السود من أجل جعل جنوب أفريقيا مركز قوة فى القارة، لكن المهمة التى تقع على عاتق مانديلا عظيمة ويقول أحد أساتذة العلوم السياسية فى جامعة كيب تاون: «إن حلم مانديلا أن يدخل التاريخ بجنوب أفريقيا كجورج واشنطن»، ومانديلا كبير في السن ويبدو ضعيفا ولكنه يبدو صلبا، ومع شعور مانديلا بنجاح حزبه فقد أرضى تابعيه بكلمات بلاغية مثل «أحرار أخيرا» ولكنه ما لبث أن تحدث عن التحديات التى يمكن أن تؤثر على الحكومة الجديدة.. ولقد شكر مانديلا الرئيس السابق دى كليرك وكذلك قادة الأحزاب وهنأهم على نتيجة الانتخابات وحثهم على أن يعملوا سويا من خلال حكومة الوحدة الوطنية. ولكن مانديلا حذر من آية محاولات لتدمير برنامجه الإصلاحى لأن هذه المحاولات ستخلق توترا خطيرا داخل حكومة الوحدة الوطنية.

وأعقد المشاكل التى تواجه حكومة الوحدة الوطنية أن ١٧ مليون مواطن يعانون الفقر من بين ٣٠ مليون مواطن، ٥٠٪ من السكان يعانون من البطالة وسبعة ملايين مواطن دون مأوى وتسعة ملايين أميون.

الزولو

تحدثنا من قبل عن نلسون مانديلا ولزاما علينا أن نتحدث عن منافسة القوى الوطنية الأخرى حيث تعتبر قبائل الزولو وزعيمها مانجولوثو بوثليزى والذى يرى نفسه كزعيم لـ ٨,٥ مليون مواطن من الزولو التى تعتبر أكبر قبيلة فى جنوب أفريقيا والتى حارب رجالها ضد المستوطنين من الهولنديين والإنجليز وهو يعتبر نفسه معتدلا بالنسبة للمتطرفين السود الآخرين، كما يعتبره بعض البيض من السود

المعتدلين.

وقد اتهم بوثليـزى المؤتمر الوطنى الأفريقى بمحـاولة إقامة قاعـدة شخصـية فى كوازولو وهى إحدى مواطن السود العشرة المستقلة.

ولقد كـان أعضاء الحكومة البـيض غاضبين من مطالب بوثليـزى فى المحادثات المتعددة التى أجريت عام ١٩٩٣ حيث طالب بحكم ذاتى كامل للكوازولو التى تعد معقلا لستة ملايين من السود.

وكان رأى بوثليزى أن أقليـة حكومة دى كليرك كانت متـواطئة مع حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى إجبار الأحزاب الأخرى على قبول ما اتفق عليه الحزبان.

ويقول المحللون السـياسيـون: إن مؤيدى الزولو انقـسموا مـا بين حزب المؤتمر الأفريقى وحزب انكاثا الحرية الذى يضم ١,٧ مليون عضوا. أما بوتليزى فقد كان أحد أعـضاء المؤتمر الوطنى الأفـريقى فى الستـينات لكنه انفصـل عنه عام ١٩٧٩ وكون حـزبا آخر، ولقد حـذر بوثليزى من أن العنف سـيزداد سـوءا ما لم يمنح الزولو حكما ذاتيا.

وقد صرح بوثليزى ذات مـرة للمراسلين الأجانب أنه لم يؤمن أبدا بالعنف ولم يقبله أبدا كوسيلة لحل المشاكل ولكن ما سوف يحدث سوف يحدث، وعندما سئل عما إذا كان سـيقود التمرد قال: «إنه إذا كـان هذا هو الخيار الوحيد لقيـادة شعبه خلال هذه الحياة المظلـمة فسيكون العنف هو الخيار الذى سـوف أتبعه». وقد ولد بوثليزى فى السابع والعشـرين من أغسطس عام ١٩٢٨ فى ناتال وهو ابن ووريث للزعيم بوثليزى والأميرة كونستانس ماجوجو، وقد نشأ بوثليزى فى بيت ذى تقاليد وقضى سنين حيـاته الأولى كراعى للماشية ثم درس فى جامـعة «فورت هير» مع مؤسس حزب المـؤتمر الوطنى الأفريقى وروبرت موجابى رئيس زيمبـابوى وقد طرد من الجامعـة لمشاركته فى الاحتجـاج على حكم البيض وأكمل دراسته فى جـامعة ناتال.

وفى موطنه الأصلى لعب دورا يمثل جده فى فيلم «سيت ثوايو» وهو فيلم عن

الزولو وقـد نصب كرئيس لـقبـيلة الزولو عام ١٩٥٣ويـعدها بأربعـة أعوام تأكـد منصبه.

وفى عام ١٩٧٠ انتخبه الزعماء كأول مستشار للسلطة الإقليمية لأرض الزولو، وكمرشح للكوازولو وهى التى يعتبر بوثليزى فيها الوزير الأول.

وقد قـام زعيم حزب أنكاثا - الحرية «بوثـليزى» بمهاجمـة الحزب المنافس وهو حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى خلال السباق الانتخابى وقال: إن نجاح حزب المؤتمر سوف يولد الشيوعية الاشتراكية التى تسيطر عليها الحكومة المركزية.

وقد أشار بوثليزى للصورة القاتمة التى ستصبح عليها حالة جنوب أفريقيا عندما يديرها ويقود سـياستـها حزب المؤتمر الوطنى الأفـريقى الذى يعد أحد المؤسـسات الثورية التى يديرها الاشتراكيون.

وأشار إلى أن حزب المؤتمر الأفـريقى سوف يعمل على تخليد طغيـان واستبداد الحكومة المركزية وكذلك سوف يعمل على إخضاع منطقة كوازولو - ناتال للحكم الديكتاتورى الاشتراكى.

وأكد بوثليزى أن الاشـتراكيين داخل حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى سـيباشرون من خلال الحكومة الجديدة التى سيشكلونها تنفيذ عدة برامج من أهمها الاتجاه إلى التأميم وتوزيع الثروة بعد الانتخابات. .

وقد بدت رسـالة بوثليزى كـأنها رسـالة موجـهة إلى رجـال الأعمال الـبيض والمستـثمرين الأجانب والحكـومات الديموقراطيـة الغربية، أكـثر من أنها موجـهة للمواطنين السود.

وقد ذكر بوثليـزى أن ٢٧ شخصا من بين مرشـحى المؤتمر الوطنى الأفريقى تم تصنيفهم وتوصيفهم بالاشتراكية.

وقد أكد بوثلـيزى أنه فى الوقت الذى وعد فيه مـانديلا الناخبين بتـوفير المنازل والتعليم وتوفير الخـدمات الصحية لم يذكر من أين سيـحصل على الأموال ، وقد

حذر بوثليزى من وعود مانديلا الغامضة بالنسبة لمستقبل البلاد.

واستمرت العواصف السياسية بجنوب أفريقيا حول وضع ملك الزولو جودويل زويليثنى «ايزيلو أى أسد» بالنسبة لأكبر قبيلة فى جنوب أفريقيا.

فى بادئ الأمر قاطعت أنكاثا الانتخـابات دفاعا عن وضع ملك الزولو والحفاظ على عرشه.

أما بالنسـبة للملوك السبعـة فى جنوب أفريقيا والذيـن يحمون الحقوق المـعتادة بغيرة شديدة فقد كانوا غير سعداء بشأن مستقبلهم فى دولة موحدة فى مواجهة بناء فيدرالى، خاصـة وأن مليشيات الزولو تقتل يوما بعد يوم فى الصـراعات الطائفية التى امتدت على مدى خمسة وأربعين عاما.

وفى مناظرة عقدت عـشية الانتخابات للتركـيز على دور ملك الزولو الثامن فى الملكية التى تأسـست عام ١٩٧١ حول كونه حـاكمًا حقيـقيًا أم مجـرد رمز، قال سيريل رامفوزا السكرتير العام لحـزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وكبير المفاوضين: إن الملك سيكون له السلطة والنفوذ فى المسائل المتعلقة بالقبلية والعادات و التقاليد ولن تكون له سلطات تنفـيـذية. ولقد قـارن ملك الزولو دوره ونضـاله للحفـاظ على مصـالح السود فى أرض الزولو بالحـروب التى وقعت ضـد البريطانيـين منذ عام ١٨٧٩ والتى ألحقت بهم بعض الهزائم.

وفى مؤتمر شـعبى تحدث الملك الذى كان يحـمل درعا وعصا ورمـحا فى يديه وأخبر الزولو أنهم يخططون لإنهـاء الكوازولو وإفناء الزولو من على وجه الأرض وقال رامفوزا: إن الزعماء التقليديين قد أخبروا حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أنهم غير سعداء بالاتفاق وأرادوا الاعتراف بالملوك السبعة الآخرين.

وقال إن و ضع الملك جودويل زويليثـينى وهو زعيم الزولو البالغ عددهم ٨,٥ مليون نسمة قد برز فى الصفقة بين بوثليزى ودى كليرك ومانديلا.

وقد لقى أكثر من ٦٠٠ شخص مصـرعهم فى إقليم كوازلو - ناتال فى أعقاب

فـرض حالة الـطوارئ فى الحادى والثـلاثين من مـارس ١٩٩٤ لضـمـان سلامـة الانتخابات.

إلا أنه مع كل الخلافات بين بوثليـزى ومانديلا فقد انتصـر صوت العقل وأعلن بوثليزى عن مشاركته فى الانتخابات.

وقال بوثليزى لقـد شاركت فى الانتخابات لتجنب كـارثة، وأضاف: إنه سوف تكون معجـزة إذا ما فعلنا شيئا فى الانـتخابات وصرح للصحفـيين «إن الله وحده فعل هذا العمل فى ستة أيام».

وكان بوثليزى قد عارض الاشتراك فى الانتخابات لشهور عديدة بسبب الدستور المؤقت الذى فشل فى تحقيق الحكم الذاتى لمملكة الزولو.

لقد وقعـت صفقة فى آخر لحـظة جعلت بوثليزى وحزبه أنكاثا - الحـرية يقبل دخول الانتخابات.

وقد هاجم بوثليـزى مانديلا وحزبه (المؤتمر الأفـريقى) من قبل لتأييـده للصراع المسلح وللعقوبات الدوليـة التى يفرضها المجتمع الدولى ضد نـظام جنوب أفريقيا العنصـرى السابق مـؤكدا أن الـعنف الناتج والبطالة قـد أعاقـا الدولة عن القيـام بمهامها.

وقد قضى بوثليزى معـظم الوقت فى المبنى التشريعى وسط الآلاف من مؤيدى أنكاثا الذين يحملون الرماح والدروع التقليـدية . وقد أبدى أعضاء اللجنة المركزية لحزب أنكاثا - الحرية تفاؤلهم بشأن الانتخـابات. وقال أحد أعضائها: إن بوثليزى ليس جديدا على السيـاسة فقد كان الصوت الوحيـد لهم لسنين عديدة، وأضاف: أنه كافح بينما كـان مانديلا فى السجن وهو يطالب شعبه المشـاركة فى الانتخابات الأخيرة.

وقد نفى بوثليزى تقريرا من أحد رجـال الكنيسة حول تأثره بالملك جودويل فى قراره بدخول الانتخابات.

وقد رحبت الحكومات الغربية بحرارة بالصفقة التى أعادت حركة أنكاثا للدخول فى الانتخـابات . لكن المستـثمرين الأجـانب كانوا على حـذر مما سيحـدث بعد الانتخابات.

وقد تبـاينت ردود الفعل العـالمية حول هذه الصـفقة؛ فـفى لندن أرسل رئيس الوزراء البريطانى جـون ميجـور بتهانيـه إلى القادة الثلاثة مـانديلا وبوثليزى ودى كليرك قائلاً: «يوجد أمل قوى فى أن هذا الاتفاق سوف يؤدى لانتخابات سلمية».

بينما ذكـر وزير الخارجية البـريطانى دوجلاس هيرد: «أن هذه الاتفاقـية خطوة هامـة» وأضاف أنه يأمل أن يفـيد هذا الاتفـاق فى أن تؤدى هذه الانتخـابات إلى سلام وأن تحظى بالمشاركة الحرة للقـادرين فى جنوب أفريقيا وأنه يأمل فى أن تضع هذه الانتخابات حدا لأحداث العنف المروعة».

بينما صرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مايك ماكورى:

«بأننا نأمل أن يحـتـوى هذا الاتفاق العنف بين حـزب أنكاثا - الحـرية والمؤتمر الوطنى ذلك العنف الـذى أرق جنوب أفريقـيـا»، بينمـا علقت وزارة الخـارجيـة الفرنسـية على هذه الصـفقة: «بأنـها تقدم واضح حـول مشاركـة كل الجنوب فى العملية الانتخابـية ومن ثم نحو إرساء دعائم الديمقراطية وبناء جنوب أفـريقيا غير العنصرية».

وقال وزير الخـارجيـة الألمانى كلاوس كلينكل: «إنه كـان سعيـدا عند سمـاعه بالاتفاق الذى زاد بصورة كـبيرة من فرص نجاح هذه الانتـخابات التى تتم بصورة تقليدية وإن الحكومـة الجديدة والتحديات العظيـمة التى تواجههم عـلى أرض أكثر استقراراً».

وقد امتدحت منظمة الأمم المتحدة التى فـرضت عقوبات اقتصادية على حكومة جنوب أفريقيا لسيـاستها العنصرية السابقة امتـدحت مختلف أحزاب الدولة لحسن نواياها وكياسة سياستها فى بيان أصدره مجلس الأمن الدولى.

المشاركة والانتخابات:

إن التهديد الذى يسببه العنف السياسى والذى يشبه الطير الجارح فوق جنوب أفريقيا قد خفتت حدته بعد مشاركة حزب حرية أنكاثا/ الحرية الانفصالى فى الانتخابات لكل الأعراق التى ستجرى.

لقد كان حزب حرية أنكاثا/ الحرية على وشك الاصطدام مع حزب المؤتمر الوطنى إلا أن التحول الذى حدث داخل حزب أنكاثا/ الحرية خفف من التهديد بالمواجهة بين مؤيديها وبين مؤيدى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى والمشابهة للمصادمات التى سبق أن أسفرت عن مصرع ٥٣ مواطنا فى جوهانسبرج وعدد من المدن المجاورة فى الثامن والعشرين من مارس ١٩٩٤.

وقد علق نائب مدير «معهد العنف والمصالحة» الذى يتخذ من جوهانسبرج مقرا له «أنه ليس من المهم فقط أن يتركز السلام على المستويات القيادية فقط ولكن الأهم أن يتسرب إلى المستويات الدنيا، وعلينا أن نتوقع العديد من المواجهات» مشيرا بذلك إلى تاريخ الحزبين والصراع بينهم» وصرح زعيم أنكاثا فى بداية حملته الانتخابية فى عاصمة إقليم كوازولو والتى شهدت انخفاضا نسبيا فى أعمال العنف أن مشاركة الحزب يمكن أن تقلل من العنف، وقال بيل ساس وهو من المعهد المستقبل لسياسة الدفاع: «إن هذا الخطر قد انخفض ولكن لا أعتقد أن لقيادات الأحزاب السياسية السيطرة الكاملة على جميع مؤيديهم بما يكبح جماحهم برغم عمليات العنف وعيوبها التى ترجع للانتقام».

وقال: «إنه من الممكن أن تقع جنوب أفريقيا فى نفس الموقف الذى وقعت فيه أنجولا إذا أعتقد الزعماء السياسيون أنهم قد خدعوا فى الانتخابات التى تنهى ثلاثة قرون من سيطرة البيض على جنوب أفريقيا ولكنه شك فى إمكانية حدوثه».

كذلك يقول: «إن جنوب أفريقيا قد تجازف أو تنخرط فى غمار حرب أهلية مماثلة للحرب الدائرة فى أنجولا».

وإذا كان القادة السياسيون يعتقدون بأنهم قد خدعوا فى الانتخابات التى تنهى

سيطرة البيض و لكنه يشك فيما يمكن أن يحدث.

وأنه إذا اتفق الزعماء واللجنة المستقلة للانتخابات والمشرفة عليها على أن هذه الانتخابات قد جرت فى جو من النزاهة والحرية فإن هذا لن يحدث. وإذا ما أخبر مانديلا مؤيديه أن حزبه قد خسر الانتخابات فى إقليم غرب الكيب حيث فرصة فوز الحزب القومى الحاكم فيه كبيرة فإن هذا سيقبل أيضا.

كذلك الأحزاب المشاركة فى هذه الانتخابات سوف تقبل النتائج أيا كانت حتى لو كانت فى غير صالحها.

وقال يوجين تيرى بلانش وهو زعيم أبيض متشدد: «إن الصفقة التى أدت لمشاركة حزب انكاثا الحرية فى الانتخابات سوف تؤدى إلى المزيد من الدماء» وأضاف بلاتش: «إننا لسنا متعجبين من حدوث مثل هذا إن على جنوب أفريقيا أن تتوقع أن تصبح جنوب أفريقيا رواندا أخرى حتى لو استمر ذلك عشرين عاما» . ويقول «سيمسون»: إن حركة المقاومة الأفريكانية والتى طالبت بالكفاح من أجل حقوق الزولو وآخرين من المتطرفين البيض قد أحدث فيهم هذا القرار صدمة كبيرة وهو «قرار دخول انكاثا للانتخابات» وأضاف سيمسون: «إن حركة المقاومة الأفريكانية ربما تكون مدعومة سياسيا إلى حد ما ولكن هذا سوف يترجم إلى أعمال عسكرية» وقال أيضا: إن هذه الحركة واليمينيين البيض ما زالت لديهم القدرة على القتال بأعمال عنف مختلفة».

وقد اتفق كل من ساس وسيمسون على أن اليمين الأبيض المتطرف سوف يكون أكثر خطرا إذا ما فاز حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى بالانتخابات حيث إنه سيحاول حل جميع المجالس العنصرية فى معاقل البيض المتطرفين.

وقال ساس: «إنه من المحتمل أن ينتظر اليمين ليرى النتائج الخاصة بالانتخابات حيث إنهم إذا رأوا أن الحزب الوطنى فى سبيله أن يتخذ إجراءات ضدهم فإنهم سوف يردون على هذه الإجراءات».

وقد أثار العالم السياسى «ويلى بريتينياخ» من جامعة ستالينبوش »: «إن هذه

الأحداث تلازمنا مثل الأنفلونزا ولكن الأخطر أن الأطراف المتصارعة مجانين».

كما حذر أحد الأعضاء داخل الحزب المحافظ الموالى للتفرقة العنصرية من محاولات تخريب الانتخابات المتعددة الأعراق التى ستجرى فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أبريل فى عدة مناطق من البلاد عندما تفتح مراكز الاقتراع أبوابها للناخبين، وقد صرح مدير المعهد المستقل للسياسة الدفاعية «أنه سيكون من الغباء من قبل حكومة المجلس التنفيذى الانتقالى أن تفعل أى شىء ضد الراديكاليين؛ لأن ذلك من شأنه تهديد الانتخابات.

وقد أجرى «كونستاند فيولين» مباحثات مع المؤتمر الوطنى الأفريقى فى محاولة الوصول إلى اتفاق يحمل مبدأ وجود أراض خاصة للأفريكان ولكن كلا من الحكومة والمؤتمر الوطنى الأفريقى رفضا تحويل دولة جنوب أفريقيا الجديدة إلى دويلات عرقيه.

وقد وافق بوثليزى على رفع مقاطعته للانتخابات بعد موافقة كل من منافسة الأسود مانديلا والرئيس دى كليرك على منح الحماية الدستورية للملك الزولو جودويل.

وقد التقى مانديلا ودى كليرك ليناقشا منح المسجونين حق الانتخاب، هذا وقد حذرت بعض جماعات حقوق السجناء من اتخاذ التدابير الجماعية إذا لم يوافق دى كليرك على إدلائهم بأصواتهم . ورغم كل ذلك ورغم كافة الاحتياجات ورغم محاولة الحفاظ على الأمن فقد لقى مائتان وخمسون شخصا مصرعهم فى إقليم الناتال منذ إعلان حالة الطوارئ، رغم تحذير مانديلا من الالتجاء للعنف إذا ما فاز بالانتخابات، مؤكدا أن أى إنسان سواء كان أبيض أم أسود يحاول خرق القانون أو يحاول بث الرعب لدى الناس سيؤخذ بشدة.

السكان والأحزاب:

نظرة على عدد سكان جنوب أفريقيا.

نظرة عامة على تعداد جنوب أفريقيا قبل أول انتخابات لكل الأعراق وفقا

لإحصاء الكتاب السنوى عام ١٩٩١ والذى تصدره مؤسسة جنوب أفريقيا.

إجمالى عدد سكان	٣٩,٣٠٥,٠٠٠		
السود	٢٩,٧٧٤,٠٠٠	بسنبة	٧٥,٨٪
البيض	٥,١٧٣,٠٠٠	بنسبة	١٣,١٪
أعراق مختلطة صنفت باللون.			
فى ظل التفرقة العنصرية	٣,٣٨١,٠٠٠	بنسبة	٨,٦٪
الآسيويون	١,٠١٣,٠٠٠	بنسبة	٢,٥٪
عدد الأصوات	٢٢,٧٠٩,١٥٢		
ناخبون لأول مرة	١٦,٢٤٠,٠٠٠	بنسبة	٧٢٪

من المجموع الكلى

تقدر لجنة الانتخابات أن ٢٨٪ من الناخبين الجدد سيكونون أميين.

عدد الأحزاب المشاركة فى الانتخابات ٢٦ حزبا من بينهم ١٨ حزبا يتصارعون على الانتخابات على المستوى القومى فى منطقة أو أكثر من المناطق التسعة الجديدة وثمانية أحزاب يتصارعون على منطقة أو أكثر ولكن ليس على المستوى القومى، ستجرى اقتراعان أحداهما للجمعية الوطنية والآخر لكل من المناطق التى حلت محل الأماكن الأربعة وعشرة مناطق للسود، وقد تحدد تسعة آلاف مركز للاقتراع.

وقدر عدد المواطنين الذين يمكنهم الإدلاء بأصواتهم - ٢٢,٧ مليون جنوب أفريقى فى أول انتخابات لكافة الأعراق فى الفترة من ٢٦ - ٢٨ أبريل للجمعية التأسيسية وتسعة أقاليم تشريعيه وأن ما يقدر بمائتى مقعد فى الجمعية الوطنية سيمتلئون عن آخرهم بالأحزاب فى قائمة الانتخابات القومية ومائتين آخرين من قائمة المقاطعات وأن مجلس كل مقاطعة سيقوم بترشيح عشرة من أعضائه ليجلسوا فى مقاعد مجالس الشيوخ البالغ عددهم تسعين مقعدا والجمعية التشريعية سيكون بها أربعمائة وتسعون عضوا، أربعمائة من الجمعية الوطنية وتسعون مقعدا فى مجلس الشيوخ وأن الجمعية العامة ستنتخب رئيس الدولة ونائبين للرئيس وستبلغ

عدد المقاعد للوزارة «٢٧ مقعدا».

هناك تقسيم لعدد الأصوات والمقاعد وفقا للمناطق طبقا للجنة الانتخابية المستقلة.

الإقليم	عدد الناخبين	عدد المقاعد فى الجمعية الوطنية التى تتم انتخابها من القوائم القومية	القومية مقاعد القوائم الإقليمية	الإقليمية المقاعد التى تحوى مجلس الشيوخ
– شرق الكاب	٢,٩ مليون		٢٨	٥٦
– شرق الترانسفال	١,٦ مليون		١٤	٣٠
– كوازولوناتال	٤,٥ مليون		٤٠	٨١
– شمال وغرب	١,٩ مليون		١٥	٣٠
– شمال الكاب	٤٣٥ ألف		٤	٣٠
– شمال الترنسفال	٢,٣ مليون		٢٠	٤٠
– ولاية اوروانج	١,٦ مليون		١٥	٣٠
– بروبتوريا + ووترساند فيرينجينج	٤,٨ مليون		٤٣	٨٦
– غرب الكاب	٢,٤		٢١	٤٢
المجموع	٢٢,٤٣٥		٢٠٠	٤٢٥

آخر تقرير يشير إلى أن ٢٢,٧ مليون ناخب تعد أصوات شرعية «قانونية» سليمة.

الأحزاب:

فيما يلى قـائمة بالأحزاب التى دخلت الانتخابات ومعظمـها تشكل بعد خروج مانديلا من السجن:

١ - الحزب الأفريقى المسيحى الديمقراطى:

تأسس فى ديسمـبر ١٩٩٣ ويتزعم الحـزب أحد رجال الدين المسيـحى السود «كينيث ميشو». وينادى بإقامة دولة فـيدرالية ويؤمن باقتصاديات السوق الحرة ويتنافس على المقاعد القومية والإقليمية.

٢ - حزب دى كواتيوتلا الجنوب الأفريقى:

تأسس فى عام ١٩٧٥ ورئيسه الحالى «تشيامـا موبيلى» ينادى أيضًا بالفيدرالية واقتـصاديات السوق الحـرة ويطلق على الحزب أيضًا حـزب الأبطال ويتنافس على مقاعد الجمعية الوطنية (القومية) وثلاثة مقاعد تشريعية إقليمية.

٣ - حزب الحركة الأفريقية الديمقراطية:

تشكل عام ١٩٩٤ على يد الضابط أوباجكوزو الرئيس السابق لقبيلة تسيسكى ويطالب أيضًا باقـتصاديات الـسوق الحرة وإقامـة دولة فيدراليـة ويتنافس على المقاعد القومية والإقليمية.

٤ - حزب أفريقيا المسلم:

تأسس فى مارس عام ١٩٩٤ ومؤيدوه أيضًا ينادون بالاقتصاد الحر وإقامة دولة فيدرالية، والحزب يرأسه طبيب بشرى «امـتياز سليمان»، ويتنافس على مقاعد الجمعية الوطنية، وثلاثة مقاعد إقليمية تشريعية.

٥ - الحزب الفيدرالى:

تأسس فى مارس عام ١٩٩٤ برئاسـة فرانسيس كيندال من مؤيدى الفـيدرالية والاقتـصاد الحر وتشـجيع المنشـآت الخاصة، ويتنافس علـى مقاعـد الجمعـية الوطنية، ومقعد إقليمى تشريعى واحد.

٦ - حزب كسيموكو التقدمى:

تشكل عام ١٩٨٩ برئاسة «نكسيمالو» ويؤيد الاقتصاد الحر ويتنافس قوميًا على مقعدين.

٧ - حزب جبهة الأقلية:

تأسس عام ١٩٩٤ على يد الهندى «امشاندرا جبالى»؛ وهو من مؤيدى الفيدرالية والاقتصاد الحر، ويتنافس على مقاعد قومية وعلى المقعد التشريعى لإقليم ناتال.

٨ - حزب جنوب لوسا لجنوب أفريقيا:

تأسس عام ١٩٩٤ على يد أحد رجال الأعمال البرتغاليين «مانويل موتينيو» وهو يرعى مصالح ٧٥٠ ألف برتغالى يعيشون فى جنوب أفريقيا، ويتنافس على مقاعد فى الجمعية العامة، ومقعد فى إقليم واحد.

٩ - حزب حقوق المرأة للسلام:

تأسس فى فبراير عام ١٩٩٤ وكانت حملته مركزة على رعاية حقوق المرأة والمؤسسات الخاصة وقد أسسه أحد التربويين «نيناروم كونستانس كورزا» وكذلك سيدة الأعمال «دوراندايا» ويتنافس على مقاعد فى الجمعية الوطنية ومقعد تشريعى واحد.

١٠ - حزب فلتكس المستقيم:

تأسس فى فبراير عام ١٩٩٤ بزعامة «كلير كارول إيماى» وهو مدرس بإحدى المدارس الثانوية العليا، ويتنافس على مقاعد قومية فقط.

١١ - حزب المنظمة الرياضية للمشاركة الجماعية والحقوق المتساوية:

تأسس عام ١٩٩٤ ويرأسه جيمس مانجى؛ وهو عضو سابق بالجناح العسكرى لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى، وكان قد اعتقل لمدة ١٢ عامًا. وهو يؤمن باستخدام الرياضة والموسيقى والفنون لتوحيد جنوب أفريقيا، ويتنافس على

المقاعد القومية.

١٢ - حزب قائمة العمال:

تأسس عام ١٩٩٤ ويرأسه عضو سابق باتحاد التجاريين «ندلوفو» والأكاديمى «نيفيل أرثر»، وينادى بتطبيق الاشتراكية والوحدة الوطنية، ويتنافس على المقاعد القومية.

١٣ - حزب اليمين:

تأسس عام ١٩٩٤ على يد خبير الطيران «جورج سين كلير» والذى يؤيد الاقتصاد الحر والدولة الفيدرالية ويتنافس فقط فى شرقى الترانسفال.

١٤ - حزب غرب الكيب الفيدرالى:

تأسس عام ١٩٩٤ على يد «ستيفن شيبرز» وهو يؤيد الاقتصاد الحر ويتنافس فقط فى غربى الكاب.

١٥ - حزب الخضر:

تأسس عام ١٩٩٤ على يد ست مجموعات يركزون اهتمامهم على الزراعة، وتشجيع رأس المال الوطنى، وإقامة دولة فيدرالية، ويرأس الحزب المستشار المالى «ناتان جرانت»، ويتنافس فقط فى غربى الكاب.

١٦ - حزب العمال الدوليين لإعادة بناء الدولية الرابعة:

تأسس عام ١٩٩٢ من أحد زعماء الاشتراكية المتشددة؛ وهو العضو النقابى السابق «ديفيد فريدريك» زعيم الحزب الرسمى، ويتنافس فى ناتال والكيب الغربية.

١٧ - حزب الأخلاق:

تأسس عام ١٩٩٣ وأحد أهم مبادئه تأييد الاقتصاد الحر وكذلك اقتصاديات السوق الحرة، ويرأسه المحامى «سولومون شكولن»، ويتنافس فى شرقى الكاب.

١٨ - حزب نساء جنوب أفريقيا:

تأسس فى عام ١٩٩٢ وترأسه صحفية سابقة اسمها «سوزان ميلارد»؛ وهى تؤيد حقوق المرأة، وتنادى بتدعيم المجالات الاشتراكية، ومساعدة اليد العاملة، وتؤيد الرأسمالية والفيدرالية والحكومة الموحدة، ويتنافس الحزب فى غرب الكاب فقط.

١٩ - الحزب الإسلامى:

تأسس عام ١٩٩٠ يرأسه طبيب بشرى «عبدالله جميل الدين». ويتبنى الشريعة الإسلامية كنظام للحكم، ويؤيد قيام دولة فيدرالية، ويتنافس فى الكاب الغربية.

٢٠ - جبهة الشعب الموحدة:

تأسست عام ١٩٩١ على يد «نيلسون راموديك» رئيس إقليم ليبوا القبلى بجنوب أفريقيا، وبرنامجه ينادى باتباع اقتصاد السوق الحرة والدولة المتحدة، ويتنافس فى الترانسفال الشرقية متحالفًا مع حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى.

٢١ - حزب إنكاثا (حرية إنكاثا):

يؤازره حوالى ٨ ملايين من الزولو المتصارعين مع المؤتمر الوطنى الأفريقى. شارك زعيمه «بوثليزى» في الانتخابات فى اللحظة الأخيرة بعد توقيعه الاتفاق الخاص بوضع ملك الزولو؛ وكان قد حدث انشقاق بين إنكاثا والمؤتمر الوطنى الأفريقى فى أواخر السبعينيات، ويسعى الحزب لتطبيق سياسات السوق الحرة، ويتنافس على المقاعد داخل المجالس القومية والمحلية.

٢٢ - الحزب المؤيد للأفارقة:

وتأسس عام ١٩٥٩ بعد انفصاله عن جبهة المؤتمر الوطنى الأفريقى وقبل دخوله فى الصراع المسلح وقد استخدم شعار (مستوطن واحد - طلقة واحدة) وقد اتهمه البوليس بهجماته على البيض ويتزعمه «كلارنيس ماكيتو» الذى يطالب بعودة الأرض للسود وأكبر قدر من سيطرة الدولة على الاقتصاد ومن

المعتقد أنه سيلعب دوراً هاماً فى انتخابات مقبلة ويتنافس على مقاعد داخل المجالس القومية والمحلية.

٢٣ - الحزب الديمقراطى:

تأسس فى أبريل عام ١٩٨٩ عندما اندمج مع الحزب الفيدرالى التقدمى، وله تاريخ طويل فى معارضة التفرقة العنصرية والذى وسم نفسه بأنه الحزب القومى الوحيد النظيف اليد؛ (أى الذى ليست له أية اتجاهات دموية)، ويقوده «زاك دى بير» ويفضل الحقوق الفردية وسياسة السوق الحرة وينافس على المقاعد فى المجالس القومية والمحلية.

٢٤ - حزب جبهة الحرية:

تشكلت فى مارس عام ١٩٩٤ على يد وزير الدفاع الأسبق الجنرال «كونستاند فيلوين» والذى طالب بدولة للأفريكانيز ويتكون الحزب من أعضاء سابقين فى الحزب المحافظ الموالى للتفرقة العنصرية والذى كان ممثلاً فى آخر برلمان للبيض واعترض على الانتخابات ويرغب هذا الحزب فى وطن للبيض والذى يعتقد أنه لا يمكن تحقيقه فى ظل مقاطعة الانتخابات ويأمل فى الحصول على أصوات الجناح اليمينى فى الحزب القومى ويتنافس على المقاعد القومية والمحلية.

وكانت النتائج التى حصلت عليها هذه الأحزاب كالآتى:

١ - المؤتمر الوطنى الأفريقى	٧,٠٩٩,٥١٤	بنسبة	٦٢,٣٪
٢ - الحزب القومى (الوطنى)	٢,٦١٠,١٧٠	بنسبة	٢٢,٩٪
٣ - حزب إنكاثا الحرية (حرية إنكاثا)	٥٨٩,٩٦٩	بنسبة	٧,٥٪
٤ - حزب جبهة الحرية	٣٢٣,٢٠٦	بنسبة	٢,٨٪
٥ - الحزب الديمقراطى	٢٠٠,٨٨١	بنسبة	١,٨٪
٦ - الحزب المؤيد للأفارقة	١٤٨,٥٤٧	بنسبة	١,٣٪

٧ - الحزب الأفريقى المسيحى الديمقراطى	٥٥,٠٣٠	بنسبة	٠,٥٪
٨ - حزب مؤتمر المعتدلين الأفريقى	٢٤,٠١١	بنسبة	٠,٢٪
٩ - حزب مسلمى أفريقيا (أفريقيا المسلم)	١٨,٦٨٩	بنسبة	٠,٢٪
١٠ - حزب كلوانكيوتلا	١١,٦٦٤	بنسبة	٠,١٪
١١ - الحزب الفيدرالى	١١,٥٣٦	بنسبة	٠,١٪
١٢ - المنظمة الرياضية للمشاركة الجماعية والحقوق المتساوية	٦,٨٧٨	بنسبة	٠,١٪
١٣ - جبهة الأقلية	٦,٠٨٩	بنسبة	٠,١٪
١٤ - الحركة الأفريقية الديمقراطية	٤,٩٥٥		
١٥ - حزب حقوق المرأة المسلمة (حزب سلام حقوق المرأة)	٤,١١٠		
١٦ - حزب سيموكو التقدمى	٣,٨٨١		
١٧ - حزب لتكن مستقيما وبسيطًا	٣,٨٤٧		
١٨ - حزب قائمة العمال	٣,١٦٠		
١٩ - حزب لوسو الجنوب أفريقى	٢,٠٦٠		
إجمالى الأصوات	١١,٥٦٧,٠٤٢		

الخلاف بين إنكاثا والمؤتمر الوطنى:

اتهم نيلسون مانديلا زعيم حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى حزب إنكاثا الحرية المنافس بالغش فى معقل الزولو أثناء الانتخابات التاريخية لكل الأعراق.

بينما نفت إنكاثا هذه الاتهامات وذكرت اللجنة المستقلة للانتخابات بأنها

ستجرى تحقيقًا عاجلاً فى هذه الاتهامات التى يمكن أن تؤثر فى نتائج الانتخابات.

وقال مسئول فى لجنة مراقبة الانتخابات: إن الاتهامات بالغش شملت صندوقًا للأوراق الانتخابية شمالى إقليم ناتال أى حوالى ما يوازى ١٢٠٠ بطاقة انتخابية.

وأكد مسئول بحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أنهم فى انتظار حكم اللجنة المستقلة للانتخابات.

وقد قال أحد المحللين السياسيين: إنه ما لم يتم السيطرة على هذه الأزمة بسرعة فإنه سيتولد المزيد من أحداث العنف فى هذه الولاية الهشة وقال أحد مؤيدى المؤتمر الوطنى الأفريقى: إن إنكاثا كانت تتطلع لمساعدة المؤتمر الوطنى الأفريقى فى الحد من أحداث العنف فى المنطقة.

وقد ذكر بوثليزى زعيم إنكاثا أنه إذا اندلع نزاع بعد الانتخابات فإنه سيكون مفهومًا أنه بسبب المخالفات الشديدة فى صناديق الاقتراع وإذا ما اندلع النزاع فإنه سيستمر لوجود أشياء فاسدة قد وقعت.

وقبل الإعلان عن وقف الاقتراع كان حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى قد حصل على ٦٢,٥٪ من الأصوات بالنسبة للمجالس القومية بينما حصل الحزب القومى على ٢٢,١٪ وحصل إنكاثا على ٨,٣٪ وقد تفوق إنكاثا فى الجمعية الإقليمية لكوازولو - ناتال حيث حصل على ٥٣,٣٪ مقابل المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى حصل على ٣٢٪ فقط.

وقد كشف حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الفائز بالانتخابات العامة عن خطته الزراعية القائمة على اقتصاد السوق والسماح بالمنافسة الزراعية، كذلك إعادة المواطنين السود إلى أراضيهم وصرح ديريك هانيكوم مسئول الزراعة فى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أن آليات السوق يجب أن تحدد الأسعار وأضاف شارحًا: أن الأطر الأساسية التى يتوقعها حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى لتشكيل قاعدة لسياسة الحكومة المستقلة تدعو إلى وقف الاحتكار وتحديد الأسعار وسياسة حماية المنتجات وتقوم على أسعار السوق أكثر من سياسة جنوب أفريقيا الحالية، وأكد

المتحدث باسم الحزب أن السياسة التى ستنتهجها الحكومة ستكون مماثلة للأساليب المستخدمة فى الدول الزراعية كنيوزيلاندا واستراليا، مثل السيطرة على الأسعار وحمايتها لتحرير الزراعة حيث يختلف الوضع عند انتقال الأرض من ملكية البيض إلى السود ولتحسين الإمدادات الغذائية المحلية وإنهاء الفصل العنصرى فى الريف فى كافة أنحاء البلاد.

وربما يكون أمام حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى مشكلة تحقيق الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى وبدلاً من التركيز على الأمن القومى الغذائى يتم التركيز على أمن الأسرة الغذائى وهى الفرصة التى تمكن مواطنى جنوب أفريقيا من الحصول على الطعام عند حاجتهم له.

وأن سياسة المؤتمر الوطنى ترتكز بشدة على فكر البنك الدولى ومعايير التحرير التى تنص عليها الاتفاقية العامة للتجارة بينما يوجه معظم الأموال لتحسين حياة السود فى الريف وتطوير الملكيات الصغيرة.

ويصر حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى على عدم تجاهله للسياسات الزراعية الحالية؛ حيث يريد الحزب أن يرفع حجم الإنتاج المحلى إلى ٥٪ حتى يستطيع أن ينتج ما يكفى من الغذاء فى كل مجتمع خاصة إذا كان ذا سعر مرتفع.

وبالنسبة للقطاع التجارى فإن سياسات حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى تنادى بإعادة تنظيم السوق الزراعية وإلغاء سلطات الدولة واتخاذ تشريعات صارمة ضد الاحتكار وإنهاء سياسة حماية الأسعار المحلية، حيث إن الأسعار المحلية تعكس بشكل مباشر الأسعار العالمية وترك عملية التسعير القومية وسياسات معدل الفائدة المتنوعة والمتنافسة، وبينما تحاول هذه السياسة مساعدة الفقراء فهى أيضًا تحاول تجنب تدمير الاقتصاد القومى.

وتتضمن سياسة حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى توفير ٢ بليون راند أى ما يعادل (٥٥٥ مليون دولار سنويًا) لمساعدة المزارعين السود وإعادة الأراضى لأصحابها من السود.

ويعتقد بعض كبار المزارعين أن هذه السياسة ستؤدى إلى وجود صراع بين

حكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى والآخرين وأنها ستواجه معارضة شديدة.

وقد ذكر «تيتو ميوبنى» المسئول الاقتصادى فى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أن بلاده فى حاجة إلى سياسة استثمارية لإرساء دعائم اقتصاد نشط ولتحقيق الأهداف الخاصة بإعادة البناء. وقد أشار إلى الدور الهام للقطاع الخاص لمواجهة النظام العنصرى لجنوب أفريقيا والحاجة إلى نظام مالى. إن النمو يأتى من الاستثمار وإن الاستثمارات تأتى كنتيجة لعدة أسباب أهمها الثقة؛ حيث لا بد أن يشعر المواطنون بالاطمئنان على استثماراتهم فى جنوب أفريقيا.

وأن السود الذين يمثلون ٨٠٪ من السكان يجب عليهم أن يكونوا مؤيدين لحكومة جديدة يرأسها حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى يميل للاشتراكية والذى يسعى لإنهاء العنصرية.

إن برنامج حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى للتنمية وإعادة البناء ستستغرق وقتًا لتنفيذه وأنه أمر مهم للغاية أن يبدأ مبكرًا، وأن العملية تتطور بمرور الوقت وأن الهدف من برنامج حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أن يضع جدولاً للأشغال العامة لإيجاد فرص عمل لـ ٢,٥ مليون عاطل خلال عشرة أعوام وإنشاء مليون منزل بالإضافة لخطط طموحة بالنسبة للرعاية الصحية والتعليم والتدريب والكهرباء.

وعندما سئل «ميوبنى» عما إذا كان المواطنون الأفارقة سينتظرون لخمسة أو عشرة أعوام قال: «أنا على ثقة أنه بعد انتظار استمر ٣٠٠ عام أو ما يزيد لإنهاء السيطرة العنصرية للبيض فإن المواطنين على استعداد للمزيد من الانتظار» وأكد أنه «من خلال حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى قد يتمكنون من تسليم ٣٠٠ ألف منزل جديد فى العام» وأكد أن «الثقة عنصر حيوى لتأمين الاستثمارات المطلوبة بعد سنوات المقاطعة الاقتصادية وما يعرقل كل ذلك هو العجز الكبير فى الميزانية والعجز فى الإنتاج المحلى. وأنه من المهم أن تسلك الحكومة الجديدة سبيل التحفظ وربما يبدو هذا غريبًا أن يأتى من حركة ليبرالية ولكننا هنا نطبق نظامًا ماليًا صارمًا».

«وأنه من المحظور بمكان أن يعتمد الاقتصاد على الإنفاق فقط؛ حيث إنه في وقت قصير جداً يسفر عن العديد من العيوب؛ مثل أن يتوقف بناء المدارس في منتصف عملية البناء وأن تتوقف مشاريع الكباري والأنفاق فجأة وقبل أن يكتمل العمل بها كل ذلك بسبب العجز المفاجىء في الميزانية».

«وإننا في جنوب أفريقيا الجديدة لا نرغب في حدوث مثل هذه الأشياء».

الاتفاق بين إنكاثا وبين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وبين الحكومة للسماح لإنكاثا بالمشاركة في الانتخابات العامة في الفترة ما بين ٢٦ إلى ٢٨ من أبريل.

«نحن الموقعون أدنى هذه الوثيقة نتعهد بالسلام والمصالحة في جنوب أفريقيا ونوافق على إلزام أنفسنا بالنصوص (البنود الآتية):

١ - يوافق حزب حرية إنكاثا بالمشاركة في انتخابات كل الأعراق في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ من أبريل ١٩٩٤ لكل من المجلس القومي والمجلس التشريعي.

٢ - يعترض كل الموقعين على هذه الوثيقة على العنف وسيقومون بعمل كل ما يستطيعونه (وما في مقدورهم) ليتأكدوا من حرية وعدالة ونزاهة الانتخابات في جمهورية جنوب أفريقيا.

٣ - يوافق الأطراف الثلاثة على احترام وضع ودور الموقف الدستوري لملك الزولو ومملكة كوازولو أيا كانت المؤسسات التي سوف يعدها الدستور لإقليمي كوازولو وناتال بعد عقد الانتخابات المشار إليها.

٤ - إن أيا من المسائل المطروحة بالنسبة لملك الزولو لدستور ١٩٩٣ سيتم مخاطبتها من خلال الوسطاء الدوليين والتي ستبدأ في أسرع وقت ممكن بعد الانتخابات المقررة.

٥ - أن توفر حكومة جنوب أفريقيا التسهيلات الضرورية للجنة الانتخابية المستقلة التي قد تحتاج إليها من أجل تسهيل المشاركة الكاملة لحزب حرية إنكاثا في الانتخابات التي ستجرى في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ من أبريل ٩٤.

٦ - تشارك كل الأطراف الموقعة على الوثيقة فى تسهيل ما يأتى:

أ - تسجيل حزب حرية إنكاثا.

ب - قائمة مرشحى حزب حرية إنكاثا.

جـ - ترميزُ الناخبين فى أوراق الانتخابات.

د - ستنفذ الأطراف الموقعة على الوثيقة الترتيبات الفنية التى تتخذ من قبل لجنة الانتخابات المستقلة لتنفيذ ما سبق ذكره.

وهذه الاتفاقية بين الأطراف الثلاثة ستنفذ على الفور.

لقد لعب زعماء البيض والسود فى جنوب أفريقيا دورًا كبيرًا فى المشاركة فى الانتخابات.

والصفقة التى تم التوصل إليها قبل الانتخابات بسبعة أيام أدخلت إنكاثا فى التيار الذى أرضى رغبات الزعماء التقليديين لـ ٨,٥ مليون من الزولو وعندما أجمع الزعماء الثلاثة فريدريك ويليام دى كليرك ومانديلا وبوثيليزى اندلعت أعمال شغب فى جوهانسبرج؛ حيث وقعت مصادمات بين مؤيدى المؤتمر الوطنى الأفريقى وبين مؤيدى إنكاثا حيث قتل خلالها ثلاثة أشخاص وأصيب العديد، وقد حدث نشاط ملحوظ فى الأسواق المالية بسبب الشك فى مستقبل البلاد؛ حيث قفز سعر الراند إلى ٨٪ بالنسبة للدولار وقفز مقياس سوق جنوب أفريقيا ١١٠ نقطة واضطربت أسعار الذهب والبلاتين بسبب مخاوف المتعاملين عليها خوفًا من اندلاع أعمال العنف السياسى.

وقال بوثليزى: إنه كان يأمل أن يؤيد مؤيدوه هذه الاتفاقية ويعلقوا الخطط المزمعة لإقامة المظاهرات والاضطرابات، ومن ناحيته فقد أكد مانديلا على أهمية الصفقة، وأن هذه الاتفاقية، ستعطى أقاليم الكوازولو امتيازات كان بوثليزى يطالب بها وستبقى على مكانة ملك الزولو.

وقد عبر ملك الزولو جودميل عن رضائه بهذه الصفقة قائلاً:

«إننى أعتقد أن هذه العملية قد بدأت لتخاطب الاهتمامات الخطيرة للملكية فى

الزولو». وقد وقع الزعماء الثلاثة بأسمائهم على ست نقاط لاتفاق المصالحة والسلام. وشارك فى هذه المباحثات القاضى جوهان كريجلير؛ وهو رئيس اللجنة المستقلة المشرفة على الانتخابات والمسئولة عن ٢٣ مليون ناخب.

والمعروف أن هذه الصفقة قد جاءت بعد انهيار وساطة لتحقيق هذه الصفقة قبلها بأسبوع بالرغم من أن بوثليزى أسقط بعض الطلبات لتأجيل الانتخابات فإن المباحثات نجحت بينما فشل الوزيران الأمريكى هنرى كسينجر والبريطانى لورد كارنيجتون.

كان أحد الاعتقادات الذى سيطر على بعض مواطنى جنوب أفريقيا السود أنهم يتجهون للانتخابات التى ستجرى فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ من أبريل ١٩٩٤ تسيطر عليهم المعتقدات القبلية المختلفة والأفكار القديمة، وقد علق أحد علماء الاجتماع بقوله: «إنه ليس من السهل إقامة احتفالات متباينة دون إقامة وساطة روحية وليس بالضرورة أن تحوز طقوس قبيلة معينة الثقة عن غيرها من القبائل وأنه فى الشهور الأخيرة قد تفشت أعمال السحر فى إقليم الترانسفال حيث قتل العديد من الناس واحترق العديد من السحرة».

وقال مانديلا: «إن الصفقة هى قفزة للأمام نحو السلام والمصالحة لبناء الأمة والانتخابات الشاملة».

وأضاف مانديلا: «إنه يجب أن نتقبل وجود جهد جماعى لكل منا، نحن الذين جلسنا مسئولين عن النضال فى سبيل جعل الديمقراطية واقعية فى هذا البلد، وعبر زعيم المؤتمر الوطنى الأفريقى عن أمله فى أن تؤدى هذه الصفقة إلى تأمين التجارة وطمأنة المستثمرين الغربيين الذين كانوا يترقبون إلى أين سيذهب هذا البلد» وأضاف قائلاً: «إننى آمل بشدة أن يعيد هذا الاتفاق الاستقرار والثقة من وجهتى النظر التجارية والاستثمار الخارجى». ومن المعروف أن دى كليرك أعلن حالة الطوارىء فى منطقة الكوازولو وما يحيطها من إقليم الناتال فى ٣١ مارس ٩٤ لمواجهة حمامات الدم، وكان ٢٤٠ شخصًا قد لقوا مصرعهم فى العنف السياسى منذ تطبيق هذا القانون.

وقال بوثليزى: «لقد قرر حـزب حرية إنكاثا التجاوب مع الأطراف الأخرى مما يشكل مدخلاً للمشاركة فى الانتخابات لتجنب المزيد من إراقه الدماء».

فقد رحبت جـبهة جناح اليمين للحزب أن تدخل الانتخـابات أيضًا بقيادة وزير الدفاع كونستانس فيليوين، كما رحبت بدخول حزب حرية إنكاثا للانتخابات، فى الوقت الذى أشارت فيـه بعض تقارير الخبراء إلى أنه كان ينتظر من مـقاطعة إنكاثا للانتخابات خطراً عظيمًا كما لو كانت نيران الحرب تشتعل.

ويجب أن نلاحظ أن الحزب القـومى هو الذى يعد راعى التفرقة العـنصرية بعد مجيئه للسلطة عـام ١٩٤٨ مقسما بذلك المجتمع الأسود لجنوب أفـريقيا إلى أقسام طبقًا للقبـيلة والثقافة والدين واللغة، وقد أنشـأت الحكومة فى عام ١٩٥٩ مناطق إقامـة منتشـرة للعرقيـات بحجـة أنه يمكنهم ممارسة حـقوقهم السـياسـية فى تلك المناطق.

وقد حـشد السود فى ١٠ مناطق تضم ١٣٪ من الأراضى الفـقيرة المنتـشرة فى أنحاء جنوب أفـريقيا تاركين ٨٧٪ من الأرض بما فـيها من مناطق زراعـية خصـبة للأقلية البيـضاء. وقد تقرر أن توزع هذه الأرض المخصصـة لهم مع أول انتخابات لكل الأعراق والتى ستجرى فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ من أبريل ١٩٩٤.

هذه المناطق والأقـاليم الأربعـة فى جنوب أفريقـيا (وهى إقـليم الكيب والناتال وولاية أورانج الحرة والترانســفال) سيتم استـبدالها بتسعـة أقاليم جديدة. أربع من هذه الأراضى للسود المتـحدثين لغة الخـوسا وبوثوناسوانا لجـماعة التسـوانا وفيندا للفيندا وسـيسكى للخوسـا حيث منحت استقـلالها اسمـيا ويعترف بهـا من قبل حكومة بريتوريا فقط.

والمناطق الســت الأخـرى الموصـوفـة بالحكم الذاتى؛ هى كـوانديـيلى للسـود المتحدثين لغة تربيلى والكانجوانا للسوازى وليـبوا للسوثو الشمالين والكوكو للسوثو الجنوبيين والكوازولو للزولو وجازانكولو للشانجان.

وفيما يلى تقسيمًا للمجموعات الرئيـسية ونسبتها المئوية لإجمالى السكان البالغ عددهم ٣٩,٣ مليون نسمة.

مصدر الإحصائيات هو مجلس بحوث العلوم الاجتماعى والإنسانى ومركز الخدمات الإحصائية المركزية بجنوب أفريقيا.

١ - زولو	٨,٤٨ مليون	٢٢٪
٢ - خوسا	٦,٥٨ مليون	١٧٪
٣ - سوثو الشمال	٣,٧٢ مليون	٩,٦٤٪
٤ - سوثو الجنوب	٢,٥٩ مليون	٦,٧٣٪
٥ - التسوانا	٣,٢٢ مليون	٨,٥٩٪
٦ - الشانجان - تسونجا	١,٤ مليون	٣,٦٪
٧ - السوازى	٩٥٤,٠٠٠ ألف	٢,٤٪
٨ - النديبلى الشمالية	١٧٠,٠٠٠ ألف	٠,٤٪
٩ - النديبلى الجنوبية	٢٩٠,٠٠٠ ألف	٠,٧٪
١٠ - النديبلى	١٤٦,٠٠٠ ألف	٠,٣٧٪
١١ - الفيندا	١٤٦,٠٠٠ ألف	٠,٤٪
١٢ - الأفريكان	٥,٨ مليون	١٥٪
١٣ - الإنجليزية	٣,٥ مليون	٩,٠١٪

ويلاحظ أن هناك جماعات لغوية أخرى تمثل أقليات لم يتضمنها هذا البيان الإحصائى والأرقام مقربة. والموقف الحرج هو الذى سوف تجد قوات الأمن البيض نفسها فيه بالنسبة للأغلبية السوداء فى الحكومة والتى ستسيطر على مقاليد الأمور بعد الانتخابات التى ستجرى لكل الأعراق.

ويرى المحللون العسكريون أنه «من المحتمل أن القوات النظامية والميليشيات والعديد من المتطوعين من فترة الفصل العنصرى فى أنجولا وناميبيا يمكن أن يدخلوا فى معارك ضد البيض المتشددين الذين كانوا فى يوم من الأيام رفقاء السلاح فى

قوات جنوب أفريقيا وأشار أحد المحللين إلى أن إنزال قوات الجيش فى ثلاث مناطق للسود طبقًا لتطبيق الفصل العنصرى، أن القوات ستكون مخلصة للحكومة ويمكن الثقة فيهم وأضاف مدير المعهد المستقل لسياسة الدفاع: أنه يمكن توقع هجمات بالقنابل من الجناح اليمينى وسرقات صناعية ولكن قوات الأمن سوف - بلا شك - تخدم هؤلاء البيض. وقال: إن قرار كونستاند فبرليوس رئيس قوات الدفاع سابقًا والذى يتبع الجناح اليمينى ومعه زعيم إنكاثا الحرية مانجو ثوسوبوثليزى بمشاركة الطرفين فى الانتخابات قد حيد بصورة كبيرة اليمين المتشدد.

ويقول المحلل السياسى سيليرز: إن موقف الجيش فى نظر المؤتمر الوطنى الأفريقى قد تحسن بعد هذا القرار؛ حيث تم استبدال قوات حفظ السلام بقوات من جيش الدفاع مما حدا بالمؤتمر الأفريقى أن يتبع ذلك مستقبلاً.

ويقول المحللون العسكريون: إن محاولة توحيد ثوار المؤتمر الوطنى الأفريقى وقوات الأرض الرئيسية مع قوات جيش الدفاع قد لا تؤدى إلى حدوث تكامل فى جيش جنوب أفريقيا؛ حيث قد تضاعف عدد الجيش من ٧٠ ألف إلى ٤٥٠ ألف.

ويقول ريتشارد كورتويل فى معهد أفريقيا الواقع فى بريتوريا: «إنه يجب على القوات من البيض أن تتغلب على مشكله استدعاء الاحتياطى لكى يشاركوا فى الانتخابات. لكن المحللين العسكريين يرون أن على البيض تجنب أى تمرد وإطاعة الحكومة أيّا كانت والتى يختارها الشعب.

وقال كوبوس بيرز من الحزب المحافظ المؤيد للعنصرية: «إنه عندما ظهر المؤتمر الوطنى الأفريقى فقد كانت قوات الأمن تقف بجانب اليمين الذين يقاطعون الانتخابات فى ذلك الوقت». وفى كلمة داخل ولاية أورانج قال: «إن المحافظين من الأفريكانز أخذوا تعهدات بنجاحهم فى حملتهم فى مناطق البيض لأن قوات الأمن ستقف بجانبهم» وأن مثل هذه النظرة كانت على أية حال غير متفق عليها من جميع المحللين الذين يدرسون الموقف.

ما بعد الانتخابات

اندفع الآلاف من السود فى جنوب أفريقيا إلى أعمالهم تشملهم الفرحة بفوز مانديلا حيث حصل حزب - مانديلا على ٦٢,٣٪ من الأصوات فى أول انتخابات متعددة لكافة الأعراق وقد أنهى بذلك دى كليرك ٤٦ عامًا من الحكم العنصرى الرسمى معترفًا بفوز حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى.

وقال مانديلا: «أخيراً الحرية» أثناء حضوره للاحتفالات، وأضاف: أنه قد حان الوقت لمداواة كل الجروح وبناء جنوب أفريقيا الجديدة، إننا نشمر عن سواعدنا للعمل معا وأطلب منكم جميعًا مشاركتنا دعوتنا لبناء جنوب أفريقيا عامة وقد احتفل الآلاف فى مدينة سويتو إحدى معاقل السود بهذا النصر.

وقد حصل حزب دى كليرك القومى على ٢٢,٩٪ مما يعطيه السيطرة الإقليمية على غرب الكيب وهى المنطقة التى بدأ بها استقرار البيض منذ عام ١٩٥٢.

كما فاز حزب إنكاثا الحرية لإقليم الكوازولو. وقد حث مانديلا على ضبط النفس والتعاون للخروج بالبلاد إلى مرحلة جديدة والمعروف أن العنف فى جنوب أفريقيا أدى إلى مقتل ٢٠ ألف شخص فى الحقبة الماضية وأشار مانديلا إلى أهمية تطبيق النظام الاقتصادى الجديد الذى يتبناه المؤتمر الوطنى الأفريقى والتعاون على إنجازه حتى لا تتعرض البلاد لتدهور خطير.

وسيكون دى كليرك أحد نائبى الرئيس.

وعقب انتخابه شكر نيلسون مانديلا الهيئات الرئيسية وأكد أن إيمانه قد ساعده على تحمل الحياة داخل سجنه وأن نفس الإيمان سيساعد فى وحدة جنوب أفريقا، كما ركز مانديلا على مبدأ المصالحة حيثما كان يتحدث خارج مدينة سويتو لدى تنصيبه كأول رئيس أسود لجنوب أفريقيا. وأضاف مانديلا: أنه توجد قوة واحدة فى هذا البلد لها تأثير كبير، إنها الدين، إنها الكنيسة، قال هذا أمام حشد يبلغ

خمسة آلاف مواطن وقد ظهر مانديلا فى صلاة شكر مذاعة تليفزيونيا من أجل الانتخابات السلمية التى تمت فى الشهر الماضى لإقامة حكومة يرأسها المؤتمر الوطنى الأفريقى وكان محاطًا برجال الكنيسة وعلى رأسهم الأسقف ديزموند توتو الفائز بجائزة نوبل للسلام والأسقف البريطانى تريفور هدلستون المناهض للعنصرية.

قال مانديلا: «لقد ساعدنى رجال الدين من الديانات المختلفة خلال فترة بقائى في السجن لمدة ٢٧ عامًا» وأضاف - ساخرًا -: لرجل لم يمض فى السجن عدة شهور فقط فإنه لا شيء يظهر شدة القسوة فى سياسات دولة أكثر مما يحدث وراء أسوار السجن..

وخلال هذه الأعوام الطويلة فى سجن جزيرة روين وبالنسبة لأغلبية السود فى أفريقيا فإن الكنائس جعلتنا ندرك أنه مهما كان الموقف جد صعب فإننا سنعود يوما ما.

إننا نقول هيا نمسك بأيدينا كما فعلنا هنا، لقد حان الوقت للرجال والنساء الأفارقة والسود والبيض والملونين والهنود والمتحدثين باللغة الأفريكانية ومتحدثى الإنجليزية، لقد حان الوقت أن نقول: إننا بلد واحد، وشعب واحد.

وقال: إن الحرب ضد العنصرية لم يكن نضالاً ضد أية مجموعة عرقية إنما هى نضال ضد نظام قمعى.

وقال توتو الواقف بجانب الصليب الخشبى والذى قاد الجماهير فى الغناء بـ«نحن قوس قزح أبناء الرب.. نحن أحرار - كل السود والبيض معا». لقد كانت الصلاة فى ملعب لكرة القدم يسع ٨٠ ألفًا وهذا العدد كان صغيرًا بالمقارنة بالجماهير الغفيرة التى تجمعت لتأييد زعيم المؤتمر الوطنى الأفريقى قبل الانتخابات التاريخية لكل الأعراق بشهر ولكن كان ينقصها المرح.

وقد سافر القس هدلستون البالغ من العمر ٨١ عامًا ليشهد هذا الاحتفال الذى قال: إنه يخشى ألا يراه وقال: «لقد قلت دائمًا إننى أريد أن أرى موت ونهاية

العنصريـة بينما أنا فى الواحد والثـمانين من عـمرى فأعـتقد أننـى شهدت مـقتل العنصرية».

وقد شهد مانديلا صلوات للمسلمين واليهود فى أيام الجمعة والسبت كجزء من حملته من أجل المصالحة.

كما قال مـانديلا لليهود أثناء حضوره الصـلاة مرتديا القبعة الشهـيرة فى المعبد اليهودى: إن جنوب أفريقيا الجديدة تحـتاج مهاراتهم ومواردهم وناشد أولئك الذين هم خارج البلاد بالـعودة، وأضاف: أنه لا خوف على البيض من حـكم الأغلبية السوداء.

وأضاف فى حشـد للمسلمين فى صلاة الجمـعة فى كيب تاون: «أن دور الدين هام جداً فى الحكومـة الجديدة لوقف الفسـاد» وعاد زعيم المؤتمـر الوطنى الأفريقى الذى يبلغ ٧٥ عـامًا آنذاك لحضـور أول جلسة لأول جـمعيـة وطنية غيـر عرقـية بالمجلس الذى يضم أربعـمائه مقـعد وتم انتخـابه ما بين ٢٦ - ٢٩ من أبريل وتم تنصيب مانديلا رئيـسا للبلاد أمام ١٥٠ ألف أفريقى و٦٠ رئيس دولة فى احـتفال ضخم أقـيم أمام مبـانى الاتحاد فى العـاصمة بريتـوريا حيث أدار الحـزب القومى الأبيض منذ أربعة عقود مجريات الأمور فى البلاد.

وفى سويتو قالت شارون فان لوجـرينبرج وهى أول سيدة تشغل منصب أسقف الكنيسة الإنجليكانية فى جوهانسبرج والمعروفة بنشاطها ومشاركتها النضال مع السود قالت: «أعتقد أن كل هذا جزء من هذا النضال وأنه يمثل معجزة».

وعلى عكس الهجرات من الإمـبراطوريات الاستعمـارية المنهارة لم يجد سكان جنوب أفريقيا من البيض مكانًا آخر يذهبون إليه.

فلقد هرب الآلاف من البيض فى كينيا والكونغو وزامبيا وزيمبابوى ودول أخرى مستقلة غيرتها رياح التغيير فى الستينات من هذا القرن إلى جنوب أفريقيا لكنهم لا يستطيعون الهروب منها إلى أى مكان آخر يقطنه السود.

وأن الملايين من سكان جنوب أفريقيا البيض لا يعرفون إلى أين يذهبون.

وجنوب أفريقيا يختلف عن غيره من المستعمرات الأفريقية فالمستوطنون من الفرنسيين والهولنديين والألمان هم الذين أسسوا دولة البيض الأفارقة والحقيقة فإن البيض فى أفريقيا بدأ وصولهم إلى أفريقيا منذ ٣٤٠ عامًا مضت وقبل أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية أمة وقبل وحدة المملكة المتحدة.

ومع ذلك فإن القلق بشأن المستقبل بدا واضحًا تمامًا؛ حيث قال أحد السكان البيض: «إننا نسير لنخرج من حديقة عدن».

وحالة عدم التأكد أصابت الكثيرين فخمسة ملايين مواطن من البيض من المجموعات التى تتحدث الإنجليزية والأفريكانيز داخل دولة مستقلة أسندت فيها السلطة إلى ٣٠ مليون أسود، والبيض التابعون الذين يعيشون فى قلاع من الرفاهية تحفظها أبواب إلكترونية ولديهم محلات مكتظة بالمستهلكين ومن المعروف أن جنوب أفريقيا دولة رائدة فى المشاكل التاريخية ابتداءً من التوتر مثل الجريمة، الأمراض القلبية، الطلاق، الانتحار، حوادث المرور. وكذلك فإن الصحف لا تحمل فى طياتها سوى الإعلانات عن أحدث أجهزة الأمن المحلية والمسدسات وألوان التسليح وحتى تلك التى يمكن أن تحمى الأشخاص من طلقات بندقية.

والسود الأغنياء متفهمون لهذا الموقف رغم مساندتهم لمانديلا وأنه سيكون لهم دور فى الاقتصاد بعد الانتخابات.

وكان يومًا مشهودًا فى حياة جنوب أفريقيا عندما اتخذ المشرعون السود أماكنهم الأمامية فى صفوف البرلمان وانتخبوا نيلسون مانديلا كأول رئيس أسود للبلاد.

لقد قال أحد البرلمانيين السود باللغة الأفريكانية: «لقد انتهى كل شىء» وهو يبكى ويبتسم ويحتضن زميلا له أمام مكان محجوز لأسرة الرئيس دى كليرك، وقد قال دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى: لقد تشابكت أصابعنا ولكن الأمور سارت جيدًا، قال هذا ممتدحًا عملية الانتقال السهلة للسلطة للأغلبية السوداء بعد الانتخابات.

وقال مانديلا فى كلمة له: إن المسئولية ليست سهلة ولكنكم زكيتمونا لتغيير

جنوب أفريقيا من بلد عاش فيه الأغلبية بآمال ضائعه ضئيلة إلى بلد يمكن أن نعيش فيه ونعمل بكرامة واحترام للنفس.

«وإن هذا هو اليوم الذى انتظرناه منذ ثلاثمائة عام فإنه يوم الحرية لنا السود والبيض معًا».

قال هذا أيضًا ديزموند توتو أسقف الكنيسة الإنجليكانية فى كيب تاون والحائز على جائزة نوبل للسلام مثل مانديلا ودى كليرك:

«ولأول مرة فى التاريخ يكون لدينا حكومة من الشعب وبالشعب ولصالح الشعب هذا المجلس يجب أن يصبح صوتًا لشعب جنوب أفريقيا» وقال بيك بوثا وزير الخارجية السابق ووزير المعادن والطاقة حاليًا: «لقد انتهت الانتخابات وأنها بداية جديدة لكل منا».

وقال والتر سيسولو وزميل مانديلا فى سجنه: «لقد وصلنا».

وقال روبرت موجابى رئيس زيمبابوى: «إنها لحظة تاريخية ليست فقط لمواطنى جنوب أفريقيا ولكن أيضًا لجيران جنوب أفريقيا بل أفريقيا ككل وإننى إن كنت لا أملك نصيحة لمانديلا فإننى لا أملك له سوى الإعجاب الشديد».

وقال سيريل رامفوزا أمين عام المؤتمر الوطنى الأفريقى: «إن المنظور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى سوف يتغير وينتقل تمامًا. وأن الاقتصاد سوف ينمو فى هذه المهلة».

بينما قال وزير التجارة الأمريكية رون براون: «إن التغيير السياسى ليس كافيا بدون التغيير الاقتصادى وإننى مقتنع تمامًا أن الحكومة الجديدة تدرك هذا ومطالبة بأن يكون هذا الأمر واقعيا».

وقال فيديل كاسترو رئيس كوبا قبل أن يغادر هافانا: «إنها لمعجزة سياسة وهى تحقيق مانديلا للمصالحة الوطنية فى جنوب أفريقيا بين القوى المتناقضة والمتناحرة وأن ما نديلا هو الوحيد الذى يملك الحكمة الضرورية والمهارة الكافية والمطلوبة فى هذه اللحظة السياسية بجنوب أفريقيا».

لقد أتم نيلسون مانديلا رحلته من مجرد سجين سياسى إلى رئيس لجنوب أفريقيا، فى لحظة ذات سحر خاص داخل برلمان جنوب أفريقيا على بعد ٦ أميال من سجنه داخل جزيرة روبن حيث أمضى به معظم سنوات اعتقاله.

وقد انحنى ما نديلا البالغ من العمر ٧٥ عامًا بشجاعة فى نفس الموقع السابق لكل من البيض اللذين حكما البلاد بيتر ويليام بوثا وفريديريك ويليام دى كليرك عندما أعلن القاضى مايكل كوربيت مانديلا انتخابه كأول رئيس أسود منتخب بالأغلبية. والذى أحيط برجال ونساء يحتفلون بتكريم الرجل الذى أمضى ٢٧ عامًا سجينا لمحاربته التفرقة العنصرية. ولقد تعددت ردود الفعل تجاه التغيير الذى حدث بجنوب أفريقيا فالبعض صاح يحيى مانديلا والبعض أدار وجهه ضاحكًا وفى الوقت الذى حاول فيه البعض غناء نشيد الحرية فلم يؤثر أى شيء فى هذه المشاعر العميقة إلا عندما أطلق سراح الرجل الذى كانت حريته محظورة بسبب ضغط الحركة الشيوعية حتى ألغى دى كليرك التفرقة العنصرية عام ١٩٩٠ وقال له - نيابة عن الحاضرين -: «أهنئك سيدى على انتخابك رئيسًا لجنوب أفريقيا».

ووقف دى كليرك على سجادة الشرف وصفق من مقاعد المعارضة التى كان يشغلها حزب المحافظين الذى قاطع الانتخابات وحاول وقف عملية التغيير فى الدولة من الحكم الأبيض الذى دام ٣٤٢ عامًا إلى الديمقراطية.

وسيخدم فريدريك دى كليرك كنائب تنفيذى ثان للرئيس فى حكومة وحدة وطنية ائتلافية تستمر خمس سنوات ودهاليز البرلمان التى ترجع إلى مائة سنة مضت كانت تحمل صور حكام ورؤساء وقادة بيض ساعدوا فى المحافظة على السيادة البيضاء لحوالى ثلاثة قرون ونصف.

وقال الحاكم العسكرى السابق لإقليم الترانسكى بانتوهولميا: «إن بعض الشعارات العنصرية عليها أن تمهد الطريق لصور الزعماء الجدد للأمة لقد جئنا لدفن العنصرية فى هذه الدولة نهائيًا ورسميا وإنه لشىء عظيم أن أكون جزءًا من هذا الفريق الذى سيدفن هذا الوحش».

وكانت وجوه الحشود الواقفة على الأرض قد تذكرت ضحايا كفاح مانديلا والمؤتمر الوطنى الأفريقى لإنهاء الحكم الأبيض والعنصرية.

وقالت أرملة أوليفر تامبو رئيس حزب المؤتمر الأفريقى الذى توفى قبل الاستقلال: «إنها سعيدة أن الأمة وصلت لهذا اليوم وآسفة لأن زوجى الذى أعطى كل جزء من حياته من أجل هذا اليوم ليس معنا ليشهده. لقد كنا نناضل فى المنفى لمدة ٣١ عامًا ولم نكن نناضل لنخسر وإنما كنا نناضل لنكسب فقد ذهبت العنصرية».

وفى الوقت نفسه ذكرت أرملة الصحفى النشط وعضو المؤتمر الوطنى الأفريقى دافيد رابكين والذى مات فى معسكر تدريب عسكرى للمؤتمر الوطنى الأفريقى وخدم فى سجن عنصرى لمدة ثمانى سنوات أنها فوجئت بهذا الحدث الذى تشهده وحدها وأننى حزينة جدًا لعدم وجود ديفيد معنا ليشهد هذا الانتصار فإن ثمن الحرية لم يكن كبيرًا ولكنه كان كبيرًا للغاية أما ثمن العنصرية فكان كبيرًا جدًا.

أما ماكس كوامان الذى نجا من محاولات لاغتياله ومن وحشية البوليس بسبب حملته لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما فيهم ابنه فقد قال: «إنه يوم عظيم لم أتوقع أن يأتى فى حياتى أبدًا ولكنى لم أشك فى أن العنصرية لن تستمر وأننا لا نستطيع أن نعيش تكلفة العنصرية فلقد كانت كبيرة لكننا الآن يجب أن نركز على المصالحة والبناء».

لقد بدأ مانديلا نغمة جديدة لحكومة الوحدة الوطنية، عندما ذهب لملاقاة غريمة السابق مانجو سوثو بوثليزى واحتضنه بحرارة، فلقد مات خمسة عشرة ألف شخص فى الصراعات العرقية والسياسية أغلبهم مؤيدو أنكاثا والمؤتمر الوطنى الأفريقى منذ أن بدأ دى كليرك فى حل العنصرية عام ١٩٩٠ وإطلاق سراح مانديلا.

فلقد أعاد العناق الوحدة للرجلين اللذين كانا حلفاء فى الخمسينيات فى المؤتمر

الوطنى الأفريقى لكنهما أصبحا غرماء فى ظل العنصرية ونهضا ليرأسا أكبر حركتين للسود فى البلاد.

أما المفاوض بن نجوبان والذى كان أحد ثلاثة وأربعين عضواً انتخبوا مع بوثليزى لدى دخولهم الانتخابات فى آخر لحظة فقد قال: «إن العناق كان ذا قيمة عظيمة ولا يمكن وصفه فى ظل مفهوم المصالحة وإنه يعطينا أملاً كبيراً فى أننا سنحقق الوحدة ونبنى أمة».

أما أنكاثا ثيجباخوز فقال: «إن من سيرسم مستقبل البلاد هما مانديلا وبوثليزى».

وقد اتخذ المشرعون السود لأول مرة مقاعدهم فى البرلمان بعد الانتخابات التاريخية التى اشترك فيها الجميع من سود وبيض، وهى الدورة التشريعية الأولى التى شهدتها الجمعية الوطنية الجديدة بعد أربعة عقود من الحكم العنصرى وأكثر من أربعة قرون من سيطرة البيض التى بدأت مع مجىء المستوطنين البيض للبلاد فى عام ١٦٥٢.

وقد أدى نلسون مانديلا وتسعة أعضاء آخرين من حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى اليمين القانونية (الدستورية). بعد نجاح حزبهم الساحق فى الانتخابات الديمقراطية التى جرت فى البلاد فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أبريل ١٩٩٤.

وقد أدار مايكل كوربيت كبير القضاة عملية أداء اليمين الدستورية لأربعمائة عضو كل مجموعة قوامها عشرة أفراد عند اختيار مانديلا كأول رئيس أسود للبلاد، وضم الحشد الذى أدى اليمين الدستورية كلاً من مانجوسوثو بوثليزى زعيم الزولو وآخر رئيس أبيض للبلاد فردريك ويليام دى كليرك وزعيم الجناح اليمينى الأبيض كوستانس فيليوين.

وقد أسفر القتال الذى دار بين أتباع المؤتمر الوطنى الأفريقى وأنكاثا عن مصرع عشرين ألف شخص خلال عقد من العنف السياسى داخل جنوب أفريقيا وقد وقف أعضاء الجمعية الوطنية مصفقين فى أثناء دخول مانديلا ليجلس على المقعد

الذى شغله دى كليرك منذ أداء حكومته الممثلة للحزب القومى اليمين الدستورية (القانونية) عام ١٩٨٩ بينما جلس دى كليرك الذى بدأ يسير بجنوب أفريقيا صوب الديمقراطية وتنحية التفرقة العنصرية فى عام ١٩٩٠، وأتى الوقت ليجلس دى كليرك فى مقعد زعيم المعارضة.

ولقد هبط مانديلا من مقعده إلى ساحة البرلمان ليصافح دى كليرك وأعضاء حكومته السابقين.

وقبل أن تبدأ الصلاة الاستهلالية قام أحد المغنين بغناء أنشودة قديمة عبر فيها عن بطولة مانديلا وكيف أنه سيقود جنوب أفريقيا إلى الرخاء وقد صفق على نغمات هذه الأنشودة الأعضاء السود والبيض.

وقد دعا كوربيت الأعضاء الجدد لأداء اليمين الدستورية ليؤكدوا ولاءهم لجمهورية جنوب أفريقيا ويعدوا بأداء مهامهم على الوجه الأكمل بوصفهم أعضاء فى الجمعية الوطنية.

وقد احتفل مواطنو جنوب أفريقيا الفرحون بميلاد دولتهم الجديدة بتدافعهم إلى مدينة كيب تاون الرئيسية حيث بدأت سيطرة البيض على البلاد منذ عام ١٦٥٢ والتى انتهت بانعقاد أول جلسة فى البرلمان لأعضاء من كافة الأعراق اندلعت الهتافات والصياح بعد ظهور مانديلا من مبنى البرلمان بعد انتخابه كرئيس للبلاد وكانت ملامح الجدية بادية على وجهه. ليدخل مانديلا يحيطه نائبا الرئيس تابو مبيكى والرئيس الأبيض السابق فريدريك ويليام دى كليرك ليقفوا على أعتاب البرلمان حيث عزف فريق الموسيقى العسكرية نشيد «فليبارك الرب أفريقيا».

وقام المشرعون الجدد فى أزيائهم الداكنة وضيوفهم وآخرون فى ملابسهم التقليدية الملونة باحتضان بعضهم البعض مهنئين، وكان من بين المحتفلين بميلاد الديمقراطية الجديدة والتر سيسولو نائب رئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى ذو الوجه البشوش والذى قامت زوجته البريتيا بإعلان اسم مانديلا كرئيس لجنوب أفريقيا الجديدة. وقال سيسولو: «إنها أعظم ساعة فى حياتى».

وقالت تينا بيتريخ وهى مخلطة: «إننا لم نكن لنأبـه لمبانى البرلمان من قبل فهذه هى المبانى التى صنعت فيها القوانين القهرية لكن هذا الوضع الآن مختلف».

وقال أحد العاملين فى البرلمان: «إننى متفـائل جدًا بشأن هذا المستقبل فلم يتبق لى سوى عامين فى مجال الوظيفة لكننى سعيد أننى أشهد هذا التغيير».

أما وزير التنمية الدستورية، كأحد كبـار مفاوضى الحكومة سابقًا وقد ساعد فى رسم طريق حكم الأغلبية فقال: «إن ما يسعى لتحقيقه قد تحقق فعلاً».. وأضاف: «لقد وصلنا وإن ما بدأنا فى تحقيقه حدث فعـلاً؛ فإن عملية المفاوضات مشابهة لما حدث».

وهذا هو نص الخطاب الذى ألقاه نلسـون مانديلا فى حفل تنصيبـه فى بريتوريا وأدائه اليمين كأول رئيس أسود لجنوب أفريقيا: «إن وجودنا اليوم وكذلك حضورنا هنا واحتـفال اليوم فى أنحـاء متفـرقة من البلاد وفى العـالم يؤكد على الأمل فى ميـلاد جديد للحرية وبعـيداً عن كل التجـارب غير العـادية التى عايشهـا الإنسان لفترات طويلة كان لا بد أن يسـفر عن ميلاد مجتمع جديد تفـخر به الإنسانية. إن المشاعر التى يشـترك فيهـا كل مواطنى هذا البلد عامة وتعـبر عن مدى الألم الذى تحمـلوه وهم يرون وطنهم ممزقًا لأجـزاء شتى خـلال صراع عـرقى وخلال عـزلة فرضها العالم بأسره على البـلاد. لأننا البلد الوحيد فى العالم الذى له أيديولوچية يمارس من خلالها كافة صنوف التفرقة العنصرية.

ولا يسعنى إلا أن أشكر ضيوفنا الأجلاء الذين حـضروا إلينا ليشاركونا بعد كل ما قاسيناه انتصار العدالة والسلام وكرامة الإنسان.

وإننا على ثقة من استمرار وقوفكم إلى جوارنا فى تحدياتنا من أجل بناء السلام والرخاء واللاعرقية واللاعنصرية والديمقراطية.

وإننا نقدر الجهد الذى بذله جـموع مواطنينا والتوجهات السياسـية والديمقراطية ورجال الدين والسيـدات والشباب ورجال الأعمال وغيـرهم ممن لعبوا دوراً لنصل إلى هذه النتيجة ولا يمكن أن ننسى مطلقًا دور نائب الرئيس الثانى فريدريك ويليام

دى كليرك.

كما أتوجه بالشكر إلى قوات الأمن على دورهم الرائع فى حماية أول انتخابات عامة ديمقراطية والتحول إلى الديمقراطية واجتياز المشكلات التى يسببها المتعطشون للدماء والذين يرفضون نور الحرية.

لقد آن الأوان لدرء جراح الأمة كما حانت اللحظة الحاسمة والمناسبة لإزالة شقة الخلاف التى قسمت الأمة وبناء هذه الأمة من جديد».

وفى هذا الخطاب الذى ألقاه مانديلا فى أول لقاء شعبى له منذ انتخابه كرئيس لجنوب أفريقيا وعد الرئيس المنتخب مانديلا شعب جنوب أفريقيا بمستقبل من الكرامة والثقة وإزاحة العنصرية بعيداً عن طريقه فإن جنوب أفريقيا التى ناضلت فيها والتى تضم الأفارقة والملونين والهنود والبيض ويعتبرون أنفسهم مواطنين لأمة واحدة قد تحققت.

وقال: إن كل شخص عليه أن يعمل لإنهاء التفرقة والشك الذى خلفته قرون من السيادة البيضاء. «إن المهمة التى بيننا لن تكون سهلة». وقال مانديلا: إن حكومته ذات الأغلبية من المؤتمر الوطنى الأفريقى قد كرست نفسها لوقف الفقر المنتشر وتشجيع الاستثمار وخلق الوظائف لبدء مهمة تعمير وتنمية مجتمعنا المنهار وتذكر مانديلا الخطاب الذى ألقاه فى كيب تاون وهى المنطقة التى بدأت سيطرة البيض فيها منذ وصول أول مستوطنين بيض عام ١٦٥٢ .

كما أضاف: إن هذا يعتبر حدثًا تاريخيّا يبدأ من رأس الرجاء الصالح حيث يجب أن نرسى حجر الأساس لدولتنا الجديدة لأنه قد بدأ التحول الخطير لشعب أفريقيا وأوروبا وآسيا عند هذه المنطقة.

لقد تحدث مواطنو جنوب أفريقيا عن هذه الانتخابات وأنهم يرغبون فى التغيير وأنهم سيحصلون عليه، فقد قرر المؤتمر الوطنى الأفريقى من خلال حكومته الوطنية أن يكون لها برنامجها للتنمية والبناء لخلق الوظائف والمساكن وخلق مستقبل مشرق للجميع.

ولم يقدم المؤتمر الأفريقى برنامجه كمنتصر وإنما قدمه كمجموعة من مواطنى جنوب أفريقيا يتحدثون كمواطنين فى دولة واحدة لعلاج جراح الماضى، وعزمهم على قيام بناء جديد يقوم على العدل للجميع، وأن هذا التحدى يواجه كل مواطنى جنوب أفريقيا اليوم وهذا التحدى يثق فى أن الجميع سيقبله.

فى الثمانينيات كان المؤتمر الوطنى الأفريقى يبدأ أولى خطواته كأول بناء سياسى كبير لجنوب أفريقيا يسخر نفسه «الوثيقة حقوق» نشرها فى نوفمبر عام ١٩٩٠، لقد اقترحوا الديمقراطية التى سترتبط بها أى حكومة أيّا كانت عن طريق مجموعة ممثلين من القواعد الرفيعة تتمثل فى دستور ولا يكون لها الحق فى حكم البلاد كما تشتهى. وأن الديمقراطية تقوم على مبدأ الأغلبية. إن هذا يصدق بصورة خاصة فى دولة مثل جنوب أفريقيا حيث كانت الأغلبية فيه منكرة الحقوق والديمقراطية أيضًا مطالبة بأن تحمى حقوق الأقلية.

وبالنسبة للنظام السياسى فقد تمت انتخابات حرة ومنظمة ومفتوحة على مستوى الحكومة المركزية. وأن حجر الزاوية فى فرص حياة أفضل هو برنامج للبناء والتعمير والتنمية. وأن هذا يحتاج لتوحيد الفرص والأفعال ويتطلب هذا أن يعمل الجميع معًا ليضعوا حدًا للانقسام وإنهاء الشك ويظهر الجميع أمة موحدة. وأن الحكومة سوف تبتكر سياسات تشجع الشركات المنتجة وسط المجتمعات المهملة الأفريقية والملونة..

برنامج مانديلا:

انخفضت حدة التوتر المتصاعدة فى معاقل الزولو لاحتفال كل من أنصار حزب حرية أنكاثا والمؤتمر الوطنى الأفريقى بانتخاب نلسون مانديلا رئيسًا لجنوب أفريقيا وميلاد الدولة الجديدة.

وقد أعرب مانجوسوتو بوثيليزى داخل البرلمان عن سعادته بانتخاب مانديلا بالرغم من الخلاف الدامى الذى استمر بين أنصار الزعيمين لمدة عشر سنوات فى مدن إقليم كوازولوو ناتال والذى أسفر عن مصرع أكثر من عشرة آلاف شخص فى

إيماءة رمزية للمصالحة بين الجانبين شهدها أول اجتماع للبرلمان غير العنصرى الجديد والذى عقد فى كيب تاون وهبوط مانديلا من المنصة إلى قاعة البرلمان حيث احتضن بوثليزى بالرغم من صراعاتهم السابقة.

أعلن الرئيس نلسون مانديلا بعد أربعة عشر يومًا من تنصيبه رئيسًا للبلاد أنه يحاول إقناع العالم بأكمله أن سياسة التفرقة العنصرية قد أساءت لكل المشروعات وأنواع الاستثمارات.

وقد ركز مانديلا فى خطابه على الدور الرئيسى الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص.

كما أشار إلى أهمية إعادة البناء وخطط التنمية التى تم وضعها بخصوص الإسكان والصحة والتعليم ومعالجة كل آثار العنصرية فى محاولة لتهدئة المخاوف من أن تتعرض خزانة الدولة لبعض المشكلات مثل تزايد الديون العامة والتضخم فى الميزانية وتعهد مانديلا وحكومته بتطبيق نظام نقدى وضرائبى دقيق.

كما وعد مانديلا باستمرار كل من وزير المالية فى الحكومة السابقة وكذلك رئيس البنك المركزى فى مناصبهم لمعالجة المشاكل المالية فى الداخل والخارج. وأن الحكومة ستسعى جاهدة إلى خلق مناخ ملائم لكافة أنواع الاستثمار للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

وقد أعرب أحد رؤساء الشركات الاقتصادية الكبرى عن سعادته للخطة المنظمة التى تعتزم الحكومة انتهاجها خاصة أنها ستدرس دعائم التنمية الاقتصادية والنظام المالى والنمو الاقتصادى وسياسة الاستثمار.

وقد أظهرت الغرفة التجارية لجنوب أفريقيا موافقتها الحذرة على أسلوب مانديلا للتسوية، والتى تدعو إلى التشجيع والثقة فى البناء الاقتصادى وأن هذه الخطوات تعد الاستثمار المحلى والعالمى بالتأكيد على أن الأهداف الاجتماعية تسير بشكل واضح ومرسوم فى إطار سياسة اقتصادية واضحة المعالم، كما أضاف: إن المستثمرين عندما يطلعون على الميزانية المقرر وضعها فى القريب ستتم ترجمتها

بشكل فعلى وستصبح واقعًا حقيقيًا ملموسًا.

وقد علق الاقتصادى تونى توينى بقوله: «إن خطاب مانديلا كان مشجعًا، وأكد أن مصروفات الدولة تبدأ بـ ٧١٠ مليون دولار وأنها سترتفع لتصل إلى ٣ بليون دولار أمريكى خلال خمس سنوات. لكن التساؤل الهام هل يستطيع مانديلا تحقيق التوازن وأن يبدأ معدل الارتفاع من الصفر بعد التضخم الذى تعانى منه الحكومة والتى تشكل مشكلة هامة خاصة برواتب العاملين فى الدولة». وقد أكد مانديلا على أهمية المساواة فى الدخول وظروف العمل.

وقد تعرض مانديلا فى خطابه لعدة نقاط: أهمها إنقاذ الأطفال ومنحهم الحريات والإفراج عن المسجونين ومنح الاهتمام والرعاية الطبية للأمهات والأطفال وكذلك الاهتمام بالتعليم وكذلك إرساء دعائم العدالة ومكافحة الجريمة.

وقد قام برلمان جنوب أفريقيا المنتخب حديثًا والمكون من الأغلبية السوداء (حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وحزب حرية أنكاثا وكذلك الحزب الوطنى أو الحزب الحاكم فى الماضى) بانتخاب سيريل رامافوزا السكرتير العام لحزب المؤتمر الوطنى رئيسًا للجنة المسئولة عن إعداد الدستور الجديد للبلاد.

وقد تم انتخاب رامافوزا بالإجماع لرئاسة اللجنة الدستورية المكونة من ٤٩٠ عضواً والذين اجتمعوا للمرة الأولى قبل ساعات من خطاب الرئيس مانديلا وقد أعلن رامافوزا فى كلمته أمام البرلمان لقبول الترشيح قائلاً: «إن وضع دستور جديد هو أمل الأمة بأسرها وأن هذا الدستور من شأنه أن يظهر اتحاد الأمة والمصالحة بين كل أطرافها المتناحرين فى السابق» ورامافوزا هو رئيس مفاوضى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى خلال محادثاته فى الأعوام الثلاثة الماضية. وقد أصبح رامافوزا مفوضًا لاختيار ١٥ عضواً داخل اللجنة الخاصة بوضع «مسودة للدستور الجديد».

كما أكد أن العمل فى الدستور الجديد لن ينطوى فقط على الجلسات المغلقة داخل البرلمان لكنه سيتضمن أيضًا تشكيل لجان فرعية ومجموعات عمل، ومهمة الدستور الأساسية أن يخلق من أعداء الأمس، وهم مانديلا زعيم حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وفريدريك دى كليرك زعيم الحزب الوطنى ومانجوتو بوثليزى

زعيم حزب حرية أنكاثا، أن يخلق منهم اليوم كيانًا واحدًا.

وإذا كانت مهمة إعـداد الدستور شاقة وصعبة فإنها مـشرفة فى الوقت ذاته كما أنها تشكل تحديًا للقائمين بإعـداده لينجح هذا الدستور «لأنه لا يمكن أن نفشل فى مهمتنا».

وأصبح العاشر من مـايو تاريخًا لا ينسى فى حياة شعب جنوب أفـريقيا حيث تحول إلى يوم بهيج بدلاً من الكآبة التى كان يحياها المواطنون السود فى البلاد فلقد تغير لون عـلم جنوب أفريقيا ليحـمل الألوان الخاصة بشعـار حزب المؤتمر الوطنى الأفريـقى وهى الأخضـر والأسود والذهبى وقـد رفع وسط عزف السـلام الوطنى الجديد «ليبارك الله أفريقيا».

فى الوقت نفسـه وجه مانديلا شكره لحكومـة البيض السابقة التى أسـهمت فى حماية أول انتخابات ديمقراطية فى البلاد وكـذلك حماية انتقال السلطة فى سلاسة ودون إراقة المزيد من الدماء ممن يرفضون السير فى طريق الحرية.

ولأول مرة يتوحـد الضباط من السود والبـيض فى أزيائهم ويسيرون كـتفًا إلى كتف حاملين أسلحتهم إيذانًا ببدء عهد جديد فى جنوب أفريقيا.

وبعد العـزلة التى عانت منها جـمهورية جنوب أفريقـيا بسبب العـقوبات التى فرضـها المجتـمع الدولى لانتهاج حكومـاتها لأسلوب التـفرقة العنصـرية، عادت جنوب أفـريقيـا للانضـمام للمـجـتمع الدولى دونما أيـة عقـوبات أو حظر على الاستيراد والتصدير إليها.

وقد وعد مـانديلا خلال خطابه لمواطنيه بالمزيد من الحريـات وتصحيح الأخطاء الناجمة عن النظام العنصرى السابق.

وقد أخبر مانديلا المشرعين فى البرلمان السابق ذوى الأغلبية البيضاء حيث نشأت وترعرعت التفرقـة العنصرية التأكيد على أن حكومة الوحدة الوطنية سـتمد نفوذها لأداء واجبها وتحقيق الحرية للمواطنين.

ومانديلا الذى أمـضى فى السجن ٢٧ عامًا ثمنًا لنضـاله ضد التفرقـة العنصرية

أصبح اليوم رئيسًا لجنوب أفريقيا حيث أطلقت المدفعية ٢١ طلقة تحية له، وقد وعد مانديلا بتحقيق ست حريات أساسية خلال أول خطبة يلقيها عضو أسود داخل برلمان جنوب أفريقيا منذ ١١٠ أعوام. والحريات الست تتمثل فى حرية الإرادة، التحرر من الجوع، التحرر من الجهل، التحرر من الخوف، التحرر من القمع والكبت، التحرر من الحرمان والعوز.

«لندع الحرية تسد وتعم».

كانت تلك الجملة هى نهاية خطاب تنصيب نلسون مانديلا كأول رئيس أسود لدولة جنوب أفريقيا.

وقد دعا مانديلا فى خطابه زعماء العالم أن يتناسوا ماضى جنوب أفريقيا لأنها دخلت عهدًا جديدًا هو حكم الأغلبية السوداء.

ولقد تضمن خطاب مانديلا أن الأيام القادمة ستحمل معها دولة جنوب أفريقيا جديدة من خلال أفكار ومفاهيم ترتكز على الإيمان بالعدالة وتقوية الثقة فى نبل الروح الإنسانية وتدعيم كل الآمال الخاصة بالحياة الكريمة، وقد تابع مانديلا خطابه قائلا: «إننا أخيراً حررنا سياستنا وحررنا مواطنينا من عبودية الفقر والحرمان والمعاناة والتحيز ضد جنس بعينه وما إلى ذلك من كل ألوان السياسة العنصرية».

كما حيا نلسون مانديلا الرئيس السابق فريدريك ويليام دى كليرك الذى نظم انتقال السلطة من حكم الأقلية إلى حكم الأغلبية.

كذلك حيا قوات الأمن فى تأمينهم وحمايتهم لضمان وسلامة أول انتخابات ديمقراطية وكذلك الانتقال إلى الديمقراطية دون المزيد من إراقة الدماء من جانب الرافضين لنقل السلطة إلى الأغلبية السوداء.

ولقد كرس مانديلا حياته لرأب شقة الخلاف فى مجتمع جنوب أفريقيا وتحقيق الأهداف بإعادة البناء والتنمية داخل صفوف حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى تم انتخابه بالأغلبية.

ووفقا لأقوال مانديلا فإن الطريق لخلق جنوب أفريقيا لن يكون سهلاً وكذلك

لم تكن الحرية أبداً سهلة المنال.

من السجن إلى الرئاسة كان ذلك الطريق الطويل الذى سار فيه مانديلا حتى نهايته وفى خريف الصراع أصبح مانديلا أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا فى فجر التاريخ وحياة ديمقراطية جديدة فالطريق الطويل من النضال الذى سار فيه جعله ينضم إلى مصاف العظماء المؤثرين فى تاريخ الإنسانية مثل المهاتما غاندى فى الهند، مارتن لوثر كنج فى الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن مانديلا لم يكن مثل غاندى أو لوثر كينج؛ فمانديلا ناضل ليكون أول من يجنى ثمار الحرية فقد أدى أخيراً اليمين الدستورية ليصبح أول رئيس أسود لجمهورية جنوب أفريقيا ليقضى بانتخابه على مرارة السجن فى ظل سياسة التفرقة العنصرية ومما لا شك فيه أن مانديلا مؤهل تمامًا لحكم جنوب أفريقيا كأول رئيس أسود لها.

ولقد شهد حفل التنصيب ممثلو مائتى حكومة ومنظمة دولية والعديد من رؤساء وملوك وأمراء ووزراء بعض الدول.. على رأسهم آل جور نائب الرئيس الأمريكى والرئيس الكوبى فيدل كاسترو والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات وفى بداية حفل التنصيب أدى كل من تابو مبيكى النائب الأول للرئيس وفريدريك ويليام دى كليرك النائب الثانى اليمين الدستورية وتلاهما الرئيس مانديلاً.

ولم يكن أحد يتوقع هذا المستقبل لمانديلا فلم يدُر بخلد فريدريك دى كليرك أن السجين الذى أطلق سراحه فى ١١ فبراير عام ١٩٩٠ بعد قضاء ٢٧ عامًا بين جدران السجن منذ الثانى عشر من شهر يونيو ١٩٦٣ أن يعتلى الحكم بعد أربع سنوات من إطلاق سراحه وأن يحصل حزبه على ٦٣٪ من الأصوات فى أول انتخابات غير عنصرية، وشخصية مانديلا تعد شخصية مذهلة فرغم معاناة مانديلا داخل السجن ومعاناة الملايين من مواطنى بلاده والآلاف ممن قتلوا خلال كفاحهم ضد سياسة التفرقة العنصرية ورغم زواجه الذى فشل ومرارة ماضيه إلا أنه يحمل حلمًا يعد أكثر إشراقًا لبلاده فقد كرس نفسه لإرساء دعائم المصالحة الوطنية بين الأقلية البيضاء والأغلبية السوداء المنقسمة وكذلك دأبه فى علاج ما أفسدته سياسة

التفـرقة العنصرية التى تعـانى منها البلاد منذ وصـول المستوطنين البـيض فى عام ١٦٥٢.

وإحساسه المرهف تجاه سجانه بالأمس فهو يرى الأمر من جوانبه المشرقة التى لا يمكن لبشر آخـرين النظر فيها واحتـمالها، ودليل ذلك إرساله ببطاقـة دعوة لأحد سجانيه فى جزيرة روبن ليـدعوه لحضور حفل تنصيبه رئيـسًا للبلاد. والأعداء قبل الأصدقاء يحـبون مانديلا ويجدون من الصـعوبة بمكان أن ينسبوا لـه الأخطاء فهو عطوف وكريم مهتم بالإنسانية بكافة محاورها.

وفيما يلى القائمة الكاملة للمقاعـد القومية والمحلية التى فازت بها الأحزاب فى المجالس القومية والمحلية وفقًا لإصدار اللجنة المستقلة للانتخابات.

١ - الجمعية الوطنية...

المؤتمر الوطنى الأفريقى	٢٥٢	مقعدًا
الحزب القومى	٨٢	مقعدًا
حزب حرية أنكاثا	٤٣	مقعدًا
جبهة الحرية	٩	مقاعد
الحزب الديمقراطى	٧	مقاعد
الحزب المؤيد للأفارقة	٥	مقاعد
الحزب المسيحى الديمقراطى الأفريقى	٢	مقعدان

غرب الكيب...

المؤتمر الوطنى الأفريقى	١٤
الحزب القومى	٢٣
الحزب الديمقراطى	٣
جبهة الحرية	١

الحزب المسيحى الديمقراطى الأفريقى	١
شمال الكيب..	
المؤتمر الوطنى الأفريقى	١٥
الحزب القومى	١٢
جبهة الحرية	٢
الحزب الديمقراطى	١
شرق الكيب..	
المؤتمر الوطنى الأفريقى	٤٨
الحزب القومى	٦
الحزب المؤيد للأفارقة	١
الحزب الديمقراطى	١
كوازولو ناتال..	
حزب حرية أنكاثا الحرة (حرية أنكاثا)	٤١
المؤتمر الوطنى الأفريقى	٢٦
الحزب القومى	٩
الحزب الديمقراطى	٢
الحزب المؤيد للأفارقة	١
الحزب الأفريقى المسيحى الديمقراطى	١
جبهة الأقلية	١
ولاية أورانج الحرة...	
المؤتمر الوطنى الأفريقى	٢٤

الحزب القومى	٤
جبهة الحرية	٢
بريتوريا ووترساندرز فيريجينيج...	
الحزب الوطنى	٢١
المؤتمر الوطنى الأفريقى	٥٠
جبهة الحرية	٥
الحزب الديمقراطى	٥
حزب حرية أنكاثا	٣
الحزب المؤيد للأفارقة	١
الحزب المسيحى الديمقراطى	١
شمال وغرب...	
المؤتمر الوطنى الأفريقى	٢٦
الحزب القومى	٣
جبهة الحرية	١
شرق الترانسفال...	
المؤتمر الوطنى الأفريقى	٢٥
الحزب القومى	٣
جبهة الحرية	٢
شمال الترانسفال..	
المؤتمر الوطنى الأفريقى	٣٨
الحزب القومى	١
جبهة الحرية	١

ورغم أن الآلاف من المواطنين قد لقوا مصرعهم خلال أحداث العنف واليأس التى شهدتها دولة جنوب أفريقيا منذ فبراير عام ١٩٩٠ عندما أعلن الرئيس دى كليرك نهاية التفرقة العنصرية فقد استطاع أن يضع بلاده على الطريق إلى الديمقراطية.

لقد تركزت معظم الأحداث الدامية فى مدينة كوازولو المعقل القوى والرئيسى للزولو والمناطق المحيطة بإقليم الناتال وفى بريتوريا - وتى ووترزوند والمناطق الصناعية المحيطة بجوهانسبرج.

وفيما يلى بيان وإحصاء بعدد القتلى السياسيين وفقًا لإحصاء معهد جنوب أفريقيا للعلاقات بين الأجناس والذى يعد أحد المؤسسات البحثية الرئيسية فى البلاد.

١ فبراير ١٩٩٠	٣,٤٨٩	
١٩٩١	٢,٧٠٦	
١٩٩٢	٣,٣٤٧	
١٩٩٣	٣,٧٠٦	
حتى ١٨ ابريل عام ١٩٩٤	١,٢٢٦	
الإجمالى		١٤,٤٧٤

وتشير توقعات لجنة «كلب الحراسة لحقوق الإنسان» إلى أن ٥,٥٩٥ مواطنا قد لقوا مصرعهم فى إقليم الناتال وأن ٦,٦٠٧ أشخاص لقوا مصرعهم فى بريتوريا فى أحداث العنف فى الفترة ما بين يوليو عام ١٩٩٠ عندما بدأت الحصر وحتى ١٨ ابريل عام ١٩٩٤.

ولكن نلسون مانديلا دخل إلى معبد الرأسمالية فى سوق جوهانسبرج للأوراق المالية وطمأن المضاربين على أموالهم فى المستقبل.

وقد ذكر مانديلا أن اقتصاد البلاد لا بد وأن يبنى على مبادئ السوق وذلك فى

واحدة من بين أكبر عشره أسواق عالمية على مستوى العالم.

وقد أكد مانديلا اهتمامه بالاستقرار الاقتصادى فى البلاد وبخاصة أن المستثمرين فى الداخل والخارج يراقبون الحالة السياسية فى البلاد.

وقد قفز مؤشر سوق جوهانسبرج للأسهم بمقدار ١١٠ نقاط عندما وافق بوثليزى زعيم حزب حرية أنكاثا على دخول الانتخابات التاريخية مزيلاً بذلك أحد أسباب العنف السياسى.

وإن هدف نلسون مانديلا يكمن فى جذب اهتمام رأس المال الوطنى والأجنبى ليعطى دفعة البداية للاقتصاد وفى البلاد.

وأكد مانديلا أنه بدون المشروعات لا يمكن تسوية المشكلات التى تمر بها البلاد.

وإن أكثر العناصر تهدئة للمضاربين والتجار فى كلمات مانديلا كانت تلك الموجهة إلى مؤيدى حزبه والمحذر من أى تفكير للقيام بأية أعمال شغب قبل أو بعد الانتخابات وأكد أن أعمال العنف ما هى إلا جزء من العنصرية.

ولكن انتشرت الشائعات بأن زعيم الزولو بوثليزى سوف تتوتر علاقته مع حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وذكر أنه سيقاطع حكومة الوحدة الوطنية بعد الانتخابات وفى الوقت نفسه قدم الزعماء اليمينيون البيض تهديداً بأن بعض مؤيديهم قد يبدءون فى محاولات لعرقلة الاقتراع التاريخى الذى ينهى ٣٠٠ سنة من سيطرة البيض كل ذلك لإشاعة الفوضى فى سوق المال.

وفى الوقت نفسه نرى أن جوهانسبرج أعلنت قوات الأمن استعداداتها للانتخابات وأنها حشدت ١٠٠ ألف من قواتها لتأمين الانتخابات ولتأكيد حدوث الاقتراع فى جو هادئ وأكد بوثليزى الذى قاد حزب حرية أنكاثا للانتخابات بعد مصادمات عنيفة بين مؤيديه ومؤيدى المؤتمر الوطنى الأفريقى أنه سيمثل مصالح الزولو بشكل أفضل من خلال المعارضة لا الحكومة.

وقد ذكر بوثليزى أمام ألفى شخص من مؤيديه شرق الترانسفال أن حزب أنكاثا الحر سيحصل على أصوات كافية ليكون ضمن حكومة الوحدة الوطنية لكنه لن

يصبح جزءاً أو عضواً داخل الحكومة.

وقد صرح مانديلا داخل سوق الأوراق المالية فى جوهانسبرج: أنه أصبح من حقنا الاقتراع (الانتخاب) وبعد ستة أيام سنمارس حقوقنا وأننا لسنا بحاجة لأية أعمال شغب جماعية (إنه ليس هناك ما يدعو لوجود أعمال شغب) إن أى حزب سيحصل على أكثر من ٥٪ من الأصوات سيحصل على مقعد فى الحكومة الجديدة لكل الأعراق.

«إن صراعنا من أجل الحرية قد بدأ فى التو».

وناقش كل من دى كليرك ومانديلا بعض الأمور السياسية المتعلقة بالانتخابات وكذلك السياسة الانتقالية ودور قوات الأمن.

وحث مانديلا فى كلماته مستثمرى رءوس الأموال الوطنية والأجانب لاستثمار أموالهم فى جنوب أفريقيا ليعطوا الاقتصاد دفعه قوية.

وقد واجه نلسون مانديلا تحديًا واضحًا منذ أول يوم حمل فيه مشاعل الحرية فالملايين يتوقعون منه أن يضىء الطريق أمام السلام والرخاء لدولة فقدت تقريبًا الأمل فى المستقبل.

وقد قال وزير مالية جنوب أفريقيا ديريك كيز والذى احتفظ بمنصبه فى حكومة مانديلا أنه يعتقد أن حلم الأمريكيين سيتحقق بالنسبة لبلده.

ولكنه هو وآخرون يحذرون أنه لن يكون هناك حلاً سريعًا لإسباغ نمط الحياة الجديدة على مجموعة البيض والسود التى لا تملك والتى يمثل فيها السود بنسبة ٥ : ١ وبين مجموعة البيض التى تملك ويؤيدها العنصريون، فى الوقت الذى يقول فيه ريموند بارسونز رئيس الغرفة التجارية بجنوب أفريقيا إنه ستظل هناك عقبات يجب التغلب عليها وأشياء عديدة يمكن ألا تسير فى مجراها الصحيح فيجب ألا نخضع لأية أوهام، وأضاف: إن تحرر هذا البلد يعطيه الفرصة والقوة ليصبح أمة قوية ويجب أن نحرر هذه القوة.

والرئيس المنتخب مانديلا الذى فاز فوزاً ساحقًا بذل جهدًا كبيراً فى إعادة تأكيد

خيــاره الخاص بالمراكز الاقــتصادية الرئيــسية فى حكــومة الوحدة الوطنيــة الجديدة لطمأنة رجال الأعمال والمستثمرين داخليًا وخارجــيًا ومعرفًا بمدى حساسية الوظيفة التى يشغلها وزير المالية فقال: إن ديريك كــيز وهو المدير التنفيذى لإحدى شركات المناجم والذى جــاء مــن القطاع الخــاص فى ظل حكومــة فــريدريك دى كليــرك واحتفاظه بمنصبه. وقال: إنه كان يفضل الاحتفاظ بمهام كريس ستلز محافظ البنك الاحتيــاطى المركزى الذى يؤيد السوق الحرة وسيــاسات تشجيع الاستثــمار وربطها بالنظام المالى والنقدى ومعروف أن كيز شغل الحــقيبة المالية منذ عامين قبل الحكومة الجديدة ليكون مسـئولاً عن الاقتصــاد المتدهور بسبب العقوبات والــعنف السياسى والقحط الشديد، وفى معاصــرته لأطول سجل من الكساد فى تاريخ البلاد، وبعد ثلاث سنوات متوالية من الانكماش بدأ الاقتصاد فــى النمو طبيعيًا فى العام السابق ويتوقع كيز أن يزيد بنسبة ٣٪ أو ٤٪ خلال عام ١٩٩٤.

لكن الاقتصــاديين يقولون: إنه يحتاج إلى معدل نمو من ٥٪ إلى ٦٪ بــاستمرار لمواجــهة آثار العنصــرية والتى تتــضمــن إيجاد العــمل لعــدة ملايين من العــاملين والمشردين و٤٠٪ من سكان الدولــة التى يبلغ تعدادها ٣٠ مليون نســمة يعيــشون تحت خط الفقر.

وقال كيز وهو من المتــفائلين المعتدلين فى كلمة له فى العــام الجديد: إن عملية انتقــال الدولة قدمت له الفــرصة المنتظرة للنهــوض بالبلاد إلى مرحــلة الرخاء من الكساد الكبير.

وقال: إن جنوب أفريقــيا كانت فى وضع مشابه تمامًا لدى دخــولها عام ١٩٩٤ للولايات المتحدة فى عهد فرانكلين روزفلت، عندما أقنع مواطنيه بألا يخافوا شيئًا إلا أنفــسهم، وأضاف: إن الأمــريكيين بدءوا من ثم فى نقل أنفــسهم من الكــساد العظيم وبدءوا إحدى حلقــات النمو العظيمــة فى الثروة الطبيــعية والواقعــية لكل شخص كــما شاهدهم العالم، ولدينــا هذه الفرصة أيضًا، ويواجــه الجميع مهــمة ليست بالصعبة فى ترجمــة هذا الهدف إلى واقع فى حكومة، يقول عنها مانديلا: إنها لا تضمن أى اتفاق لتنفيذ برنامج المؤتمر الوطنى الأفريقى المقترح لإعادة التعمير

والبناء والتنمية وهذا البرنامج يقترح جدول أشغال عامة ضخم لخلق ٢,٥ مليون وظيفة خلال عشر سنوات وبناء مليون منزل فى الخمس سنوات القادمة واتباع خطط طموحة بشأن الصحة والتعليم والتدريب للنهوض بضحايا العنصرية، ويقدر الحزب القومى أن التكلفة الحقيقية للخطة أكثر بخمس عشرة مرة من تقديرات حكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى والمقدرة بـ ١٠,٨ بليون دولار أمريكى وفى أول أعوامها ستتطلب مضاعفة خيالية لمعدلات الضرائب الشخصية وغير المباشرة. وقال كيز الذى حافظ على معدلات الصرف فى الدولة بعد سنين من الاضطرابات المالية: إن الانتخابات ستقنع المستثمرين فى المستقبل الذين يرقبون الموقف داخل جنوب أفريقيا لانتهاز فرصة للاستثمار مضيفًا أن الاستثمار يعتبر حيويًا فى المستقبل البعيد، وأضاف: إن أهداف التعمير الخاصة بحكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى تحتاج إلى تنقيح وستتطلب تحديد الأولويات طبقًا للموارد المتاحة المحدودة.

وقال فى مقابلة مع وكالة رويتر للأنباء: إن التحدى كان بالنسبة للكثيرين هو فى كونه أن نسلك سلوكًا يسمح لأطفالنا بأن يحيوا نموذج الحياة التى يريدونها وهذه هى القوة الدافعة النفسية التى نشطت العديد من المجتمعات مشيراً على سبيل المثال إلى المجتمعات المهاجرة فى الولايات المتحدة إنه لا يواجه تحديًا مغيراً بنفسه يجب عليه أن يقنع زملاءه فى الوزارة مثل جوسلوفو رئيس الحزب الشيوعى فى الجنوب الأفريقى الذى عين وزيراً للإسكان وزميله الشيوعى جيف رادى بى الذى يشغل منصب وزير الأشغال العامة.

إن جوهانسبرج مدينة الذهب والتى تعج بالفقراء والجوعى وفرق الموسيقى والطموحين الذين يقصدون البحث عن عمل فى مجال استخراج وصناعة الذهب كما يعج فيها الحى الملئ بشوارع بيع الذهب.

وهى تعتبر من أكبر مناطق تجارة الذهب فى العالم وهى أحد معاقل المؤتمر الوطنى الأفريقى حيث يوجد مقر رئاسته هناك، وكذلك مدينة سويتو التى يقطنها ثلاثة ملايين من السود وتعتبر أكبر تجمع حضرى أفريقى.

منذ عدة سنوات كانت الشوارع تعج بالأوروبيين وقد أدت التفرقة العنصرية إلى

طرد العديد من السود خارج حى مدينة صوفيا وازداد رسوخ البيض فى جوهانسبرج. لقد احتكر المدينة البيض الذين يملكون المناجم ويستخدمون العمال ويسنون القوانين وتخصص السود فى الأعمال الدنيا والعمل فى قلب المناجم لاستخراج الذهب من الصخور ومن أعماق الأرض.

ومع نهاية التفرقة العنصرية حديثًا فإن السود المبعدين يبحثون عن وسيلة لعودتهم إلى جوهانسبرج وبدأت تكثر أعدادهم فيها حيث كانت قاصرة على البيض تقريبًا.

إن مانديلا يواجه تحديات كبيرة واضطرابات فى حقبة ما بعد العنصرية.

وقد اقترح حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى تشكيل محكمة قوية للنظر فى مشكلة الأرض لمساعدة أكثر من مليون مواطن جنوب أفريقيا أسود لاستعادة أراضيهم التى أخذت منهم تحت وطأة الحكم العنصرى مؤكدين أن من حق المواطنين الذين أضيروا فى ظل سياسة التفرقة العنصرية استعادة حقوقهم دونما تأخير أو تسويف.

وقد أرفق هذا الاقتراح بأول وثيقة للحكومة حيث ذكر خلالها أن السياسة الزراعية القائمة على المطالب الخاصة بأحقية الأرض والتى تهدف إلى استعادة السود إلى أراضيهم التى طردوا منها منذ عام ١٩١٣ حتى يتحقق ما يطالب به حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى من إعادة توزيع ٣٠٪ من الأراضى الزراعية بجنوب أفريقيا لمستحقيها من السود خلال خمسة أعوام.

ويسعى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أن تصاحب قرارات المحكمة عمليات شراء وتعويضات.

وفى مؤتمر صحفى قالت خبيرة فى شئون الأراضى داخل حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى: إنها توقعت أنه سيتم التركيز على الحالات التى تخص ١,٥ مليون شخص من بين ٣,٥ مليون من السود تم إبعادهم.

وإن هذه المجموعة الأصغر تلك التى أجبرت على الخروج من المناطق الخاصة بالسود محاطة بمزارع للبيض منذ صدور قرار الأرض القومى عام ١٩١٣ دون دفع

تعويضات مناسبة.

وسوف يتطلب ذلك من السود ثلاث سنوات من أجل وضع الترتيبات الخاصة مع اللجنة المختصة بهذا الموضوع وإلى نزاعات لا تستطيع اللجنة حلها عن طريق المساهمة في الوصول إلى اتفاقيات ثنائية بين مالكي الأرض البيض والمدعين وفي حالة الخلاف فسوف يرفع الأمر إلى محكمة الأراضي ومحكمة الأرض هي محكمة ذات قرارات ترقى إلى قرارات المحكمة العليا.

ويتم تقديم الاستئناف إلى المحكمة الدستورية تلك التي تعبر عن الدستور المؤقت الذي يحمي البيض وبعض الأقليات إلى حد ما.

وقال المتحدث الزراعي ديريك هانيكوم في المؤتمر الوطني الأفريقي:

«نعتقد أن الإصلاحات الزراعية يمكن أن تتم بنجاح وسيتم هذا وفقًا للدستور وصرح أحد المختصين بأنه تم التوصل فعلاً إلى عدد من اتفاقيات المصالحة بين عدد من المزارعين والتجار وبين المدعين السود مسبقًا ضمن تشريعات حقوق الأرض.

لكن هذا المسئول حذر من إمكانية خداع البيض للمدعين السود في هذه المصالحات التي قد تتم بين الطرفين.

إن ظهور دولة جنوب أفريقيا كدولة خالية من التعصب يعتبر إضافة قوية لإفريقيا ككل.. لا شك أنها ستمر في السنوات القادمة بمشاكل كثيرة نتيجة لتصفية الميراث العنصري على مدى ثلاثة قرون ولكن الأمل كبير في أنها ستتغلب على هذه المشاكل وستتعاون مع شقيقاتها الدول الأفريقية في كافة المجالات وستكون سندًا لهم وسيكون الجميع سندًا لها..

لقد وضع نلسن مانديلا اللبنة الأولى في القضاء على العنصرية وانتخب رئيسًا للجمهورية وكان البعض يرى أن يظل رئيسًا للبلاد مدى الحياة ولكنه آثر أن يقضي فترة واحدة انتهت في ١٥ يونيو ١٩٩٩ وتسلم نائبه الحكم في يسر وسهولة وظل مانديلا راعيًا وحارسًا لبلاده وقدوة لن تنسى لأزمنة طويلة قادمة.

والنصر لإفريقيا

فهرس الكتاب

رقم الإيداع	١٥٨٢٢ / ٩٩
الترقيم الدولى	I.S.B.N.977-241-300-0

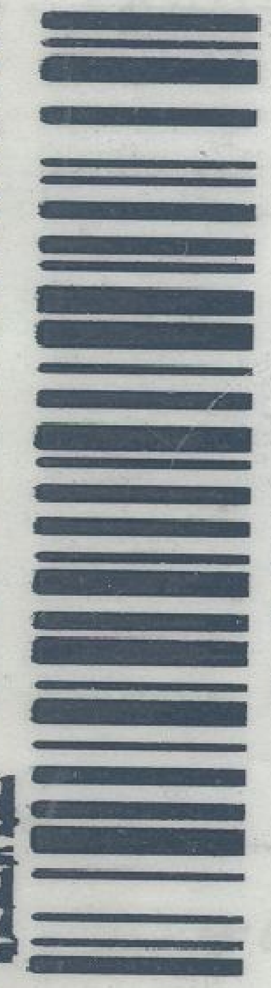


الكاتب غنى عن التعريف فقد تخرج من قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٥٢، وحصل على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام ١٩٦٧م. وعمل فى السلك السياسى اعتباراً من عام ١٩٥٥، وكانت البداية نائباً لقنصل مصر بالخرطوم عام ١٩٥٦، والنهاية قنصلاً لمصر فى لندن عام ١٩٦٨، وما بينهما عمل فى سفارات مصر فى بنما وبيروت وهلسنكى.. ثم انتقل للعمل السياسى برئاسة الجمهورية اعتباراً من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٦، وبذلك انتقل من العمل الدبلوماسى إلى العمل السياسى.

له العديد من المؤلفات التى تغطى العالم العربى وأفريقيا أهمها: سياسة الحكم فى لبنان - الحركة التعاونية فى فنلندا ومقارنة مع مصر - حرب أكتوبر فى الإعلام العالمى - خمس سنين سياسة - الطريق إلى المنصة - المملكة العربية السعودية واقع وتاريخ - قصة الصومال - جيبوتى وأمن البحر الأحمر - مشكلة المياه فى العالم العربى - وكذلك الموسوعة العربية التى تضم ثلاثة أجزاء هى: واقع العالم العربى - مشكلات العالم العربى - الحركات الوحدوية فى العالم العربى.

أما عن أفريقيا فقد كتب: أفريقيا بين العرب واسرائيل - و كتاب أفريقيا من الاستعمار إ[illegible] وبين يديك (قصة جنوب أفريقيا).

هذا بالاضافة إلى قاموس يضم الكلمات التركية والعربية



الناشر: مكتبة الآداب: ٤٢ ميدان الأوبرا القاهرة ١١١١١ - ت: ٨٦٨[illegible]